

## الفصل الأول

### مدخل نظري - مفاهيمي

إنّ موضوع السياسة الخارجية يحظى بأهتمام متزايد ، واسع النطاق من قبل المفكرين والمتقنين والأكاديمين ، فضلاً عن أهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية ، لما لها من تماس شديد وعلاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية ، وهذه الجاذبية التي تتحلّى بها السياسة الخارجية جعلت منها مفردة مقترنة بجملة أفعال لا حصر لها . ومن هنا يمكن القول بأن البحث في الممارسات العملية لأية ظاهرة ، لابد وان تسبق بأطار نظري لتلك الظاهرة ، وتأتي أهمية ذلك من خلال الترابط الوثيق بين النظرية والممارسة ، فلا يمكن للممارسة أن تبتعد عن النظرية ، لأن ذلك التباعد سوف يضيء عليها الأرتجالية والعفوية ، إلا أن هذا لا يعني بأن يكون التلازم تاماً ، لأن كل ممارسة لنظرية معينة ، أنما تتأثر بالواقع الاجتماعي والأقتصادي والفكري الذي تمارس فيه<sup>(١)</sup> .

وفي ضوء ما تقدم ، لا يمكننا البحث في سياسة مصر الخارجية حيال المنطقة العربية ، من دون أن نسبق ذلك بمحاولة تقديم دراسة في الأطار النظري المفاهيمي لظاهرة السياسة الخارجية خلال مدة الدراسة في ظل المعطيات الاجتماعية والأقتصادية والفكرية المصرية ، إذ سنوضح ذلك لاحقاً وأنما الذي يعيننا في هذا الفصل ، هو أن نحاول قولبة الظاهرة السياسية الخارجية ضمن دراسة في الأطار النظري والمفاهيمي ، ومن هنا تصبح مهمة هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة الآتية :-

ما هو مفهوم السياسة الخارجية ؟ وما أهم أهدافها ؟ وما أهم وسائلها ؟ ولأجابة عن هذه الأسئلة ، سنخصص المبحث الأول عن مفهوم السياسة الخارجية ، وفي المبحث الثاني ، سنبحث في أهم أهداف السياسة الخارجية أما في الثالث فسنتناول أهم وسائل تنفيذها .

#### ١ - ١ - مفهوم السياسة الخارجية .

إنّ مفهوم السياسة الخارجية يمر ذكره كثيراً في دراسة علم السياسة فلا يتيسر تحديد تعريف جامع يعطي صورة منضبطة عن ماهيته عند علماء السياسة بشكل عام ، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين أزاءها<sup>(٢)</sup> .

(١) د. فكري نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ، (١٩٥٣م - ١٩٥٨م) ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨١م) ، ص ١٦ .

(٢) د. أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، (بغداد : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، ٢٠٠٩م) ، ص ٢١ .

والحق إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة<sup>(١)</sup>، فإن الأنطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تعريفات هذه السياسة<sup>(٢)</sup>، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تنضوي في أطارها العلاقة بينهما<sup>(٣)</sup> .

أزاء ذلك ، نجد أن الكثير من الدراسات خلطت ما بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، بأنها المجموع الأجمالي للسياسة الخارجية لكل الدول أو على الأقل لدول تعنيهم من الناحية العلمية<sup>(٤)</sup>، وبالمقابل فإنّ (جميس دورتي روبرت) قولاً : ((بأن العلاقات الدولية ليست هي مجرد السياسات الخارجية لمجموعة الدول ، إذ أن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الأختيارات السياسة الخارجية في دولة واحدة على أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط ، فإنّ السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة ، إذ أن السياسة تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان ما))<sup>(٥)</sup>، بين دولتين أو أكثر من دون أن يعني ذلك أغفالنا للعلاقة الدولية والسياسة الخارجية<sup>(٦)</sup>، وفي الوقت الذي يمكن القول ، بأن السياسة الخارجية موضوع يضعه إلى حد كبير صناع القرار السياسي ، فإنّ العلاقات الدولية تتضمن حصيلة قوى متعدد وشبكة من النتائج المترتبة على سلسلة من عمليات التفاعل (الفعل ورد الفعل) ، للسياسة الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول الأخرى<sup>(٧)</sup>، والتخطيط للسياسة الخارجية أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة بعدّها عضواً في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش من دون المشاركة أولاً ، بوصفها القوة السياسية في المجتمع ثانياً ، فالسياسة لأي دولة تنبثق من فلسفة نظامها السياسي الداخلي ومصالحها .

وفي ضوء ذلك يعد السلوك السياسي لأي دولة موجهاً لتحقيق غايات سياسية ، أي أهداف سياسة معينة للدول مع غيرها من الدول في أطار العلاقات الدولية<sup>(٨)</sup> .

(١) د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط ٢ ، (القاهرة : دار الجليل ، ٢٠٠١) ، ص ٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٣) د. أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(٤) د. أسما عيل صبري مقلد ، الأستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ش - م - م ، ١٩٨٥م) ، ص ٧١٠ .

(٥) جيمس دورتي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : د. وليد عبد الحي : (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات ، والنشر والتوزيع ، ١٩٥٨م) ، ص ٩٣ .

(٦) د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مجموعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨م) ، ص ٣٠٧ .

(٧) المصدر نفسه ص ٣٣٦ .

(٨) د. كاظم هاشم نعمه ، في السياسة المقارنة المداخل النظرية ، (طرابلس : تاله للطباعة والنشر ، ١٩٩٨م) ، ص ٣٨ .

وعلى هذا الأساس تباينت الآراء حول تفسير ظاهرة السياسة الخارجية وبسبب من ذلك جرت العديد من المحاولات لتصنيف التعريفات(\*)، لعل من أبرزها ما يراه سبورت (sporout) فيجد أنها خطة أو نموذج للأهداف والوسائل المحددة أو الضمنية التي تتخذها دولاً اتجاه الدول الأخرى<sup>(١)</sup>. أما رينولدز (F.A. Reynolds) فيرى : أن السياسة الخارجية تتضمن نطاق الأفعال التي تتخذ من لدن مؤسسات حكومة وحدة دولية ما اتجاه غيرها<sup>(٢)</sup>، أما أيرش (Irish) فيؤكد أنها تشير إلى أساليب الفعل التي يحددها صناع السياسة للمحافظة على المصالح القومية وتطويرها وزيادة قوة الدول في الشؤون العالمية<sup>(٣)</sup>. أما كورت لندن (kurtlondon) فيرى أنها تمثل برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرائق السلمية التي لا تصل حد المواجهة في الحرب<sup>(٤)</sup>.

أما الباحثون والمفكرون العرب كذلك فلم يجمعوا على تعريف جامع للسياسة الخارجية ، فيعرفها (د. مازن أسماعيل الرمضاني) بأنها: ((السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين ، خارج الحدود الإقليمية لدولته ، وذلك بقصد إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية ، أو تطويرها أو الدفاع عنها)) ، وبذات الاتجاه يعرفها (د. بطرس بطرس غالي) كونها ((تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول))<sup>(٥)</sup>.

كما يعرفها (د. فاضل زكي) بأنها : ((الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول))<sup>(٦)</sup> ، أما (د. محمد طه بدوي) فيقول بأنها : ((لا تعدو أن تكون برنامج العمل للدولة في

(\*) ويصنف شينك (Chittich) ، التعاريف المعطاة للسياسة الخارجية إلى ثلاثة أنواع رئيسية : النوع الأول : يشير إلى مجموعة المبادئ والقيم التي يطمح صانع القرار إلى إنجازها . النوع الثاني : فهو يعكس الخطط للسياسة الخارجية التي يقرها صانع القرار لتحقيق المبادئ العامة ، أما النوع الثالث : يستند على تلك الأفعال التي يقصد بها ، أما ترجمة الخطط أو القرارات للسياسة الخارجية إلى واقع ملموس ، أو الرد على حوادث أو عمليات سياسة خارجية محددة . أما مودلسكي (Modelski) : الذي يصنفها إلى نوعين من الآراء : الأول : الآراء التي ترى أن السياسة الخارجية (خطة أو برنامج الفعل المستقبلي) أي السياسة الخارجية كتخطيط ، الثاني يرى أنها تعكس المنهج أو الفعل المتناسك ، أي السياسة الخارجية كتنفيذ (EXPOSTE) فيما تقدم عن د. فكرت نامق عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ ، . كذلك د. صالح عباس الطائي المدخل إلى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، ط ١ (بغداد : مطبعة الكتاب ، ٢٠١٤م) ، ص ٤٣ - ٤٤

(١) نقلاً عن : د. صالح عباس الطائي مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(2) F. A. Reynolds : An Introduction to international Relation (longman Group limited , London, 1971). P 35.

(3) marian Irish, Elue frank. U. S. foreign policy, (New York chieago san franseiseco Atinta, 1995) , P.P 1 - 2 .

(٤) نقلاً عن : د. صالح عباس الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(٥) د. مازن أسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، (بغداد : مطبعة دار الحكمة ، ١٩٩١م) ، ص ١٤

(٦) د. فاضل زكي ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية،(بغداد : مطبعة شفيق ، ١٩٧٥م) ، ص ٢٢

المجال الخارجي))<sup>(١)</sup> .

أما (ناصر يوسف حتي) فيعرفها بأنها : ((سلوكية الدولة ، اتجاه محيطها الخارجي ، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالاً متنوعة موجهة نحو دولة أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول ، كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة))<sup>(٢)</sup>، ويرى فيها (د. أحمد نوري النعيمي) بقوله ((بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية ، والتي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الدبلوماسية))<sup>(٣)</sup>، فأذا كان (سموحي فوق العادة) ، قد عرف السياسة الخارجية بأنها : ((الخطط السياسية التي تعزز الدول أتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقاتها مع الدول الأخرى ، بالاستناد إلى مصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية))<sup>(٤)</sup> ف (د. محمد السيد سليم) قد أشار إلى ((أن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد القوانين بين الألتزام الخارجي ، لدولة ما والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الألتزام))<sup>(٥)</sup>.

ومن خلال تحليل هذه التعريفات يمكن تمييزها إلى مجموعتين :-

**أولاً :** مجموعة الآراء التي أكدت أن السياسة الخارجية فعل وأسلوب عمل .

**ثانياً :** مجموعة الآراء المعطاة للسياسة الخارجية بدلالة الخطة أو الخطط .

**فالمجموعة الأولى** من التعريفات ، رأت في السياسة الخارجية فعلاً وأسلوب عمل وأنها تبدو أكثر شمولية ، إلا أن مثل هذا الفعل يجب أن يستند إلى (قرار) خطة توجه طريقة ونوعية باتجاه الوحدات السياسية الأخرى ، كما أن تلك الآراء لم توضح علاقة ذلك الفعل أو السلوك بالخطة ، وهل أنه يطبق كل محتويات الخطة أو جزءاً منها<sup>(٦)</sup>. فأعلان الحرب من جهة دول أخرى ينفذ بالتهديد ، وتحريك قطعات عسكرية ، وفرض حصار اقتصادي ...

أما أن يكون عبر تلك الوسائل مجتمعةً ، أما تنفيذ الفعل (السلوك) قد ينفذ بشكل فوري ، أو يقبل التأجيل مدة زمنية متوسطة المدى وبعيدة المدى ، ويرتبط ذلك بأهمية الهدف من حيث ارتباطه بالقيم

(١) د. محمد طه بديوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢م) ، ص ٢٨٥ - ٢٨٩ .

(٢) د. ناصر يوسف ، النظريات في العلاقات الدولية ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٥٨م) ، ص ١٥٤ - ١٥٨ .

(٣) د. أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

(٤) سموحي فوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة ، (دمشق بيروت : دار اليقظة العربية ، ١٩٧٣م) ، ص ٧ .

(٥) د. محمد السيد سليم مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

(٦) د. صالح عباس الطائي ، الأعلام والسياسة الخارجية الإسرائيلية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١م ، ص ٩ .

والمصالح الأساسية التي لا تقبل التأجيل لأوقات طويلة أو قد تطول وتقتصر كأهداف الرفاهية الاجتماعية ، وتنمية مستدامة... (١) .

أما المجموعة الثانية : أعتدت على ما يتخذه صانع القرار في وحدة سياسية معينة ، من قرارات اتجاه الوحدات السياسية الأخرى في البيئة الدولية ، التي تمثل بمجموعها برامج أو خطة للتعامل مع تلك الوحدات السياسية إلا أنه من دون أن تكون هنالك مقومات في نجاحها ، أو على أقل تقدير عدم ترجمتها إلى الواقع العلمي ، لا يمكن أن يوحي لنا منهجاً حقيقياً لمعنى ظاهرة السياسة الخارجية ، ومن ثم لا تعكس تلك الخطة غير نيات الوحدة السياسة فيما ستفعله خارج حدودها ، وطالما أنه لا يشترط دائماً ، أن تعكس تصريحات صانع القرار أفعال سياسة خارجية محددة ، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على (برنامج) الوحدة السياسية فقط لفهم حقيقة الأفعال السياسية الخارجية ، فكثيراً ما تعلن دولة ما برنامجاً لا تترجمه إلى واقع ملموس ، أو أنها تحققه بطريقة مغايرة لأبهام أو الدعاية ، أو للظهور وجذب الانتباه في البيئتين الإقليمية والدولية ، فهناك فرق شاسع بين السلام الأمريكي والأمركة ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان ، وبين ما تعاملت به القوات الأمريكية في فيتنام وأفغانستان والعراق (٢) .

إذاً فالسياسة الخارجية هي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها ، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل ولأجراءات التي تراها ضرورية وفعالة ، فالسياسة الخارجية تتكون من امرين هما ، قرارات حكومية يتخذها صانع القرار وأفعال تعالج مشاكل خارجية ، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى ، وتصنع السياسة الخارجية الأجهزة الرسمية وغير الرسمية للدولة (٣) .

وغالبا ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية التي تصنعها والتي تحدد طريقة التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى (٤) .

وفي ضوء ما تقدم ، نعتقد أن ظاهرة السياسة الخارجية ، بالسلوك السياسي أو برنامج العمل الذي تحاول الدولة تنفيذه في المجال الخارجي ، بقصد أنجاز برنامج أو جزء منه لتحقيق مصلحتها الوطنية .

(١) د. مازن إسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(٢) د. صالح عباس الطائي ، مدخل في السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٣) هايل عبد المولي طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، ط ١ (عمان - الأردن ، جامعة اليرموك ، ٢٠١٠ م) ،

ص ١٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٥ - ١٦ .

## ١ - ٢ - أهداف السياسة الخارجية .

بعد أن كانت السياسة الخارجية كما أشرنا هي فعل (سلوك) يهدف إلى تحقيق غرض معين في المحيط الدولي ، فلا بد أن تكون ومن ثم غاية السلوك السياسي للوحدة السياسية الدولية تحقيق عدد من الأهداف ، التي تعبر عن المصالح والطموحات والتطلعات ، إذ يجتهد صناع القرار ، من خلال تفاعلهم في البيئة الدولية لبلوغها ومن هنا يصبح الهدف السياسي الخارجي : هو تلك الحالة المستقبلية التي يرمي صناع القرار الى ترتيبها خارج حدود الدولة ، لتحقيق المصلحة الوطنية ، يبذلون قصارى جهدهم لتغيير حالة الوضع الحالي (static que) إلى حالة المستقبل المنظور والمتوقع الأفضل للوحدة السياسية ، أي الحالة التي يتجسد فيها مصالح وطموحات دولتهم<sup>(١)</sup> .

إذاً تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف ، التي تعكس القيم والمصالح المحورية للوحدة الدولية<sup>(٢)</sup>، ويقصد بالأهداف هي ((الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية))<sup>(٣)</sup>، بمعنى الوحدات التي ترغب الدولة الى تحقيقها في البيئة الخارجية ، من خلال تخصيص بعض الموارد لذلك<sup>(٤)</sup> . لقد أصبح معروفاً لدى الباحثين والمختصين في السياسة الخارجية ، أن الدول عندما تحدد أحد أنماط حركتها السياسية الخارجية ، فإنها تحرص أولاً : على تثبيت هدفها بوضوح ومرد ذلك أدراك أن ما تقدم أنما يترتب أحد مستلزمات النجاح لكل عمل استراتيجي ، ومن هنا يمكن القول أن كل تصرف وكل عمل يجب أن يكون مدعوماً بهدف واضح ، ووضوح الهدف لا تكمن أهمية في توجيه الإدارة المخططة فقط وإنما تكمن في ابتكار وسائل وصيغ حديثة للتنفيذ كذلك<sup>(٥)</sup> .

ما تجدر الإشارة إليه هو ، على الرغم من تباينها من حيث التفاصيل لا تختلف تلك الآراء التي تناولت معنى الهدف السياسي الخارجي من حيث الجوهر ، فالهدف من وجهة نظر ( أسماعيل صبري مقلد ) هو ((وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والأمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحث إلى مرحلة التنفيذ والتحقيق المادي))<sup>(٦)</sup> .

(1) K. J. Holsti : International politics Aframe work for AninLgis : 6<sup>th</sup> ed. (New York. Prentice -Hall , 1972). P 137.

(٢) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٣) د. ودودة بدران ، تخطيط السياسة الخارجية ، نظرية تحليلية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٦٩ (بيروت: مركز الأهرام ، ١٩٨٢ م ) ، ص ٧٣ .

(٤) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٥) د. مازن أسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٣ .

(٦) د.إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات<sup>ط٣</sup> ، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت،١٩٨٤م)، ص ١٢٨ .

أما (ودودة بدران) فقد عرفت الأهداف بكونها ((تلك التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير على البيئة الخارجية))<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يختزل هذه الأهداف إلى هدف واحد أساس ، مثل (مورجنثاؤ) الذي يعد الهدف الأول والأخير للدول كافة يكمن في الحصول على القوة<sup>(٢)</sup>، إلا أن باحثين آخرين ، على وفق رؤى ومعايير متعددة ، يجدونها عديدة ومتنوعة ، وذلك من خلال اعتماد معايير : البعد الزمني لتحقيق الأهداف ودرجة أهميتها وطبيعتها ، إذ نجد (هولستي) يصفها إلى : ((أهداف القيم والمصالح الأساس ، وأهداف متوسطة المدى وأخرى بعيدة المدى))<sup>(٣)</sup> ، فيما يصنفها (روبرت أوسجود) إلى نوعين : الأول الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول (كالأمن وحماية الذات ودعم التنمية) ، والثاني : الأهداف الوطنية ذات النزعة المثالية (كالرغبة في دعم السلام العالمي ، وتأييد حكم القانون والعدالة الدولية ، ودعم الرفاهية الإنسانية ، ونشر الحرية) ، ويميل آخرون إلى تصنيفها رابعياً : أهداف دفاعية وأقتصادية ، وأهداف ذات صلة بالنظام الدولي والأيدولوجية السائدة<sup>(٤)</sup>.

أما (روبرت د. كانتور) فيفهمها بدلالة أن الوحدة السياسية تتعرض إلى مخاطر السياسة الدولية ، وعليها أن تترتب مجموعة من الأولويات بصورة دقيقة ، وتبدأ بالهدف المزدوج المتمثل في حفظ الذات والأمن القومي ، ويمكن أختصارها في الآتي :

- ١ - العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي وحماية إقليم الدولة .
- ٢ - زيادة قوة الدولة ، من خلال حيوية الأقتصادية أو القوة العسكرية أو النفوذ السياسي ، لتتمكن الدول من السيطرة على مصيرها أكثر من الدول الأخرى .
- ٣ - تفعيل مستوى التنمية الأقتصادية .
- ٤ - الحفاظ على الثقافة الوطنية وحمايتها من أخطار الغزو الخارجي<sup>(٥)</sup> .
- ٥ - السلام بالنسبة للدعاية الإنسانية ، ولكن الدول ترغب بسلام فقط في حال ضمان الأمن والحفاظ على الذات والأكتفاء الأقتصادي والهيبة الدولية إلى حد مقبول<sup>(٦)</sup>.

(١) د. ودودة بدران ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) Hans J. Mao genthau, politics Among nations : The strnggle for power and peace : fithed. Rev. (New York, Alfred A. knopt , 19٦٤) , P. 71 .

(٣) K. J. Hoisti , op. cit P 201.

(٤) نقلاً عن : د. صالح عباس الطائي ، المدخل إلى السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٨ .

(٥) روبرت د. كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة ، د. احمد ظاهر (الأردن ، عمان : مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٩م) ، ص ٧٩ .

(٦) د. صالح عباس الطائي ، المدخل الى السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٩ .

وعند تفحص ما ورد من اتفاق حول بعدها المستقبلي ، نرى أن الهدف منهج تخطيط للعمل يطور صانع القرار في الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى لغرض تحقيق أهداف محددة في إطار ((المصلحة الوطنية))<sup>(١)</sup> .

وبقدر تعلق الأمر بأهداف السياسة الخارجية من حيث ماهيتها قد تكون محددة عندما لا تترك مجالاً للأجتهاد في تفسيرها ، أو تكون عامة عندما تتميز بعدم الوضوح وتعدد احتمالات تفسيرها ، وبسبب من ذلك يرى (أوركانسكي) أن للهدف أهمية تفوق الهدف المحدد لأنه يمكن تفسيره بما يرضي الجميع ، فضلاً عن ذلك يربك الخصوم ويفيد أغراض النفاق الاجتماعي على مستوى الوحدات الدولية ، ونستخلص من أن هذا الرأي يتمتع بقدر عالي من الصحة ، والحق أن مصلحة الدولة تتطلب في أحيان عدم الكشف عن الأهداف المتوخاة ، غير أن هذا لا ينفي أن الأهداف عندما تفرق في العمومية ، فإنها قد تؤدي بالدولة إلى إعطاء أهدافها الحقيقية أهمية أدنى<sup>(٢)</sup>، وتبعاً لذلك يصبح في أحيان أخرى الهدف الواضح ، هو العملي والأخلاقي معاً والاستثناء هو التعامل مع الأعداء<sup>(٣)</sup>. ليس من السهل بمكان تحديد أهداف أية دولة في السياسة الخارجية ، إن ما يعد هدفاً لدى وحدة دولية قد يكون وسيلة لدى الوحدة الدولية الأخرى ، ويعزي السبب في ذلك إلى اختلاف العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد الأهداف<sup>(٤)</sup>، ومن جهة أخرى فنادرًا ما تكون الأهداف الحقيقية علنية، أما رغبة الدول الفاعلة في المجتمع الدولي في إخفاء نياتها الحقيقية ، يكون تحديد الأهداف القومية للدولة مجرد افتراضات أولية<sup>(٥)</sup>

---

(١) تعرف المصلحة الوطنية حسب مفهوم الكاتب الهندي (Aappadora;ms Ragsan) : بأنها مدى قدرة الدولة في الحفاظ على استقلالها السياسي وأندماجها الإقليمي عن طريق حماية حدودها الدولية بوسائل متعددة ، منها توازن القوى والاحلاف من خلال مفهوم عدم الأندماج : نقلاً عن د.احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ .  
تعد المصلحة الوطنية هي المصدر الرئيس في السياسة الخارجية التي هي مجموعة القيم الوطنية ، تلك القيم التي تتبع من الأمة والدولة في الوقت ذاته ، ويزيد على ذلك فإن المصلحة الوطنية هي الأهداف العامة المستمرة التي تعمل الأمة من أجل إنجازها ، وتبعاً للحالة الأخيرة فإن المصلحة الوطنية تتميز بعموميتها وأستمرارها وأرتباطها بالعمل السياسي ، ومن جهة أخرى فإن مفهوم المصلحة الوطنية يقوم على وجود قيم في الجماعة الوطنية ، وهذه القيم تعكس ثقافتها والمعبرة عن روح تماسكها ، نقلاً عن المصدر نفسه ص١٣٧ .

ويعرف مجلس الأمن الوطني الأمريكي في عام (١٩٩٨) ، المصلحة الوطنية التي ترادف عند الاستراتيجية الأمريكية المصالح الحيوي بأنها : المصالح ذات الأهمية الواسعة الظاهرة بالنسبة لبقاء أمتنا من بين تلك : ((الأمن الطبيعي لأراضينا حلفائنا وسلامة المواطنين ورفاهنا الاقتصادي وحماية بنانا التحتية سنعمل ما يلتزم علينا الدفاع عن هذه المصالح عندما تتعرض للتهديد)) ، للتفاصيل أكثر : ينظر : مايكل كلير ، الحروب على الموارد الجغرافية الحديثة للنزعات العالمية (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٢م)، ص٣٤-٤٤ .

(2) A. F. K. organski: World politics , Calfred A. knopf. 1(New Yourk. 1958) , P. 72.

(٣) د. محمد السيد سليم مصدر سبقه ذكره ، ص ٢٩ - ٣٢ .

(٤) د. أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

(٥) د. أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

ولأوضاع الخارجية للدول عادة ما يحددها صناع القرار في الدولة، كرئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ، وكبار الدبلوماسيين ... ، يأخذون بعين الاعتبار عند تحديدها ، العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية وأتجاه الدولة وفهمها لدورها في المجتمع الدولي<sup>(١)</sup>.

وفي ضوء معايير الأهمية والبعد الزمني والطبيعة والعلاقات المتفاعلة فإنه يصبح من الممكن تحديد ثلاث مجموعات من الأهداف، أهداف استراتيجية عليا والأهداف المتوسطة المدى وأهداف هامشية :

أ - أهداف استراتيجية عليا<sup>(٢)</sup>: وهي الأهداف ، التي يساوي تحقيقها وأهميتها وجود الدولة أو النظام ذاته ، بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحياناً كالسيادة الوطنية ، وحماية الحدود ، بل يعني البقاء المادي والمعنوي ، وديمومة وظائفها الداخلية والخارجية ، وأستمرار محافظتها على أمنها القومي لكل مفرداته ، كقدرتها على الدفاع عن نفسها (الأمن العسكري) ، ومحافظتها على ثروتها الوطنية وأستمرار مسيرتها التنموية (الأمن الاقتصادي) ، وتماسك بنائها الاجتماعي (الأمن المجتمعي) وبنائها الحضاري والأيدولوجي (الأمن الثقافي) وترصين نظامها ووحدتها الوطنية (الأمن السياسي) ومن أجل ذلك لا تمنع الدول : من الدخول في حروب من أجل حمايتها أو الدفاع عنها أو تطويرها ، وتتضوي مجمل هذه الأهداف تحت مفهوم الأمن القومي<sup>(٣)</sup>.

وفي ضوء ذلك ، لا يمكن لصانع القرار المساومة على الأهداف الاستراتيجية العليا ، أو التخلي عنها ، وإن أي تقصير في تنفيذها سيؤدي إلى العصف بوجود الدولة وزوالها ، وإن عدم إنجازها بشكل كامل سيؤول إلى تعثر الوظائف الأساسية للدولة فضلاً عن خروقات في أمنها ومسيرتها التنموية وبنائها الحضاري والثقافي وهو ما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على المحافظة على كيانها في الحاضر والمستقبل<sup>(٤)</sup>.

ب - أهداف استراتيجية متوسطة المدى : وهذه الفئة من الأهداف تأتي بالدرجة الثانية بعد الأولى (الأهداف الاستراتيجية العليا) من ناحية ضرورة إنجازها ، وقد يدخل أحياناً صناع القرار في مساومات لأختيار بدائل عنها ويترددون عن الدخول في حروب من أجل إنجازها ، ولكنها لا تتصف بطابع الألاح الذي يميز الأهداف الاستراتيجية العليا ، كما أنها تتضمن تحديد مطالب محددة أزاء

---

(١) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ .  
(٢) نقلا عن د. عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ، ط ١ ، (بغداد : مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤م) ، ص ٢٧ ، للتفاصيل راجع ، ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة الهيثم الأيوبي ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧م) ، ص ٣٩ - ٤١ .  
(٣) أندريه بوفر ، المدخل إلى الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة : أكرم دبيري ، (بيروت : المؤسسة العربية ، ١٩٧٧م) ، ص ٢٧ .  
(٤) د. صالح عباس الطائي ، المدخل إلى السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

وحدات دولية أخرى<sup>(١)</sup> ، فإننا يمكن أن نجمل أهم تلك الأهداف ، والتي تمثل قاسماً مشتركاً بين العديد من الوحدات الدولية وهي :

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

- الاتصالات مع العالم الخارجي كالحصول على معونة خارجية وفتح أسواق جديدة .

- المجالات المرتبطة ببناء النفوذ في العلاقات الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة .

- تكريس الهيبة والسمعة الدوليتين<sup>(٢)</sup> .

**ج - أهداف هامشية<sup>(٣)</sup> :** وهي الأهداف التي لا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لأستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف<sup>(٤)</sup> . تعكس هذه الاهداف رؤيا معينة لبنية النظام الدولي ، كالنظام الاقتصادي الدولي ، او للنظام الاقليمي المباشر مثل اوربا الموحدة<sup>(٥)</sup> .

تبين لنا مما سبق ، أن تحديد موقع الهدف من أولويات أهداف السياسة الخارجية ويرتبط بمفهوم صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع ، فالمحورية أو هامشية الأهداف ليس حال مطلقة ولكنها تختلف من دولة إلى وحدة دولية أخرى وبأختلاف النمط العام لسياستها الخارجية ، ومن ثم فإن الأهداف العليا لسياسة خارجية معينة قد تكون هامشية لسياسة دول أخرى ، مثال على ذلك فهدف التحدي للشيعوية في العالم كان من الأهداف العليا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات ، ولكنه كان هدفاً ثانوياً للسياسة الخارجية المصرية في الوقت ذاته ، ويعزز أختلاف علوية الأهداف ، وهامشية الأهداف هو أحد مصادر التناقض في السياسات الخارجية للدولة الواحدة يتغير بتغير عنصر الزمن ، فهدف الوحدة العربية كان هدفاً متوسط للسياسة الخارجية المصرية في الخمسينيات لكنه تغير فيما بعد وأصبح هدفاً هامشياً للسياسة الخارجية المصرية في عقد السبعينات<sup>(٦)</sup> .

وزاء كل ما تقدم ، نجد أن الهدف السياسي هو الحالة المستقبلية التي يرغب صانع القرار إلى

ترتيبها خارج حدود الوحدة الدولية لتحقيق المصلحة الوطنية<sup>(٧)</sup> .

---

(١) د. أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

(٢) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٤) د. أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

(٥) د. أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سابق ذكره ص ١٨٠ .

(٦) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

### ١ - ٣ - وسائل تنفيذ السياسة الخارجية .

مثلاً نتحدث في الاقتصاد على الطلب الفعال ، ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية ، فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة ، وتقصد بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق الهدف .

وعلى هذا الأساس قد تعتمد الدولة بصورة فعلية على وسيلة واحدة كالوسيلة الدبلوماسية ، أو الاقتصادية أو الأدوات العسكرية ، وقد تعتمد بصورة عامة على أتباع عدة وسائل من أجل تحقيق الهدف الذي ترنو الى تحقيقه خلال تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى<sup>(١)</sup> .

والحق أن أهمية وسائل السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتنفيذ الأهداف ، ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية ، ومحدد لمسار معالم تلك السياسة ، ذلك أن توفر وسيلة معينة للسياسة الخارجية يعزى باستخدامها لتحقيق الأهداف الخارجية ، فحين تمتلك الدولة القوة العسكرية المتاحة ، فإنها تتجه إلى استخدامها بدرجة أكبر من الوحدات الدولية التي قد لا يكون فيها تلك القوة متاحة ، كما أن كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية ، يطبع تلك السياسة بطابع معين<sup>(٢)</sup>، ومن ذلك أن تتسم السياسة الخارجية بطابع (الدعائية) ، نتيجة تكرار توظيف الأدوات الدعائية<sup>(٣)</sup> .

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر بين الباحثين في تقسيم وسائل السياسة الخارجية<sup>(٤)</sup>، إلا أنه مع ذلك نرى في الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتنفيذها يتم على وفق معيار أهمية كل أداة من تلك الأدوات نذكر منها : الوسائل الدبلوماسية (المفاوضة) ، والوسائل الاقتصادية ، والوسائل الرمزية ، والوسائل العلمية والتكنولوجية ، والمنظمات غير الحكومية ، والوسائل العسكرية ، وتستخدم جميع أو جل هذه الوسائل دفعة واحدة ، أو تفضل استخدام بعضها تبعاً لنوع الهدف السياسي ، وشكل العلاقة مع الدول المستهدفة ونوع إمكانيات الدولة المرسله وقدراتها وبذلك سنتناول تلك الوسائل بإيجاز وكما يأتي :

(١) د. فكرت نامق عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

(٢) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ - ٩٢ .

(٣) ومن ذلك وجد (هيرمان) من دراسته لتكرار استعمال وسائل تنفيذ السياسة الخارجية ، إن الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية هم أكثر الدول توظيفاً لوسائل (الدعائية) تنفيذاً للسياسة الخارجية ، نقلا عن : د. أحمد نوري النعيمي مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٧ .

## ١ - ٣ - ١ - الوسائل الدبلوماسية (المفاوضة) .

تعد الدبلوماسية ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية ذاتها ، وذلك فهي أنعكاس موضوعي لحركة الجماعة البشرية في تفاعلها معها وحاجاتها لتنظيم وضبط العلاقات فيما بينها ، على الرغم من ذلك فإن الإنسان بطبيعته الاجتماعية السياسية ، أتجه إلى تقنين وتنظيم كل حاجاته الداخلية والخارجية وتسوية مشاكله ليس مع الطبيعة أولاً ، ولكن مع أخيه الإنسان من خلال مبدأ واحد يبقى ملازماً له في أرقى العصور ، ألا وهو التفاوض ، وما يطلق عليه الأسلوب الدبلوماسي ، أي الوسيلة التي يمكن من خلالها أيقاف الحروب والنزاعات ، وحتى في حالة السلم من أجل بناء علاقات ودية قوية تعود بالنفع العام على الطرفين<sup>(١)</sup> ، أي بتحديد المعنى يشير إلى أنها (فن إدارة المفاوضات) ، ويرى فيها (بانيكار) : فن تقديم مصالح الدولة على مصالح الآخرين ، فالدبلوماسية لا تصنع السياسة الخارجية ، بل هي أداة تستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية<sup>(٢)</sup> ، ومن هنا يتبين لنا أن الدبلوماسية هي أحد الأدوات التي تستخدمها الدول من أجل : عرض وجهات نظر الدولة ، وشرح أوجهات لها للدول الأخرى ، والتعارض معها من أجل تحقيق مصالحها ، ومن ثم تعد الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية<sup>(٣)</sup> . إن كثافة استخدام هذه الأداة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول المعاصرة ، لا يعود فقط للتطور في وسائل الاتصال والمواصلات ، بل أيضاً إلى تنامي دور الرأي العام العالمي ، وتطور أساليب الأستمالة في الأعلام ، فضلاً عن تشابك العلاقات والمصالح البينية (ثقافية ، وتجارية...) والشعور المتنامي بمخاطر الأسلحة النووية ، ومعالجة المشاكل المشتركة في تلوث البيئة ، وقد أدى كل ذلك إلى تزايد استخدام الأداة الدبلوماسية ، من دون أن يقلل من أهميتها كما يتصور بعض الباحثين<sup>(٤)</sup> . بمعنى آخر يشير إلى أنها (الدبلوماسية) ، ((عملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة ، وهو طريقة تسوية وتنظيم العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين كما أنها المهمة الملقاة على عاتق الدبلوماسي أو أقل أنها فنه))<sup>(٥)</sup> ، بمعنى أن الدبلوماسية تتضمن الموارد ولأماكنيات والمهارات البشرية التي تستخدمها الوحدة الدولية في تمثيل ذاتها حيال الوحدات الدولية الأخرى ، والتفاوض من أجل

(١) د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دليل عمل الدبلوماسي ، والبعثات الدبلوماسية / ط ١ (عمان - الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ م) ، ص ٤٩٧ .

(٢) في التعريفين أعلاه وفي تعاريف أخرى للدبلوماسية ينظر : كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٣) د. صالح عباس الطائي ، المدخل الى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٤ .

(٤) د. مازن أسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٩ .

(٥) د. اسماعيل صبري مقلد ، اللاقات الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات ، مصدر سبق ذكره ص ١٣١ .

أيسال وجهة نظرها وسياساتها اتجاه القضايا الدولية وحماية رعاياها ومواطنيها وأموالهم في الدول المعتمدة في الخارج ، كذلك تنظيم علاقاتهم مع الأجانب من خلال الأدوات الدبلوماسية الفعالة التي تدعمها كل وسائل السياسة الخارجية ، عبر توظيف مجموعة من الموارد عبر منظومة السفارات والقنصليات من أدوات الأتصال الدولي<sup>(١)</sup>.

### ١ - ٣ - ٢ الوسائل الاقتصادية والتجارية .

أحتلت الوسائل الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة بارزة في العلاقات الدولية المعاصرة ، وهذه الأهمية للوسائل الاقتصادية برزت من خلال عاملين : الأول ، أخذت الرفاهية الاقتصادية لشعوب العالم مكانة متميزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات ، لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل (البطالة ، والتضخم ، والعجز المالي ، وقلة المواد الغذائية، وتحديات البيئة) ، قضايا ذات أهمية عالية تشغل بال الدول ، أما العامل الثاني : فهو يتضمن في زيادة الأعتامد الاقتصادي المتبادل بين الدول ، وما يترتب على هذا الأعتامد الاقتصادي من أهمية وأولوية الوسائل الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية<sup>(٢)</sup>، إذ أن الأعتامد الاقتصادي من جانب واحد يجعل من عملية الضغط السياسي على الطرف الذي هو بحاجة إلى مواد الأولية أو المعونة المالية عملية متيسرة<sup>(٣)</sup> في أستخدام هذه الوسائل خصوصاً من قبل الدول المالكة للتأثير مباشرة في الحالة الاقتصادية لأحد الدول غير المالكة ، ثم بصورة غير مباشرة في الحركة السياسية الخارجية لصناع قراراتها ، ويتم ذلك أما عبر الترغيب بمنح المكافأة أو التهريب الاقتصادي بسحب المكافأة أو كلاهما معاً ، بقية تحقيق مصالحها في السلم والحرب، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ، أستخدمت هذه الوسائل (كورقة ضغط) على العديد من الدول لدفعها نحو نهج سياسي محدد ، وبما يتلائم مع المصالح والمطامح الأمريكية وأهداف سياستها الخارجية ، وكما كان (مشروع مارشال) في القرن الماضي مخصصاً لمساعدة الدول الأوربية في محاصرة الأتحاد السوفيتي السابق ، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١/ أيلول/٢٠٠١م ، تخصص مساعدات للعديد من الدول لمحاصرة بؤر الأرهاب الدولي ، تنفيذاً لأهداف سياستها الخارجية في القضاء على الأرهاب<sup>(٤)</sup>.

(١) د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات مصدر سبق ذكره ، ص ١٣١ - ١٣٥ .

(٢) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢ .

(٣) د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٥ - ٤٨٤ .

(٤) سعت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة المساعدات المالية والاقتصادية لحلفائها الموجودين في مناطق الأرهاب أو على مشارفها مثل (مصر - باكستان - الأردن ..) لضمان مساهمتهم في حملتها على الأرهاب وتقديم المعلومات التي يحصلون عليها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنشأت صندوق (Millennium challenge account) مخصصاً للدول تخلو من الأرهاب وتدعم الديمقراطية في بلدانها . ينظر: جيمس بيكر ، وارن كريستوفر ، قراءة في التشخيص والعلاج ، نقلاً عن : صحيفة (الشرق الأوسط ، العدد (٩٥١٧) في ١٨/١٢/٢٠٠٤م) وكذلك : جمال مظلوم ، الحروب الاقتصادية ، نظرة مستقبليّة ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٤٥ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠١م) ص ٢٤٤ .

وهذا يفسر خضوع بعض دول عالم الجنوب الفقيرة في المواد الأولية والتكنولوجية الحديثة إلى ضغط الدول الغنية من ناحية ومن ناحية ثانية ، مما سيؤثر بشكل كبير في اقتصادها وسيادتها الوطنية<sup>(١)</sup>. وفي ضوء هذا التصور من الإمكانيات الاقتصادية للدولة تعد أحد المرتكزات الأساسية في تكوين قوتها القومية ، وتبعاً لذلك تكون وسيلة مهمة من وسائل السياسة الخارجية ، لذلك في أحيان كثيرة تذهب الدول إلى الاستخدام العديد من الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، ليس بقصد السيطرة على حركة وانتقال البضائع ومن ثم على التجارة ، ولكن أيضاً على وفق مبدأ العقاب والثواب<sup>(٢)</sup>. ومن امثلة تلك الأنشطة هي :

- إعطاء وأخذ المساعدات الاقتصادية .
  - التفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية .
  - التعريفات الكمركية .
  - أدوات الحماية التجارية .
  - العقوبات وعملية المقاطعة الاقتصادية .
  - أدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية .
  - إعطاء أفضليات تجارية ، كأعطاء أسبقية لدولة معينة<sup>(٣)</sup>.
- أزاء ذلك ، نرى أن الوسائل الاقتصادية بأشكالها وأنواعها كافة ، هي اليوم تعد من أهم وسائل الضغط التي يمكن أن تستخدمها القوى العظمى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية .

### ١ - ٣ - ٣ وسائل الاعلام .

تتدرج تحت وسائل الاعلام مجموعة من الوسائل السياسية الخارجية ، التي تتضمن مجموعة من الادوات للتأثير في أفكار الآخرين ، وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الوسائل الدعاية والأيدولوجية والثقافية<sup>(٤)</sup> ، وكل المؤشرات والرموز البصرية والأعلامية والأكاديمية والبحثية والتجارية والعلاقات العامة والدبلوماسية ، وكل مورد أو مفردة لا تدخل ضمن القدرات والإمكانيات والأدوات العسكرية المصنفة ضمن القوة الصلبة<sup>(٥)</sup> .

(١) د. أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٥ .

(٢) د. فكرت نامق عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٣) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢ .

(٤) د. أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ .

(٥) د. محمد حمدان ، القوى الناعمة وأدارة الصراع عن بعد ، ط ١ ، (بيروت:دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ٢٨ - ٢٩ .

فيما يخص الوسائل الدعائية، فإنها تكون من بين أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للوحدات السياسية الدولية في العصر الحالي ، سواء من حيث كثافة الاستخدام ، أو من حيث تنوع الأساليب ، إذ أن أنتشار الأقمار الصناعية وصحون الستلايت والانترنت ، سهل من استخدام هذه الوسائل ، وبشكل متصاعد ، فلم يجد صنّاع القرار أو صنّاع الرأي صعوبة في بث رسالتهم الدعائية في أرجاء العالم (القرية الكونية) بشكل سريع وبدقائق معدودة ، وأصبحت رسائلهم لا تدخل وحدات اتخاذ القرار حسب ، بل تدخل كل بيت أيضاً لتستميل الرأي العام من دون تعب ، وأذا كانت الوحدات السياسية في سنوات ماضية ، تجتهد في إيصال قيمها ورؤاها لمواطني الدول الأخرى من خلال الأذاعات الموجهة ، أو الأفلام السينمائية ، أو المراكز الثقافية المنتشرة في البلدان الأخرى ، أو المجلات والصحف ، غير أنها اليوم أصبحت تخاطب جمهور وصنّاع القرار في أرجاء المعمورة بشكل مباشر ، والفرص متاحة أمامها للفوز بأستجابتهم لدعم وتعزيز تطلعاتهم وأهداف سياستها الخارجية ومن دون كوابح<sup>(١)</sup> .

وفي ضوء ما تقدم ، فإن عموم الدول تستخدم الوسائل الدعائية في التأثير بنسب مختلفة ، تبعاً لقدراتها التقنية والعلمية ، وبما يتوافق مع طموحاتها ونوعية الجمهور المستهدف ، فقد أكدت العديد من الدراسات أن تعرض الإنسان لوسائل الدعاية يترك أثراً واضحاً في سلوكه الفردي والاجتماعي ، ثم هناك علاقة سببية بين السلوك الإنساني والتعرض لوسائل الدعاية والأعلام ، وركزت تلك الدراسات على ثلاثة مجالات جوهرية<sup>(٢)</sup>:

- تأثير الدعاية في الاتجاهات (Attitudes) وتغيير القيم (Change value) .
- أثار ووسائل الدعاية في المعرفة (Cognition) ولأدراك (Perception) والفهم (Comprehension) .
- تأثير وسائل الدعاية في تغيير السلوك (Behavior change) الضار اجتماعياً (Antisocial) والمفيد اجتماعياً (Prosocial) .

فالوحدات الدولية ، وعبر وسائلها الدعائية ، تعتمد إلى أحداث تلك التأثيرات في صنّاع قرار وصنّاع رأي وجمهور الوحدات المستهدفة ، وربما يتوقف مع أهداف السياسة الخارجية للدولة المرسل<sup>(٣)</sup> . وهي

---

(١) نقلاً عن : د. صالح عباس الطائي ، المدخل الى السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ن ص ٢٤٨ .

(٢) في تلك البحوث والدراسات ينظر : د.ليلي حسين السيد ، د. حسن عماد مكايي ، الأتصال ونظرياته المعاصرة ، ط١ ، (القاهرة : الدار العربية اللبنانية ، ١٩٩٨م) ، ص ٢٩٤ - ٢٩٨ .

(٣) نقلاً عن د. صالح عباس الطائي ، المدخل الى السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

إلى من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض اتجاه أو سلوك معين ، كالحالة في كيفية أقتناع الرأي العام الأمريكي في التعاطف مع القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط ، أما الأدوات الأيدلوجية فإنها تذهب في أشاعة رأي مثالي على نطاق واسع لما يجب أن يكون عليه في المستقبل<sup>(١)</sup>. كمحاولة نشر المفاهيم الرأسمالية أو محاولة نشر المعتقدات الشيوعية إلى غير ذلك من مفاهيم أخرى ، وهناك تباين بين الوسائل الثقافية والوسائل الدعائية والأيدلوجية في كون الأولى تؤكد استقلال الموروث الثقافي في التأثير في الوحدات الدولية الأخرى ، على سبيل المثال إقامة المؤثرات الثقافية في الخارج أو الترويج للمفاهيم القومية على مستوى العالم الخارجي<sup>(٢)</sup> .

### ١ - ٣ - ٤ - الوسائل العلمية والتكنولوجية .

تتضمن الوسائل العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي ينطوي على استعمالها المعرفة العلمية أو النظرية وتطبيقها محل معضلة معينة ، وتتراوح هذه الوسائل ما بين مجرد التبادل العلمي ، وبرامج المساعدات الفنية إلى استخدام كل وسائل الاتصالات الحديثة كأستخدام الأقمار الصناعية ، وأستكشاف الفضاء الخارجي مع الأشتراك مع الأطراف الأخرى<sup>(٣)</sup> .

وبذلك نعتقد أن دخول عصر المعلوماتية والمعرفة سيفسح مجالاً رحباً في زيادة فاعلية هذه الأدوات بشكل محسوس لحل مشكلات معينة .

### ١ - ٣ - ٥ - نشاطات الخدمة السرية .

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية ، والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة ، وتنهض بعبئ التعبير عن أهتمامات وقيم أعضائها ، أعتقاداً على أعتبرات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية<sup>(٤)</sup> .

إن عالم القرن الواحد والعشرين ، يتصف ببروز دور المجتمع المدني بمؤسساته والتي تمثل أهم الأليات التي تعول عليها الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، عبر توظيفها ودعمها وأستقلالها في طرح النموذج الغربي الليبرالي ، فقد أضحت المنظمات المدنية في بداية القرن الحادي والعشرين ثقلاً بارزاً في أدراك الدول المتقدمة ، عبر ما تقدمه هذه المنظمات من بيئة صالحة لتحقيق أهدافها وطموحاتها<sup>(٥)</sup> .

(١) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ .  
(٢) محمد سعد أبو عامود ، الوظائف السياسية لوسائل الأعلام ، (مجلة) الدراسات الإسلامية ، العدد (٥) ، ١٩٩٨م ، ص ١٥ .  
(٣) د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ - ٩٥ .  
(٤) معتز الشامي ، بدايات التنظيمات المدنية العربية ، دراسة في أثر هذه المنظمات على تطوير المجتمعات ، ط ١ ، (بيروت : الدائرة العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٩م) ، ص ١٦١ - ١٦٣ .  
(٥) د. سمر زكي الجادر ، (في مجموعة باحثين) ، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني ، (مجلة) حمورابي للدراسات ، العدد ٣ (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٢م) ، ص ٨٩ .

والجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على توظيف عدد كبير من منظمات المجتمع المدني ، وجعلها أحد الوسائل التي تستخدمها ضد الأنظمة الفاسدة في الشرق الأوسط ، مثال على ذلك ، النظام السابق في مصر ، بعد أن فقدت شرعيتها وجماهيريتها ، بغية إعادة إنتاجها من أجل تأدية مهام لصالح القوى العظمى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، من جهة أخرى هناك جانب مظلم لنشاط هذه المنظمات غير الحكومية ، كونه يوظف وسيلة في السياسة الخارجية ، لأي وحدة سياسية ترغب بأن يكون لها أثر في سلوك الدول الأخرى ، ويظهر جلياً أن من أبرز الدول التي تحاول أن تؤثر في سلوك الدول الأخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي أعمدتها في الأونة الأخيرة وسيلة لتنفيذ سياستها الخارجية بدلاً من استخدام القوة العسكرية الصلبة البالغة التكاليف من الناحية المادية والبشرية<sup>(١)</sup>، ومن بين المنظمات التي تقوم بهذه النشاطات هي المنظمات التجسسية التي تهدف للحصول على المعلومات لتقوية تأثير دورها السياسي والعسكري حيال الدول الأخرى في الأوقات كافة سواء الحرب أو السلم<sup>(٢)</sup>، مثال ذلك ، منظمة الصندوق الوطني للديمقراطية ، وبيت الحرية ، ومنظمة العفو الدولية ، لتحقيق الغاية على النطاق الدولي ، والعديد من المنظمات المحلية التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية ، كمنظمة (جيل جديد) ، ومنظمة (جين شارب) والتي تعمل في كثير من دول العالم .

إن الأختراق الحاصل بشقيه السياسي والأمني لمنظمات المجتمع المدني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عدد كبير من الدول وفي مقدمتها إيران واليابان ، ليس بالأمر الجديد ، بيد أن الجديد واللافت للنظر أيضاً ، أن نعلم أن هذا الأختراق قد وصل لهذا القدر من الذروة في مصر ، والتي كشفتته وثائق (ويكيليكس) ، كما وردت في الصحف المصرية وعلى رأسها (المصريون)<sup>(٣)</sup>.

ونستشف من ذلك ، بأنه الولايات المتحدة الأمريكية عملت على توظيف مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني ، من خلال تحويلها ودعمها مادياً لتصبح كوسيلة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، بالإضافة إلى ذلك أن أثر هذه المنظمات في المستقبل القريب من الممكن أن يفوق دور الأحزاب التي تعمل على الساحات المحلية ، لذلك تطمح الإدارة الأمريكية في تحويل إليه الضغط على الحكومات من الأحزاب إلى هذه المنظمات .

(١) د. سرمد زكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ .

(٢) د. فكرت نامق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ .

(٣) نقلاً عن : عامر التنير الأختراق الأمريكي للأمة العربية والإسلامية ، ط١ ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٩م) ، ص ١١٥ - ١١٨ .

## ١ - ٣ - ٦ - الوسائل العسكرية .

تعد الوسائل العسكرية أحد الوسائل المهمة والأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وأحد المرتكزات الأساسية لنجاح الدبلوماسية (المفاوضة)<sup>(١)</sup>، على الرغم من أن الوسائل العسكرية تعد باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالوسائل الدبلوماسية ، وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية ، إلا أنها مع ذلك تهيئ خلفية من خلفيات الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية ، وأن التفاوض من مركز القوة حكمة جيدة ، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية ، أن تمتنع من تقديم تنازلات تضرب بمصالحها المركزية إذا تعرضت لضغط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها<sup>(٢)</sup>، والقوات العسكرية تستخدم أيضاً وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليها من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية للوحدة الدولية<sup>(٣)</sup> ، بالإضافة إلى ذلك تعني الوسائل العسكرية ، توظيف كل الموارد المرتبطة بأستعمال أو التهديد بالعنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى ، وتشمل هذه الأدوات ، إنشاء قوات مسلحة وتسلحها وتدريبها ونشرها وأستخدامها أو التهديد بها أو الأكره على تحقيق الهدف<sup>(٤)</sup>.

إن من أكثر تلك الوسائل أستخدماً هي (الحرب)<sup>(\*)</sup>(٥)، إذ ما أنفكت الدول تستخدمها منذ العصور الماضية حتى الوقت الحالي ، وما الخسائر الكبيرة في الأرواح ، التي قدمتها الإنسانية إلا دليلاً واضحاً على كثافة أستخدم الدول لهذه الوسيلة ، فضلاً عن ذلك التدمير في البنية التحتية في الأماكن الصناعية والأماكن المدينة التي تطلها الأسلحة ، فقد أمضت الأمبراطوريات القديمة ودول المدن (City state) في أيقاع أكبر الخسائر بممتلكات خصومها (حرق المزارع ، وتلوث المياه ...) ولاجدال في أن العديد من الدول في العصر الحالي تستخدم الأسلحة المحرمة دولياً ، مثل الأسلحة الكيماوية والجرثومية والصواريخ المحملة بالأسلحة النووية ، وأنزل الحاويات المملوءة بفايروسات وعصيات الأمراض المختلفة ، لأيقاع تأثيرات طويلة الأمد في شعوب خصومها<sup>(٦)</sup>.

والجدير بالملاحظة ، أن اليوم تتسابق العديد من الدول ، وربما بعض المجاميع الإرهابية كذلك ،

(١) د. عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ - ١٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٩ - ٤١ .

(٣) د. أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ .

(\*) الحرب حسب تعبير كلاوزفيتز : (هي امتداد للسياسة بوسائل مختلفة) .

(٥) فون كلاوز فيتز ، في السياسة والحرب ، ترجمة أكرم ديرري ، ط ١ (بيروت : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، سنة بلا) ، ص ٨٥ .

(٦) د. صالح عباس الطائي ، المدخل الى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ .

للحصول على السلاح النووي ، كوسيلة لأخضاع الخصوم ، وهو ما ينذر بآتساع استخدامات هذه الوسائل ، ولاسيما في عالم تحكمه شرعية الغاب ، ويتسم بمحدودية ردع قواعد القانون الدولي والأخلاقية الدولية للدول المتجاوزة .

وفي مقابل الأستخدام العنيف لهذه الوسائل مع الخصوم ، نرى أن العديد من الدول لاسيما العظمى والكبرى ، تستخدم هذه الوسائل لتعزيز صداقة الأصدقاء ؛ وذلك عبر زيادة المساعدات العسكرية للدول الحليفة والصديقة ، كالأسلحة وقطع الغيار والذخيرة ، وأرسال الخبراء والمستشارين العسكريين ، أو بيع معدات حديثة من الأسلحة ؛ لتعزيز قدراتهم الفنية والتعبوية<sup>(١)</sup>.

وعلى ضوء ما تقدم ، فإن من أبرز استخدامات الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للوحدة الدولية هي : الردع والحرب المحدودة ، وهو ما سنبحثه بشي من الإيجاز :-

١ - الردع : وقد عرف (توماس شلينك) الردع بالقول ، إنه أحد الأستراتيجيات التي يعتمدها صناع القرار في سلوكهم السياسي الخارجي ، وذلك من خلال ربط السياسة الخارجية بالتخطيط العسكري ؛ ولذلك يجد أن الردع : حركة تقنية ذات أبعاد سياسة تهدف إلى التأثير في خيارات الخصم ، وتدفعه إلى التنازل عن خياره العسكري ، أي أحداث التأثير النفسي في الخصم وترهيبه وحمله على عدم أستخدام قوته العسكرية بالردع<sup>(٢)</sup>.

فالردع قبل كل شيء ، فعل يستهدف عقل الخصم وليس فعله ، إذ ينتج التأثير في أدراكه أمتناعه ما ينوي القيام به ، ويكون التهديد جزءاً متمماً ولأغنى عنه لأيقاع التأثير في الجانب النفسي على الخصم<sup>(٣)</sup>، ويتخذ أشكالاً متعددة منها : ما يظهر في الخطاب السياسي لرئيس الدولة أو أحد صناع قرارها بتهديد الخصم بشكل علني أو سري ، إذا ما أستمر في سلوكه المناوي للدولة (الرادعة) ومنها ما يظهر بصيغ عسكرية منها الأستعراضات العسكرية والمناورات البحرية والجوية لمختلف صنوفها العسكرية ، أو عن طريق الأعلان في وسائل الأتصال عن أنتاجها لأجيال متطورة من الأسلحة المختلفة.

وفي ضوء ما تقدم ، فإن الدول في أوقات الصراع ، تستخدم غالباً الردع لثني أرادة الخصم الأخر عن الأقدام على عمل عسكري مباشر ، إذاً نظرية الردع تشترط توفر جملة عناصر<sup>(٤)</sup>:-

(١) عماد يوسف وآروى الصباغ ، مستقبل السياسات الدولية اتجاه الشرق الأوسط ، ط ١ ، ( عمان ، الاردن : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ١٩٩٦ م ) ، ص ٢١٠-٢١٥ .

(٢) توماس شيلينج ، ستراتيجية الصراع ، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان ، ط ١ ، (بيروت : الدائرة العربية للعلوم ناشون ، ٢٠١٠م) ص ٨٨ وما بعدها .

(٣) أندريه يوفير ، الردع والأستراتيجية ، ترجمة أكرم دبيري ، (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٠م) ، ص ٢٩ وما بعدها .

(٤) د. صالح عباس الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٢ .

- أ - أملاك القدرة على إيقاع التأثير المادي والمعنوي في الخصم .
- ب - مصداقية الدولة وجديتها في الردع وترجمته إلى واقع ملموس ، حتى يعطي ثماره .
- ج - إن أملاك القدرة على إيقاع التأثير بجانبه المادي والمعنوي هو الذي يؤهل من يمتلكها على ممارسة التهديد بها .
- د - إذا لم يستجب الطرف المهدد (بالتفتح) لأرادة الطرف المهدد (بالكسر) ، عليه أن يتوقع عقاباً لا يكون قادراً على تحمله .

هذه الاشتراطات هي بمثابة مظاهر أساسية لأية سياسة ردعية ، وهي تميل إلى أن تكون ثابتة وغير قابلة للتلاعب بعناصرها أو مكوناتها البنائية<sup>(١)</sup>.

٢- الحروب المحدودة : عندما يجد صانع القرار ، أن الردع لم ينفذ مع الدولة الخصم ، ولم يحقق الأهداف المطلوبة ، يلجأ إلى الحرب المحدودة كوسيلة لتحقيق بعض أهداف السياسة الخارجية اتجاه الدولة الأخرى (الخصم) أو كوسيلة لحل الصراع أو النزاع معها<sup>(٢)</sup>.

وتعرف الحرب المحدودة بأنها : نشاط عسكري تقليدي لا تستخدم فيه الأسلحة ذات التدمير الشامل ، ويتم فيه غالباً أحداث التدمير في البنى التحتية والمرتكزات الأساسية للوحدة الدولية الخصم ، وذلك لأرغامها على الاستجابة والاذعان لأرادة صانع القرار في الوحدة الدولية المهاجمة ولأهداف سياستهم الخارجية<sup>(٣)</sup>.

وتأخذ الحروب المحدودة ، أشكالاً محددة ، هي :-

- **الشكل الأول** ، في المناطق الحيوية ، يجب أن تكون سريعة القرار ، عنيفة جداً وقصيرة ، أحياناً من أجل خلق وضع لصالح القوى العظمى أو الكبرى .
- **الشكل الثاني** ، حروب أستنزاف طويلة الأمد هي حروب تقليدية وحروب عصابات ، فشهدت الحرب الباردة كوريا ، والجزائر ، وفيتنام ، والحرب المصرية- (الإسرائيلية) .
- **الشكل الثالث** ، حروب محدودة سريعة القرار عن طريق طرف ثالث كحرب حزيران الذي شنته (إسرائيل) أو حروب طويلة ، ويمكن إضافة إلى هذه الحروب المحدودة الأنقلابات العسكرية ، عمليات

(١) فيما تقدم يقارن مع ما يذهب إليه :

Daniel frel , sichesheitder, weltpolitik , (verlag. Kohihammet , Stuttgart , 1977) .P 38.

نقلاً عن : د. عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٧ .

(٢) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .

(٣) د. ابراهيم ابو خزام ، الحروب وتوازن القوى ، ط ١ ، ( عمان : المكتبة الاهلية ، ١٩٩٩ م ) ، ص ٥٥-٥٦ .

التحرير ، والأغتيالات ، والحروب النفسية ، والحروب المضادة عن طريق العملاء المحليين<sup>(١)</sup>. وعموماً  
توصف الحرب بأنها محدودة من حيث :

١ - طبيعة الأسلحة المستخدمة والتي لا تصل فيها الأطراف المتحاربة إلى مستوى استخدام الأسلحة  
النووية ، أو أي نوع آخر من أسلحة الدار الشامل .

٢ - الحروب التي تنشأ بين قوى أقليمية تصنف بأنها دول صغيرة ، ولا تتدخل فيها القوى الكبرى أو  
العظمى بشكل مباشر إنما يكون تدخلها بشكل غير مباشر.

٣ - الحروب التي تندلع بين قوتين إقليميتين تستخدم فيها أسلحة تقليدية وتدور مسارح عملياتهم في  
نطاق جغرافي محدد ، فهي محدودة من حيث طبيعة القوى المتحاربة ومن حيث طبيعة الأسلحة  
المستخدمة ، ومن حيث النطاق الجغرافي التي تدور فيه الحرب.

٤ - إنّ الحرب محدودة أيضاً إذا استخدمت فيها أسلحة نووية تكتيكية ضد أهداف معينة محدودة  
النطاق.

٥ - الحرب التي تكون أحد أطرافها قوة نووية مستخدمة فيها أسلحة تقليدية أو النووية التكتيكية ضد  
دولة من عالم الجنوب<sup>(٢)</sup>.

وفي ضوء ما تقدم ، وعلى الرغم من أدراك صناع القرار في بلدان العالم المختلفة الخطورة في  
استخدام الوسائل العسكرية ، ومخارجاتها السلبية ، وما تركته من آثار سلبية مادية ومآسي إنسانية أرهقت  
الإنسانية ، غير أن هذه الوسائل ، ما تزال تؤدي دوراً متميزاً في السياسة الخارجية للوحدات السياسية  
الدولية في العالم ، وخاصة لدى الدول الكبرى أو العظمى ، إذ بقية هذه الركيزة الأساسية في تحقيق  
تطلعاتها وأطماعها ، والوسيلة الفاعلة في تحقيق هيبتها ومكانتها في البيئة الدولية ، وخاصة بعد الحرب  
الباردة واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية موقع الصدارة في النظام الدولي ، أتخذت من الوسائل  
العسكرية ، الأداة الأولى في التجسيد عن هيبتها من جانب وفي تنفيذ مشروعاتها في السيطرة والهيبة  
لاسيما أبان (ولاية الرئيس جورج بوش الأب والأبن) من جهة أخرى قد بقي موقع تلك الوسائل متميزاً في  
السياسة الخارجية الأمريكية على الرغم من عدها الوسيلة الثانية بعد الدبلوماسية في ولايتي الرئيس باراك  
أوباما<sup>(٣)</sup>.

(١) د. نادية المختار ، الحرب والسياسة الدولية ، محاضرات القيت على طلبة الكتوراه للعام الدراسي ٢٠١١ - ٢٠١٢م ،  
المحاضرة الخامسة / يوم ٢٨/١٢/٢٠١١م .

(٢) للتفاصيل أكثر ينظر : كارتر وليم بيرري ، الدفاع الوقائي ، استراتيجية أمنه جديدة للأمن ، ترجمة أسعد حليم ،  
(القاهرة: مؤسسة الأهرام ، ٢٠٠١م) ، ص ٥٥ وما بعدها .

(٣) د. صالح عباس الطائي ، مدخل في السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٥ .

ومن كل ما تقدم ، يمكن أن نخلص إلى القول ، إنّ الدول تتباين في استخدامها لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية من حيث العدد والنوع ، فالفرص والقدرات المتاحة لدول الشمال والفاعلة في السياسة الدولية ، لا تتشابه مع ما متوفر لدول الجنوب (الفقيرة) ، ولكن على الرغم من كل ذلك نجد أن عموم الدول ، تستخدم وبشكل كبير الوسائل الدبلوماسية (المفاوضة) في المقام الأول ، وعبر حقبة زمنية طويلة ، وعند فشل مساعيها في استثمار هذه الوسيلة (المفاوضة) فضلا عن وسائل متنوعة عديدة تلجأ إلى استخدام الأداة العسكرية كأسلوب أخير لتحقيق أهداف السياسة الخارجية .

## الفصل الثاني

### ٢ - السياسة الخارجية المصرية التطور والمتغيرات

إن السياسة الخارجية لأية دولة ، ترتبط بمتغيرات ، تختلف باختلاف الدول ولأزمات ، ودراسة هذه المتغيرات مسألة جوهرية ؛ إذ إنها السبيل لمعرفة الأهداف التي تنشدها الدول في سياستها الخارجية ، والأدوات التي تستعين بها على أدامة مصالحها وتنفيذ أهدافها ، وعلى ما يبدو إن رسم سياسة مصر الخارجية في المنطقة العربية ، خلال مدة بحثنا ، منذ إنتهاء الحرب الباردة ، قد تأثرت ببعض المتغيرات ، فإننا سنحاول تحديدها والوصول إلى الآثار التي تركتها في هذا المجال ، وعليه سنتناول في هذا الفصل تطور السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية للمدة (١٩٥٢-١٩٩١) في المبحث الاول ، والمتغيرات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية وتنقسم الى المتغيرات الموضوعية المادية في المبحث الثاني ، والمتغيرات الخارجية في المبحث الثالث .

#### ٢-١ - تطور السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية للمدة (١٩٥٢-١٩٩١)

بعد أن تبين لنا إن السياسة الخارجية ، سلوك سياسي تقوم به الوحدة السياسية خارج حدودها الاقليمية ، سنتابع في هذه الفقرة تطور السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار المصري . فمن الامور التي أصبحت ماثلة في الأذهان، إن مصر تشكل محور للنظام الأقليمي العربي بحكم ثقلها الديمغرافي ومفهومها الحضاري والتاريخي وموقعها الجغرافي ، اذ تعد مركزاً ثقافياً وسياسياً للعالم العربي خاصة بعد الأطاحة بعرش الملك فاروق عام ١٩٥٢م ، وتأسيس جمهورية مصر في ١٨/حزيران/ ١٩٥٣م، أبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر والأيدولوجية التي إنطلق منها عام ١٩٥٤م، والمرتكزة على القومية العربية كمشروع يهدف إلى تحقيق الوحدة والتنمية والنهضة العربية<sup>(١)</sup>، وهذا الأمر جعلها تؤدي دور الدولة الإنموج سياسياً التي يتوجب على القوى المحيطة بها إن تحدد سياستها تبعاً لعلاقتها معها، إلا أن هذا الدور القيادي لمصر وكنتيجة لعلاقات التأثير والتأثير بين الدولة وتفاعلات النظام الدولي ، عرف تأرجحاً من مرحلة إلى أخرى بين القوة والضعف، ومع التغييرات التي يعرفها النسق الدولي خاصة في العقود التي تلت العهد الناصري تراجع دور مصر تدريجياً ليتراجع تبعاً لذلك نفوذها الأقليمي خاصة في المنطقة العربية<sup>(٢)</sup>.

وبطبيعة الحال ، إن العالم العربي تاريخياً يعد المرتكز الاساسي في السياسة الخارجية المصرية ، وكان ينظر إلى مصر ، وتتنظر مصر إلى نفسها بعدّها رائدة وقائدة في منطقتها ، كان ذلك في كل العهود ، ولكن هذا الدور وهذه النظرة كانت واضحة بصورة جلية في الخمسينات والستينات ، حين تبنت

(١) د. سعيد عبد الفتاح عاشور ، ثورة شعب ، عرض للحركة الوطنية في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دراسة تفصيلية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م ، ط٢ ، (دار القاهرة : النهضة العربية ، ١٩٦٥م) ، ص ١٤٦ .

(٢) الفريق ، سعد الدين الشاذلي ، حرب أكتوبر ، ط١ (بيروت : منشورات مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر ، باريس : وبالتعاون مع دار الحرية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م) ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

مصر مفهوم القومية العربية والوحدة العربية ، بل طبقته عملياً في الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ م ، غير أن حرب حزيران عام ١٩٦٧ م ، جاءت كي يتراجع معها هذا المفهوم على الرغم من مرحلة ما بعد الحرب قد شهدت تضامناً عربياً ومواجهةً لنتائجها ، وقد أستمّر هذا حتى حرب عام ١٩٧٣ م ، التي شهدت بداياتها ولأعداد لها عملاً مشتركاً بين مصر وسوريا والعراق ، ومشاركة عربية عسكرية رمزية في عمليات الحربية<sup>(١)</sup>؛ إذ كان للعراق دوراً بارزاً وثقل سياسي كبير ، فقد قدم العراق لمصر وسوريا كل أصناف الدعم العسكري والوجستي لتدعيم الجبهة المصرية في مواجهة (اسرائيل) أبان حرب تشرين سنة ١٩٧٣ م ، الأمر الذي كان له أقوى سماته الايجابية على التضامن العربي<sup>(٢)</sup> ، وقد تواصل الدعم العراقي لجبهة الصراع المصرية-(الاسرائيلية) على المستويات العسكرية والسياسية وأثمر عن تحسن في العلاقات استمر حتى اعلن الرئيس السادات عن عزمه زيادة القدس واقدامه هذه الخطوة إذ رفض العراق مثل هذا التنازل واعده خيانة للقضية القومية وتفريط بالحقوق العربية وسعى بكل جهده الدبلوماسي لخلق اجماع عربي معارض لمسعى الرئيس السادات ، أثمر عن دعوة عراقية لعقد قمة عربية في بغداد ١٩٧٨ وتمخضت عنه عزل مصر من خلال تجريد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة الى تونس هذا مما حجم دور مصر على الصعيد الأقليمي والعربي<sup>(٣)</sup>، وعلى الرغم من أن مصر قد أستعادت علاقاتها الطبيعية مع العالم العربي في أوائل الثمانينات إلا أن الثابت أن المفهوم القديم للوحدة العربية والقومية العربية قد تراجع لصالح مفهوم الدولة القطرية<sup>(٤)</sup>، ثم جاء الغزو العراقي للكويت لكي يمثل طعنة للنظام العربي ، واتاح فرصة كبرى للوجود الغربي ، بل إن الدول العربية ذاتها ، وخاصة دول الخليج ، هي التي أستدعت هذا الوجود وتطور إلى الحرب واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ م ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، فضلا عن إنعكاساتها الأقليمية المدمرة .

وقد كانت مصر هي القوة العربية الأكبر إلا إن مكانتها النسبية قد تراجعت حين ضاقت المسافة بين مصر والبلدان العربية في مجالات القوة العسكرية والأقتصادية والتعليم والتكنولوجيا والتنظيم الأجماعي ، وأصبحت مصر أكثر احتياجاً للدول العربية مقارنة بالمرحلة الماضية<sup>(٥)</sup> ، وفي خضم هذه التحولات وجدت مصر نفسها في بيئة أقليمية متغيرة ، صاحبها تغير جذري في هرمية النظام الدولي بإنتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة اعظم وهي الوحيدة في العالم<sup>(٦)</sup> ، وفي الوقت الذي كان

---

(١) طاهر عبد الحكيم ، حول حرب تشرين والتسوية الأمريكية ، ط١ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦م) ، ص ١٨٩ وما بعدها كذلك ينظر : د. يوسف صايغ (في مجموعة باحثين) ، حرب عبد الناصر الأخيرة حرب الأستنزاف ، سلسلة دراسات (٥) ، (بيروت : دار القدس ، ١٩٧٨م) ، ص ١٦١ .

(٢) مذكرات محمود رياض ، (١٩٤٨-١٩٧٨) البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ط١ ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ ) ، ص ٤٤٠ .

(٣) خضير أبراهيم سلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

(٤) د. أحمد يوسف أحمد ، الأستراتيجية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٦٩ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢م) ، ص ١٢٢ .

(٥) مايكل جي . هوغان النهاية الحرب الباردة ، مدلولها وملابساتها ، دراسة وترجمة محمد أسامة القوتلي ، (دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٩٨م) ، ص ١٨٩ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ .

ينظر الى مصر في منتصف الستينات كالقوة القائدة والرئيسة في العالم العربي، بدأت تظهر قوى تطمح الى دور أقليمي بل وربما هيمنة أقليمية مثل ايران وتركيا، فضلاً عن (اسرائيل) ، وظهرت وحدات سياسية عربية تمارس أدواراً في قضايا المنطقة أكثر من حجمها، وكان لابد لكل هذه التغيرات الإقليمية الدولية أن تنعكس على سياسة مصر العربية وأن تكيف نفسها مع هذه البيئة الجديدة، تعويضاً عن دور الزعامة ، تبنت مصر دور المنسق والمساعد من خلال الدبلوماسية العربية الجماعية ، وقد اعتقد بعضهم في ذلك تراجعاً في مكانه ودور مصر الاقليمي وفقدان هذا الدور أمام قوى أخرى منافسة ، ولكننا نعتقد إن مقارنة دور مصر الأقليمي اليوم بدورها في الخمسينيات والستينيات فيه إنكار للتغيرات الجذرية التي جرت في الأقليم وفي العالم بل في مصر نفسها ، والتحديات الداخلية التي تواجهها ادت الى سياسة حذرة ومتوازنة ، ثم إن الحرص على عدم الإنجرار إلى صراعات عسكرية لا يعني عدم اتخاذ مواقف صلبة لن تؤدي بالضرورة لهذه الصراعات، وإنما سوف تكون تأكيداً للذات تتبع من رؤيتها لمصالحها ولمصالح الأقليم ، ومثل هذه المواقف سوف تقنع الأطراف بها الأخرى ، وخاصة القوى الأجنبية ، إن مصر لاعب مهم ومؤثر لا يمكن تجاهله ، وقد سبق لمصر بعد معاهدة كامب ديفيد ومعاهدة السلام عام ١٩٧٩م، تطوير العلاقات المصرية الأمريكية ، إن كان لها مثل هذه المواقف الصلبة مثل سحبها لسفيرها في تل أبيب عقب أحداث صابرا وشتيلا ولأحتلال الأسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ م (١).

وتبعاً لذلك عكست السياسة الخارجية المصرية منذ ثورة عام ١٩٥٢م ، مزيجاً من الأعتبارات الموضوعية المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية والداخلية أيضاً ، إلى جانب الطابع والتأثير الشخصي للرؤساء الثلاث ، جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك ، في تشكيل هذه السياسة ، فواقع الحال يؤكد إن الأعتبارات والمحددات الموضوعية للسياسة الخارجية ، لا يتم ترجمتها مباشرة ، غير إن ذلك يتم من خلال تصور وأدراك ورؤية صانعي القرار لهذه المحددات .

ويلاحظ على الثورة المصرية عام ١٩٥٢م، مأخذ رئيسة ومنها أن هذه الثورة لم تستطع إيجاد المؤسسات والنظم والعلاقات التي عدتها ضرورية لإعادة بناء المجتمع ، كما يعد واحد من أهم أسباب فشل الثورة في إنجاز أهدافها هو أفئقاد الضباط الأحرار للتنظيم والأيدولوجية والذي حال دون إمكان المواجهة الفعالة لمعضلات المجتمع المصري ، إضافة إلى أن النظام السياسي لثورة عام ١٩٥٢م ، تشكل على نحو يفئقد إلى مقومات التحديث (سيادة الشخصية والبيروقراطية في السلطة السياسية) (٢).

وبعد هذه المقدمة المختصرة ، نعود إلى السياق التاريخي لتطور سياسة مصر الخارجية اتجاه

(١) مايكل اورين ، القوة والايامن والخيال ، (امريكا والشرق الاوسط) منذ عام ١٧٧٦ ، حتى اليوم ، ترجمة أسير خطيبة ، ١، (الامارات : مطابع الكلمة العربية ، ٢٠٠٨م) ص ٦٣-٦٨ .

(٢) وحيد عبد المجيد ، ثورة مصر من عبد الناصر إلى السادات ، (مجلة) السياسية الدولية ( القاهرة : مؤسسة الاهرام ، ١٩٨٠ م ) ، ص ٦٠ .

المنطقة العربية ، والذي يتوزع على ثلاث مراحل :-

- ٢ - ١ - ١ - السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢م - ١٩٧٠م) .
  - ٢ - ١ - ٢ - السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠م - ١٩٨١م) .
  - ٢ - ١ - ٣ - السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٨١م - ١٩٩٠م) .
- وفيما يأتي تفصيل عن كل مرحلة :

## ٢ - ١ - ١ - السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢م - ١٩٧٠م)

كانت مصر تحت حكم الملك فاروق حتى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي ، لكن في عام ١٩٥١م ، تورط الملك في سلسلة من الفضائح خصوصاً ، ورد اسمه في تحقيقات مشتريات مشبوهة للجيش المصري في حرب ١٩٤٨م مع (إسرائيل) ، إذ أن هزيمة مصر في هذه الحرب أغضب مجموعة كبيرة من الضباط الصغار في الجيش المصري ممن شعروا إن ملكهم قد خذلهم بأرسالهم إلى حرب أسبئ التحضير لها وتزويدهم بالأسلحة غير المناسبة ، كما إن حياة البذخ والرفاهية التي كان يعيشها الملك فاروق شكلت وليمة لصحف الفضائح المحلية والعالمية<sup>(١)</sup>.

وفي كانون الثاني / يناير/ ١٩٥٢ م ونتيجة ردات فعل متسلسلة من الأستفزازات والمواجهات بين الجيش البريطاني والشرطة المصرية وحرس القصر ، تدهور الوضع وحدثت أعمال شغب في عدد من أحياء القاهرة ، إلى فوضى وصخب ، وسار آلاف المحتجين إلى وسط القاهرة وأقتحموا المتاجر ودور السينما والفنادق والمطاعم واشعلوا النار في الهشيم حتى دار الأوبرا الوطنية التي لم تسلم من الخراب ، وأمتدت أعمال الشغب إلى منطقة الأسماعيلة وقد أوقعت هذه الأحداث العشرات من الضحايا<sup>(٢)</sup>.

وظهر في تلك المدة ما عرف بتنظيم الضباط الأحرار (بزعامة اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات) الذين قاموا في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ م، ثورة على الملك فاروق وأجباره على التنازل عن عرشه وتم نفيه إلى إيطاليا ، وتم إلغاء الحكم الملكي وأعلنت الجمهورية المصرية في ١٨/ حزيران يونيو عام ١٩٥٣م ، ومن ذلك التاريخ سطع نجم الضابط جمال عبد الناصر<sup>(٣)</sup> .

كان عبدالناصر ثورياً بالفعل ، بحركة تصميم مطلق على تغيير المجتمع وهذا ما يوحي بأنه كان

(١) طارق عثمان ، مصر على شفير الهاوية ، ط ١ ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠١٢م) ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .  
(٣) فواز جرجيس ، النظام الأقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية والعربية الدولية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧) . ص ٤١ - ٤٢ .

يحمل منذ شبابه مشاعر العداة للأستعمار وأرتباطه بالغرب ، إلا إننا نجد أن توجهاته الأولى كانت تتجه إلى تلبية مطالبين رئيسيين للعهد الثوري الجديد وهو التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، فقد كانت من المهام الأولى على أعمال النظام الجديد : التنمية الأقتصادية والأجتماعية للبلاد(\*)، وبناء جيش قوي وقد تبلور الهدف الأول في مشروع السد العالي ، وجاءت الغارة الإسرائيلية ، على غزة عام ١٩٥٥ م ، لكي تفصح عن إنكشاف الجيش المصري ، ولكي تؤكد الهدف الثاني وتزيده ألاحاً .

وحول هذان الهدفان الرئيسان ، قوبلت التوقعات من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بالأحباط بل وبالرفض ، فبعد مفاوضات طويلة سحب البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية عرضهما لتمويل السد العالي ، ومن ناحية عاد الوفد المصري الذي توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض حول المطالب العسكرية خالي الوفاض .

في ضوء ذلك والشعور بالمهانة ، وبصورة النظام الثوري الجديد التي أصبحت مهددة تحول جمال عبد الناصر إلى الأتحاد السوفيتي لتحقيق هدفه الرئيسين ، وقد كان هذا التحول في السياسة الخارجية سوف يأتي بنتائج بعيدة المدى ، ليس فقط بالنسبة لسياسة مصر الخارجية وتوجهاتها وأرتباطاتها الأقليمية والدولية المستقبلية ، ولكن أيضاً بالنسبة لمجرى الأحداث في الشرق الأوسط كله ، وما دمنا نعطي قدراً من الأعتبار لتأثير شخصية الزعيم على صياغة السياسة الخارجية لمصر<sup>(١)</sup>، فإن تأثير

(\*) أتصف مشروع عبد الناصر التتموي بأنه ذو توجه عملي حيوي ، ففي السنوات القليلة التي أعقبت ثورة ١٩٥٢م الذي وضع حداً للنظام الملكي ، أصلح الرئيس عبد الناصر النظام السياسي المصري برمته ، وهمش الطبقة السياسية التي حكمت مصر لأكثر من نصف قرن ، وأستبدل الأرسقراطية ذات الهيمنة التركية بمصريين عاديين مثلوا نظرياً ، أرادة الجماهير وتطلعاتها ، وأضعف الأحزاب السياسية ، وحاكم (وفي الكثير من الحالات سجن) معظم ساسة (العهد البائد) الرئيسين ، وإنشأ نظاماً دستورياً جديداً ؛ وأقام نظاماً جديداً يعتمد على رئاسة قوية تدعمها حكومة تنفيذية تستمد شرعيتها من موافقة الشعب (ولو من دون قنوات إنتخابية رسمية) ، إنتهى الأختبار الليبرالي السياسي الذي أستمر في البلاد من العشرينيات إلى الأربعينيات (وقد قاده اصحاب الأراضي والرأسماليون المتأثرون بأوروبا والمتوجهون بتوجهاتها ، ومعهم الكتاب والأسانذة والمحامون) ، ليستبدل بعقيدة أشتراكية وشعبوية ألا شمل في تاريخ مصر منذ حملة نابليون في نهاية القرن التاسع عشر .

أرتكز التحول الأقتصادي الناصري على ركيزتين : الأولى هي التصحيح الكبير لعدم المساواة الكبيرة في ملكية الأراضي ، وهذا الأصلاح الزراعي ليس بنات أفكار الرئيس عبد الناصر ، فقد سبق في ذلك ، أكرم عبيد باشا إن قدم للحكومة في أيلول / سبتمبر عام ١٩٤٥م مشروع قانون شاملاً يهدف إلى زيادة نسبة الأراضي الخصبة التي يملكها صغار الملاك ، الذين حددهم بإنهم أولئك الذين يملكون أقل من خمسين فداناً ، كما إن أبراهيم شكري ، سليل أسرة كبيرة من الملاكين (ولاحقاً رئيس حزب العمال المصري) شكل صوتاً برلمانياً عالياً في الأربعينيات منادياً بسلسلة من الأقتراحات الهادفة إلى أصلاح هيكلية ملكية الأراضي المنحرفة في شكل كبير في مصر .

واحدثت سياسة عبد الناصر في هذا المجال تأثيرات كبرى أضافة إلى أثباتها بإنها ضرية معلم في السياسة الشعبوية ، وطبق الأصلاح الزراعي عبر فرض حداً لما تملكه عائلة واحدة يبلغ مئة فدان ، وإنهاء ملكية الغاب ؛ ووضع حد أقصى لأيجاد الأراضي المعارة ؛ ودعم الحقوق القانونية للفلاحين ، وفي أجراء حاسم ، مصادرته مئات الألاف الفدادين الخصبة من كبار الملاكين وتوزيعها على ملايين الفلاحين الذين لا يملكون أراضاً ، أما الركيزة الثانية : لثورة عبد الناصر الأقتصادية ، هي القطاع العام ، فقد سبق في الواقع لهذه الطبقة الجديدة من المصانع التي تملكها الدولة والشركات والمؤسسات التي إنشأت في أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات من مداخل تأميم الأعمال المصرية الكبرى كافة تقريباً ، والفلسفة من وراء ذلك مشابهة هي الأخرى لما سبق : إعادة صوغ هيكلية الثروة الملكية من طبقة رأسمالية ضيقة في أعلى قمة الهرم الأقتصادي - الأجماعي في البلاد إلى ملايين الموظفين العاديين والفلاحين الفقراء والعمال المكافحين . ينظر : طارق عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ وما بعدها

(١) د. عصام الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ م ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٧م) ص ٣٣٦ .

خصائص شخصية عبد الناصر يمكن فهمها من ملاحظات زملائه المصريين ، مثلماً لاحظ أنور السادات فجنباً إلى جنب مع خجله وهدوئه ، فإنه يمثل شخصية الصعيدي ، لقد كان رقيقاً ومنطقياً ومليئاً بالمشاعر ولكنه سرعان ما يتحول إلى رجل غاضب في اللحظة التي يشعر فيها أن أي فرد يفكر في أهانتة أو ايدائه<sup>(١)</sup>. وزاد قرب الرئيس عبدالناصر من الاتحاد السوفيتي في مفهوم الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد الناصري ، فقد وصف بريماكوف (الذي تولى عدد من المواقع العليا في جهاز الاستخبارات الخارجية الروسية ، وأصبح رئيساً لوزراء روسيا من عام ١٩٩٨-١٩٩٩ ، عبد الناصر ليس بالصديق وحسب ولكن هذا هو المهم ، كظاهرة عبقرية نادرة في العالم العربي)<sup>(٢)</sup> .

وهكذا نستطيع أن نفهم بشكل أدق معاني ومتضمنات تقارب مصر مع الاتحاد السوفيتي مع منتصف الخمسينات في سياق تصاعد الحرب الباردة الذي كان من أبرز علاماته صفقة الأسلحة المصرية التشيكية عام ١٩٥٥م<sup>(٣)</sup>، وأصبحت مصر في عام ١٩٥٥، أول دولة من خارج الكتلة السوفيتية تشتري أسلحة من السوفيت وأستخدم الخبراء السوفيت سواء العسكريين منهم أو الفنيين لبناء (السد العالي)<sup>(\*)</sup>، وتزايد الأهمية الاستراتيجية والأيدولوجية للشرق الأوسط في الأطار الأوسع للمراجعة التي كانت قد تبلورت بين الشرق والغرب ؛ في هذا الصدد فإن توقعات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين للحصول على مباركة عبد الناصر لترتيبات الدفاع الأقليمي في الشرق الأوسط ، كانت تشكل جزءاً من سياسة أحتواء الاتحاد السوفيتي العالمية ، هذه التوقعات قوبلت برفض جمال عبد الناصر ، بل وإلى العمل بالضد منها في كل المنطقة ، كذلك لم يعجب تصرف عبد الناصر الشخصي حيال الغرب ، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد رفض ببرودة مبدأ (أيزنهاور) الذي يجيز نشر قوات أمريكية في أي من بلدان الشرق الأوسط للدفاع ((عن وحدة أراضي دول المنطقة وأستقلالها السياسي في مواجهة أي عدوان مسلح من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية))<sup>(٤)</sup> ، ورفض (حلف بغداد)<sup>(\*\*)</sup>.

(١) طارق عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .

(٢) يفقيني بريماكوف ، الشرق الأوسط ، المعلوم والخفي ، بالعربية دار الاسكندرون ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٠ وما بعدها . للمزيد ينظر: طارق عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

(٣) ستيفن امبروز ، الارتقاء الى العالمية ، السياسة الخارجية الامريكية منذ عام ١٩٨٣ م ، ترجمة : نادية محمد الحسيني ، مراجعة : د.ودودة بدران ، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٤ م ) ، ص ٢١٠ .

(\*) بعد السد العالي الذي بني ما بين عام ١٩٥٥م و ١٩٧٠م ، الإنجاز المصري الرئيس في الهندسة المعاصرة ، وكان النيل قبل بنائه ، يفيض في الوادي في كل سنة ، وياشرت مصر بعد بنائه في إدارة منسوب مياه النيل ومخزونها ، ويبلغ طول السد نحو ٤ كلم ، وعرضه ١ كم عند قاعدته و ٤٠ م ، عند قمته وأرتفاعه (١١١) متراً ، وهو يضم أكثر من (٤٠) مليون متر مكعب من الماء ، ويستوعب (١٠) الأف متر مكعب في الثانية (في فصل الشتاء) ، إضافة إلى أملاكه ثلاثة خزانات إضافية أكبرها بحيرة ناصر ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : [Http://stes.google.com](http://stes.google.com) Site/misraffairs/reading/ readings /egypt ينظر كذلك طارق عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٧٨ ، ٩٣ .

(\*\*\*) حلف بغداد : منظمة عسكرية إنشئت في عام ١٩٥٥ برعاية بريطانية وبمباركة أميركية وتضم إيران والعراق وتركيا وباكستان ، بغية أحتواء الاتحاد السوفيتي من خلال بناء خط من الدول الحليفة عند حدوده الجنوبية ، وأدان عبد الناصر محاولات الغرب المستمرة لأخضاع أراضي مصر ويشدد الناصريون على إن معارضة عبد الناصر لحلف بغداد إنبتقت من وجهة نظر أستراتيجية رأت في الحلف وسيلة غربية ، لغرض السيطرة على المنطقة وسحبها من قربها المحتمل من الاتحاد السوفيتي السابق وسحق المشروع القومي المصري ، غير إن الصراعات الشخصية أدت في الحقيقة دوراً ما ، ففي صميم حكاية حلف بغداد ويقع النفور الشخصي بين عبد الناصر ورجل العراق القومي نوري السعيد باشا، فنوري السعيد أرسنقراطي رأسمالي محب للإتكلييز وهو النقيض كل ما يمثله عبد الناصر ، للتفاصيل أكثر ينظر : طارق عثمان مصدر سبق ذكره ص ٧٨ و ص ٩١ .

ونتيجة للرفض الأمريكي والغربي لتمويل السد العالي ، جاء تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م ، وهو التطور الذي بلغ قمته في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م ، وقد دعم تراجع الغزاة ، والتأييد الشامل الذي تلقته مصر من العالم العربي وكل دول العالم الثالث آنذاك تقريباً دعم سلطة عبد الناصر داخلياً وخارجياً ، وعمقت سياسته القومية ، وزادت من تأييده لحركات التحرر القومي ووقوفه في وجه المصالح الغربية وخصوصاً الأمريكية ، في الشرق الأوسط جزءاً كبيراً من سحره المحلي والأقليمي .

فقد تبنت قومية عبد الناصر العربية خطاباً فيه الكثير من المواجهة مع (إسرائيل) ، ويزيد على ذلك ، إنه عرف عن نفسه بأنه في مواجهة مشروع (إسرائيل) ، الذي تهدف من خلاله إلى إن تصبح جزءاً لا يتجزء من الشرق الأوسط ، وتضمن موقف جمال عبد الناصر بأن (كل أرض العرب) (كما يحددها العرب) للعرب ، وبأن (إسرائيل) (حليفة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب) تشكل (حرب موجهة إلى قلب العالم العربي) وبأن هنالك حرباً حضارية وحرب وجود بين العرب (وإسرائيل) ، وبأن النضال المسلح ضد (إسرائيل) مشروع وضروري (ولو ليس بالضرورة في أي إطار زمني قصيراً أو متوسط المدى) ، وبأن الصراع مع (إسرائيل) ليس صراعاً فلسطينياً - إسرائيلياً بل هو صراع عربي - (إسرائيلي)<sup>(١)</sup>.

أدرك جمال عبد الناصر ، كما ذهب إليه محمد حسنين هيكل في التشديد عليه ، ((إن أمن مصر القومي يمتد إلى ما هو أبعد من حدودها))<sup>(٢)</sup> ، بعيداً جداً شرقاً في المشرق حتى العراق وتركيا ، وإن وظيفة (إسرائيل) الحقيقية في الشرق الأوسط هي تقسيم العالم العربي وإنها تشكل قاعدة عسكرية غربية في وسطه ، وهذا التفكير وضع (إسرائيل) ، بما لا يقبل التأويل ، ليس كمحتلة لفلسطين وحسب ، بل أيضاً بوصفها ((العدو الاستراتيجي للأمة)) وعد عبد الناصر إن مجرد وجود (إسرائيل) يشكل تهديداً للمصالح الاستراتيجية العربية ، وخصوصاً لهدف أدماج الدول المختلفة في أمة عربية كبرى<sup>(٣)</sup>.

أكد عبد الناصر على دور مصر كفاعل رئيس في نطاق ثلاثة أبعاد هي : البعد العربي ، والبعد الأفريقي ، والبعد الإسلامي ، وبفعل هذه السياسات أصبحت القاهرة مركزاً للمؤتمرات الأسوية والأفريقية ذات البرنامج واللغة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب<sup>(٤)</sup> ، ومن جهة أخرى أصبحت دعوة عبد الناصر للقومية العربية خصومة اتجاه النظم المحافظة في العالم العربي ، والتي أدت إلى تأييد مصر للنظام الثوري في اليمن وانغماسها العسكري في هذا البلد من عام ١٩٦٣م إلى ١٩٦٧م ، مثال على ذلك صراع مصر مع السعودية في حرب اليمن لأن السعودية كانت تحاول إدارة دفعة السياسة العربية ووجدت إن دور عبد الناصر مكلفاً لها .

(١) ينظر : ودودة بدران ، سياسة تعبئة الموارد السياسية الخارجية لمصر في عهد جمال عبد الناصر ، في علي الدين هلال (محرر) ، دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ م) ، ص ٢٥١ - ٢٥٥ ، وكذلك حلمي عبد الكريم الزغبى ، المخططات الصهيونية للسيطرة الاقتصادية على الوطن العربي ، ط١ (الكويت : مؤسسة الكميل للتوزيع والاعلان والنشر ، ١٩٨٩م) ، ص ٨١ - ٨٢ ، (٢) نقلاً عن : طارق عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٢-٩٣ .

(٤) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة والميثاق ، ط١ ، (بيروت: دار القلم ، ١٩٧٠ م) ، ص ٤٤ .

وبين عدد من الكُتاب و المحللين سياسات الرئيس عبد الناصر العربية الأفرو أسوية إلى فهمه ، شأنه شأن (محمد علي) (\*) للعوامل التاريخية والجغرافية لمصر والتي تحسم في النهاية مصائرها ، وعلى وفق رؤية محمد حسنين هيكل فقد أدرك جمال عبد الناصر أن أمن مصر يعتمد على شيئين (النيل) والذي يضمن إن حاكم مصر يكون له سياسة أفريقية ، وجسر أرضي إلى آسيا والذي يعني أن يكون له سياسة شرقية ، وقد أدرك عبد الناصر من قراءته التاريخ أن حكام مصر العظماء من (تحتمس الثالث حتى صلاح الدين ومحمد علي) قد نظروا إلى حدود مصر الحقيقية باعتبارها أبعد بكثير إلى الشرق حتى سوريا<sup>(١)</sup>، ومن الممكن أن تجادل أن مفهوم عبد الناصر لمكانة مصر في المنطقة وضرورتها الجيوستراتيجية كانت صحيحة من الناحية النظرية ، ومع ذلك فإن جمال عبد الناصر قد فشل في أن يدرك الحدود بين رؤيته والقدرات الحقيقية لمصر ، وفي سياق أوسع لا نستطيع أن نعزل هجوم (إسرائيل) ، على مصر في عام ١٩٦٧ م ، عن المواجهة التي تطورت بين جمال عبد الناصر والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين ، وإذ كان ينظر لعبد الناصر باعتباره تهديداً للمصالح الغربية في المنطقة وما بعدها ، وهكذا كانت أسباب هزيمة مصر العسكرية عام ١٩٦٧ م ، تكمن في العجز الهيكلي للنظام ، وفي سوء تقدير سياسات عبد الناصر داخلياً وأقليمياً<sup>(٢)</sup> .

حيث جمعت سياسة عبد الناصر بين اتجاهاته وبين أستعداداته للتلاؤم مع الوضع الجديد ، ففي الوقت الذي تبنى فيه مفهوم ((ما أخذ بالقوة لا يمكن أسترداده إلا بالقوة)) وشرع في عملية إعادة بناء الجيش ومواجهة الأسرائيليين من خلال حرب الأستنزاف ، إلا أنه في الوقت ذاته أرتبط بالجهود الدبلوماسية ، وأصلح علاقته مع النظم المحافظة في المنطقة وأجرى أشارات عن رغبته في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة ، وقبل خطة (روجرز) (\*\*\*) لوقف إطلاق النار<sup>(٣)</sup> .

(\*) هو والي مصر ومؤسس مصر الحديثة (١٩٤٨ - ١٨٠٥) .  
 (١) د. السيد امين شلبي ، نظرة على السياسة الخارجية المصرية في خمسين عاماً ١٩٥٢ م - ٢٠٠٢ م ، (مجلة) السياسة الدولية العدد ١٤٩ (القاهرة : مركز الاهرام ، ٢٠٠٢ م) ص ٣٠-٣٤ ، ينظر في ذلك :  
 Bernard Rrich , Quest for peace – united stats , Isral Relations and the Arab – Israel conflict (New Jersey : Transction boocs , 1977) p 158-188 .

كذلك متاح في ٢٠٠٢/٣/٣٠ على الرابط الاتي : <http://stes.google.com>  
 للتفاصيل اكثر حول مشاريع التسوية ينظر : ميادة علي حيدر ، مصر والتسوية العربية - (الاسرائيلية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ م ، ص ٦٤ وما بعدها، للمقارنة مذكرات محمود رياض ، (١٩٤٨ - ١٩٧٨) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٣ - ١٩٦ ، للمزيد ينظر : الموسوعة الفلسطينية بتاريخ [www.polestinapedia.net/](http://www.polestinapedia.net/) ٢٠١٤/١١/٦ متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع التالي :

(٢) محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق ، ط٧، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨م) ص ٢٦ - ٢٨ (\*\*\*) عرضت الادارة الامريكية مشروعها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في رسائل بعث فيها وزير الخارجية الامريكية وليم روجرز الى وزراء خارجية كل من مصر والاردن و(اسرائيل) . وقد أعلن الوزير الامريكي الذي أقرن المشروع باسمه وعرف بمادرة روجرز يوم ١٩٧٠/٦/٢٥ ، إن حكومته أطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط هدفها تشجيع الدول العربية و(الاسرائيلية) على وقف إطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ تضمنت :  
 - دعوة الفرقاء (مصر والأردن و(اسرائيل)) الى العمل تحت إشراف الامم المتحدة لتنفيذ القرار ٢٤٢ .  
 - العودة الى وقف إطلاق النار . - اعلان الفرقاء استعدادهم لتنفيذ القرار ٢٤٢ بكل تفاصيله ، وافقت مصر على المبادرة ١٩٧٠/٧/٢٣ والأردن يوم ٢٦ من الشهر نفسه و(اسرائيل) يوم ١٩٧٠/٨/٦ .  
 (٣) محمد حسنين هيكل ، عند مفترق الطرق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ - ٢٩ .

فضلاً عن ذلك وصف جمال عبد الناصر العلاقات في منتصف الخمسينيات من خلال صفقة الأسلحة المصرية التشيكية بأنها عملية تجارية بلا محددات ولا شروط قد تطورت في نهاية الستينات إلى ما يشبه الاعتماد والأرتباط الكامل بالاتحاد السوفيتي السابق والقطيعة الكاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup>.

إذاً توفرت المنطقة على مأمّن شأنه إن يمد الدور المصري الجديد بالدعم والتأييد مع بدأ مرحلة حكم رئيس جمال عبد الناصر في مصر ، فضلاً عن أتساع هامش من الحركة السياسة الخارجية المصرية بفعل تصاعد وتائر الأستقلال ، فإن المد الوجداني الجماهيري وحماسة المشاعر القومية المصاحبة لحركة الأستقلال العربي آنذاك أسهمت في كسب جمال عبد الناصر التأييد الجماهيري لذلك الدور القيادي ليس على مستوى شعب مصر فحسب ، وإنما على مستوى عموم الشعب العربي .

## ٢ - ١ - ٢ - السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠م - ١٩٨١م) .

تسلم السادات الحكم في ٢٨/ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٠م هو نفس اليوم الذي توفي فيه الرئيس عبدالناصر من العام ذاته<sup>(٢)</sup>، إذ شهدت هذه المرحلة أختلافاً للنظرة العامة التي رأى بها السادات سياسة مصر الخارجية لا سيما في منطقتها العربية ، عن تلك التي رآها عبد الناصر ، فرأى مصالح مصر ترتبط بشكل عضوي وتخدم بشكل أكثر في دائرتها العربية ، فإن السادات قدر أن الأهتمامات المصرية تتقدم وتعلو على الأهتمامات العربية ، كما أعتقد أن مصر مكانتها مؤهلة لأن تقود العالم العربي لا أن تقاد إليه ، وأن لا تجعل خلافاته تحد حركة السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص اتجاه الصراع مع (إسرائيل) ، وربما كان مقتنعاً أن ما سيفكر فيه ، وحملة السلام التي سيطلقها إنما تخدم الأهداف والمصالح العربية مثلما تخدم أهداف مصر، وعلى الرغم من أن سياسة السادات داخلياً وخارجياً قد تطورت بشكل أختلف تماماً مع سياسة عبد الناصر ، إلا أن كلا منهما قد بدأ عهده وهو يواجه مشكلة سيادة مصر على أراضيها فمثلما كان أهتمام جمال عبد الناصر وحلمه الجديد هو تحرير مصر من الأحتلال البريطاني كانت القضية الرئيسية التي واجهت السادات هي تحرير سيناء من الأحتلال الإسرائيلي ومثلما دعم إنهاء الأحتلال البريطاني لمصر من شرعية النظام وعبد الناصر بوجه خاص<sup>(٣)</sup> .

(١) حديث الرئيس جمال عبدالناصر الى جريدة (نيويورك تايمز) عن صفقة الأسلحة التشيكية في ٦/١٠/١٩٥٥ ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الاتي : [nasser.bibalex.org/Data/.../551006.htm](http://nasser.bibalex.org/Data/.../551006.htm)

(٢) عبد الحليم قنديل ، الأيام الأخيرة ، (دار الثقافة الجديد ، ٢٠٠٨م) ص ٨٧ .  
(٣) صلاح المختار ، تحليل نمط التفكير الاستراتيجي الامريكي (نموذج التسوية) ، ط١، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩م ) ، ص ٩٢ وما بعدها، للمزيد ينظر: محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة ، ط١، (بيروت: ١٩٨٥) ص ٤٨ وما بعدها .

جاء شن السادات لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣م ، وتحريره على الأقل لجزء من سيناء ، وأستعادته للثقة المصرية ، الأمر الذي ربما أكثر وقعاً من إنهاء الأحتلال البريطاني ، وتراجع غزو عام ١٩٥٦م ، جاء ليمنح الشرعية الحقيقية للسادات ويزوده بالثقة لتحويل المسرح الداخلي المصري وتوجيه السياسة الخارجية المصرية نحو منطلقات جديدة .

تعد حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣م، من أكبر أحداث الوطن العربي التي تركت آثارها على مجرى الصراع العربي - (الاسرائيلي) إذ كان النهج المصري في هذا الصراع هو منهج التسوية المبنية حتى دون القرار ٢٤٢<sup>(١)</sup> .

ويمكن أن نميز بين ثلاث مراحل في تطور السياسة الخارجية للسادات ، فمنذ تولية السلطة في عام ١٩٧١م ، وحتى أكتوبر ١٩٧٣م ، ظل السادات ملتزماً بالخطوط الرئيسة لسياسة ناصر وبشكل خاص اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ولاتحاد السوفيتي السابق ، بل إنه ذهب إلى حد أبعد في استمرار خصوصية العلاقة مع الأتحاد السوفيتي بتوقيعه لمعاهدة الصداقة والتعاون معه في مايو ١٩٧٢م ، الأمر الذي لم يقم به جمال عبد الناصر غير إنه وخلال هذا ، أقدم السادات على مرحلتين لن تتضح معانيها وتأثيرها إلا فيما بعد<sup>(٢)</sup> .

تمثلت المرحلة الأولى، أطاحته بمجموعة من السياسيين المعروفين بولائهم لعبد الناصر، وأرتباطاتهم الأيديولوجية بالأتحاد السوفيتي ، أما المرحلة الثانية فكانت مطالبته في يوليو/١٩٧٢م ، الخبراء السوفيت العسكريين بمغادرة مصر وهو القرار الذي أريك حتى مستشاريه ، وعده (هنري كسنجر)<sup>(\*)</sup> خسارة للروس لم تكلف أمريكا شيئاً بل جعله يقول : ((إنه إذا كان السادات قد أبلغه عن أتجاهه هذا المكان مجبراً على تقديم مقابل له)) ، أما الان فقد حصل على كل شئ بلا مقابل ، وثمة تفسيرات عديدة لما أقدم عليه السادات منها إنه كان يريد إن يكون أي عمل عسكري يكون مصرياً تماماً وإن لا ينسب للروس ، ومنها إنه أراد بهذا الأمر إن يقدم إشارة إلى الأمريكيين و(الأسرائيليين) لكي يفهم الوضع السياسي ، وإن غياب أي أستجابة في هذا الأتجاه كانت من دوافع السادات في أتخاذ قرار الحرب<sup>(٣)</sup> .

ولذلك فإن قرار الحرب وتأكيد العسكرية المصرية لذاتها قد أعطى السادات تفويضاً لكي ينفذ رؤيته وسلوك حول مستقبل السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص اتجاه النزاع العربي (الأسرائيلي)، في هذا الشأن فقد كان السادات مدفوعاً بثلاثة مفاهيم أساسية ، الأول : هو أعتقاده بأن الحرب كوسيلة لإنهاء هذا النزاع قد أستنفذت مراميها ومن دون جدوى ، وإن أياً من طرفيها لن يعد قادراً على فرض إرادته على الأخر بالقوة ، أما المفهوم الثاني : فهو أقتناعه بأن الولايات المتحدة الأمريكية ، بالتزاماتها وأرتباطاتها مع (أسرائيل) هي القوة الدولية الوحيدة القادرة على تسوية سياسية وتمتلك ٩٠% من أوراق اللعبة ،

(١) نيفين مسعد ، (محرراً) كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٤ - ٤٣٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٣٤ - ٤٣٦ .

(\*) يعد المع السياسييين الأمريكيين ومهندس السياسة الخارجية الامريكية في عهد إدارتي كل من الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيوالد فورد ، عدا عن كونه مستشاراً في السياسة الخارجية في إدارتي كل من الرئيسين كينيدي وجونسون .

(٣) الفريق سعد الدين الشاذلي ، حرب أكتوبر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩ .

وكذلك بدأ السادات مقتعاً بأن دور مصر ومكانتها بين العرب يجعل منها القائد الطبيعي لهم ، وانه أينما سنتجه مصر فإن الآخرين سوف يتبعونها ، وفي هذا الأطار من التفكير ظل السادات صارماً حول قضيتين الأولى : هي السيادة المصرية وتكاملها الإقليمي والثانية: هي تأكيداً على الحقوق الفلسطينية المشروعة ، وهو التفكير الذي إنعكس بوضوح في خطابه أمام الكنسيت (الإسرائيلي) في ٢٠/ نوفمبر ١٩٧٧م<sup>(١)</sup>، وقد تطورت حملة السلام التي شنها السادات إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨م ، بشقيها المصري والفلسطيني وقد أثارت هذه الاتفاقية وخاصة بعد التوصل إلى معاهد السلام المصرية - (الإسرائيلية) عام ١٩٧٩م، إنعكاسات بالغة الأثر بالنسبة لمصر وبشكل خاص على علاقاتها بالأتحاد السوفيتي<sup>(٢)</sup>.

وعليه كان توقيع مصر على معاهدة كامب في ٢٦/٣/١٩٧٩ ، إيذاناً بإنهاء آخر أمل عربي في استعادة مصر للدائرة العربية ، فقطعت الدول العربية جميعاً علاقاتها بمصر ، كما تم نقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس ، هذا ما سبق التطرق إليه ، وعلى الرغم من الإجماع العربي على ادانة المعاهدة ومقاطعة مصر إلا ان الدول العربية الراضة للتوجه المصري لم تتمكن من تطوير سياسة عربية واضحة كبديل للتحرك المصري بعد قمة بغداد عام ١٩٧٨، وعلى هذا النحو فإن اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - (الإسرائيلية) أثرت من ناحية على صعيد الاستقلال الوطني المصري فهي لم تفصل بين قضية الأنسحاب من سيناء وبين العلاقات المصرية - (الإسرائيلية) لما بعد الأنسحاب فربطت هذه المعاهدة ربطاً وثيقاً بين عملية الأنسحاب وبين التطبيع الكامل للعلاقات بين مصر و (إسرائيل) سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، كما إن تلك الاتفاقيات قيدت حرية وإرادة مصر فلم تكن لديها سيادة كاملة على سيناء بعد عودتها اليها ، وانسحاب القوات (الإسرائيلية) ، فمصر لا يجوز لها طبقاً لهذه الاتفاقية أن تبعث قوات الى سيناء أكثر من القوات المحددة في الاتفاق ، فقد حرمت بعض المناطق العسكرية على مصر بالاضافة الى ذلك لايحوز لمصر أن تنشئ أي مطارات حربية على أي جزء من أراضي سيناء أو موانئ عسكرية على أي من شواطئها<sup>(٣)</sup>.

كما بذلت الدول العربية محاولات لعزل مصر في عدد من المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الإنحياز غير أن رصيد مصر في هذين التجمعين قد أفشل هذه المحاولات وساندت أغلبية أعضائها مصر في اتخاذ السياسات التي تتفق ومصالحها الوطنية ، وعلى الرغم من أن

(١) أنيس منصور ، من أوراق السادات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٤ .

(٢) السياسة الخارجية المصرية ، جمال عبدالناصر ، وأنور السادات ، وحسني مبارك ، سلسلة أوراق ١١ يونيو ٢٠١٠ .

(٣) عصمت سيف الدولة ، هذه المعاهدة ، رسالة الى المجلس المصري ، معاهدة كامب ديفيد (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩) ، ص ٧١ ، كذلك ينظر نص المعاهدة في :

Al7azeera , not / In-depth/documents 2001/1/1-10-5.htm , 3/12/2001,page,4 of 4 .

الاتحاد السوفيتي قد شارك في المشاورات والنشاط الدبلوماسي الذي أدى إلى اتفاقيتي فض الأشتباك العسكري في عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، على الجهات المصرية والسورية كما شارك الولايات المتحدة الأمريكية في رئاسة مؤتمر جنيف في ديسمبر ١٩٧٣م ، إلا أن الاتحاد السوفيتي وقتئذ كان يمتلكه الشك حول دوره الحقيقي في المنطقة ومدى المشاركة في الترتيبات التي كانت تجري في المنطقة ، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية ، ووزير خارجيتها كسينجر بدبلوماسية المتنقلة ، وكانها هي التي تصنع وتضع خطوط السلام في المنطقة<sup>(١)</sup>. وقد تدعم هذا الشعور السوفيتي خلال مفاوضات كامب ديفيد وبشكل أكثر بعد التوصل إلى اتفاقياته ، وقد كانت عدم مشاركة الاتحاد السوفيتي في هذه العملية<sup>(٢)</sup>، هو السبب الرئيس في معارضته لها بل وتشجيعه ومساعدته للقوى المعارضة لها في المنطقة العربية ، وبدأ مقتنعا أن هذه الاتفاقيات لن يتاح لها النجاح وهو ما دفع السادات إلى مهاجمة الاتحاد السوفيتي بشكل علني وصارخ ، ونقده لسياسته اتجاه مصر والعرب وغيرها من المناطق وقد بلغ تدهور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي حد إلغاء السادات عام ١٩٧٦م ، لمعاهدة الصداقة المصرية - السوفيتية ، وأستدعاء السفير المصري من موسكو ومغادرة السفير السوفيتي للقاهرة<sup>(٣)</sup>.

شهدت نهاية السبعينات تحولاً أساسياً في أرتباطات مصر الخارجية عن الشكل الذي أتخذته منذ الخمسينات فقد تقدمت مصالح وأهتمامات مصر الوطنية على التزاماتها العربية ، وأستبدلت العلاقة النامية مع الاتحاد السوفيتي بعلاقة ومشاركته استراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب ، وعلى الرغم من إن النزاع العربي- (الإسرائيلي) ظل من أولويات السياسة الخارجية المصرية فقد حدثت التقليدية وأصبح ينظر إليه في اطار جديد<sup>(٤)</sup> .

## ٢ - ١ - ٣ - السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس حسني مبارك (١٩٨١م -

١٩٩١م) .

كان الأسلوب الدستوري المنظم الذي تولى به الرئيس مبارك الحكم في أكتوبر ١٩٨١م ، شاهد في الواقع على الأستقرار السياسي في مصر<sup>(٥)</sup> ، غير إن هذا لم يخف أن الوقت الذي تولى فيه كان يتميز بالغليان السياسي الداخلي ، وكان النسيج القومي والأجتماعي لمصر يتعرض للأهتزاز ، فقد جاء اغتيال الرئيس السادات في ٦ أكتوبر-تشرين الاول ١٩٨١م ، مؤشرا عن التوتر الداخلي وعدم الأستقرار ، كان

(١) خضير إبراهيم سلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٢) د. حامد عبد الله ربيع ، (في مجموعة باحثين) ، علاقات اسرائيل الدولية ، سلسلة دراسات فلسطينية ، (جامعة بغداد : دار الحكمة ، ١٩٩٠م) ، ص ٢٩٠-٢٩٢ .

(٣) Kiri J. Beatie, Egypt during the sadat years , palgrave londres , 2000 . P. 27 .

(٤) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، المسح الاستراتيجي ١٩٧٣م ، حرب تشرين وقضايا استراتيجية دولية، ترجمة : بيار عقل (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧م) ، ص ٥٤ ، كذلك ينظر: د.منير الحمد بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٣ ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الاتي : [Http://stes.google.com](http://stes.google.com) .

(٥) د. محمد الباز ، عظماء وهلافت ، (القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠م) ، ص ١١ .

من سماته صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة ، وفئة طائفية لم تعهدها مصر ، ومخاصمة النظام لابرز الشخصيات السياسية والفكرية من ذوي الإنتماءات السياسية التي جمعت ما بين اليمين واليسار ، وكذلك ما كان واضحاً من الظواهر الاجتماعية السلبية التي نتجت عن الأفراط في تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادي<sup>(١)</sup>، وعلى هذا كان الهدف الرئيس أمام الرئيس مبارك هو استعادة الاستقرار إلى الواقع السياسي والاجتماعي ولم تكن الحاجة إلى استعادة وتحقيق عنصر التوازن في السياسة الخارجية بأقل أهمية ، وكان في مقدمة أولوياتها هو تصحيح العلاقة مع العالم العربي ، وعلى الرغم من أن الشعور العام كان ما زال نحو عدم تورط مصر في الواقع العربي المعقد ، إلا أن شعوراً شعبياً مماثلاً بأن خصومة مصر في محيطها العربي هو أمر مناف لطبيعة الأشياء<sup>(٢)</sup>.

هذا الاعتبار الأخير هو الذي جعل من أقوى التحديات في التوصل إلى صيغة تجمع ما بين استمرار علاقة مصر ومكانة الطبيعي في العالم العربي ، وبين استمرار التزامها بسلامها التعاقدية مع (إسرائيل) ، وقد كان هذا حقاً ، وفي تقدير كل المراقبين ، تحدياً قوياً ، إلا أن السياسة المصرية التي تحلت بالصبر والشروع في سياسات تتميز بالتوازن أمكنها التوصل إلى هذه المعادلة ، الأمر الذي وجده هولاء المراقبون إنجازاً دبلوماسياً حقيقياً ، فقد وازنت الدبلوماسية المصرية بشكل محكم بين تأكيدها استمرار احترامها لمعاهدة السلام مع (إسرائيل) وبين رفضها للمفهوم الإسرائيلي للحقوق الفلسطينية وإدانتها الحازمة للسلوك الإسرائيلي في الأرض العربية المحتلة ، وقد جاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ م ، لكي يعطي مضموناً عملياً لسياسة مصر المتوازنة التي لم تسمح لمعاهدتها مع (إسرائيل) أن تكون عبئاً على التزاماتها العربية، فقد أدانت هذا الغزو، وقررت وخاصة بعد مذابح صبرا وشاتيلا ؛ سحب سفيرها من تل أبيب وأشترطت لعودته إنسحاب (إسرائيل) من لبنان ، وقد ظلت مصر على موقفها على الرغم من كل الضغوط الأمريكية التي مورست والتي حاولت أن تربط العلاقة المصرية الأمريكية بحالة العلاقات المصرية - (الإسرائيلية) ، كذلك أثبتت هذه المدة نيات مصر اتجاه الفلسطينيين حين ساعدت على أجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس وهي المدة التي أعقبتها تحسن وصلات تدريجية بين مصر والمنظمة ، وكدليل على التزامات ووفاء مصر بالتزاماتها العربية<sup>(٣)</sup>، فقد أيدت مصر على الرغم من غياب علاقات دبلوماسية مع العراق في حرية مع إيران سنة ١٩٨٠م، وزودته بالأسلحة والمعدات العسكرية ، وقد توج التصالح التدريجي بين مصر والعرب بقرار قمة عمان في مؤتمر عام ١٩٨٧م<sup>(٤)</sup>، تأييداً أستثناف الدول العربية لعلاقاتها مع مصر، ثم عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة في مايو عام ١٩٩١م<sup>(٥)</sup>.

- (١) د. السيد أمين شلبي ، نظرة على السياسة الخارجية المصرية في خمسين عاماً ١٩٥٢ - ٢٠٠٢ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧.
- (٢) نيفين مسعد ، (محرر) ، كيف يصنع القرار في الإنظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٤ .
- (٣) بطرس بطرس غالي ، الدبلوماسية المصرية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٨٣ ، (القاهرة : مركز الاهرام ، ١٩٨٦م) ، ص ٩ وما بعدها ، كذلك ينظر : حسن نافعة ، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي ، الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ، ٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦م) ، ص ١١٨ .
- (٤) جمال علي زهران ، أبعاد الدور المصري اتجاه الحرب العراقية - الإيرانية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، (القاهرة : مركز الاهرام ١٩٨٥ م) ، ص ١٦٧ .
- (٥) صوفي بومية ، مصر الوجه الآخر ، ترجمة : ميثال كرم ، ١ ، (بيروت : دار الفاربي ، ٢٠٠٩م) ، ص ٥٤ وما بعدها.

وبادراك إن مصر حتى قبل عام ١٩٥٢م ، قد ثبتت موقفاً محايداً حول القضايا التي كانت تفرق بين المعسكرين المتنافسين وإلى دورها في تأسيس حركة عدم الإنحياز ، فقد كان الرئيس مبارك حريصاً في خطابه الأول أمام مجلس الشعب والشورى في نوفمبر عام ١٩٨١م ، على أن يؤكد احترام مصر لسياسة عدم الإنحياز ، ولكي يعطي هذا المعنى فقد شرعت مصر في تصحيح وأقامة علاقات معتدلة مع الأتحاد السوفيتي السابق على أساس من الاحترام المتبادل بين البلدين ، وأستهل بدعوة الخبراء السوفيت للأشتراك في إصلاح توربينات السد العالي وللعمل في مصانع الحديد والصلب في حلوان ، غير أن التصالح مع الأتحاد السوفيتي لم يكن على حساب العلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup> .

وحقيقة الأمر أن سياسة مصر اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال عهد مبارك قد مرت بعدد من الأختبارات الصعبة كان منها أختلاف وجهات النظر حول النزاع العربي - (الإسرائيلي) ومشكلة الديون المصرية وعبئها على الأقتصاد المصري ورفض مصر إقامة قاعدة عسكرية أمريكية في رأس بناس<sup>(٢)</sup> .

وقد جاء تطوران كي يسهما في إعطاء دفعة قوية للعلاقات المصرية الأمريكية ، فقد كان الموقف المصري من أحداث حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ م ، أداة رئيسة في تجميع القوى ضد العراق ، وكان من العوامل التي أمكنت من تكوين الأئتلاف الدولي الذي تولى عملية أخراج القوات العراقية من الكويت ، وقد ساعد ذلك في دعم مصداقية مصر كقوة للأعتدال والأستقرار في المنطقة ، اما التطور الثاني ، فقد كان في الأسلوب المتوازن الذي أيدته ادارة الرئيس بوش الأب ووزير خارجيته (جيمس بيكر) اتجاه عناصر عملية السلام في الشرق الأوسط وجهودها لدفع العملية وخاصة في عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م في الشرق الأوسط<sup>(٣)</sup> .

ومنذ مؤتمر مدريد في أواخر عام ١٩٩١م ، ومساهمة السياسة الخارجية المصرية تدور حول العمل الأقليمي والدولي لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط ، وفي العمل على دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تنفيذ تطوير (اتفاقيات أوسلو)<sup>(\*)</sup> وصولاً إلى الأتفاق النهائي ، وخلال هذه العملية أستخدمت السياسة

(١) صوفي بومية ، مصر الوجه الآخر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

(٢) د. عماد جاد ، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٨٩ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٨١م) ، ص ٩٥ .

(٣) د. عماد جاد ، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ .

(\*) هو أتفاق سلام وقعته (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في ١٣/سبتمبر ، ١٩٩٣ وتأتي هذه الاتفاقية بعد أكثر من عام على انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول ١٩٩١ وتتص الاتفاقية على : - إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية) ، إعادة الانتشار والانسحاب العسكري الإسرائيلي . - القدس والمفاوضات النهائية . - الارض والمستوطنات . - الأمن حيث الأمن الداخلي والأمن الخارجي . - الأقتصاد . - المياه . - قضية اللاجئين التي استندت الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، اللذان ينصان على إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدون الإشارة الى حق العودة طبقاً للقرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد تم في القاهرة عقد اتفاقية أوسلو رقم ٢ في ٤/مايو/أيار ١٩٩٤ والتي أشتملت على ٢٢ بنداً ينظم كيفية انتقال السلطة الى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية في إصدار التشريعات التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني وتمثيلها في المنظمات الدولية والدول الاجنبية وفتح مكاتبها التمثيلية في غزة ورام الله ، ينظر في ذلك : د.ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، مصدر سبق ذكره ص ٦٠ .

الخارجية المصرية علاقاتها مع (إسرائيل) ودفعها إلى إعادة تكيف مواقفها من عملية السلام ، وكانت مصر في هذا الشأن تواجه بتفاعلات السياسة الداخلية (الأسرائيلية) وكانت تجد أساساً للتقدم والحوار مع حكومات رايبين وبيروز وباراك مقابل الركود بل والتراجع كما حدث مع حكومات نتنياهو ثم شارون والتي أوصلت مفاهيمه وممارسته عملية السلام إلى الإنتكاسة الكاملة ، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقات المصرية - (الأسرائيلية) ، وعمق مفهوم السلام البارد والذي أدى إلى سحب السفير المصري من تل أبيب الأمر الذي ذكر بنفس الأجراء حين حدث ، غزو القوات الأسرائيلية للبنان والمذابح التي أرتكبت في صبرا وشتلا عام ١٩٨٢م<sup>(١)</sup> . أما فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية لمنطقة الخليج ، فإن مصر كانت تؤكد حاجة المنطقة لأطار أمني يتسم بالشمول ولا تقتصر عناصره على جانب الأمن التقليدي وإنما يشمل التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي ، وقد كان هذا المفهوم وراء (أعلان دمشق)\* عام ١٩٩١م ، الذي صاغته الدول الخليجية الست بالإضافة إلى مصر وسوريا ، وقد كانت أكثر الجوانب خطورة في أزمة الخليج الثانية هي احتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل<sup>(٢)</sup>، ووما يذكر للسياسة المصرية هو أدراكها المبكر لهذا البعد الجديد في البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ، ففي أبريل عام ١٩٩٠م ، وقبل إندلاع حرب الخليج بأربعة أشهر قدم الرئيس مبارك اقتراحاً لأعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وقد استندت هذه المبادرة على مفهوم أوضح و متماسك وهو أنه لمعالجة هذه الأسلحة بشكل فعال فإنها يجب أن تعالج في نظمها الثلاث من دون استثناء وبالأحترام الكامل من جميع دول المنطقة ، وقد قررت المبادرة التي قدمت إلى السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك (بيروز دي كولار) أنه في اقتناع مصر إن الأسلحة الكيماوية يجب أن تعالج في سياق شامل يضم كل أنواع أسلحة الدمار الشامل سواء أكانت نووية أم كيماوية وبيولوجية من أجل ضمان السلامة الإقليمية والدولية<sup>(٣)</sup>.

(١) د. السيد أمين شلبي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ وما بعدها .  
(\* ) على اثر الحرب التي شنت على العراق بعد غزوه الكويت من قبل التحالف الدولي في كانون الثاني ١٩٩١ ، طرحت في المنطقة مشاريع وترتيبات أمنية جديدة دخلت في اطار نظام الامن الاقليمي - الخليجي ومن بينها ( اعلان دمشق ) الذي صدر بعد المشاورات التي جرت في العاصمة السورية بين دول مجلس التعاون الخليجي الست اضافة الى سوريا ومصر في اذار / مارس ١٩٩١ ؛ حول اقامة اطار امني وعسكري جديد ينسجم والاضاع التي جاءت بعد حرب تدمير العراق وقد تم التوقيع على الصيغة النهائية لإعلان دمشق، في الكويت تموز ١٩٩١، مؤكدة على تدعيم التعاون في المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية والاعلامية ولكن هذا الاطار المؤسسي الجديد للأمن الاقليمي الخليجي بقي يراوح في مكانه ولم يتقدم خطوة واحدة حتى كانون الاول ١٩٩٥ عندما اجتمعت دول الاعلان في دمشق بتفعيل ما تم اقراره في الكويت عام ١٩٩١ وتم التوصل الى ( وثيقة اطار العمل العربي المشترك ) التي صدرت عن الاجتماع مؤكدة على مسألة التنسيق والتعاون في المجال الامني ومن خلال سبع نقاط ، الا ان الوثيقة لم تعطي الصيغة الواقعية الملموسة لكيفية تحقيق الامن الخليجي وانشاعة الاستقرار على شواطئه الا انها امنت بوحدة الامن العربي والمسؤولية المشتركة، وشددت على احترام السيادة ووحدة الاراضي والسلامة الاقليمية وعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وفيما عدا هذه الوثيقة والاجتماع الاخير الذي عقد لم يبق من اعلان دمشق الا الذكر في مسيرة احداث المنطقة حيث جاء مشروع الشرق - الاوسطي، والاتفاقات الأمنية الثانية لتقضي على الصيغ الامنية الجماعية بين دول المنطقة. للمزيد ينظر: نص اعلان دمشق- كلية الحقوق جامعة المنصورة بتاريخ ١٠/مارس عام ١٩٩١ متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي: [www.f-Law.net/.../threads/1502/](http://www.f-Law.net/.../threads/1502/)

(٢) سعد البزاز ، رماد الحروب أسرار ما بعد حرب الخليج ، ط ٢ ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) ، ص ٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

صاغ أسلوب مبارك أيضاً مقارنته للشؤون الخارجية، وشكل الدخول العراقي للكويت سنة ١٩٩٠ م، مثالا جيداً على فرصته لم تستثمر للزعامة ، فقد أثار الحدث الذعر والارتباك ، وهي المرة الاولى في التاريخ الحديث التي تغزو فيها دولة عربية دولة عربية أخرى وتؤدي الى كشف إنقسامات العالم العربي وعجز الكثيرين من اللاعبين الاقليميين، فقد تم الترحيب بعودة مصر الى الدائرة العربية بعدما إنقطعت منها لسنين عقب توقيع اتفاقية السلام مع (اسرائيل) ، لكن بقي امامها طريق طويل لاستعادة النفوذ الذي مارسته في الخمسينيات الى السبعينيات ، وقد وضح المتنافسون على الزعامة الاقليمية ؛ فالعراق شكل المذنب الرئيس في الازمة وتورطت السعودية فيها وخافت من اثارها ، وارتبك الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واصيبا بالشلل السياسي ، غير ان السياسة الخارجية لم ترند عباءة القيادة واختارت بدلاً من ذلك اداء دور تابع ، اذ نهجت نفس نهج السعوديين في السماح للامريكيين بأن يصبحوا المدافعين الرئيسيين عن العرب وفي مواجهة الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين ، قدمت فرصته لأحياء نفوذ مصر وتأكيد مكانتها الخاصة في العالم لكنه لم يشأ استغلال الفرصة ؛ وفشل في إن يصوغ سياسة حيوية وفاعلة وهادفة وانعكست على سياسة سلوك صانع القرار في السياق الخارجي العشوائية في الأخفاق التام لما بات هدفها الجوهرى القاضي بأقناع دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية بشطب مليار دولار من ديونها الخارجية<sup>(١)</sup>.

تضمنت برغماتية ، نظام مبارك الذي يفتقر إلى مشروع مناطق نفوذ مصر التقليدية في المنطقة ، فقد تراجع دورها في المشرق من لاعب أساسي يتمتع بنفوذ هائل على توجهات المنطقة إلى دور المساند للأجندة السعودية وفقدت وجودها عملياً في المغرب العربي بعد ما تمتعت فيه بنفوذ سياسي ثقافي هائل في الخمسينيات والستينيات ؛ وتبدلت في الخليج من زعيم ومعلم إلى تابع وعامل مهاجر ، شكل مثل هذا الإنسحاب بدعة في السياسة الخارجية المصرية ، إذ لم تعد مصر في ظل حكم الرئيس مبارك مركز القوة السياسة للمنطقة ، وقاعدة محارية الغزاة ، والقوة الثقافية والفنية الهادئة ، ومركز ثقل القومية العربية<sup>(٢)</sup>.

إن مصر من خبرتها مع علاقات القوى الدولية وطبيعة النظام الدولي الذي يسود فإنها ومنطقتها من العالم من الأكثر تأثيراً بطبيعة هذا النظام والقوى التي تتحكم فيه ، هذا منذ تجربة محمد علي للنهضة وتكالب القوى الأجنبية على أحجامها ، وخلال القرن التاسع عشر والتنافس البريطاني - الفرنسية التي إنتهت بالأحتلال البريطاني لمصر<sup>(٣)</sup> .

(١) مصطفى كامل محمد ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٥م) ، ص ٧٠ وما بعدها .

(٢) المهدي المنجرة ، الحرب الحضارية الاولى، مستقبل الماضي وماضي المستقبل (الدار البيضاء : عيون ، ١٩٩١م) ص ٧١-٧٤

(٣) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

وتنافسها على المكانة والنفوذ في مناطق العالم المختلفة وكان من اهم مسارح الحرب الباردة بينهما (منطقة الشرق الأوسط) ، وكان هذا أيضاً بعد أختفاء نظام القطبية الثنائية وظهور نظام القطب الواحد متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أنه بعد عقد من القطبية الأمريكية الأحادية وعلى الرغم من اختلاف تصورات وأفتراضات المؤرخين والمحللين حول طبيعة النظام الدولي المقبل ، إلا إن الاتجاه الغالب هو إن العالم مقبل على نظام تتعدد فيه القوى والمراكز ولا تنفرد فيه قوة واحدة بقرارات الحرب والسلام .

ولا شك أن السياسة الخارجية المصرية كانت تتابع هذا التطور وتعمل معه ، ولهذا بدأت تتحرك نحو دعم علاقاتها مع القوى الجديدة المتوقعة وبشكل خاص في آسيا وقواها الصاعدة وفي مقدمتها الصين ، والهند والقوى التي عرفت بالنامور الآسيوية : كوريا الجنوبية ، وماليزيا ، وسنغافورة ، واندونيسيا ، ولهذا لم يكن غريباً تعدد الزيارات الرئاسية والوزارية لهذه الدول ، غير أن الحاجة ما زالت قائمة لتفعيل ماتم التوصل إليه من اتفاقيات مع هذه الدول وبشكل خاص مع قوة صاعدة مثل الصين .

لذلك إن أهمية مشاركة مصر في بروز النظام الدولي المتعدد الأقطاب والأسهام في أرساء قواعد وأسس علاقاته ومؤسساته ، ذلك إن مثل هذا النظام يلتقي خاصة مع مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة مثل مصر ويقدم لها مجالاً أوسع للحرية والمناورة ولا يجعلها أسيرة قوة واحدة تريد أن تعرض مصالحها ورؤيتها للعالم (١) .

أزاء ما تقدم فإن من أبرز دوافع السياسة الخارجية لمصر خلال عهود جمال عبد الناصر والسادات ومبارك ولأعتبرات الموضوعية والشخصية التي صاغتتها فسندج أنه في الوقت الذي كانت فيه سياسة جمال عبد الناصر الخارجية من رؤيته الشخصية وتقييمه لدور مصر في بيئتها الاستراتيجية الأوسع ، وما تميز به عهده من صعود حركات التحرير والأستقلال الوطني ، فإن سياسة السادات الخارجية قد تركزت أساساً على مصالح مصر المباشرة وتأثرت بفهم وتقديره للأرتباطات الإقليمية والدولية التي تخدم بشكل أكثر هذه المصالح .

أما سياسة مبارك الخارجية فقد تحددت من يومها الأول بضرورات الوضع الداخلي في هذا السياق ، فإن المراقب يدرك العلاقة الوثيقة التي تطورت خلال عهد الرئيس مبارك بين أستمرار السياسة الخارجية المصرية كعنصر أستقرار في منطقتها وبين جهودها لكي تواجه وتعالج بشكل فعال تحدياتها الداخلية

---

(١) جريدة : ( الشرق الاوسط في ٢٩/١١/٢٠٠١ ) .

والمعنى والدرس المباشرة لهذه العلاقة هو إن نجاح مصر في تحقيق أهدافها الداخلية ، إنما هو في صالح الأمن ولأستقرار لمنطقة لها مثل هذا التأثير والأرتباط بالأستقرار ولأمن الدوليين ومن حسن الحظ إن العديد من القوى الدولية المؤثرة أصبحت تدرك هذه العلاقة ، اما المعنى المباشر الذي يوحي به أستعراضنا للظروف الأقليمية والدولية التي عملت فيها السياسة الخارجية المصرية في كل عهد من العهود الثلاثة ، يوحي بأن السياسة الخارجية المصرية والدبلوماسية المصرية إنما تعمل ببيئة تختلف جذرياً أقليمياً ودولياً عن تلك التي سادت خلال الخمسينيات ، هذا فضلاً عن ضغوط وحاجات الواقع المصري ، الأمر الذي فرض عليها التكيف والتلاؤم معها بشكل يخدم الأهداف والمصالح الوطنية العليا .

## ٢-٢- المتغيرات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية .

هنالك العديد من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية حيال قضية معينة أو منطقة معينة ، إذ تحدد هذه المتغيرات إمكانية مصر في العمل وحرية أتخاذ القرارات عند توفرها ، وتسهم هذه المتغيرات في وضع الحدود التي ينصرف في نطاقها صانع القرار السياسي الخارجي في مصر ، فلا بد من الألمام بتلك المتغيرات والثوابت(\*) ، ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية المصرية أتجاه المنطقة العربية ، والتي يمكن تصنيفها كما يأتي :-

### ٢-٢-١- المتغيرات الموضوعية ( المادية )

#### أولاً : العامل الجغرافي .

إن ثمة علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها ، فالمتغير الجغرافي يسهم أسهاماً مؤثراً في بناء الدولة وزيادة أسباب ومصادر قوتها مما سينعكس على طريقة تفكيرها وتخطيطاتها الأستراتيجيين<sup>(١)</sup> . ويقصد بالمتغير الجغرافي هنا (الحيز) ، المكان الذي تشغله الدولة وتوجد فيه ضمن رقعة من الأرض ، وهو يمثل بنوعية وطبيعة مواردها وحجم أقليمها من إذ صغره أو أتساعه ، وكذلك موقعها وعدد السكان فيها ، كل هذه المتغيرات تعد مكوناً أصيلاً في بناء الحياة السياسية الأتجماعية للدولة ، كما تؤدي دوراً مهماً في صياغة خططها الأمنية والعسكرية والتمموية<sup>(٢)</sup> .

(\*) المتغير والثابت : جاء هذا المصطلح للدقة العلمية ، وذلك لاسباب تربط اساسا بمدلول كل منهما من الناحية المنهجية وهو ما يتطلب الاشارة الى ما يعنيه كلا منهما ، فإن (العامل) او الثابت عندما يدخل في عملية التفاعل يؤثر ولا يتأثر ، فمثلا المطرقة تثبت المسامير لا يتأثر شكلها او جوهرها بعد عملية الطرق ، وهي تشبه الى حد بعيد الجبال التي حمت اسباطه لقرون عديدة ، وكذلك الحاجز المائي الذي ضمن الجزر البريطانية لقرون طويلة وابتعد عنها الاعداء . أما المتغير فضلا عن تأثيراته النسبية ، يتعرض الى التغير في عملية التفاعل، فالصواريخ العابرة للقارات والرؤوس النووية تلك الجبال وتجعلها قاعاً صاففاً ، وعلى وفق ما تقدم تقسم كل المتغيرات المادية الاخرى بذات السمات ، فاقتصاد الدولة يعد (متغيراً) وليس عامل أو ثابت لأن الدولة التي تدخل الحرب يتأثر اقتصادها ، للتفاصيل أكثر ينظر د. صالح عباس الطائي ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ص ٨-١١ . كذلك ينظر: د. فكري نامق عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ص ٥٩ وما بعدها .

(١) د. محمود رياض الأحوال العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتكا ، ط١، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م) ص ١٩ - ٢٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥-٢٦ .

وثمة ملاحظة تاريخية جديرة بالتنويه هنا ، وهي أن مفردات ، أو (مكونات) المتغير الجغرافي ، أثر الموقع الجغرافي والمساحة والحدود والتضاريس ، وعلى مستوى المتغيرات السكانية عدد السكان حجم الأقليم تؤدي دوراً محورياً في قوة الدولة ، ومن جانب آخر يمكن القول إن أسهام الجغرافية في بناء قوة الدولة تكون أحياناً مسألة نسبية ، كما إن هنالك الكثير من الدول تمتلك الكثير من المزايا الجغرافية ومع ذلك تبقى أقل قدرة في ميدان الفعل الخارجي المؤثر من غيرها من الدول ، بمعنى آخر ينبغي أن لا ينظر إلى المتغير الجغرافي بكل مكوناته ، على الرغم من أهمية هذا المتغير في تفسير قوة الدولة ، ثم إن المصادر المكونة لهذا المتغير تتباين بين دولة وأخرى ، إذ ليس بالضرورة أن ينظر إلى عدد السكان على أنه عامل قوة للدولة خصوصاً إذا كانت الموارد غير كافية لسد الحاجات الاجتماعية ، يفترض النظر إلى العناصر التي يتشكل منها المتغير الجغرافي بنظرة متكاملة ومتراصة ، ذلك إن الخلل الذي يصيب أي منها يترتب نتائج سلبية على قوة الدولة وبمصلحتها<sup>(١)</sup> .

وتأسيساً على متقدم ، فمصر هي حجر الزاوية في الثلاثية القارية (Continentat triad) ، التي يتألف منها العالم القديم والحديث التي تلتقي فيه قارتان وتقترب منها ثلاثة ، وبهذه الصفة فإنها لا تمتاز فقط بالموقع المركزي المتوسط في قلب العالم ، ولا بالموقع المدخلي أو موقع (البوابة) فحسب ولكن بالموقع العقدي البؤري<sup>(٢)</sup> .

وكمدخل مشترك لأفريقيا وآسيا ، تكون مصر تلقائياً هي المدخل الطبيعي أو الحقيقي لكليهما ، فهي المدخل الحقيقي وخط الأقترب الحتمي إلى شمال أفريقيا على طول الساحل الشمالي للقارة ، وعلى الجانب الآخر فإنها بقوة أكبر المدخل الفعلي لأفريقيا من الشمال وليست ليبيا الصحراوية ولا المغرب الجبلي المعزول بمدخل فعال ، والنيل هو النهر الوحيد الذي يفتح (الظهير القاري)<sup>(\*)</sup> ، ويفضله تكتسب مصر طبيعة المدخل وتصبح المسار الوحيد إلى قلب القارة ، يناظر هذين المسارين على مدخل آسيا طريقان لا يقلان أهمية وخطراً يفتحان قلب القارة والقارة كلها أما مصر ، فشمالاً هنالك طريق سوريا - العراق<sup>(٣)</sup> أو ما يسمى طريق الهلال الخصيب بكل ثقله شبه الجزيرة العربية يطوقها جميعاً حتى الخليج ويقضي بعد ذلك إلى جنوب القارة<sup>(٤)</sup> ، وبهذا وذاك تكون قد ألتقيت بالطبيعة أربعة طرق حركة وطرق أقترب برية تجعل من مصر أبتداء موقعاً عقدياً بؤرياً من الدرجة الأولى

(١) جمال حمدان ، شخصية مصرية ، دراسة في عبقرية المكان ، ج ١ (القاهرة : المكتبة العالمية ، ١٩٦٧) ص ٢٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(\*) ويقصد بها اراضي الدولة التي تقع خلف خط الساحل فاذا كانت هذه الاراضي ذات مساحة واسعة وتتمتع بثروات طبيعية كبيرة تكفي لسد حاجة مجموع من السكان في الوحدة السياسية فتصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل وبذلك يكون التوجه الجغرافي للدولة داخلياً عبر اليايس وليس نحو البحر حتى وان كان موقعها بحريا وتطل على سواحل طويلة ويلعب الظهير القاري ، دوراً طارداً او جاذباً بالنسبة لسكان الدولة البحرية . د.صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية(بيروت: دار النهضة العربية ، ١٩٧١م) ص ٢١ ، للمزيد ينظر: د. محمد ازهر سعيد السماك ، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين ، ط١(عمان - الاردن : دار البازوري ، العلمية للنشر والتوزيع ٢٠٠١) ، ص ٣٢٧ - ٣٢٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٤) د. غانم محمد صالح ، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩م-١٩٥٨م ، الفكرة والممارسة (بغداد : مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠م) ، ص ١١٧ .

هذا على اليابس ، أما في الموقع البحري فإن مصر كذلك هي الوحيدة التي تقترب عندها بل فيها أهم وأطول بحرين داخليين وأكثرهما تعمقاً في العالم وهما المتوسط والبحر الأحمر الذي يقضي كل منها إلى محيط أعظم خلفه الأطلسي والهندي على الترتيب ، لذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط أو منطقة البحار الخمسة ، هي العقدة التي تربط القارات الثلاثة مثلما هي في الوقت ذاته ظاهرة العالم القديم ، الذي يضيف فيها اليابس أكثر ما يضيف ويتقارب الماء أكثر ما يتقارب ، فمصر هي بلا شك عقدة هذه (الخاصة)<sup>(١)</sup> ، وإلى جانب ذلك ، فإن سلسلة المحيط الأطلسي - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندي هي بلا نزاع السلسلة الفقرية في عالم البحر والملاحة والقوة البحرية أنها أهم بحيرة أو بحر داخلي بموقعها المركزي المتوسط ، وهو الرئيس فيه من إذ كثافة الملاحة وأحجام الأساطيل التجارية والحربية التي تحركه وتحميه طوال التاريخ ، إنها بأختصار الشريان المحوري المطلق في الملاحة العالمية (خط الاستواء) الحقيقي لأستراتيجية البحرية ، إلا إن مصر داخل هذا الهيكل البحري ليست فقط واسطة هذا العقد الفريد ولا هي نقطة الأرتكاز الحاسمة بين ذراعي القوة والمقاومة منه ، أي بين قطاع المحيط الأطلسي - البحر المتوسط من ناحية وقطاع البحر الأحمر - المحيط الهندي من الناحية الأخرى ، وإنما هي كذلك وقبل ذلك مفتاح السلسلة كلها لأنها وحدها التي تمنعها أو تمنحها وحدتها وتصلاتها ، أي البوابة والصمام والقفل والمفتاح جميعاً<sup>(٢)</sup> .

وتستند الأهمية الجيوستراتيجية لمصر ، إذ تمر عبر أراضيها قناة السويس التي تفصل الجزء الآسيوي منها عن الجزء الأفريقي ، وتعد أهم الممرات المائية في العالم ، بجانب الأهمية الأستراتيجية والتجارية<sup>(٣)</sup> ، إذ تصل البحر الأحمر والبحر المتوسط وهي من أهم الموارد الاقتصادية لجمهورية مصر العربية ، وتدر عليها سنوياً ما يقرب من ثلاثة مليارات من الدولارات ، فمثلاً حققت القناة في عام (٢٠٠٤م) عائدات بلغت (٣,٠٨) مليارات دولار ، وهذا الممر صالح لعبور مختلف السفن التجارية منها والحربية من دون عائق ملاحى في مدة زمنية قصيرة نسبياً (عدة ساعات) ، تقع القناة بكاملها داخل الأراضي المصرية ، وتفصل ما بين جزيرة سيناء المصرية من الشرق ، وبقية الأراضي في الغرب بطول يصل إلى نحو (٦٣ كم) . شكل الموقع الجغرافي للقناة البعد الأستراتيجى لمصر في قلب منطقة الشرق الأوسط وجعلها لاعباً جيداً ستراتيجياً على مستوى المنطقة من البحر الأحمر والجزيرة العربية حتى مضيق باب المندى والدول المتشاطئة<sup>(٤)</sup> .

(١) نقلاً عن: جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان ، ج٢ ، (القاهرة : مكتبة دار الهلال، السنة بلا) ، ص٧٩٥-٧٩٧.

(٢) نقلاً عن: جمال حمدان ، ج٢ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨٨

(٣) محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، ط١ ، (القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦م) ، ص ٦١ وما بعدها.

(٤) أحمد علوي ، قناة السويس بين الجيواكونومي - والجيوستراتيجى ، (مجلة) الجيش اللبناني ، العدد ٣٠٩ ، (بيروت : بلا ، آذار/٢٠١١م) ص بلا .

أما المساحة الأجمالية لمصر تكون (١,٠٠٢,٠٠٠ كلم<sup>٢</sup>) ، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة بين الدول العربية ، إذ تأتي بعد كل من ليبيا - السودان - الجزائر - السعودية وموريتانيا ، تبلغ المساحة الأرضية (٩٩٥,٤٥٠ كم<sup>٢</sup>) ومساحة المياه ٦٠٠٠ كم<sup>٢</sup>(١)، إلى جانب هذه المساحة الكبيرة ، توزيع حضري شبه منظم ، تشتمل مصر على (٢٩) محافظة يتراوح ما بين المحافظات الكبيرة مثل القاهرة عاصمة جمهورية مصر ثم الأسكندرية وبورسعيد، ومن ضمن المدن الصغيرة مثل جنوب سيناء الوادي الجديد(٢) . ومن جانب آخر ، حدود مصر الأجمالية تبلغ (٧,١١٥ ألف كم) ، الحدود البرية تمثل خطوط ساحلية بطول (١٤,٤٥٠ ألف كم) ، أما الحدود البرية (٢,٦٦٥ ألف كم) موزعة على النحو الآتي : (٢١٣ كم) مع دولة السودان الشمالي والجنوبي ، و (١,١١٥ كم) مع ليبيا و (٢١٦ كم) مع إسرائيل و (١١ كم) مع غزة الفلسطينية(٣) .

أما تضاريس مصر فتتصف بانبساط الأرض وهو الصفة الغالبة على طبيعة تضاريس مصر ، إذ أن طبيعة هذه الأرض المنبسطة له آثار إيجابية ذات ثقل وفي مقدمتها سهولة النقل والمواصلات إذ هنالك شبكة من الطرق البرية التي ترتبط بين معظم مدن مصر ، كما أن إنبساط الأرض ترك آثار مهمة وإيجابية فيما يخص الجوانب العملية والسوق في مجال المتغير العسكري ، إذ وفرت أماكن في نقل وتمويل كل القطاعات العسكرية البرية فيها(الديمغرافي)(٤) .

#### ثانياً : المتغير السكاني .

لمصر أطول تاريخ سكاني معروف مسجل ، وهو بالطبع تأريخ مفعم بقدر ما هو مطول ، زاخراً بالتقلبات والتذبذبات الكمية والنوعية ، حافل بالتجاذب والسلبيات السكانية المخططة والعفوية ، وذلك بحق يجعل مصر صاحبة أطول تجربة سكانية في العالم ، (معمل التجارب) ديموغرافي تاريخي ، ولكنه حي سابق غير مسبوق ، ولا مثيل له في علم السكان على الأرجح(٥) . وفي الوقت الحاضر فإنه ما تتميز به مصر وتنفرد سكانياً ليس هو بصفة خاصة تركيبها الديموغرافي ، بمعنى هيكل السكان من إذ فئات السن أو الجنس وحتى المواليد والوفيات ومعدلات النمو ... ، ولا حتى مشكلتها السكانية على خطرها ، ففي هذا كله لن تخرج صورة مصر كثيراً عن نمط دول العالم الثالث النامية ، الإنتقالية حضارياً من التخلف إلى التقدم والإنتقالية ديموغرافياً من المرحلة البدائية في النمو إلى المرحلة المتطورة ، حقاً قد تكون مصر أسبق في هذا الصدد مثلما هي حقاً وفعالاً في سائل نواحي الحضارة الحديثة عامة إلا أنها تظل بالتصنيف واقعة داخل دائرة البلاد النامية(٦) .

(١) وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٢ ، استخرج بتاريخ ١٣/٤/٢٠١٣ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي

<http://www.CIA.worldfactbook.2002.com>

(٢) الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية ، مجلد رقم ٢١، (الخرطوم : المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، ٢٠١١م) ، ص ٣٤

(٣) للمزيد من التفاصيل حول واقع المدن في مصر ينظر : المصدر نفسه ، ص ٣٤-٣٦ .

(٤) محسن محمد ، التاريخ السري لمصر ، ط ١ ، (القاهرة : دار المصارف ، ١٩٧٨) ص ٣٢١ .

(٥) نقلاً عن : جمال حمدان ، دراسة في عبقرية المكان ، ج ٤ ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٧ م) ص ٧ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٨-٩ .

يؤثر المتغير السكاني على السياسة الخارجية تغيراً كمياً ونوعياً ، إذ أن عدد السكان يؤثر في السياسة الخارجية ، كما إن نوعية السكان تؤثر فيها ايضاً ، فالتأثير هنا يحسب كمياً ونوعياً ، ويمكن أن نلخص أثر المتغير السكاني في السياسة الخارجية من النقاط الآتية :

أ - إن الدولة لا تستطيع أن تهيئ قوة عسكرية متفوقة مالم يكن لديها عدد جيد من السكان ، فمن المعروف إن بناء الجيش والدخول في المعارك يحتاج إلى عدد مناسب من السكان .

ب - في الجانب المدني ، أي في الإنتاج الصناعي والتكنولوجي ، فإن الدولة لا تستطيع بناء قوة صناعية وتكنولوجية مالم يكن لديها عدد مناسب من السكان ، فإن الثورة التكنولوجية تحتاج إلى ملاكات ذات عقلية علمية وأيدي عاملة ، وهذا كله ، أي البناء يقوي من السياسة الخارجية<sup>(١)</sup> .

بما لا شك فيه ، إن السكان يمثلون الركن الثاني بعد الأقليم من بين أركان الدولة ، والمتغير السكاني متغير مهم ومؤثر في تحديد مستوى فاعلية الدولة ووزنها الأقليمي والدولي ، ثم هنالك علاقة تفاعلية مستمرة ما بين السكان والأقليم والموارد وتكون محصلتها أداء سياسي خارجي ، ومن بين أهم مؤشرات المتغيرات السكانية تعداد السكان ومعدلات النمو والمعدلات العامة للأعمار ، كما إن للتوزيع الجغرافي للسكان أهمية كبيرة إضافة إلى معدلات التطور في المجالات كافة .

إن من بين أهم المؤشرات التي تدخل ضمن المتغيرات السكانية هو تعداد السكان ونسب النمو المتوقع ، إذ إن هذا المؤشر ذا صلة أساسية بقياس الأداء الأقتصادي والعلمي والعسكري للدولة<sup>(٢)</sup> ، وفي ضوء هذا التصور الشمولي ، قال اللواء (أبو بكر الجندي) ، رئيس الجهاز المركزي للهيئة العامة لأحصاء ، إن تعداد سكان مصر بلغ (٨٦) مليون نسمة يعيشون على أرض مصر ، كما أشار إلى إن هنالك (٨) مليون مصري خارج أرض مصر ، ليصبح مجموع عدد سكان مصر الكلي (٩٤) مليون نسمة داخلياً وخارجياً ، وبهذا تكون مصر أكبر دول العربية من إذ عدد السكان في ظل الظروف الأقتصادية المتأزمة التي تعيشها مصر ، وهذا بحد ذاته (أمر سلبي) لعدم القدرة على الإنفاق عليهم ، ثم إن عدد سكان مصر أرتفع مليون نسمة خلال أقل من ستة أشهر<sup>(٣)</sup> .

تعد محافظة القاهرة أكثر محافظات مصر عدداً للسكان ، إذ بلغ عدد سكانها (9.1) مليون نسمة بنسبة (١٠,٦%) تليها محافظة الجيزة (٧,٤) مليون نسمة بنسبة (٨,٦%) ، ثم محافظة الشرقية (٦,٣)

(١) أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

(٢) آخر تحديث في ٢٠١٢/٣/٨ م متاح على شبكة الإنترنت عبر الموقع الاتي: <http://www.CIA world fact book>

(٣) نقلاً عن : تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيسان ٢٠١١ م .

مليون نسمة بنسبة (٧,٤%) ، وتعد محافظة جنوب سيناء أقل المحافظات سكانياً ، إذ بلغ عدد سكانها (١٦٤) ألف نسمة بنسبة (٢,٨%) ، يليها محافظة الوادي الجديد (٢٢٠) ، ألف نسمة بنسبة (٠,٣%) ، ثم محافظة البحر الأحمر (٣٣٧) ألف نسمة بنسبة (٠,٤%)<sup>(١)</sup> .

ومما يشار إليه ضمن المتغيرات السكانية هو تنوع الفئات العمرية ونسبها بالشكل الذي يمكن خلاله تحديد طبيعة المجتمع ومن ثم ينعكس على طبيعة الدولة ذاتها<sup>(٢)</sup> ، إذ إن المجتمعات ومن ثم الدول تنقسم على وفق الفئة العمرية إلى دول فتية أو في طور الكهولة أو الشيخوخة ، بالنسبة لحالة مصر تشير الإحصاءات عام ٢٠١١م ، من هم ضمن الفئة العمرية التي تتحصر بين (١ - ١٥) عاماً يمثلون ما نسبة (٣٧,٧%) ، أما الذين ضمن فئة (١٥ - ٦٥) عاماً فإن نسبتهم (٥٨,٩%) ، والذين من هم ضمن فئة الأكثر من (٦٥) عاماً فإن نسبتهم (٣,٤%) ومن ثم فإن مصر يمكن تعد على وفق تلك النسب دولة فتية إذ إن نسبة الشباب أكبر بكثير من نسبة الشيوخ ، وبذلك ينعكس بشكل إيجابي على أداء الدولة ، إذ إن الشباب هم مصدر عطاء أكبر فاعلية<sup>(٣)</sup> .

إن مؤشرات الفئة العمرية لا بد لها أن تقترن بمؤشرات أخرى لتحديد مدى فاعليتها في دعم دور الدولة وحيويتها ، وأهم تلك المؤشرات القرينة بالفئة العمرية ، هي حجم الأمية إذ إن المستوى التعليمي هو عامل حاسم في تحديد أداء المجتمع ، ويلاحظ في مصر ارتفاع مستويات الأمية عام ٢٠١١م ، إذ إن معدل البالغين الذين يجيدون القراءة والكتابة هو (٥٧,٧%) وهي نسبة منخفضة جداً ويمكن أن نعزوها إلى قلة الموارد المتاحة في الدولة المصرية وسيادة النمط الريفي ، وكذلك التراث الأستعماري الذي حال دون نهوض معظم المجتمعات التي كانت ترضخ للأستعمار القديم<sup>(٤)</sup> .

### ثالثاً : المتغير الاقتصادي .

يعد المتغير الاقتصادي من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية لأي بلد إذ يمارس دوراً كبيراً في تحديد إمكانية الدولة وقوتها ، فالدولة التي تمتلك اقتصاداً قوياً تكون أكثر نشاطاً وفاعلية في السياسة

(١) نقلاً عن : تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مصدر سبق ذكره .

(٢) نبيل عبد الفتاح ، المجتمع المدني المصري في عالم مضطرب ، الإعاقات البنائية والأسئلة والأحتمالات المستقبلية (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٦ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣ م) ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣) إحصاءات عام ٢٠١١م ، استخرج بتاريخ ١٢/١١/٢٠١١م ، متاح على شبكة الإنترنت عبر الموقع الاتي :

[http:// www.CIA world fact book](http://www.CIA world fact book)

(٤) د. مالك دحام متعب ، متغير النفط وأثره في الأستراتيجية ، التدخل الغربي في ليبيا، دراسة استراتيجية ، ليبيا من إنقلاب الزعيم إلى ثورة الشعب، (العراق : مركز حمودي للبحوث والدراسات الأستراتيجية، ٢٠١٢م) ، ص ٩٩ .

الخارجية من الدولة ذات الاقتصاد الضعيف<sup>(١)</sup> ، وبعد المتغير الاقتصادي القوة التي يشيد عليها العامل السياسي والأمني ويقاس نجاحها ، أي السياسة الاقتصادية مدى قدرتها على تقليل الفجوة بين الحاجات والموارد المتاحة نفسها ومدى التحسن الذي يتحقق في مستوى المعيشة للشعب من دون أن يتأثر هذا بطبقة دون أخرى .

وفي ضوء ما تقدم ، إن مشكلة مصر الاقتصادية الأساسية تتضمن في وجود فجوة أو عدم التوازن ما بين الموارد المتوفرة وبين حجم الحاجات الحقيقية التي يحتاجها الشعب ، لقد شهدت مصر منذ منتصف السبعينات تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية كبيرة في ظل التحول لنوع من التعددية السياسية المقيدة وسياسة الباب المفتوح ، والتخلي عن دور الدولة، التخلي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية<sup>(٢)</sup>. إن مراجعة التاريخ المصري الحديث يمكن أن توصلنا إلى ثلاث مراحل أساسية وواضحة المعالم بطبيعة وأداء الاقتصاد المصري ، إذ تمثل المرحلة الأولى والثانية حالة الاقتصاد الحر الذي يسيطر عليه القطاع الخاص في حين المرحلة الثالثة تمثل حالة الاقتصاد المخطط الاشتراكي الصيغة والذي واكب مرحلة سياسية محدودة ضمن تاريخ مصر الحديث ، بدأت المرحلة الأولى مع حكم محمد علي في مصر ، إذ شهدت تلك المرحلة الاشارات الأولى في ظهور البرجوازية المصرية وتكوينها التي كانت تشتمل على فئات من كبار الأقطاعين والموظفين الحكوميين المنتخبين المناصب العليا في الدولة ، وكانت مرحلة اقتصاد حر شهدت مصر خلالها توسعاً كبيراً في عمليات الإنتاج وهي بحقيقة الحال مرحلة الإنطلاقة الأولى بالنسبة للاقتصاد المصري الحديث الذي كان يعيش مرحلة الصيرورة ، ثم أستمرت تلك المرحلة خلال الأستعمار الأجنبي في مصر إلى ٢٣ / يوليو/ ١٩٥٢ م ، إذ كانت مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري بنسبة ٩٥%<sup>(٣)</sup> .

بدأت الملامح الأولى للمرحلة الثانية بعد عام ١٩٥٢م ، وتحديداً بعد تأميم قناة السويس وحرب عام (١٩٥٦م) ، فقد كان التغير السياسي الجديد في مصر أيداناً ببدء مرحلة سياسية جديدة في تاريخ مصر تزامن معها تغيير في الأيديولوجية الحاكمة ، إذ بدأت الأفكار الاشتراكية واضحة المعالم في مرحلة حكم رئيس جمال عبد الناصر ، الذي بدأ عملية نقل وتأميم كبيرة تم خلالها نقل النصيب الأكبر من مرافق وممتلكات القطاع الخاص إلى القطاع العام (الحكومي) لتصبح الدولة هي المسيطرة بشكل مطلق على مجريات الاقتصاد المصري وينخفض دور القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي حتى تدنت مشاركته

(١) د. مالك دحام متعب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ .

(٢) د. أحمد ثابت ، تغير طبيعة ودور الدولة المصرية في ضوء النمو وسياسات صندوق النقد الدولي ، ( القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، ٢٠٠٢م ) ، ص ١٢٧-١٢٨ .

(٣) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، ط١ ، ( القاهرة : دار أحياء الكتب العربية ، ١٩٩٢م) ص ١٣٢-١٤٨ .

إلى (٦%) في عام (١٩٦٠)<sup>(١)</sup>. وقد أستمريت سيطرة القطاع الحكومي على الأداء الاقتصادي ، وأستمر تقليص دور القطاع الخاص ، كما إن مساهمته في النشاط الاقتصادي قد ذابت تقريباً ، ذلك مع توجه الحكومة باتجاه التخطيط المركزي وسيطرتها على المجالات الاقتصادية كافة التي تضمنت النقل والمواصلات والبناء والصناعة الثقيلة ولأستيراد والتصدير ... ، ويبقى الحال على وضعه حتى حرب تشرين أول عام (١٩٧٣م) ، ثم شهد عام (١٩٧٤م) ، تبني الحكومة سياسة جديدة لأداء الاقتصاد المصري بعد الحرب، تعرف بسياسة الباب المفتوح ، وهناك أسباب عديدة عجلت في تبني الحكومة المصرية لتلك السياسة وهي كما يأتي<sup>(٢)</sup>:

- ١ - دخول مصر في حرب اليمن عام (١٩٦٢م) ، أثر في حاجات النقد الأجنبي من خلال أستنزاف هذه الأموال الأجنبية ، مما أثر بالسلب في خطط التنمية .
- ٢ - أدى حرب عام (١٩٦٧م) إلى خسارة مصر مصدريين مهمين من مصادر النقد الأجنبي على عوائد قناة السويس والنفط في شبه جزيرة سيناء التي تم احتلالها .
- ٣ - أزداد الإنفاق الحكومي بعد احتلال جزء من الأراضي المصرية عام (١٩٦٧م) من ، أجل الأستعداد لحرب تشرين أول / أكتوبر عام (١٩٧٣م) .
- ٤ - عدم كفاءة الشركات الحكومية بفعل سيادة النمط البيروقراطي .
- ٥ - زيادة الدعم الحكومي بسبب الزيادة المطردة بعدد السكان وتبني سعر صرف غير واقعي للعملة المحلية<sup>(٣)</sup> .

وهو ما دفع بالقيادة المصرية آنذاك إلى إصدار قوانين وأجراءات قد تميزت في المقومات الأساسية للاقتصاد المصري ، وشكلت في الوقت ذاته الأسس التي قامت عليها سياسة ما طلق عليها الإنفتاح الاقتصادي وأتخذت في ذلك مجموعة من القوانين متمثلة في الآتي<sup>(٤)</sup> :

- أ - صدور القانون رقم (٤٣) عام ١٩٧٣م ، والمعروف بقانون أستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، وهو القانون الذي فسح المجال أمام رأس المال الأجنبي الإنتقال في العديد من المجالات التي كانت قاصرة على القطاع العام ، ومنح للمستثمرين الأجانب العديد من الأمتيازات والضمانات .

(١) منح الصلح ، عبد الناصر والجماهير العربية ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٨٩ ، (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦م) ، ص ١٣٩ .

(٢) انعام فريد نزيل ، دور الشركات متعددة الجنسيات في أرساء وترويج العولمة الاقتصادية - التركيز على تجارب مختارة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١ ، ص ١٢٠ .

(٣) نقلاً عن : محمد إبراهيم المصباح ، الأستراتيجية المصرية في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مصدر سبق ذكره ص ٥٣ .

(٤) محمد مصطفى عمران ، أداء مصادر النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية في الاقتصاد المصري ، (أبو ظبي : صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٢م) ص ١٠٣ .

ب - أجاز القطاع الخاص الدخول في مجال الأستيراد ، بعد الألغاء شبه الكامل لمبدأ تاميم الأستيراد في عام ١٩٧٥ م ، وذلك عن طريق نظام الأستيراد ، وبهذا الصدد صدر قانون رقم (١١٥) عام ١٩٧٥ م ، الذي يتيح المجال للقطاع الخاص بالتصدير والأستيراد .

ج - منح حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية ومنح الوكالات للأستيراد منها ، وفي ضوء ذلك صدر القانون رقم (٩٣) عام ١٩٧٤ م ، والذي بموجبه أصبحت الشركات الدولية لها الحق في ممارسة النشاط الفعلي وحق العمل والتشغيل داخل السوق المصري .

د - أجراء تعديلات على قوانين الضرائب للحد من تصاعد الضرائب على الطبقات العليا للدخل تشجيعاً للقطاع الخاص ومنح الشركات الأجنبية إعفاءات ضريبية تشجيعاً للأستثمار الأجنبي .

هـ - السماح للأفراد حيازة العملات الأجنبية من أية مصادر كانت ، فيما عدا صادرات السلع التقليدية والسياحية ، كل ذلك من خلال إصدار قانون جديد بهذا الشأن<sup>(١)</sup> .

غير إن برنامج الأصلاح الأقتصادي التي تبنته مصر في بدايات التسعينات برنامج طموح ، وقد جاء بنتائج إيجابية لا يستهان بها ، ولكن بمعزل عن الجهد السياسي والدبلوماسي المصري ، إذ كان لمشاركة مصر من دول التحالف في مواجهة العراق عام (١٩٩١م) أثر مهم في تقليص حجم الأزمة الأقتصادية التي كانت تعيشها مصر من خلال إعفاء مصر من نسبة كبيرة من ديونها ، فقد تم إعفاء مصر من الديون الخليجية بمبلغ يقدر (٧ مليار دولار) ، كما شطبت الولايات المتحدة (٦,٧) مليار دولار من ديون مصر العسكرية ، كذلك الخصم الذي قدمه نادي باريس بالأتفاق مع (١٧) دولة لتخفيض ديون مصر بنسبة (٥٠%) على ثلاث مراحل من (١٩٩١م - ١٩٩٥م) ، إذ بلغت قيمة التخفيضات (١٠) مليار دولار<sup>(٢)</sup> .

وبالعودة إلى المرحلة الإنتقالية التي بدأت عام (١٩٩٠م) ، تم خلالها تطبيق برامج التكيف الأقتصادي وهو ما أدى إلى إنتقالها من النموذج الأستراكي للتنمية والقائم على القطاع العام إلى النموذج الرأسمالي القائم على القطاع الخاص ولإندماج في الأقتصاد العالمي الأمر الذي ولد إنعكاسات أقتصادية جوهريّة ومؤثرة في المفاصل الأساسية للأقتصاد المصري ، فأخذ يضرب الموازين بين القطاعات الأساسية (الصناعة ، والزراعة والخدمات...) <sup>(٣)</sup> ، ولعل أهم هذه الإنعكاسات الأقتصادية لمصر تتمثل

(١) جيت ك ، دسكوتيا ، النظرية الأقتصادية والبلدان النامية ، ترجمة د. يحيى غني النجار ، (بغداد : مطبعة العمران ، ٢٠٠٥م) ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) وزارة الأعلام ، دليل التحرك السياسي المصري ، عالمياً وأقليمياً ، القاهرة في السنة ١٩٩٧ م ، ص ٥ .

(٣) ينظر : البنك المركزي المصري ، النشرة الأحصائية الشهرية ، أكتوبر / ٢٠٠٧م ، ص ٦ - ٧ .

في جوانب عدة ، فعلى مستوى التضخم في مصر نجد أن على أثر الإندماج الاقتصادي المصري بالأقتصاد العالمي زادت نسبة التضخم ، أرتفعت أسعار السلع أرتفاعاً كبيراً منذ عام (٢٠٠٤م إلى عام ٢٠٠٨م) ، إذا ما قورنتا في العامين الماليين عام (٢٠٠٥م) وعام (٢٠٠٦م) فإن البيانات الحكومية تشير إلى أن معدل التضخم قد أرتفع من (٤,٧%) في العام المالي (٢٠٠٤م) إلى عام (٢٠٠٥م) إلى (٧,٢%) في العام المالي (٢٠٠٥م) إلى (٢٠٠٦م)<sup>(١)</sup>.

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن تطبيق سياسات التثبيت والتكيف وما يرتبط بها من إجراءات تتعلق بتراجع الدولة عن ألتزاماتها بتعيين الخريجين وتقلص حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق وإنخفاض الإنفاق العام وتحرير التجارة الخارجية والسير في عملية الخصخصة وما يقترن بها من تسريح الأعداد من العاملين في المؤسسات التي تمت خصخصتها ، كل هذا ضخم مشكلة البطالة في مصر ، فأدى الى قهر الشباب ، وزيادة أحساسهم بالأحباط واليأس وافتقاد الدور المهني وما يترتب عليه من تنامي ظواهر العنف والتطرف في المجتمع المصري<sup>(٢)</sup> ، ولقد ألقى مجمل هذه التحولات في السياسة الأقتصادية تداعياته على البناء الطبقي ، فأصبحت الفرصة مؤتية لكل رجال الأعمال وروافد الطبقة الرأسمالية لممارسة ضغوط على الحكومة من أجل المزيد من الأمتيازات والضمانات ، وأستغلال تغير التوجهات الأقتصادية للحكومة ، لذلك حققت هذه الشريحة نمواً وبروزاً واضحيين داخل المجتمع المصري ، وأسأثرت على الرغم من محدودية عناصرها بثمار عملية النمو الأمر الذي أدى إلى تراجع ثقلها الأقتصادي والأجتماعي<sup>(٣)</sup> .

ولقد لجأت هذه الشريحة إلى آليات لتحقيق الحراك السياسي المؤثر من أجل تطوير النفوذ والتأثير في السياسات المختلفة ، وتمثلت هذه الآليات في الآتي<sup>(٤)</sup> :

١ - التأثير المتواصل في التحالف الحاكم الذي يقوم أساساً بين الرأسمالية وكبار موظفي الدولة والنخبة السياسية لتحقيق المصالح المتبادلة ، كما إنه يسر لرجال الأعمال فرص إصدار القوانين كي يحصلوا على المزيد من الأمتيازات والضمانات والتسهيلات .

٢ - الحرص على الأتصال المباشر بسلطة الدولة ، وساعدها على ذلك طبيعة السلطة وخصائصها وعمقها المركزي ونفوذ صلاحياتها في ألتخاذ القرارات وأصدار القوانين .

(١) تقرير الأتجاهات الأقتصادية والأستراتيجية ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٨م) ، ص ٢٠٣ .

(٢) عائشة شكر ، (في مجموعة باحثين) ، تغير البيئة المجتمعية وتأثيره على الشخصية المصرية في ضوء التحولات الثقافية في تقرير بحث التراث والتغير الأجتاعي ، الأطار النظري ، وقراءات تأسيسية، ط١ (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الأجتاعية ، ٢٠٠٢م) ، ص ٢٩٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩٣ .

(٤) عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الأجتاعية ومستقبل مصر ، (القاهرة : دار بيروت ، ٢٠٠٢م) ، ص ٢٧٣ .

٣ - توظيف الفرص المتاحة وتنميتها للتأثير في المجال التشريعي على المستوى المركزي وعلى مستوى العمليات سواء بالتشريع لها أو بقاء عناصر معبرة عن مصالح الرأسمالية<sup>(١)</sup> .

والحق ، لم يكن حال الطبقة العاملة والفلاحين في ظل هذه التحويلات بأحسن من حال الطبقة الوسطى ، إذ تدهورت أوضاع طبقات العمال والفلاحين الاقتصادية والاجتماعية وتدني مستوى معيشتها بصورة كبيرة حتى وصل إلى حد عدم القدرة على أشباع الحاجات الضرورية للأفراد ، إذ يفضي تأمل الأوضاع الاقتصادية السابقة وما يرتبط به من تحولات طبيعية إلى أن ثمة منبعين أساسيين للدوافع الاقتصادية المحرزة على السخط والثورة الأول : هو البؤس الفعلي لجماعات فقيرة تماماً في المجتمع المصري والثاني : أحساس جماعة أو جماعات أخرى بأن الظروف السائدة تعرقل نشاطها الاقتصادي وطرائق كسب دخولها ، وهي جماعات الطبقة الوسطى صاحبة المشروعات والفاقة إلى الفرص المناسبة في هذا العالم<sup>(٢)</sup> .

إن هنالك العديد من المشاكل الاقتصادية التي تحتاج إلى قرارات سريعة لحلها مثل الفقر والبطالة<sup>(٣)</sup> ، والتضخم وغيرها من مفردات التركة الاقتصادية الثقيلة التي ورثها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ، من الرئيس المصري السابق محمد مرسي ومن قبله الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك ، وتفاقت على مدار حكم الرئيس مرسي نتيجة لتدهور الأوضاع الامنية وسوء المرحلة السابقة .

إن استعادة الامن يجب ان يكون اول أولويات صانع القرار السياسي الخارجي المصري في مواجهة التحديات الاقتصادية ، لما لغيابه من تأثير سلبي مباشر من انخفاض إيرادات قطاع السياحة إلى (١٨٥٣,٧) مليون دولار في الربع الاخير من العام المال ٢٠١١م/٢٠١٠م ، مقارنة بنحو (٢٨٦٨,٤) مليون دولار عن المدة نفسها في العام السابق؛ مما اثر في الاحتياطي النقدي الاجنبي والذي انخفض إلى (١٥٢١٣) مليون دولار في نيسان ٢٠١٢م ، مقارنة بنحو (٣٥٢٢١) مليون دولار في حزيران ٢٠١٠م ، أي ان الاحتياطي النقدي لم يعد يكفي لتمويل الواردات السلعية<sup>(٤)</sup> .

إن الواقع الاقتصادي المصري ، وما يفرضه من تحديات لها تأثير في واقع السياسة الخارجية ، خلال

(١) نيفين مسعد ، كيف يصنع القرار في الإنظمة العربية ، (مجلة) المستقبل العربي، العدد ٣٩٣ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠م) ص ٢٢ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، نواقيس الإنذار المبكر ، (القاهرة : دار اليقين للنشر ، ٢٠٠٨م) ص ٢٤ .

(٣) معن بشور ، مبادئ ثورة ٢٣ يوليو : خارطة طريق لمصر والامة العربية ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٤٢٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤م) ، ص ١١ .

(٤) نقلاً عن : اثير ادريس (محرراً) ، محمد مرسي وتحديات الرئاسة ، (مجلة) ابحاث استراتيجية ، العدد ٣ ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ٢٠١٢م) ، ص ١٠٥ .

المدة القصيرة القادمة ، ابرزها الارتفاع المستمر في الدين العام الذي وصل في يونيو ٢٠١٢م ، الى ترليون و (٢٥٠) مليار جنيه في الدين المحلي الاجمالي بالإضافة الى الدين الخارجي الذي بلغ نحو (٣,٤) مليار دولار بما يعني ان الدين يتكلف بالموازنة الحالية كأقساط وفوائد (٢٢٧) مليار جنيه ، بما يمثل ٣٦% من الانفاق إذ وصل عجز الموازنة في العام ٢٠١٢م ، لنحو (٢٢٨) مليار جنيه قابلة للزيادة ، وان هذا العجز يحول بالافتراض الذي يزيد من الدين المحلي فتزيد الفوائد والاقساط ، وتؤثر في الاجيال القادمة ، ومن ثم يتم اللجوء الى المؤسسات الدولية التي تؤثر سلباً في متطلبات صنع السياسة الخارجية ، فضلاً عن تدني نسب الاكتفاء الذاتي يؤدي الى استمرار العجز المزمع في الميزان التجاري ، بالإضافة الى تحقيق عجز مزمع في الميزان الكلي للمدفوعات ذات الفوائد الاجنبية ، مثل المتحصلات الحكومية ، او دخل الاستثمار ، وان المصروفات على الواردات تبلغ (٨٢) مليار دولار بما يؤدي الى عجز كبير في ميزان المدفوعات المصري اذ اقترب من (١١) مليار في العام المالي الاخير ، . ومن ثم تناقص الاحتياطي النقدي الاجنبي من (٣٦) مليار دولار قبل الثورة الى (١٥) مليار في نهاية اغسطس ٢٠١٢م ، ، بما ادى الى حاجة مصر الى مؤسسات التمويل الاجنبي ، الامر الذي دفع بمزيد من العوائق على السياسة الخارجية المصرية تحت تأثير الدين والافتراض ، وان السياسة المصرية شهدت تدهوراً كبيراً في بداية العقد الاول لهذا القرن ، وازدادت تدهوراً مع العقد ذاته ، فضلاً عن ان الدولة شهدت اختلالات كبيرة مع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، وان التغيير السياسي على المستويين الداخلي والخارجي لايزال مطروحاً ، فالوضع كما هو بدون تغيير ملموس وواضح ولا يوجد آنذاك طرح شامل من قبل حكومة الرئيس السابق محمد مرسي للسياسة الداخلية والخارجية (١)

وتحدث مرسي عن الاوضاع الاقتصادية محملاً النظام السابق مسؤولية تردي الاوضاع والمسؤولية عن ديون مصر والعجز في الموازنة العامة ، واجمل هذه الديون بالقول ، ( ان الديون الخارجية في عهد مبارك وصلت الى (٣٥) مليار دولار بالإضافة الى ديون داخلية حوالي (١٧٧) مليار دولار ) ، اي ان مجمل الديون وصل الى (٢١٢) مليار دولار ، اي (١,٥) ترليون جنيه في مجموعها .. والحقيقة ان ديون مصر الخارجية في ٣٠ يونيو من العام ٢٠١٢م ، اي يوم تسلمه السلطة ، كانت (٣٣) مليار دولار وزادت في عام واحد حكم فيها مصر الى (٤٤,٥) مليار دولار (٢) . لقد ارتفع الدين المحلي في عهد مرسي من ترليون و (١٠٠) مليار جنيه الى ترليون وحوالي (٣٥٠) مليار جنيه ، وان عجز الموازنة

(١) د. عادل سليمان ، السياسة الخارجية المصرية ، الواقع والمستقبل ، في ١٦ سبتمبر ٢٠١٢م ، متاح على شبكة

الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [www.digital.ohram.org.eg](http://www.digital.ohram.org.eg)

(٢) مصطفى بكري ، سقوط الاخوان ، اللحظات الاخيرة بين مرسي والسياسي ، ط ١ ، (دبي : مركز المزمرة ،

٢٠١٣م) ، ص ٢٦٨ .

كان قد وصل الى حوالي (١٣٥) مليار جنيه قبل وصوله للحكم وزاد الى (٢٢٥) مليار جنيه بعد عام واحد من حكمه لمصر . ناهيك عن زيادة معدلات البطالة وزيادة حجم التضخم وارتفاع الاسعار والازمات التي سببت حالة من الاختناق لجميع الفئات الاجتماعية في مصر ، اما عن اكدوية البنزين والوقود واتهام اصحاب المحطات والعاملين بها بانهم سبب الازمة ، فهذه عارية عن الصحة ، لان السبب بالاساس هو عجز الدولة عن توفير الاموال لاستيراد النفط الخام وبعض المواد الاخرى ، وهو امر انعكس على معمل ((ميدور)) الذي يعمل حالياً بنسبة ٤٠% من طاقته ، بعد توقف العديد من البلدان التي تعتمد مرسي الاساءة الى العلاقات معها عن تقديم كميات النفط الخام المطلوبة قبيل ان تحصل على سعرها مقدماً<sup>(١)</sup> ، ويرى (عمرو موسى) ، ان هنالك عدة اعتبارات يجب على الحكومة المصرية الجديدة ، للرئيس عبد الفتاح السيسي ان تضعها نصب عينها وترسم السياسة الجديدة مع الدول الاخرى من بينها الدول الافريقية ، فضلا عن تحديد اولوية العلاقات مع اوربا بالإضافة الى تحديد توجه الدولة المصرية من قضية الصراع العربي - (الاسرائيلي) ، بجانب تحديد نظرة مصر في مسألة امنها القومي مع الدول الافريقية<sup>(٢)</sup> إن العجز الاقتصادي عن اداء مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة واستمرار قصور التكامل الاقتصادي المصري . وشروط التعامل مع الاقتصاد العالمي ويمكن ارجاع هذا الوضع الى عدة معطيات، ان معظم الحكومات العربية ومنها مصر تعطي الاولوية لمقتضيات الالتحاق بالعمولة بصفة فردية قبل تمكن الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته على التفاعل مع سلبيات ذلك الالتحاق ، ومنها تزايد دور المؤسسات المالية والشركات - المتعددة الجنسية<sup>(٣)</sup> ، وكذلك الاستمرارية في اتباع سياسات نيو - ليبرالية ، مبنية على اطروحات اجماع واشنطن الامر الذي ادى الى تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة اما منطلق السوق والمنافسة وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي ازاء الخارج<sup>(٤)</sup> ، ففي ظل هذه الاوضاع اصبح الاقتصاد الوطني في مصر اسيراً للمصالح الخارجية واكثر عرضة للتأثيرات السلبية للازمات الاقتصادية والمالية العالمية ، كما اصبحت المحددات او المعوقات الاقتصادية الداخلية اكثر خطورة مع تراجع جودة التعليم وانتشار ممارسات الفساد المؤسسي ، فضلاً عن تذبذب معدلات النمو ، مع تزايد نسب التضخم في مصر ، وهو ما هدد التماسك الاجتماعي<sup>(٥)</sup>. والجدول (١) يوضح معدل النمو الحقيقي للنواتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في مصر .

(١) د. عادل سليمان ، السياسة الخارجية المصرية ، مصدر سبق ذكره .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٨-٢٦٩ .

(٣) سمية احمد عبد العلي المولى ، رأس المال الاجتماعي واعادة توزيع الدخل في مصر ( مجلة ) بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٦٥ (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، ٢٠١٤م ) ، ص ٩٦-١٠٠ .

(٤) ليستر ثرو ، المتناطحون ، ترجمة د.محمد فريد ، ط ٢ ، ( أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٦ م ) ، ص ١٥ وما بعدها .

(٥) علي الدين هلال ، حال الامة العربية ، ٢٠١٣-٢٠١٤ ، ( مجلة ) المستقبل العربي ، العدد ٤٢٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

## جدول (١)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في مصر %

السنة	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي لمصر	٥,٥	٥	٤,٧	٧,٢	٧,١	٦,٨	٤,٥
معدل التضخم في مصر		١٢	١٦,٢	١١,٧	١١	٤,٢	٨,٨

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر :

International Monetary fund (Mf), world Economic outlook : Rebalancing Growth  
( Washington, DCIMF, 2010 ), p 155-163.

وعودة الى الماضي قليلاً ، ان السياسة الخارجية الامصرية في ظل النظام المصري الاسبق للرئيس محمد حسني مبارك ، لم تكن تفتقد فقط الى التوازن ولكنها كانت قائمة على اختلال كبير في القيم والاهداف ومن ثم لم تكن هذه السياسة تعبر عن استقلال وطني او عن اولوية الاستقلال الوطني<sup>(١)</sup> ، منذ ان تم الربط بين ثنائية الرخاء والسلام ، فمصر قيدت انتقالها الوطني برخاء فاسد وسلام مزعوم فلم تحصل على رخاء ولا على سلام ، ووقعت في شرك تبعية اقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة الامريكية ثمنها مليار دولار سنوياً<sup>(٢)</sup> .

باختصار يمكن القول ان الاستراتيجية الاقتصادية التي اختارتها مصر تحد تماماً من قدرتها على المناورة السياسية على مستوى القضية الفلسطينية ، وعلى مستوى العلاقات المصرية العربية . وسوف تحاول مصر في ظل هذه السياسات الاقتصادية دائماً ان تبرهن للصديق الامريكي انها افضل حليف في المنطقة على الرغم من العلاقات العابرة وهو الامر الذي يحد تماماً من امكانية ان تؤدي مصر دورها التقليدي المؤهلة له بحكم التاريخ والموقع . (دور الدولة المركز) . ثم ان هنالك عاملاً آخر اقتصادياً كذلك يحد من قدرة مصر على المناورة في السياسة الخارجية عموماً ، وهو الاعتماد المتزايد على المعونة الامريكية في تحديث الجيش المصري ، هو الامر الذي يشكل من دون نقاش كابحاً على قدرة السياسة المصرية على التحرك والمناورة في المنطقة العربية .

(١) علي الدين هلال ، حال الامة العربية ، ٢٠١٣-٢٠١٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥-١٦ .

(٢) محمد الكاشف ، ماهي محددات السياسة الخارجية المصرية بعد صعود التيار الاسلامي في انتخابات البرلمان

في ٢٨ تموز ٢٠١٢م متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : [www.digital.ahram.org.eg](http://www.digital.ahram.org.eg)

## رابعاً: المتغيرات السياسية الداخلية .

مما لا شك فيه ، إن الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) ، تسلم الحكم في مصر ، بعد اغتيال الرئيس السادات عام (١٩٨١م) ، والذي تعهد بإن يكتفي بمدتين من الحكم ، غير أنه أستمر ثلاثين عاماً متواصلة ، وعلى أثر حادث اغتيال السادات شرع في إعلان حالة الطوارئ في مصر عام (١٩٨١م) ، ومنذ ذلك الحين أستمرت الحالة بطابعها الأمني على الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع المصري ، خاصة إنها كانت القاعدة الرئيسة لتكريس حالة الجمود والأستبداد التي تميزت به حقيقة الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) وكذلك يمكن وصف وحدة صنع القرار في مصر إلى وحدة القائد المسيطر<sup>(١)</sup>، وانبثق هذا الوصف من طبيعة الحالة السياسية في مصر ، إذ تبدأ وتنتهي عند رئيس الجمهورية (القائد) ، إذ تسمح القواعد غير المعلنة للنظام السياسي المصري بوجود رئاسة مهيم من ذات طابع وسلوك شخصي يحتل الرئيس مكاناً يسمو حتى على القانون ، الرئيس هو من يمتلك صنع القرار السياسي وشروط المشاركة ، سعى الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك إلى تكوين مجموعة الخاصة التي يعتمد عليها<sup>(٢)</sup> ، كان من اليسير على الرئيس الأحتكار الكامل للسلطة وهذا الأحتكار للسلطة حاول أعضاء الشرعية عليه بكل الأليات التي يتمكن من أستخدامها أبتداء من الدستور وإنتهاء بالتعددية الحزبية الشكلية مروراً بالإنتخابات المشكوك في نزاهتها ، أما من جانب دور الأحزاب ، فإن هنالك سيطرة شبه تامة (للحزب الوطني الحاكم آنذاك) على مجمل العملية السياسية ، وتتنوع حوله مجموعة من الأحزاب المعارضة التي لا دور لها في المشاركة السياسية ، سوى إعطاء صفة التعددية الحزبية على شكل النظام السياسي المصري ، فهي أحزاب في مجملها ليست لها فاعلية سياسية تدخل أحياناً سجالاً مع الحزب الحاكم ، وتحاول هذه الأحزاب جاهدة البحث عن أثبات مشكلات المجتمع المصري وما يعتليه من أختلالات وتشوهات هي مخرجات (out put) لسياسات الحزب الحاكم<sup>(٣)</sup> .

وهذا الموقف يعكس عجز وضعف هذه الأحزاب على بلورة وتنضيج المصالح وتجميعها والمطالبة بها والوقوف بوجه هذه السياسات الحكومية الخاطئة ، وبالعودة إلى حالة الطوارئ التي أعتمدها النظام ، تتمحور في الدور الأساسي في تقييد حرية الشعب المصري أفراداً وجماعات وأحزاباً ومنظمات من خلال

(١) نيفين مسعد ، كيف يصنع القرار في الإنظمة العربية ، (مجلة) المستقبل العربي، العدد ٣٩٣ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠م) ص ٢٢ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، نواقيس الإنذار المبكر ، (القاهرة : دار اليقين للنشر ، ٢٠٠٨م) ص ٢٤ .

(٣) هيفاء أحمد محمد ، الثورة المصرية أسبابها ، نتائجها وأفاقها المستقبلية ، (مجلة) العلوم السياسية ، العدد ١٧ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠١١م) ص ٧٠ .

تقويض وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة من قبل الرئيس بتنفيذ حركة هذه الجماعات وتفتيشهم وتفتيش الأماكن من دون إذن أو أمر قضائي ، وكان لهذه الأسباب وغيرها داخل المجتمع المصري ، في دينامية مطالب الإصلاح السياسي تظهر مطالب الشعب المصري، بالحق في المشاركة السياسية في ظل أنتشار حالة الفساد المستشرية والمتحكمة في اللعبة السياسية وتحركها بما يحقق أهدافها ومصالحها<sup>(١)</sup>، إذ بدأت تعلو أصوات المعارضة بضرورة أحداث التغيير السياسي ، وذلك من خلال إجراء تعديلات سياسية على دستور (١٩٧١م) بالمقابل جرت محاولات لأحتواء هذه المطالب من خلال إجراء إصلاحات شكلية ، بيد أن قضية الإصلاح أصبحت مطلباً جماهيرياً عاماً لمعظم شرائح المجتمع المصري فلم تعد قضية نخب تهتم بالشأن العام بل تحولت إلى قضية رأي عام ، عبرت عنه كل مؤسسات المجتمع ، والتي طالب بإنهاء حالة الطوارئ وألغائها وكافة القوانين الاستثنائية ، وأطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وأصدار الصحف وإلى ما شابه ذلك ، وتحت الضغط الأمريكي على صانع السياسة الخارجية المصرية السعي من أجل الإصلاح وتوسيع هامش الديمقراطية كرد فعل على أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١م وعلى وفق مشاريع الديمقراطية للمنطقة العربية<sup>(٢)</sup> . فإن كل ذلك فتح الباب أمام العديد من الحركات ، في تموز عام ٢٠٠٤م قدمت ؛ مجموعة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة التي تمثل الطيف السياسي المصري على أختلاف ألوانه وأشكاله ، وثيقة تأسيسية تطالب بأحداث تغيير سياسي حقيقي في مصر ، وإنهاء حالة تبعية السياسة الخارجية المصرية ، وفي العام نفسه وفي غضون شهور قليلة نمت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) التي حصلت على حق التظاهر السلمي ضد النظام آنذاك<sup>(٣)</sup>، ثم مرت هذه الأحتجاجات والتظاهرات في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير بعدة مراحل<sup>(\*)</sup> ، حتى وصلت ذروتها في ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م. وأزاء ما تقدم ، إن التغيير الذي حصل في مصر بقيام ثورة ٢٥ / يناير / عام ٢٠١١ م ، وإسقاط نظام الرئيس محمد حسني مبارك ، ومن بعده إسقاط نظام محمد مرسي في الثورة المصرية الثانية في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ م ، وما تمخض عنها من خارطة طريق لسياسة مصر الخارجية ، وتبعاً لذلك تبرز أمامنا العديد من الأسئلة حول غاية هذا المتغير ولعل من أبرزها : ما هي أسباب تغيير نظام الرئيس حسني مبارك ؟ وماهي أسباب تغيير نظام الرئيس محمد مرسي ؟

(١) عمرو هاشم ربيع ، (محرر) ، إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٦م) ، ص ٣٣ .

(٢) هيفاء أحمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .

(٣) أن م . ليش ، تركيز القوة يؤدي إلى الفساد ، القمع ثم المقاومة ، بحث في كتاب الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢م) ص ٨٢ - ٨٥ .

(\*) المرحلة الأولى : الأحتجاجات ذات المطالب السياسية ، المرحلة الثانية : الأحتجاجات ذات الطابع الأجماعي ، المرحلة الثالثة : الأضراب الجماعي ، المصدر نفسه ، ص ٨٣ - ما بعدها .

## أسباب تغيير نظام الرئيس حسني مبارك .

بعد أكثر من نصف قرن على بدء مرحلة الاستقلال الوطني في البلدان العربية ، إنطلقت شرارة الثورة والتغيير في الشارع العربي في تونس ، لتسعر النار في الهشيم، وينتفض الشارع المصري بعد عشرة أيام من رحيل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ثم تتوالي عمليات التغيير في البلدان العربية لتأذن بعهد جديد من التحدي للدكتاتورية وأستعادة الحقوق والحريات ، إذ عجزت السلطات الحاكمة عن تحقيق التقدم لشعوبها ، وتخليصها من دياجير التخلف وكبت الحريات ، ولم تأبه بانتشالها من البؤس والحرمان ، حتى أصبحت (البطالة العربية) (\*) بين الشباب هي الأعلى في العالم ، وبقي ٤٠% من سكان البلدان العربية يعيشون تحت خط الفقر (١) .

في دراستنا للأحوال السياسية في المجتمع المصري ، سوف نركز على السمات والظواهر العامة التي ترتبط بالمجال السياسي ، من دون التعمق في تفاصيل هذا المجال ، فالمجال السياسي المصري يمتاز عن المجالات الأخرى بأرتفاع درجات الأستقلالية على الرئيس مبارك لتحقيق الأحتكار الكامل للسلطة ، هذه الأفكار الذي أصر عليها الرئيس وحاول إخفاء أو اعطاء الشرعية عليها بكل الأدوات التي يستطيع أستخدمها ، بداية من الدستور وإنتهاء بالمعارضة الشكلية مروراً بالإنتخابات المشكوك بمصداقيتها ونزاهتها ، لذلك يمكن التمييز بين مجموعتين من الأسباب التي فجرت الحراك السياسي في العديد من الدول ومنها جمهورية مصر العربية في مطلع العقد الحالي ، المجموعة الأولى : تتضمن الأسباب الداخلية النابعة من داخل البيئة التي يعمل في سياقها النظام السياسي في مصر ، أما المجموعة الثانية : فتتضمن الأسباب الخارجية ، أي العوامل التي أثرت في هذا النظام من خارج هذه البيئة ، وتتمحور بشكل رئيس حول الضغوط والمحفزات الخارجية بالبيئة الدولية (٢) .

---

(\*) حسب تقرير منظمة العمل الدولية بلغ عدد العاطلين في البلدان العربية عام ٢٠١٠ ، (٢٥) مليون عاطل منهم (٦٠%) دون سن (٢٥) سنة مما يجعل البطالة العربية بين الشباب هي الأعلى في العالم ، نقلاً عن : داليا فؤاد ، الشعوب والثورات العربية : محاولات الأحتواء والتأثير ، (مجلة) حمورابي للدراسات ، العدد (١) ، (بغداد : مركز حمورابي للدراسات ، ٢٠١١م) ، ص ٩١ .

(١) المصدر نفسه ، ص ٩٠-٩٢ .

(٢) محمد عبد الشفيق عيسى ، فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر ، (مجلة) ، المستقبل العربي ، العدد ٣٨٦ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١م) ص ١١٤ .

## ١ - الأسباب الداخلية : وتنقسم بدورها إلى :

أ - الأسباب السياسية : هنالك عدد من العوامل التي أدت إلى الحراك السياسي غير المسبوق في مصر ، منها تردي الأوضاع السياسية المصرية وعجز النظام السياسي المصري على معالجة الأوضاع المستجدة على الساحتين الداخلية والدولية ، وظهور بمظهر العاجز عن مجابهة ما يحيط بالمنطقة من تحديات خاصة مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣م) وتزايد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ، وخاصة المرحلة التي تلت فشل مفاوضات كامب ديفيد في صيف العام (٢٠٠٠م) وإندلاع إنتفاضة الأقصى عام (٢٠٠١ م) ، فضلاً عن جمود المؤسسات التقليدية في مصر ، ويأس الجماهير من إمكانية حلها في أحداث التغيير المطلوب وتباطئ معدلات الإصلاح السياسي ، كما إن طبيعة الحكم الأستبدادي الأستثنائي في مصر خلفت حالة تراكم من الضغوط الداخلية على المؤسسات ، وأسلوب الحكم الذي أدى إلى الانفجار في اللحظة التي شعر بها الشعب بفساد النظام السياسي الحاكم<sup>(١)</sup> ، ليست من الضرورة هنا الأسترسال في طبيعة وبنية النظام ولا في تأريخية ، إلا إن يمكن أستخلاص الأتي :

\* إن النظام الذي أستمر منذ إنقلاب ١٥ / أيار / مايو ١٩٧١م على ثورة ٢٣ / يوليو عام (١٩٥٢م) ، ثم برعاية ومساندة قوى خارجية وأقليمية مع تغيير داخلي خلق طبقة مستفيدة من تحويل ونهج ومسار الحكم منذ ذلك الوقت ، الشرعية السياسية التي أكتسبتها قيادة الثورة المضادة ، جاءت بعد نجاح معركة العبور في أكتوبر / تشرين أول عام (١٩٧٣م) ، ومكنتها من إجراء التحولات السياسية والأقتصادية لتثبيت قواعد الثورة المضادة في مصر وباقي الدول العربية<sup>(٢)</sup> .

\* قضية التوريث في الحكم ، وتسلم الأسرة الحاكمة ، أسهمت بشكل مباشر في تفاقم الوضع السياسي والأحتقان<sup>(٣)</sup> .

\* قانون الطوارئ المعمول به منذ عام (١٩٨١م)<sup>(٤)</sup> .

\* التعديلات الدستورية المتعاقبة التي أدت إلى كبح الحياة السياسية .

---

(١) أحمد قيس ، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دراسات لحالات ، البحرين وسلطنة عمان ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، ٢٠٠٩م) ، ص ٢١ .

(٢) د. أرشد مزاحم مجبل ، الأتفاقيات الأمنية والعسكرية الأمريكية والعربية وأثرها على الأمن القومي العربي ، (عمان : دار الكتاب الأكاديمي ، ٢٠١٣م) ص ٧١ - وما بعدها .

(٣) زياد حافظ ، ثورة يناير في مصر : تساؤلات الحاضر والمستقبل ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٨٥ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١م) ص ٦٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٧١ .

\* شعور قطاعات عديدة من النخب المجتمعية باتجاه القوة المهيمنة على الحكم على التحايل على وعود التغيير ، يضاف إلى ذلك تأزم أوضاع الأحزاب والقوى المعارضة؛ الأمر الذي حال دون المراهنة عليها كأداة للضغط على النظام الحاكم آنذاك من أجل التحول الديمقراطي<sup>(١)</sup> .

**ب - الأسباب الاقتصادية :** أسهمت عوامل اقتصادية أساسية في إيجاد ظاهرة الحراك السياسي في مصر ، منها الضغوط الاقتصادية المتعاضمة التي شغلت كاهل المواطن المصري ، ولأدراك المتنامي لدى قطاعات متزايدة من النخب السياسية والاقتصادية المصرية ، كما إن غياب التقاليد الديمقراطية من الواقع السياسي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وتراجع مؤشر النمو الاقتصادي ، وقد كانت ظاهرة البطالة من أبرز مؤشرات هذا التراجع<sup>(٢)</sup> ، التي زادت من عناصر التسخين التي مهدت للثورات<sup>(٣)</sup> وعلى وفق بيانات صندوق النقد الدولي ، فإن معدل البطالة في مصر بلغ نحو (١٠,٤%) ، وعلى وفق المصادر الرسمية وهو معدل يبدو أقل من نصف المعدل الحقيقي وعلى وفق الدراسات المستقبلية<sup>(٤)</sup> ، وفيما يخص قضية الفقر ، تبين الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٥م) ، الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إن النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر والدخل الذين يعيشون عليه هو دولارين في اليوم بلغت (٤٣,٩%) في مصر خلال المدة من (١٩٩٠م) إلى (٢٠٠٣م) .

بالإضافة إلى ذلك بروز اقتصاد ريعي يركز على عائدات قناة السويس والنفط والغاز وعلى المساعدات الخارجية ، ثم إن السياسات الاقتصادية التي أدت إلى بروز طبقة رجال الأعمال ، ومحاولة الإنظمة الحاكمة تتجاوز فشلها في تحقيق التنمية المرجوة وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب ، وتحقيق التحول الديمقراطي عبر توجيه الرأي العام نحو قضايا خارجية ومحاولة صرف الأتجاه إليها<sup>(٥)</sup> .

**ج - نتائج البنية الاجتماعية وتناقضاتها :** ماذا سوف تكون عليه البنية الاجتماعية في ضوء أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؟ أجابة للسؤال المطروح ، بالتأكيد إنها بنية متناقضة ، تشتمل على صور عديدة من الحياة الاجتماعية يوجد بعضها بجانب بعضها الآخر ، تتعايش وتداخل لا يلغى أحدها الآخر ، وقد يطغى أحد العناصر إلى أجل ما ولكنه لا يسيطر السيطرة الكاملة وعليه تصبح التباينات في مجالات الحياة المختلفة ، متطورة بعضها يخدم بعضها الآخر وبعضها يستقل عن بعضها الآخر ولكنها لا تندمج إندماجاً يصورها جميعها في بوتقة واحدة<sup>(٦)</sup> .

(١) أحمد قيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٢) جميل مطر ، الثورة المصرية ، الخلفيات والبدائيات ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٨٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢م ، (القاهرة : جامعة الدول العربية

٢٠٠٣م) ص ٣٥٢ .

(٥) الاقتصاد المصري في المرتبة ١٢٦ ، من بين ١٧٨ دولة ، جريدة الوفد (القاهرة: ١٣ كانون الثاني / يناير / ٢٠٠٨م) .

(٦) أحمد زايد ، تناقضات الحداثة في مصر ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٦م) ص ١٣٥ - ١٤٠ .

تشتمل البنية الاجتماعية المصرية ، عوامل قوية لإنتشار الفساد بين مختلف شراح المجتمع المصري العليا والوسطى والدنيا بدرجة لا يعرف مثيل لها في المدد السابقة وقد ساعدت هذه البيئة على التزواج والمصاهرة بين المال والسلطة ، بين من له سلطة وأتخاذ القرار ومن لديه مصلحة أكيدة في نوع القرار الذي يجري إتخاذه ، فأصبح لا يثير الأستغراب أن يعين ستة وزراء في حكومة واحدة ، يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجاري قبل أعتلائه الوزارة وبعده<sup>(١)</sup> ، لقد أستشرى الفساد بين الشرائح الاجتماعية القريبة من السلطة ، أما هذا المشهد الكبير في البنية الاجتماعية ، لم يعد ينتظر الشعب المصري هذا الفساد إن يستشري أكثر ، فقرر في يوم الثلاثاء ٢٥ / يناير / ٢٠١١م ، إن تنفجر في ميادين مصر المختلفة مطالباً بمطالب المساواة والعدالة والحرية وهذا ما جرى فعلاً بعد ذلك<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - الأسباب الخارجية :

تعرضت النظم السياسية العربية ومنها مصر لضغوط خارجية واسعة ، من الولايات المتحدة الأمريكية ، مابعد أحداث ١١ / سبتمبر / ٢٠٠١م ، إذ حملت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية هذه النظم مسؤولية أيواء الأرهابين بسبب إنغلاقها السياسي ، وتضمنت هذه الضغوط حول ضرورة البدء في عملية إصلاح سياسي حقيقي يعزز قيام نظم ديمقراطية في ظل الحملة على الأرهاب ، جمعت السياسة الأمريكية بين التأكيد على البعد الأستخباري وبين التركيز على ضرورة تشجيع الديمقراطية والأصلاح السياسي والأقتصادي<sup>(٣)</sup> ، لكن على الرغم من كل ذلك لم يكن الدور الأمريكي الرسمي واضح ومباشر اتجاه التغيير في مصر عام ٢٠١١م ، لذلك توزعت الرؤى والتصورات حول الدور الأمريكي إلى مجموعتين<sup>(٤)</sup> .

تعتقد المجموعة الأولى : إن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد تكون متفاجئة في لحظة إندلاع الثورة ، أو لم تكن متوقعة حالة الضغط وعدم قدرة نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك على إدارة الأزمة وأخماد الثورة ، وسقوط أوهامها أزاء قوة النظام وخبرته في مواجهة المحتجين ، وعدم أدراك حجم السخط الشعبي والكرامية للنظام<sup>(٥)</sup> .

(١) جلال أمين ، مصر والمصريون في عهد مبارك ، (القاهرة : دار ميرين ، ٢٠٠٩م) ، ص ٦٣ .

(٢) د. علي عودة ، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية ، دراسة في الأسباب والنتائج والتحديات ، (بغداد: دار الضياء للطباعة ، ٢٠١٣م) ، ص ٥٠ .

(٣) أحمد قيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٤) مجدي حماد ، ثورة مصر ..... مشروع نهضة عربية ، ط٢ (بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠١٢م) ، ص ٢٨٥ .

(٥) عبد العليم محمد ، أنجاهات السياسة الإسرائيلية أزاء القوة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية ، (قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ٢٠١٢م) ، ص ٥٢٥ .

أما المجموعة الثانية : ترى إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تترك الثورة ، بل هي قادت الثورة المضادة لتبين للمجتمع الدولي انها تدرك ما يحدث ، إذ جاء تصريح (هيلاري كلينتون) ، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك ، حول أستبعادها أحتمال إندلاع ثورة في مصر ، في بداية الثورة المصرية قالت : (( إن النظام الحاكم في مصر مستقر ، ولا خشية عليه ))<sup>(١)</sup> ولم تلبث الا أيام قليلة وبدء الحراك الشعبي في مدن ومحافظات مصر المختلفة ، ثم تبدلت تصريحاتها بالقول ((إن مصر تتجه نحو تغيير ديمقراطي تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية))<sup>(٢)</sup> ، وتوالت نداءات الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) إلى الرئيس الأسبق حسني مبارك ناصحاً بالالتحي عن السلطة من أجل مصر ، ولم تلبث أن تحولت بصيغة الأمر نحو التتحي ، وكشفت وزيرة الخارجية الأمريكية من زيارتها الرسمية لضمان مصالحها في مصر ، وأن لا يحدث ضرر في أثناء عملية التغيير يضر بمصالحها في مصر والمنطقة العربية برمتها<sup>(٣)</sup> . وبذلك حسب فهم هذه المجموعة تكون الثورة المصرية قد فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية وهي غير متوقعة ما حصل ، وهذا ما ثبت من خلال سلسلة من التصريحات المتناقضة اتجاهها<sup>(٤)</sup> .

ومن خلال كل ما تقدم ، لا يمكن تجاهل الدور الأمريكي في أحداث الثورة المصرية في ٢٥/يناير/٢٠١١م ، ويؤيد ذلك ما أورده (موقع ويكيليكس) عن وثائق مهمة بشأن ارتباط حركات ثورية في مصر بمؤسسات أمريكية وغربية تسعى بالتعاون مع منظمات ومعاهد ومراكز مصرية وعربية إلى ترسيخ قيم (الحكم الجيد وحقوق الإنسان والديمقراطية) ، كما تخطط في أحدث إنتفاضات وثورات ضد الإنظمة الحاكمة في تلك الدول العربية ومنها مصر ، عبر برامج تدريب ، وورش عمل معدة لذلك الغرض ، بالإضافة إلى الدعم المالي والمعنوي الواسع لهذه المنظمات ، ثم إن دوائر الأستخبارات الغربية لم تتوان في الأعلان عن وجود دور فاعل للولايات المتحدة الأمريكية في دعم الحراك الثوري السلمي من خلال إنشظة تدريب وبرامج لأعداد الناشطين السياسيين العرب ، لأسقاط الإنظمة الدكتاتورية من دون اللجوء إلى أستخدام القوة الصلبة<sup>(٥)</sup> .

كما نعتقد إن الانتفاضة المصرية كما هي الانتفاضة التونسية فاجئت العالم ومن ضمنها الولايات المتحدة الامريكية بحدوثها، إلا أن الأخيرة حاولت استيعاب ما حدث في مصر أكثر مما اسهمت في صنعه، إلا أن المتغيرات الداخلية لها التأثير الرئيس في التطورات التي تحصل في مصر ويبقى المتغير الخارجي ذو تأثير ثانوي إلا في بعض الحالات الاستثنائية، فضلاً من أن ثورة الشعب في تونس ، كان لها أثر على

(١) نقلاً عن : مجدي حماد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٦ .

(٤) جاويد مسعود وأوشانا تارجان ، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢م) ، ص ٣٠١ .

(٥) جاسم خالد السعدون ، ربيع العرب .... فانت أم دائم ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٩٠ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١م) ص ١٢٩ - ١٣١ .

تشجيع الشعب المصري على كسر حاجز الخوف فيهم ، أما الأختلافات الدينية والطائفية لم تكن ذات أهمية ، كما لم تكن ضمن الخلافات السياسية في تأريخ مصر الحديث والمعاصر ، ومن ثم شارك المسلمون والمسيحيون على هذا أو سواه في الثورة في الساحات المختلفة للثورة في مصر .

## مراحل واليات ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م .

### ١ - الأعداد والتنظيم .

مما لا شك فيه ، أن الثورة جاءت نتيجة تحركات عديدة منها تفاعل البعد الداخلي في النقمة على مظالم النظام الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، مع البعد الدولي ، إذ رفض المصريون بغالبيتهم التبعية للولايات المتحدة الأمريكية على حساب وكرامة ودور مصر الأقليمي ، ثم من الصعب التحديد بدقة الجهة التي نظمت الثورة ، كذلك هنالك رأيان لا يتناقضان مع بعضهما ، الأول : هو عفوية الاحتجاجات على مقتل خالد سعيد على يد الأجهزة الأمنية ، ثم أقدام بعض المنظرين على الإنتحار بأشعال النار أسوةً بما فعله التونسي بو عزيزي ، والثاني : هو التعبئة عبر الإنترنت والفيسبوك والتويتر لطبقة الشباب الذين يتواصلون عبر هذه الوسائل وطبيعة تنظيمهم<sup>(١)</sup> .

### ٢ - تقنيات التواصل ودور الإعلام .

لقد ادى الإعلام وشبكات الأتصال والمواصلات والثورة العلمية والتكنولوجية والطفرة الرقمية ، دوراً كبيراً في ربط الدول العربية بالعالم ، وكذلك بدول الجوار التي بدأت مؤثرة ، كما أن رفع درجة وعي المجتمعات ودفعها إلى التفاعل لكي تؤدي دوراً في عملية التغيير ورسم صورة المستقبل<sup>(٢)</sup> . ودل الحراك على دور الشباب وحيويته إذ كان يمثل العقل المدبر والساعد المنفذ ، وحتى وان بدأ الحراك عفويًا ، وقد كان كذلك ، إلا أنه لم يكن بمعزل عن تراكمات طويلة الأمد ، أسهم المجتمع المدني على ضعفه ومشكلاته في تهيئة المستلزمات الأولى لها أو الدعوة لها كذلك القوى والفعاليات السياسية والفكرية<sup>(٣)</sup> .

### ٣ - دور الأحزاب السياسية .

في الثورات الديمقراطية الجارية في الدول العربية ومنها مصر ، التي بدأت تسقط الدول التسلطية العربية الواحدة تلو الأخرى ، إنضم تيار الأخوان المسلمين في مصر ، إلى حركة الثورة التي إنطلقت من

---

(١) أبو بكر الدسوقي (في مجموعة باحثين) ، أشكالية التغيير في العالم العربي وجدلية البحث عن نموذج ، (مجلة) حمورابي ، العدد ٦ ، (بغداد : مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣ م) ، ص ٣٣ .

(٢) د. عبد الحسين شعبان ، (في مجموعة باحثين) ، قبل وبعد الربيع العربي الجيوبولتيك ومفترق الطرق ، (مجلة) حمورابي ، العدد ٣ ، (بغداد : مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٢ م) ، ص ٣٠ - ٣٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

دونهما ومن دون تأييدهما ، وإن كانت القاعدة الأخوانية تضغط على هذه المشاركة ، الأخوان ترددوا في البدء ، لم يرغبوا بالإنضمام إلى حركة شبابية لا تتبنى أية أيديولوجية يمكن إن تخرج منتصرة ، ولكنهم بالمقابل كانوا يخشون التعرض لقمع شديد في حال أخفقت هذه الحركات الشبابية<sup>(١)</sup> ، إذ لم تكن الثورات الشعبية التي أطاحت بحكم حسني مبارك مؤطرة من قبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية ، التقليدية (الماركسية والقومية والأسلامية) ، التي لم تستطع إن تركب موجة الحراك الاجتماعي ، أو تقود المتظاهرين في شوارع المدن المصرية وهنا تعكس خصوصيتها مع بداية العقد الثاني في القرن الحادي والعشرين ، أي إنها ثورة غير أيديولوجية بالمعايير التي ترجمتها نظرياً وعملياً ، فحركة الثورة المصرية أستطاعت إن تفاجئ العالم كله بطابعها السلمي المسؤول كان مصدرها الحقيقي المجتمع المدني ، لاسيما إن هذه الثورات لم تنظمها الأحزاب الأيديولوجية المعروفة الأسلامية أو اليسارية ، غير أنها ناتج ولادة ظاهرة جديدة ، ثم برزت لها تسميات جديدة مثل (مناضلي الشبكة العنكبوتية) أو ثورة الشبكة العنكبوتية لإن كل شئ كان يبدو ناتجاً من الشبكات الاجتماعية والمبادرات الفردية ، غير أن جماعة (الأخوان المسلمين) والمنضويين تحت لوائها مثل حركة النهضة في تونس ، تغيروا كثيراً خلال العقدين الماضيين ، وكانت جماعة الأخوان المسلمين تحاول منذ سنوات أقناع مختلف القوى السياسية المصرية بإنها تمثل (أسلاماً معتدلاً) ، لطمانئة الطائفة القبطية التي يتراوح عددها ما بين (٦ - ١٥) بالمئة من سكان مصر ، فالخطباء السياسيون والأخوان المسلمين يتعهدون في خطابهم السياسي للأقباط بحقوق المواطنة الكاملة ، ويعلمون تمسكهم بالتعددية وحرية الفكر والتعبير<sup>(٢)</sup> .

#### ٤ - دور المؤسسة العسكرية .

اضطلع الجيش بدور محوري في إنجاح الثورة عبر وقوفها على الحياد ، فقد مارست مؤسسة الجيش في مصر دور الحياد السلبي ، إذ أمتنعت عن إطلاق النار على المحتجين لقمعهم كما إن الجيش أعلن أكثر من مرة الوقوف إلى جانب المطالب المشروعة للمحتجين مما أعطى طابع الشرعية للحركة الاحتجاجية ، لكن في المقابل لم يتبن الجيش أسقاط الرئيس مبارك وأسقاط النظام على الأقل جهاراً<sup>(٣)</sup> .

---

(١) محمد سلمان طابع ، السياسة الخارجية وتغيرات منضبطة ومصالح دائمة ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٧ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠١٢م) ، ص ٦٠ .  
(٢) محمد سلمان طابع ، السياسة الخارجية وتغيرات منضبطة ومصالح دائمة ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٧ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢ .  
(٣) محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه ماذا جرى في مصر ولها ؟ ط ١ ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٢م) ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .

وأخيراً ، يمكن ذكر إنجازات ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١ في الآتي :

- \* أقرار شرعية الحركة الاحتجاجية التي تحولت إلى ثورة .
- \* إسقاط مبدأ التوريث من خلال أجبار الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك على تعيين نائباً له .
- \* تحديد المنظومة الأمنية ، ومنعها من إفشال الثورة ، أي القضاء على الركيزة الأولى لنظام الرئيس مبارك .
- \* إسقاط فاعلية الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) الركيزة الثانية لنظام مبارك عبر سلسلة من الاستقالات والإنشاقات .
- \* إسقاط ركائز النظام عبر إسقاط مبارك ، ومن ثم رمز النظام ، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، بمهام الحكم طيلة المرحلة الإنتقالية التي حددها فيما بعد ستة اشهر .
- \* إنهاء دور رجال المال والسلطة ، الركيزة الأساسية لنظام الرئيس مبارك ، عبر أقصائهم من المشاركة في الحكومة الجديدة<sup>(١)</sup> .

#### ٥ - ثورة ٣٠ / يونيو / ٢٠١٣م الأسباب والنتائج .

مرت المطالب الشعبية المصرية المطالبة بالتغيير ، بأربع مراحل ، الأولى : في الموجة الأولى لثورات (الربيع العربي) ، والتي أدت في معظمها إلى صعود التيار الإسلامي للحكم ، بعد عدة جولات من الاستحقاقات الإنتخابية ، أما المرحلة الثانية فقد تمثلت في حكم الإسلاميين ، ثم المرحلة الثالثة التي بدأت بعد ثورة ٣٠ / يونيو / ٢٠١٣م ، في مصر وسقوط تجربة (الأخوان المسلمين)<sup>(٢)</sup> ، أما المرحلة الرابعة : تمثلت في المرحلة الإنتقالية للرئيس عدلي منصور والتي تمخض عنها فيما بعد سلسلة من الاستحقاقات الإنتخابية ، التي نتج عنها انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر في أحتفالية مصرية وفي جو من الديمقراطية حضر فيها أغلب قادة الدول العربية والأجنبية<sup>(٣)</sup> .

---

(١) عند أستلام المجلس العسكري زمام أمور السلطة في مصر أتخذ الآتي : أ - تحديد مهمة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لـ ٦ أشهر ، ب- تحديد مهام الحكومة فقط في مجال تصريف الأعمال وتأمين الحاجات الضرورية اليومية للمواطنين ، ج- إيقاف العمل بالدستور . د- حل مجلس الشعب والشورى ، هـ- تشكيل لجنة دستورية للمباشرة بأجراء التعديلات المطلوبة على الدستور، و- الألتزام برفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد بأقرب وقت ، للتفاصيل أكثر ينظر : جريدة (الشرق الأوسط ، لندن : ٦ / ٨ / ٢٠١١م) .

(٢) أبو بكر الدسوقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

(٣) جليبير الأشقر ، الشعب يريد ، (بيروت : دار الساقي ، ٢٠١٣ م) ، ص ٢٤٠ وما بعدها .

إن ما حصل في مصر من أحداث وتطورات، وتوقيت الثورة الشعبية في ٣٠ / يونيو من عام ٢٠١٣م<sup>(١)</sup> ، إنما جاء على أثر أقدام الرئيس السابق محمد مرسي ، بأعلان دستوري رئاسي يجعل منه ديكتاتورا مستبدًا يستحوذ على جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية على حد سواء ، ويلغي استقلالية القضاء ويمنح الرئيس الحصانة من أي مسائلة قضائية أو محاسبة ، وهو ما لم يجرأ على القيام به الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ، على الرغم من إنه مارس أبشع أساليب القمع والتسلط لصالح أسرته وطبقة رجال الأعمال التي كان لها الدور المؤثر في زمن الإنفتاح الأقتصادي<sup>(٢)</sup> .

فتجدد الثورة في مصر لم يأت من فراغ ، فهي جاءت بعد شهور من تسلم الرئيس السابق محمد مرسي السلطة ، أثر فوزه في الإنتخابات الرئاسية وتسلم السلطة من قبل مجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وعاد الجيش إلى تكناته ، وتفرغ للقيام بمهام حفظ الأمن القومي لمصر وخروجه من اللعبة السياسية ، لكن على الرغم من التقدم الذي حققته مصر ، إلا إنها سرعان ما وقعت أسيرة للجدل والخلاف بين القوى الثورية في الخلاف بين التيار الإسلامي الحاكم آنذاك ممثلًا في حزب (الحرية والعدالة) الذراع السياسي لجماعة الأخوان المسلمين وحلفائه وبين المعارضة الليبرالية والعلمانية في ظل عدم رضا شباب الثورة لما آلت إليه الأمور ، تبين خلالها إن شيئاً في مصر لم يتغير ، إن سياسات مبارك لا تزال قائمة ، وجرى إعادة إنتاجها وأحيائها على المستويات الوطنية والقومية كافة، وفجرت غضب الشعب المصري ودفعت على الثورة على حكم الرئيس السابق محمد مرسي ، لمنع عودة تثبيت دعائم نظام جديد لا يختلف عن سابقه سوى في الشكل ولأشخاص<sup>(٣)</sup>، وفي واقع الحال ، إن التغيير يحتاج إلى وقت حتى يثمر ويلتئم الشعب مخرجاته ، إلا إن هذا التغيير لا يتم في السر وإنما في العلن وله مقدمات ومؤثراته التي تدخل على إن هنالك برنامجاً يتضمن السياسات التي سيجري إتباعها في العهد الجديد والخطوات الأجرائية التي يتم أخذها لتحقيق هذه السياسات ، لكن بعد مضي عام على حكم الرئيس السابق محمد مرسي ، تكشف بأنه ليس هنالك أية مؤشرات أو مقدمات توحي على وجود نيات لديه لأحداث تغير في السياسات التي كان متبعها سلفه الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ، ومن ثم لم يشعر الشعب المصري بأن

---

(١) أماني عبد الغني ، المجموعة الدولية للأزمات ، تحديات المرحلة الإنتقالية الثانية في مصر ، جريدة (المصري اليوم) في ٤/٩/٢٠١٣م) ، متاح على شبكة الإنترنت عبر الموقع الاتي : [http://www.almazryalyoum.com:nodex\\_2088911](http://www.almazryalyoum.com:nodex_2088911) .

(٢) مصطفى أحمد عبد الرضا ، أزمة الأعلانات الدستورية ومستقبل مصر بعد الثورة ، أبحاث استراتيجية ، العدد ٤ ، (العراق : مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣م) ، ص ٢٣ ما بعدها .

(٣) د. شامل أباطة ، الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد ، (القاهرة : مركز الأهرام للنشر والترجمة ، ٢٠١١م) ، ص ٣ .

تطلعاته يجري التعبير عنها في الحكم الجديد ، وإنما لمس في بقاء القديم على قدمه ، ولا يقال أكثر في ذات السياسات التي كانت سبباً في تراكم الأزمات على مدى ثلاثة عقود من حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ووصولها إلى نتائج نوعية ، ومن ثم إندلاع الثورة الشعبية في ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م ، وكان من نتائج إنتخاب الرئيس السابق محمد مرسي رئيساً لمصر (١) .

وتأسياً على ما تقدم ، يمكن إيجاز أسباب ثورة ٣٠ / يونيو / ٢٠١٣ م في الآتي :

\* الفشل في معالجة التحديات الاقتصادية ، وتحدي ارتفاع البطالة وتمركز (الثروة) بيد فئة قليلة من رجال الأعمال ، وحولت اقتصاد مصر إلى اقتصاد ريعي تابع للغرب ، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ، وصندوق النقد الدولي ، كما لم يجر أي مراجعة لها بل على العكس ، فإن حكومة الرئيس السابق محمد مرسي ، برئاسة هشام قنديل أقدمت على خطوات كرست هذه السياسات ، وتجسدت بالعودة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي مبلغ قدره (٤,٨) مليار دولار ، وشروطه المعروفة والتي تمثلت في أقدام الحكومة على رفع الدعم عن بعض السلع بهدف خفض العجز عن الموازنة وكذلك خفض الإنفاق الاستثماري (٢) .

\* تحدي ارتفاع البطالة ، مع ارتفاع عدد الأطفال المشردين في الشوارع والذي يقدر عددهم حوالي (٦) مليون طفل ، إضافة إلى ذلك غلاء الأسعار وتدني الأجور والتي لا يستفيد منها أكثر فئات الشعب المصري والتي تكون بنسبة (٦٧%) من الشعب وتردي الوضع الأمني .

\* إنخفاض معدل النمو الاقتصادي في العام (٢٠١٢م) بنسبة (٢,٢) ، مقارنة بالعام (٢٠١١م) ، ارتفاع الدين الخارجي من (٣٣) مليار دولار إلى ما يقرب (٨٣,٨) مليار دولار ، وهذا العجز في الميزانية هو معدل لم يسبق الوصول إليه (٣) .

\* بقيت مصر مكبلة باتفاقيات كامب ديفيد ، التي جعلتها جزءاً من المنظومة الأمريكية والغربية في المنطقة ، ولم يؤدِّ الرئيس السابق محمد مرسي إلى مراجعة هذه الاتفاقيات التي تنقص من سيادة مصر ، بل العكس حافظ على هذه الاتفاقيات وأكد التزامه بمواصلة العمل بموجبها على وفق التعهدات التي قدمها للمسؤولين الأمريكيين الذين زاروا مصر قبل إجراء الإنتخابات الرئاسية ، وقبل فوز الرئيس محمد مرسي الذي تأخر أياماً وأعلن بعد إن تلقت الولايات المتحدة الأمريكية ضمانات واضحة وقاطعة بالحفاظ

(١) محمد شومان ، صعود وإنهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر ، (مجلة) الدراسات الفلسطينية (بيروت : مؤسسة

الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١٣م) ، ص ١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٣) محمد شومان ، صعود وإنهيار الإخوان المسلمين في مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ - ٢٢ .

على الاتفاقيات الموقعة مع (إسرائيل) ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ولأستمرار في دعم الأقتصاد المصري القائم ، وبهذه الأستراتيجية أصبحت مصر تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أفقد مصر سيادتها الوطنية وأستقلالية القرار السياسي المصري<sup>(١)</sup> .

\* توزيع السلطة داخل الجماعة في مواجهة مدنية الدولة .

\* الجماعة ومنهج التوريث على طريقة مبارك<sup>(٢)</sup> .

\* واجه المسلمون في مصر ضغوطاً شعبية وانتقادات حادة منها : أخفاقهم في إدارة البلاد ، فضلاً عن نهجهم وأستراتيجيتهم إلى فرض أيديولوجيتهم على المجتمع المصري .

\* أما على مستوى الأزمة في سوريا ، فإن الرئيس السابق محمد مرسي حرص في كل المحطات ، على تأكيد نهجه إلى جانب المحور الأمريكي الغربي - والتركي في حل القضية السورية .

\* عجز عن تلبية مطالب الموظفين والعمال في تحسين أوضاعهم المعيشية ، ولهذا عادت إلى الواجهة الأضرابات والأحتجاجات على نطاق واسع كما كانت عليه في السابق وزادت على ذلك<sup>(٣)</sup> .

\* تراجع الدور الأقليمي والعربي لمصر .

\* قضية التخابر مع جهات أجنبية - وعربية<sup>(٤)</sup> .

ولهذه الأسباب وغيرها خرج الشعب المصري ومعه القوى السياسية في تظاهرات واسعة النطاق ضد حكم الأخوان المسلمين في ٣٠ / يونيو / ٢٠١٣ م ، التي تصادف ذكرى مرور عام على إنتخاب الرئيس السابق محمد مرسي ، وانتهى بعزله وتكليف عدلي منصور رئاسة البلاد بشكل مؤقت وإنتقالي حتى يتم إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة ، وفي ذلك ، كان للمؤسسة العسكرية المصرية الدور المميز في حسم الأمر لصالح الشعب المصري ، إذ ألقى الرئيس عبد الفتاح السيسي ، وزير الدفاع السابق في ٢٠١٣/٧/٣٠ م ، بيان القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية والذي تم بالتشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشبابية والذي تضمن خارطة طريق للمرحلة المقبلة<sup>(٥)</sup> .

إنطلاقاً من ذلك يمكن القول ، إن إنتفاضة وثورة الشعب المصري ضد حكم الرئيس السابق محمد مرسي كانت نتيجة طبيعية ومتوقعة لعدم حصول أي تغيير على المستويات السياسية والأقتصادية والأجتماعية كافة ، والأستمرار في نهج وسياسات الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ، مما فاقم الأزمة ، وجعل الرئيس محمد مرسي بنظر غالبية الشعب المصري بأنه لا يختلف بشيء عن سابقه .

(١) محمد شومان ، صعود وإنهيار الأخوان المسلمين في مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(٢) عزمي عاشور ، لماذا يفشل المسلمون في الحكم ، ( مجلة ) حمورابي للدراسات ، العدد ٦ ( بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية ٢٠١٣ ) ص ٥٩ - ٦٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

(٤) في أبرز القضايا التي يحاكم فيها الرئيس السابق محمد مرسي ، استخرج بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٨ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي: [www.bbc.co.uk > middleeast >](http://www.bbc.co.uk > middleeast >)

(٥) للتفاصيل ينظر : نص بيان القيادة العامة للقوات المسلحة في ٢٠١٣ /٧/٤ م متاح على شبكة الإنترنت عبر الموقع الاتي : <http://www.bbc.com.uk/Arabic>

## خامساً: المتغير العسكري .

لا يمكن أغفال الدور المهم والمؤثر الذي يحظى به المتغير العسكري في السياسة الخارجية المصرية ، فبناء قوة عسكرية أمر مهم وضروري جداً لكل دولة من أجل الحفاظ على أمنها القومي وحماية قدراتها ، وتحقيق أهدافها ، فالقوة العسكرية تتمثل في عدد وحجم القوات المسلحة والمعدات التقنية الحديثة ، بما يخدم أهداف الدولة السياسية والأقتصادية ، فإن العدد الكبير من الجيوش والمعدات المتطورة يضيف على الدولة قوة ومهابة في الساحتين الإقليمية والدولية<sup>(١)</sup> ، ادت القوة العسكرية دوراً مهماً في توجيه سياستها الخارجية ضمن التحالف الأطلسي وفي إطار الأمم المتحدة ، والمشاركة في عمليات حفظ السلام في المنطقة .

إذ تحتاج الدولة إلى القوة من أجل التعبير عن وجودها ، فالمؤسسة العسكرية في مصر وصفها محمد حسنين هيكل بالقول : ((إن مؤسسة الجيش في مصر لها وضع خاص وتؤدي دوراً مهماً ، وهذه المؤسسة كانت موجودة باستمرار على مدار تاريخ مصر ، وهي صانعة النظم ولم تصنعها النظم ، تعاقبت العصور لكنها كانت في مصر باستمرار ، بسبب طبيعة الموقع ، لأن مصر عبارة عن واد وسط الصحراء ، أمن من الغارات الداخلية والخارجية وكان الجيش موجوداً من عهد مينا موحد القطريين ، منذ أن نشأت لأول مرة فكرة الدولة ، طوال الوقت والقوات المسلحة تؤدي دوراً في هذا البلد ولذا فهذه المؤسسة ليست من صنع النظام بل من صنع تأريخ وطبيعة هذا البلد))<sup>(٢)</sup>.

لقد كان لمسارات التفاعل الإقليمي دور حاسم في تحديد الوزن النسبي للمتغير العسكري بالنسبة لمصر ، فقد خاضت مصر خمسة حروب داخل إقليمها خلال أقل من ثلاثة عقود (١٩٤٨م - ١٩٧٣م)<sup>(٣)</sup> ، إذ كان لتلك الحروب أثر مهم في توجيه قدرات الدولة باتجاه البناء العسكري ، شهدت مصر سيطرة المؤسسة العسكرية على مجريات السياسة وغلبة المتغير العسكري على العوامل السياسية والأقتصادية الأخرى منذ التحول الجمهوري في عام ١٩٥٢م ، وقد أستمتر ذلك الوضع حتى عام ١٩٧٣م ، الذي كان بداية لمرحلة جديدة في مسيرة مصر ، ثم تراجع دور العامل العسكري لصالح العوامل السياسية والأقتصادية الجديدة<sup>(٤)</sup>.

(١) هايل عبد المولى طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ - ٣٢ .

(٢) نقلاً عن : محمد حسنين هيكل ، مصر إلى أين ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ .

(٣) صلاح الحديدي ، شاهد على حرب عام ١٩٦٧م (القاهرة : دار الشروق ، بلاد) ، ص ١٧ - ٥١ .

(٤) رماد الحروب : أسرار ما بعد حرب الخليج ، سعد البزار ، مصدر سبق ذكره ص ٥٥ .

ولم يكن خافياً أن العمل العسكري المصري داخل الحدود وخارجها كان يفتقر إلى الهدف الثابت والواضح المعالم فقد تنوعت حروب مصر من حروب عقائدية إلى حروب مصلحة ومن حروب هجومية إلى حروب دفاعية ، وليس من شئ تعكسه عملية التنوع تلك سوى تبدل الأولويات الاستراتيجية ، ومن ذلك تكمن أهم مشاكل مصر ألا وهي ، مشكلة التبدل المستمر للمهام<sup>(١)</sup> .

ومع نهاية الحرب المصرية (الإسرائيلية) في عام ١٩٧٣م ، وبداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادية طراً تغيير ملحوظ على المستوى العسكري ، فقد برز تيار مصري يؤكد ضرورة الحد من البناء العسكري وأزداد ضغط ذلك التيار بعد اتفاقية كامب ديفيد المنفردة مع (إسرائيل) عام ١٩٧٩م ، ثم إن ذلك لم يحد دون الأستمرار في بناء وتطور المؤسسة العسكرية المصرية ، غير أن الأهتمام بالمتغير العسكري بالنسبة لمصر مردوده الطموحات والأهداف الإقليمية لمصر والتي تتطلب فيما يتطلبه الحصول على قوة عسكرية فعالة ، وبذلك أستمرار التهديدات الإقليمية ، فنهاية الحروب وعودة سيناء في عام ١٩٧٣م ، لم تكن مؤشراً لنهاية الحروب ، وحتى اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية ، لم تكن النهاية الحاسمة لحالة الصراع والحروب ، فضلا عن ان مصر تواجه تهديدات تتعلق بمكانتها الإقليمية كصعود تركيا وإيران ، او تهديدات تتعلق بالمشاكل التي تدور حول نهر النيل ما بين دول المنبع ودول المجرى والمصب ، ثم إن مصر لا زالت تحتفظ بتراث تنافسي مع جيرانها العرب وخصوصاً العراق منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥<sup>(٢)</sup> .

إن لتبعات المديونية الحالية الثقيلة التي تحملها مصر من خلال تحويل القدر الأكبر من إمكانيات وموارد الدولة باتجاه دعم عملية البناء الاقتصادي بعد الحرب ، وبفعل المديونية الخارجية ، أصبح من الضرورة إعادة النظر فيما يخص القدرات العسكرية من خلال إيجاد عدة بدائل أخرى فعملت على الآتي :

- \* البحث عن تمويل وأسناد عسكري خارجي - غربي على وجه الخصوص .
- \* العمل على تطوير المهارات القتالية ، والأعتماد على التصنيع المحلي المصري .
- \* التركيز على مبدأ الأستعاضة عن الكم بالنوع فيما يتعلق بالسياسات التسليحية .

(١) أحمد عبد الله (محرر) ، الجيش والديمقراطية في مصر (القاهرة : دار سينا للنشر ، ١٩٩٠م) ص ٥٥ - ٦١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٢-٦٣ .

✳ تطوير المهارات القتالية من خلال التركيز على الجانب العملي ، والتعاون العسكري مع بعض القوى الدولية الفاعلة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

تبني البلدان العربية الرئيسة ، وفي مقدمتها مصر ، سياسات دفاعية مكثفة تقوم على الاحتفاظ بقوات مسلحة متطورة تكون قادرة على الحفاظ على المصالح المصرية ، وعلى أمنها القومي ومواجهة تهديدات خارجية وفي هذا الإطار ، فإنه على الرغم من إن مصر أبرمت معاهدة السلام مع (إسرائيل) والتي مضى عليها أكثر من ثلاثة عقود كما أسلفنا إلا إن السياسة الدفاعية المصرية تقوم على إن استقرار وأستتباب العلاقة السليمة يحتاج إلى قوة عسكرية قادرة على حماية هذا السلام، علاوة على إن مصر (٢) ، كدولة من بين القوى الإقليمية المهمة والمؤثرة في الشرق الأوسط تحتاج بالضرورة إلى أملاك قوة عسكرية فاعلة قادرة على حماية مصالحها (٣) ، بالإضافة إلى إن مصر تحرص بطبيعة الحال أملاك القدرة على الدفاع عن النفس لحماية الأمن القومي من دون أرتهان هذا الأمن بنيات ومواقف الدول الأخرى في المنطقة (٤) ، جدول (٢) يوضح الميزان العسكري الأقليمي في الوطن العربي .

---

(١) التقرير الأستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠ م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) د. خضر عباس عطوان ، القوى العالمية والتوازنات الأقليمية ، ط (عمان الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠) ، ص ١١٧-١١٨ .

(٤) التقرير الأستراتيجي العربي ٢٠٠٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤ .

## جدول (٢)

### الميزان العسكري الأقليمي في الوطن العربي

الدولة	عدد القوات المسلحة الفعلية	عدد الدبابات	عدد العجلات المدرعة	عدد المدافع	عدد الطائرات المقاتلة	عدد الطائرات العامودية
مصر	٣٨٠,٠٠٠	٣,٩٦٠	٣,٧٣٠	١,٣٧٨	٥٨٣	١٢٩
سوريا	٢١٥,٠٠٠	٣,٦٥٠	٤,٨٠٥	٢,٥٣٠	٥٨٩	٨٧
إسرائيل	١٣٠,٠٠٠	٣,٨٠٠	٦,٣٠٠	١,٥٣٧	٤٤٦	١٣٣
الأردن	٩٠,٠٠٠	١,٢٤٦	١,٦٩١	٥٤٤	١٠٦	١٦
السعودية	١٢٧,٠٠٠	١,٠٥٥	٤,٢٨٥	٥٦٨	٤٣٢	٣٣
الجزائر	١٠٧,٠٠٠	١,٠٠٦	١,٧١٢	٧٢٧	١٨١	٦٥
ليبيا	٤٥,٠٠٠	٩٨٥	٢,٦٢٠	١,٨٧٠	٤٢٠	٥٢
المغرب	١٧٥,٠٠٠	٦٤٤	١,٣٤٤	٤٨٤	٨٩	٢٤

الميزان العسكري الأقليمي في الوطن العربي في ٢٠٠٢/٢/١٠ م ، متاح على شبكة الإنترنت ، عبر الموقع الاتي :

<http://www.IISS.militaryBalance2000-2001.com>

كان للمساعدات الأمريكية إلى مصر أثر كبير في السياسة الخارجية المصرية ، إذ بدأت بعض الأصوات ترتفع في الكونغرس الأمريكي لإعادة النظر في تركيبة المساعدات الأمريكية لمصر ، ليتم ترجيح كفة المساعدات الاقتصادية التي تحتاجها مصر على كفة المساعدات العسكرية التي تحصل عليها مصر منذ عام ١٩٧٩ م ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : كيف تتفق المساعدات العسكرية الأمريكية من قبل مصر ؟

وما تجدر الإشارة إليه هنا ، إن الولايات المتحدة قدمت لمصر حوالي (٧,٣ مليار دولار) بين عامي (١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٥) في إطار برنامج مساعدات التمويل الخارجي الأجنبية ، ثم إن مصر إنفقت خلال تلك المدة حوالي نصف مبلغ المعونة أي (٣,٨ مليار دولار) لشراء معدات عسكرية متنوعة<sup>(١)</sup> ، الجدول (٣ - ٥) يوضح نسبة الإنفاق العسكري .

(١) لبنى خميس مهدي ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول (٢٠٠١م) أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، ٢٠٠٩ م ، ص ١٧٩ .

### جدول (٣)

#### نسبة الإنفاق العسكري والمعدات العسكرية لعام ٢٠٠٥ م

ت	نسبة الإنفاق	نوع المعدات وطرازها	أعدادها
١-	نسبة ١٤% لشراء الطائرات الحربية	- طائرات شحن عسكرية . - مروحية عسكرية من طراز أباتشي . - طائرات مقاتلة من طراز F-١٦ . - دبابة عسكرية من نوع M1ML بالإضافة إلى حصولها على التدريبات اللازمة لأستخدام تلك المعدات وعمليات الصيانة.	٣ طائرات ٣٦ طائرة ١٢٠ طائرة ٨٨٠ دبابة
٢-	نسبة ٩% لأقتناء الصواريخ	- صواريخ أرض-جو من طراز stringer . - صواريخ جو-جو من طراز Helpfire .	٨٢٢ صاروخ ٤٥٩ صاروخ
٣-	نسبة ٨% لشراء بواخر	- شراء بواخر عسكرية .	----
٤-	نسبة ١٩% لشراء المركبات العسكرية	- شراء مركبات عسكرية .	----
٥-	نسبة ١٥% لأقتناء أجهزة الصيانة	- شراء أجهزة الصيانة .	----
٦-	نسبة ١٠% لأجهزة الأتصال ومعدات المساعدة	- ضمنها إنظمة الرادار .	٤٢ رادار
٧-	نسبة ٩% لشراء الأسلحة والذخيرة	- شراء أسلحة وذخيرة .	----
٨-	نسبة ٩% للمساعدات الثقيلة	- ضمنها كمامة واقية للحماية من الغازات الكيماوية والبايولوجية .	١٤٠٠ كمامة
٩-	نسبة ٩%	- للحصول على تدريبات وبناء منشآت عسكرية وأجهزة دراسات وتدريب البرامج العسكرية	-----

الجدول من أعداد الباحث اعتماداً على المصدر: طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر. وماذا تقدم مصر في المقابل، تقرير واشنطن العدد ١١٥ ، ٣٠ حزيران ٢٠٠٧م ، متاح على شبكة الإنترنت عبر الموقع الاتي : [www.gao.gov](http://www.gao.gov) .

ثم إن الجيش المصري يمتلك من الإمكانيات الكبيرة التي تعطي الإنطباع بكفاءته وقدراته في الدفاع عن الأمن القومي المصري ، ومن بين تلك الإمكانيات والمؤشرات ، ينظر الجدول (٤ و ٥) .

#### جدول (٤)

##### اعداد الجيش المصري عام ٢٠٠٥ م

ت	الموضوع	عددها
١-	عدد الجيش المصري	٤٥٠ ألف مقاتل
٢-	عدد الدبابات	٣,٧٥٠ دبابة
٣-	ناقلات جنود مسلحة	٤,٩٥٠ ناقلة
٤-	قاذفة صواريخ	٢٤ قاذفة
٥-	قواتها الأرضية	مقسمة إلى ١٢ فرقة والعدد الكلي للألوية ٤٩ لواء
٦-	عربات قتال مسلحة مضاف إليها القاذفات	٣,٧٥٠ عربة مسلحة

الجدول من أعداد الباحث اعتماداً على المصدر : إنتوني كورد سمان ، دراسة تحليلية لميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط ، السعودية تمتلك أحدث الجيوش العربية وأيران ستدخل النادي النووي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، واشنطن ، ٢٠٠١م ، ترجمة جريدة (الحياة اللندنية ٢٨/٧/٢٠٠١م) متاح على شبكة الإنترنت عبر الموقع الاتي : [www.hayat.com](http://www.hayat.com) .

#### جدول (٥)

##### صنوف القوات المصرية عام ٢٠٠٥ م

ت	صنف القوة الجوية	العدد
١-	طائرات مقاتلة	٥١٨ طائرة
٢-	طائرات نقل	٤٨ طائرة
٣-	طائرات هيلوكبتر	٢٣٠ طائرة

ت	صنف الدفاع الجوي	العدد
١-	سام متوسط	٤٤ بطارية
٢-	سام خفيف	١,٥ بطارية

ت	صنف القوة البحرية	العدد
١-	غواصات بحرية عسكرية	٤ غواصة
٢-	سفينة مقاتلة	٥٩ سفينة
٣-	زورق دورية (حرفة)	١٠٣ زورق

الجدول من أعداد الباحث اعتماداً على المصدر : إنتوني كورد سمان ، دراسة تحليلية لميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط ، السعودية تمتلك أحدث الجيوش العربية وأيران ستدخل النادي النووي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، واشنطن ، ٢٠٠١م ، ترجمة جريدة (الحياة اللندنية ٢٨/٧/٢٠٠١م) متاح على شبكة الإنترنت عبر الموقع الاتي : [www.hayat.com](http://www.hayat.com) .

ولذلك تنفذ مصر عملية تحديث مستمرة لقواتها المسلحة أشتملت على التحول من المعدات السوفيتية القديمة إلى النظم العسكرية الحديثة ، جرى بموجبها الأهتمام بزيادة امكانية القوات البرية ، وحصلت القوات المسلحة المصرية في هذا الإطار على دبابات القتال الرئيسية الأمريكية (أم ٦٠٠) ، بأنواعها المختلفة ، كما قامت بعملية تجميع محلي لـ (٥٥٥ دبابة) من نوع (أم أيه برامز) بمساعدة الولايات المتحدة ، وتوسعت أيضاً في ادخال ناقلات الجنود (أم ١١١) ، مما ساعد على زيادة التشكيلات المدرعة والميكانيكية في القوات المسلحة المصرية ، وفي الوقت ذاته حرصت مصر على صيانة مآليها من الأسلحة السوفيتية ، بهدف الأفادة أطول مدة ممكنة من هذه الأسلحة من خلال عمليات التطوير المستمرة لها ، وقد برزت عملية التحديث بوضوح أيضاً في مجال الدفاع الجوي من خلال الحصول على الصواريخ المتطورة (شابريل) و (هوك) و (كروتال) و (باتريوت) أما في مجال صنف القوات البحرية ، فقد توسعت مصر في ادخال الفرقاطات وزوارق الهجوم الصاروخي السريع وزوارق الدورية وأليات مكافحة الألغام ، كما أهتمت أيضاً بأدخال الهيلوكبتر طراز (سي كنج) للمعاونة في أعمال القتال البحري وفي مجال صنف القوات الجوية ، جرت عملية تحديث واسعة ركزت على الحصول على طائرات قتالية متقدمة تمتلك قدرات أفضل في مجال المناورة<sup>(١)</sup> .

على الرغم من الأهتمام المتسارع والمستمر في تطوير الجيش المصري من ناحية التسلح ، إلا إن مصر ركزت على الجانب التقليدي من القوة العسكرية ، وحددت من نشاطاتها في تطوير أسلحة الدمار الشامل ، ثم على الرغم من الأهمية التي يوفرها الردع المتعلق بالأسلحة غير التقليدية إلا أن برامجها تنطوي على تكاليف مادية كبيرة ، ولها آثار سلبية كثيرة تتعلق بعلاقات مصر الخارجية ، إذ تنفرد مصر طريق الصلح مع (إسرائيل) وأختيارها الأعتقاد إن لم تكن التبعية للولايات المتحدة ، أوجب عليها التخلي عن طموحاتها في هذا الجانب ، ومن هنا كانت مصر ولا تزال تتعاطى بقدر عالي من الشفافية مع هذا الملف وخصوصاً البرنامج النووي الذي ظل محصوراً بالأغراض السلمية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ينظر : التقرير الأستراتيجي العربي عام ١٩٩٦م ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٧م) ، ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٢) ينظر : التقرير الأستراتيجي العربي عام ٢٠٠٠ م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٣ .

## الفصل الثالث

### أهداف ومؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية

مرت السياسة الخارجية المصرية في تطورها بعدة مراحل كل مرحلة عبرت عن ديناميكية معينة للعمل السياسي ، وذلك على وفق المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصرية إلى جانب شخصية صانع القرار ( رئيس الجمهورية ) ، غير أن هذا لا يعني ، إن كل مرحلة من مراحل السياسة الخارجية المصرية شهدت اختلافاً جوهرياً عن المراحل السابقة ، وإنما كانت تتميز ( بالبرغماتية ) (\*) ، والاستجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية .

وفي ضوء ما تقدم سيعمد هذا الفصل على تناول أهداف السياسة الخارجية المصرية في المبحث الأول ، ويركز المبحث الثاني ، على مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية اتجاه القضايا العربية ، في حين تناول المبحث الثالث عملية صنع السياسة الخارجية المصرية .

---

(\*) البرغماتية : هي العقل الذي يحقق هدفه حين يقود صاحبه إلى العمل الناجح ، أذاً الفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة ، ولا تقاس الفكرة إلا بنتائجها العملية ، أي بفائدتها ، وقد شكلت الفلسفة البرغماتية الأساس الذي استندت عليه الأيديولوجية لسباسبية أمريكا الجديدة ، في اتجاهها الليبرالي والمحافظة في الوقت نفسه ، وعلى نظامها الاقتصادي والرأسمالي ، وبنظام السوق ، كأداة أساسية لتوزيع السلع والخدمات الاقتصادية والايامن بقدرة الفرد والتنافس المفتوح للجميع ، وأوفر الفرص الاقتصادية ، نقلاً عن : د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية مصدر سبق ذكره . ص ١٥٩ .

### ٣-١ - أهداف السياسة الخارجية المصرية

لكل دولة مطامح وأهداف تسعى إلى تحقيقها في سياستها الخارجية<sup>(١)</sup> ، ويعرف الهدف بأنه وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة الوجود المادي<sup>(٢)</sup> .

لذلك أهداف الدول تتنوع وتتعدد على وفق نوع النظام السياسي والأيدولوجية التي تعتقها ، إلا إن الدول صغيرها وكبيرها تتوحد في أهداف عامة كالمصلحة الوطنية وهدف حماية الذات والأمن الوطني ، وعلى الرغم من اختلاف مضامينها وأطرها ، وكل الوحدات السياسية الدولية تتوخى تحقيق أهدافها في الساحة الدولية ، وذلك من خلال قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية المتاحة ، إذ تحاول الدول ومن خلالها صناع قرارها ، تحديد نوع السلوك السياسي الذي تقوم به خارج حدودها الإقليمية ، ويكون ديدن اعمال صناع القرار تحويل المسببات التي تتسلمها دولهم من البيئة الدولية إلى مدلولات ، وذلك عبر سلسلة من الخطوات المتناسقة المتلاحقة والتي تسمى بعملية اتخاذ القرار (Decision process) ، ويرى حامد ربيع في هذا الإطار ، إن صياغة السياسة الخارجية تعني الأهداف ، وعملية صنع القرار تعني مواجهة الموقف ، ذلك الموقف سلبا أو ايجابا على وفق تلك الأهداف بما ينسجم مع المصلحة الوطنية وتطلعات و طموحات شعوبهم ، وبما لا يتناقض مع قيمها وثقافتها الوطنية<sup>(٣)</sup> .

وفي ضوء ما تقدم، سنعمد من خلال هذا المبحث الإجابة عن عدد من الأسئلة والتي من أهمها: ما هي أهم الأهداف السياسية لمصر؟ وما هي أهداف الأمن القومي المصري؟ وما هي الأهداف الاقتصادية والتجارية التي تسعى مصر لتحقيقها؟ .

---

(١) د. سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣م) ، ص ٥٠-٥٤ .

(٢) د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الصول والنظريات ، مصدر سبق ذكره ، ص

٨٧ - ٨٨ .

(٣) نقلاً عن د. صالح عباس ، المدخل الى السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤ .

### ٣ - ١ - ١ - الأهداف السياسية

تستند الأهداف السياسية والاستراتيجية المصرية اتجاه القضايا العربية عموماً على السعي لضمان أمن مصر وتعزيز قوتها ودورها في المنطقة العربية، وهذا الوضع مرتبط مباشرة بضمان الأمن والاستقرار في المنطقة العربية ، إذ شكل (عامل الامن) ، أهمية كبيرة في سياسة مصر الخارجية اتجاه قضايا الوطن العربي<sup>(١)</sup> ، وإن مصر بحكم موقعها الإستراتيجي ، تحملت بمسؤوليات تاريخية يصعب الفكاك منها ، بل إن قدر الزعامة والريادة يعتمد بالأساس إلى فهم هذا الدور وتقدير وزن هذا المكان ولاضطلاع بدور النواة التوحيدية للثقافة العربية والإرادة العربية معاً، فبقدر ما تبرز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية تبرز أهمية الاستقرار السياسي ، وهذا يفسر اهتمام مصر بشكل عام في احتواء النزاعات في المنطقة العربية ، حتى لا يؤثر في الاستقرار السياسي فيها على الأمن والاستقرار المصري ، ولا سيما أن المنطقة تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب قضية الصراع العربي ( الإسرائيلي ) ، فضلاً عن انعدام التنمية في المنطقة العربية ، إضافة إلى وجود أنظمة استبدادية ومطالبه الشعوب العربية بالتغيير ولا سيما التغيير السياسي<sup>(٢)</sup> .

لقد ارتبطت اهداف السياسة الخارجية المصرية بهدفين أساسيين من اهداف مصر وهما ( تحقيق الاستغلال السياسي ، وتوجه مصر بالسعي للعودة الى لعب دور محوري في المنطقة العربية ) . فبعد تولي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الرئاسة المصرية ، اتبعت مصر سياسة الحوار والدبلوماسية ، هدفاً من أهداف السياسة الخارجية المصرية اتجاه القضايا العربية من أجل تعزيز تأثيرها في المنطقة العربية ، وفتح الطريق لكي يكون لها دور فيما تشهده المنطقة العربية من تطورات جديدة ، وتجلي ذلك في سياسة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك اتجاه العراق عبر تأييده للسياسة الأمريكية اتجاه أزمة حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١م)<sup>(٣)</sup> ، لضمان دور مصر فيما تشهده الساحة العراقية من تطورات ، ومن جانب آخر كثفت مصر مشاركتها في الحياة السياسية والأمنية الفلسطينية ، باعتبارها هدفاً من

(١) عبد الخالق فاروق ، اختراق الأمن الوطني المصري ، رؤية سيكولوجية ، ( مصر : مركز الحضارة العربية للنشر والأعلام ، ١٩٩٢ م ) ، ص ١٤ وما بعدها .

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات ، السياسة الخارجية المصرية ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي : [www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Arteles/](http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Arteles/)

(٣) برهان غليون ، المحنة العربية الدولة ضد الأمة ، ط ٢ ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ م ) ، ص ٥٠ .

أهداف السياسة الخارجية المصرية من أجل تعزيز الدور والتأثير المصري في فلسطين عبر استعمالها دبلوماسية الحوار السياسي في قضية الصراع العربي (الإسرائيلي) ، كما كان لمصر خلال عام ( ٢٠٠٦ م ) ، عدة أهداف جاء أولها في أهمية الحفاظ على سوريا وعدم تعريضها لعمل أمريكي يؤثر في استقرارها وتوازنها ، وإلا فإن نتائجه ظهور (إسرائيل) بشكل كبير ومؤثر في منطقة المشرق العربي ، بعد احتلال العراق ، وكان الهدف المصري الثاني ، هو في محاولة استعادة التوازن للعراق ومساعدته بكل ما هو متاح مصرياً باستثناء الاشتراك بقوات عسكرية على الأرض العراقية ، وأخذت مع المملكة العربية السعودية تتصح أهل العراق بضرورة عدم الابتعاد عن العملية السياسية الجارية بالعراق ، أما الهدف الأخير بقي على حاله ولسنوات عدة بالحفاظ على علاقات مصرية - سعودية فعالة ، ووقفه مصرية داعمة لدول مجلس التعاون الخليجي في أي مواجهة سياسية مع إيران وإشعارهم إن مصر هي العمق الإستراتيجي لهم ، بغض النظر عن علاقاتهم المتينة بالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية ، وفي هذا السياق كانت مصر تضع تحت المتابعة المستمرة علاقات إيران بكل من منظمة حماس على المسرح الفلسطيني ، وبخاصة في غزة ، وتنظيم حزب الله اللبناني ذي الصلات الوثيقة بالإيرانيين والسوريين (١) .

### ٣-١-٢- الأهداف الأمنية

كثرت محاولات تعريف ( الأمن القومي ) بازدياد عدد الكتاب والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع منذ ظهوره على مسرح الفكر السياسي عام (١٩٤٣ م ) وحتى يومنا هذا . ومن وجهة نظر ( لوالتر ليبمان ) ( Lippmann. W ) فإن الأمن القومي يتمثل في (( عدم التضحية بقيم الدولة الجوهرية )) (٢) ونصب جل تحليله على الجانب العسكري .

أما فيما يخص ( فريدريك هارتمان ) ( F. Hartman ) فقد اخذ تعريفه منحى أوسع يتضمن (( جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة )) (٣) . ويضيف بعضهم بأنه حماية (( القيم الجوهرية والمصالح الحيوية ومنها الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى )) (٤) ، هذا في حين قدم هولستي

(١) احمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠٠ .

(٢) نقلاً عن : د. احمد شوقي ألعفني ، الأمن القومي ، دراسة نظرية في الاصول والمفاهيم ، ( مجلة ) المنار ،

العدد ٤٠٠٣٩ ، ( بيروت : بلا ، أبريل ١٩٨٨ م ) ، ص ٣٣-٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٤) د. عبد الوهاب ألكيالي ، ( في مجموعة باحثين ) ، " موسوعة السياسة " ، ( بيروت : المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ م ) ، ص ١٣٢ .

(K.J.Holsty) تعريفيًا يشير إلى أن الأمن القومي يسمح للدولة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى ، بغرض توسيع النفوذ وتنفيذ السلوك وامتلاك القدرة على التأثير . يفهم من ذلك ، الإقرار للوحدة الدولية التي تمتلك قدرات عسكرية ضخمة بالتدخل في الشؤون الداخلية للوحدات الدولية الأخرى. وهناك احد الأكاديميين المصريين ينحو مذهباً آخر بالقول بأن الأمن القومي هو (( قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف وإنما كافة المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمادة للعنف ))<sup>(١)</sup> .

أما الدكتور عبد الله العمري فيوسع من المفهوم ليصل به إلى (( حماية الأمة من جميع أنواع الاعتداء الخارجي والتجسس والاستطلاع المعادي وأعمال التخريب وللتأثيرات المعادية الأخرى ))<sup>(٢)</sup> .

كما كان لطغيان الاهتمام الحدودي ( العسكري ) لمفهوم الأمن القومي ضرر كبير بنظرية الأمن القومي العربي ، والأمن القومي المصري نظراً لطبيعة التغييرات العميقة في أساليب الاحتواء والسيطرة التي تستخدمها الجهات المعادية وقدرتها العالية على تفويض الإرادة العربية من الداخل .

فإذا كانت نتائج الصراع بين دولتين أو أكثر تحكمها ثلاثة تفاعلات رئيسية هي :

- القدرات المادية لكل بلد ( القوة الصلبة ، والقوة الاقتصادية ، ومستوى الأداء القتالي ) .
- سلوك صناع القرارات أو صانع القرار السياسي .
- قدرة وذكاء ومهارة القرارات أو صانع القرار السياسي .

وفي ضوء ما تقدمه نظريات إدارة الأزمة الدولية والصراعات الدولية<sup>(٣)</sup> ، فإن قدرة احد الأطراف على التأثير في سلوك صانع القرار على الجانب الآخر أو ضعف مستوى مهاراته وذكائه في فهم أبعاد الصراع وكيفية أدارته من شأنه أن تصل إلى النتيجة نفسها التي تحققها هزيمة عسكرية في ساحة المعركة<sup>(٤)</sup> .

(١) د. عبد المنعم المشاط ، أبعاد دراسة الأمن القومي المصري ، ( مجلة ) الدفاع عدد ١ ، ( القاهرة : ١٩٨٤ م ) ، ص ٥٠ .

(٢) د. احمد شوقي ألحفني ، ( في مجموعة باحثين ) مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .

(٣) د. وائل محمد إسماعيل ، نظرية إدارة الأزمة الدولية ، ط ١ ، ( بغداد : مكتبة السنهوري ، ٢٠١٣ م ) ، ص ١٣٧ .

(٤) محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة ، سنوات الغليان ، ط ٢ ( القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٠ م ) ، ص ١٩ وما بعدها .

إن أهم مرتكز في نظرية الأمن القومي لوحدة دولية أو مجموعة من الوحدات الدولية تتمثل في (١) :

- تحديد مصادر التهديد الرئيسي ومصادر التهديد الثانوية أو المحتملة .
- فرز نوع التهديد، ( عسكري - سياسي - اقتصادي - ثقافي... الخ ) .
- تحديد وسائل التهديد ( من الخارج أو احتواء من الداخل... الخ ) .
- تحديد أهداف التهديد ( توسع - سيطرة - استيطان - نهب... الخ ) .

وترتيباً عليه ، فإن الأمن القومي المصري له محوران نشيطان هما :

**المحور الاول : الجبهة الداخلية :** يتضمن ما هو داخل الحدود الجغرافية لمصر والعمل على تجميع كل الموارد للقوات المسلحة لتأمين الحدود وقوى الأمن الداخلي لتأمين الاستقرار الداخلي ، وهو من أهداف الحفاظ على أمن المواطن داخل الحدود ، وهو أولى ضرورات التقدم والحياة الكريمة ، وتماسك النسيج للشعب ضد محاولات الاختراق الخارجي بكل أنواعه وأشكاله (٢) .

**المحور الثاني : البعد الإقليمي :** مما لا شك فيه ، إن العالم أصبح بسبب تقدم المواصلات والاتصالات والثورة المعلوماتية ، أكثر تشابكاً وقريةً بعضهم لبعض وبشكل متسارع وغير مسبوق في تاريخ البشرية ، وأصبح ما يحدث في أنحاء العالم المختلفة على مسافات بعيدة عن الحدود أمراً من شأنه أن يؤثر في سلامة الوطن والشعب ولأمثلة على ذلك الأمن عديدة ولنذكر منها :

❖ سعي مصر في تأمين حصة كافية من المياه تؤمن للمجتمع المصري استمرار نموه ، وهذا الأمر الذي سعت مصر على أتباعه بدول المنبع وترشيد استخدام المياه داخل مصر ، و كانت تواجه التهديدات في ذلك الحين و حتى يومنا هذا بالعمل الدبلوماسي والذي حقق أهدافها حتى حينه ، مع إن ما زالت قضية امن المياه تعد من أهم أهداف مصر ، إن مسألة الافادة بمصادر المياه تحتل مركز الصدارة في الهموم الإستراتيجية المصرية (٣) .

❖ وبالنظر للطبيعة الخاصة ( للصراع العربي \_ الإسرائيلي ) من حيث كونه صراع ممتد يتفق و ما طرحه ( سنايدر و ديزنيج ) ( G.hsnyder & P. Diesinng ) حول الأزمة الممتدة من أنها :

(١) د. عبد المنعم سعيد ، إدارة الأزمات والصراعات الدولية ، (مجلة) المنار ، العدد ٢٠ ، ( بيروت : بلا ، ١٩٨٦ م ) ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢) عميد محمد عبد الكريم نافع ، " الأمن القومي " ، ( القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٥ م ) ص ٤٠ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه ماذا جرى في مصر ولها ؟ مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

((تفيد في المحيط الخارجي والداخلي الذي يولد تهديداً للقيم الأساسية وهو الأمر الذي يعقبه احتمال التورط في معارك عسكرية مع معرفة إن هناك وقتاً محدداً للاستجابة للتهديد )) لذلك يستدعي رسم سياسات الأمن القومي للدولة والأمن القومي للإقليم العربي على أساس إن الجميع مستهدف من جانب المشروع (الإسرائيلي) ، ووضع الأدوات الكفيلة بردع ومواجهة هذا التهديد الدائم (١).

لقد كانت ولا تزال ( إسرائيل ) تمثل الخطر الأمني والعسكري المباشر على مصر منذ عام (١٩٤٨م) وحتى عام (١٩٧٣م) ، وصولاً إلى معاهدة السلام في عام (١٩٧٩م) ، والانسحاب من أراضي سيناء التي تم احتلالها بشكل كامل مرتين في عام (١٩٥٦م) وعام (١٩٦٧م) واحتلتها (إسرائيل) في انتهاك لحرمتها في عام (١٩٤٩م) .

❖ كانت مصر تتفاعل مع التهديدات في مداخل البحر الأحمر ، واليمن ، والصومال ، وباب المنذب وتأثير ما يحدث فيها في الأرض والقرصنة في البحر الأحمر ، وطرق الاقتراب إلى المنطقة وانعكاساتها على امن قناة السويس، التي تزيد إلى رصيد مصر رصيماً استراتيجياً و اقتصادياً وهذا بحد ذاته أهمية في الأمن القومي المصري (٢) .

❖ امن منطقة الخليج : وهي على بعدها الجغرافي ، شديدة الصلة بما يمكن إن يؤثر في امن مصر سلباً وإيجاباً، ليس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية فقط ، وإنما حالة الاستقرار في مصر خاصة و منطقة الشرق الأوسط عامة ، وعلى الجانب الجيوستراتيجي ، يمكن القول ، إن لمصر سواحل بحرية هي الاطول مع المملكة العربية السعودية الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي ، ولهذه السواحل أبعادها الأمنية المتعلقة بالأمن القومي العربي ، وهنا يمكن الإشارة على إن (المملكة العربية السعودية ) قد تنازلت - طواعية عن جزيرة (صنافير) ، لمصر قبل عام (١٩٥٢م)، وذلك حتى يمكن لمصر إعلان سيادتها الكاملة والمفقودة على خليج العقبة ومضيق تيران، والصلة وثيقة بين امن الخليج من ناحية وامن البحر الأحمر من ناحية ثانية وامن قناة السويس من ناحية ثالثة ، بحكم هذه الصلة ، ذهب الجيش المصري إلى الكويت مرتين الأولى عام (١٩٦١م) ، وهي سنة استقلال الكويت ضمن القوة العربية التي ذهبت لدعم استقلال الكويت في مواجهة موقف الحكومة العراقية آنذاك بزعامة

(١) د. عبد المنعم سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .

(٢) احمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

الرئيس عبد الكريم قاسم (إن الكويت عراقية) ، والثانية في عام (١٩٩١م) في حرب الخليج الثانية ، بزعامة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ، وكانت القوات المصرية هي الثانية من بين قوات التحالف من حيث عدد الجنود ، وكان ذلك إدراكاً من مصر على مدى تأريخها عن أهمية مسألة أمن الخليج بالنسبة لمصر<sup>(١)</sup> .

لقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣م) الى تقلب صيغة النظام الشرق- أوسطي على صيغة النظام العربي، وواكب ذلك تصاعد النفوذ الإيراني تمثل في وصول الذراع الإيراني إلى لبنان عن طريق حزب الله وغزة عن طريق حماس وفي دعم إيران لتيارات سياسية معينة في دول الخليج ، استناداً إلى وحدة المذهب ، وقد زادت تطورات الملف النووي الإيراني في إحساس دول الخليج العربية بالانكشاف الأمني ، إذ إن جميع الحلول المطروحة لهذا الملف تأتي على حسابها ، فإذا تم الحل دبلوماسياً ، فإن ذلك يعني تقديم الولايات المتحدة الأمريكية تنازلات لإيران في منطقة الخليج ، إما إذا تم اللجوء إلى الحل العسكري ، فسوف تكون دول الخليج في قلب الانفجار ، الذي قد يمتد ليشمل المنطقة برمتها وقد انقسمت دول الخليج فيما بينها على كيفية مجابهة هذا الانكشاف الأمني ، وبدأ هذا الانقسام في قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٠م ، نتيجة لمشاركة الرئيس الإيراني الأسبق ( احمدني نجاد) ودعوته لإقامة منطقة أمنية خليجية ، وتركز الاختلاف حول الاكتفاء بتوقيع اتفاقيات دفاعية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أو الانضمام إلى مبادرة اسطنبول التي طرحها حلف شمال الأطلسي ، وقد انضم إلى هذه المبادرة بالفعل البحرين والإمارات و قطر والكويت ، في حين لا تزال السعودية وعمان تعارضها ، وأدى ذلك الشعور بثقل ألامنة<sup>(٢)</sup> والحق إن هنالك ثمة اتفاق بين عموم الشعب المصري على إن مصادر تهديد منطقة الخليج ، الرسمية وغير الرسمية ، من عدة اطراف دولية وإقليمية وداخلية فعلى المستوى الدولي ، ترتفع المخاوف من أطماع الدول الكبرى الدولية من السيطرة على ثروات الخليج ، بل وابتلاع الخليج العربي بأكمله ، بحكم تمتعه بمكانة إستراتيجية في موقعه تضاف إلى ثرواته وفي مقدمتها النفط ، وأثارت الأزمات السياسية المذهبية والأثنية؛ لانبعاث مبررات

---

(١) المركز العربي للبحوث والدراسات ( بين الثابت والمتغير : الدور المصري في ارض الخليج ، في ٢٩ / سبتمبر ٢٠١٣ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [www.acrseg.org12338/bcraw](http://www.acrseg.org12338/bcraw) ) .

(٢) د. عزمي خليفة ، التآرجح : وموقف دول الخليج العربي من ثورة ٢٥ / يناير في مصر ، ( مجلة) السياسة الدولية . العدد ١٨٧ ، ( القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠١٢ م ) ، ص ٤٥ - ٤٨ .

وهمية في كيفية مواجهته تلك الاطماع الخبيثة في ظل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج ، ومدى القدرة على مجابته، خاصة في ظل المتغيرات السياسية المتسارعة التي تحدث في المنطقة العربية<sup>(١)</sup> .

إن دور مصر القومي ، كما يصفه ( عوني فرسخ ) ، هو نتاج تفاعل موقعها الجغرافي وتراكمات تاريخها الممتد ، ذلك لأن جبهة سيناء ، شكلت منذ غزوة الهكسوس في القرن السابع عشر قبل الميلاد ، ولا تزال الجبهة التي يأتي منها الخطر الأكبر على أمن مصر وأمان مواطنيها واستقرارها وتقدمها . بدليل أن معظم معارك مصر التاريخية جرت على أرض فلسطين ومن ورائها ، ومن ثم استقر في الفكر الاستراتيجي المصري أن من يضع قدمه في الإسكندرية ينتهي إلى الإسكندورته ، ويبدأ واضحا والحال كذلك أن دوافع وتحديات دور مصر القومي إنما هي وطنية مصرية بالدرجة الأولى<sup>(٢)</sup> . لا تقلل هذه الحقيقة التاريخية من أهمية دور مصر القومي في ماضي بقية الشعوب العربية حاضرها ومستقبلها ، لمركزية مصر في الحياة العربية على المستويات كافة ، والثابت تاريخيا كما يقول ( عوني فرسخ ) ، (( إنه إذ تكون مصر فعالة قومياً تستنهض القوى المحلية ما بين المحيط والخليج بحيث توفر للأمة العربية أسباب المنعة والقدرة على أداء دور إقليمي ودولي ، وتعزز قدرة شعوبها كافة على تحرير أرائدها الوطنية وتقديم الاستجابة الفاعلة لما تواجه من تحديات ، في حين أنه كلما وهنت مصر قومياً انكفأت داخل حدودها القطرية ، فتشردم المشرق العربي وشاعت في الصراعات اللامجدية ، ثم ارتدّ الوهن على مصر<sup>(٣)</sup>)). ما يعني في التحليل الأخير ارتباط الأمن الوطني والتقدم المصري في المجالات كافة بالأمن القومي والتقدم العربي الشامل، ومن ثم فالدور القومي لمصر إنما فيه مصلحة مصر وشعبها<sup>(٤)</sup> .

ونتيجة لموقع الوطن العربي الإستراتيجي وتراكم الحضارة ، وثرواته الطبيعية ، كان عبر الزمن مستهدفاً من القوى والعدوان الخارجي ، فيما كانت مصر درعه الواقعي في التصدي للغزاة من الغرب الأوروبي سواء جاءوا من المشرق الآسيوي أو من أفريقيا ، والشواهد التاريخية كثيرة على ذلك ، ولقد كانت سنوات المد القومي العربي بقيادة الرئيس عبد الناصر ، إذ كانت أخصب وأخطر سنوات القرن

(١) د. عزمي خليفة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٢) نقلاً عن : عبد العزيز الصويغ ، الزلزال العربي ، السعودية .... والخليج ، ط ١ ، ( دبي : دار مدارك للنشر ، ٢٠١١ م ) ص ٣٣ - ٣٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

(٤) عبد العزيز الصويغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .

العشرين عربياً إذ شهدت حراكاً سياسياً واجتماعياً عربياً وحضوراً على المسرح الإقليمي والدولي صراعا مع القوى الاستعمارية غير مسبوق في تأريخ الوطن العربي ، كما خلقت تراثاً قومياً ما زال فاعلاً<sup>(١)</sup> .

هناك إجماع شبه تام بين معظم المحللين السياسيين بأن مصر في العقود الثلاث الماضية ، فقدت دورها التاريخي المعروف ، وأضحت غير قادرة على الدفاع عن أمنها القومي وحماية مصالحها الحيوية ، كما تراجعت فاعلية الدبلوماسية المصرية وأجهزة الدولة الرسمية ( السيادة ) ، ليس فقط لجهة الدفاع عن امن ومصالح مصر في الشرق الأوسط ، بل أيضا في حوض النيل شريان حياتها وشرط وجودها ، فعلى الرغم من توالي مشاهد محدودية الفاعلية ، إن لم يكن عجز الدبلوماسية المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية في المحيط الشرق الأوسطي ، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ م ، وصعود النفوذ الإيراني ، والدور التركي ، وحرب (إسرائيل) على لبنان ، والصراع الفلسطيني الداخلي ، وتعرثر المصالحة الفلسطينية والحصار الدولي المعروف على قطاع غزة وحرب (إسرائيل) المستمرة عليه ، والتظاهرات المصرية المتكررة أمام السفارات المصرية في العواصم العربية ...<sup>(٢)</sup> . فإن أكثر ما يعكس هذا الواقع هو ما ((أظهرته أزمة الاتفاقية الإطارية لدول منابع النيل ، هذا الهوان الذي وصل حد التعامل الاستخفافي مع مصالح مصر وأمنها القومي ، ولقد أدى تراجع دور مصر وإشعاعها الحضاري ، الى تراجع قوة مصر الناعمة ))<sup>(٣)</sup> .

### ❖ الارهاب الذي تمارسه قوى التطرف :

فقد ظهرت خطط هذه القوى ليس فقط في تهديد الاستقرار والامن الداخلي ، وانما كذلك تشتت جهود وموارد مصر من محاولة الانطلاق الى حالة الركود والارهاب الذي تمارسه هذه القوى ليس مشفوعا بخطط محلية او داخلية، وانما كان يعود الى استراتيجيات اقليمية ودولية على الرغم من تناقض المصالح بينهما ، فإنها اتفقت على تهديد كيان الدولة المصرية وهي الدولة التي انشأت قبل نشأة الدولة القومية في أوروبا عام ١٦٤٨ م ، فمما لا شك فيه ان القوى المنتمية ( الاخوان والمجاهدين والتكفيريين والجماعة الاسلامية) وبقايا مجاميع القاعدة والمتمركزين في سيناء مرتبطة تنظيميا وماليا

(١) عبد العزيز الصويغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

(٢) المركز العربي للبحوث والدراسات . متاح على شبكة الانترنت ، في ٢٠٠٤/٤/٩ م عبر الموقع الآتي : [www.acrceg.op.sit](http://www.acrceg.op.sit) .

(٣) عمرو حمزاوي ، أزمة تقسيم مياه النيل : نهاية قوة مصر الناعمة ... منشورات مؤسسة كارنيغي للسلام الدولية ، في ٢٨ / مايو / أيار ٢٠١٠ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [http://carnegie\\_mec.org/pwbllications](http://carnegie_mec.org/pwbllications) .

وتكتيكيا بقوى خارجية ، كالتنظيم الدولي للإخوان وبعض التنظيمات الاخرى التي تتبنى العنف كوسيلة لتحقيق اهدافها وتقوم استراتيجية هذه القوى على تثبيت قدرات وطاقات وموارد الدولة المصرية من جانب وخلق حالة عدم امان لدى المواطنين والاجانب من جانب اخر ، وعلى ضوء ذلك ، يتم فقدان الموارد النادرة وغير المتوفرة بصورة كافية ومنع دخول موارد اضافية سواء بطريق الاستثمار الاجنبي المباشر او بطريق السياحة مما يؤدي في تعقيد المشكلة الاقتصادية ، بما يؤدي الى تأزم القضية الاقتصادية، ودفع الدولة الى تكثيف عناصر الحرمان الاقتصادي، بما يعنيه من زيادة مصادر التهديد للأمن القومي المصري (١).

#### ❖ تراجع النظام الاقليمي العربي :

لا ريب في ان انعكاس حالة الضعف والتجزئة والانهييار التي تصيب بعض اركان النظام الاقليم العربي على الامن القومي المصري ، لا جدال في تأكيد الارتباط العضوي بين الامن القومي العربي والامن القومي المصري ، فلأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية نجد تدهورا في مفهوم الدول وليس النظام في بعض الدول العربية الرئيسية ، منها ما يعد بالضرورة ضمن المجال الحيوي فقد يتحول العراق من دولة بسيطة الى دولة فدرالية ، وتم تقسيم السودان الى شمال وجنوب كخطوة اولى نحو مزيد من التجزئة ، وهذه ليبييا لم تعد دولة بسيطة اضافة الى انها لم تتحول الى فدرالية وقد ينتهي بها الحال الى دولة كونفدرالية ، وانتقل اليمن من دولة موحدة الى ستة اقاليم تكاد تكون منفصلة بعضها عن بعض على الرغم من وجود حكومة مركزية في صنعاء ، وقد ينتهي الامر عن الحرب الاهلية في سوريا بتقسيمها الى دولتين او على اسوء الاحوال الى اقليمين متنازعين لا رابط بينهما ، كما ان الاتفاق داخل دول مجلس التعاون الخليجي بين اعضائه الخمسة من جانب ودولة قطر من جانب اخر يهدد بإضعاف منطقة الخليج في مواجهة ايران ، اما على الحدود الشرقية لمصر فهناك الصراع الدائر بين حماس التي تحكم قطاع غزة من جهة والسلطة الفلسطينية من جهة اخرى ، والذي يلقي بظلاله من خلال علاقات المصالح المتبادلة بين حماس وقوى الارهاب المتمركزة في سيناء على الامن القومي المصري (٢) ، فضلا عن التراجع الذي اصاب جامعة الدول العربية كمنظمة عربية تأسست منذ

---

(١) د. عبد المنعم المشاط ، اقتراب متكامل الأمن القومي المصري عقب ثورة (٣٠ يونيو) ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥١ .

عام ١٩٤٥ م ، ولم يبقَ لها دور حقيقي في استنهاض مفاصل النظام الاقليمي العربي (١) .

عموماً يمكن القول أن موقع مصر ضعف لها أذا ما استكانت ووقفت فريسة للأطماع الأجنبية ، وهو مصدر قوة لها أذا ما أتبعَت سياسة قومية عربية نشيطة وإيجابية ، ولا تستطيع مصر - كأى وحدة دولية - ضمان أمنها بدون قوة عسكرية كافية ، ومجتمع متماسك واقتصاد قادر متوازن ، خطوط الدفاع عن مصر تبدأ شمالاً عند الحدود التركية ، وشرقاً عند شواطئ الخليج ، وجنوباً عند أعالي النيل ، وغرباً عند حافة المحيط الأطلنطي هو ما يوجب على مصر استنهاض الهمم من أجل عودة دورها في المنطقة العربية.

### ٣ - ١ - ٣ - الأهداف الاقتصادية والتجارية :

تتمحور الأهداف الاقتصادية والتجارية المصرية اتجاه المنطقة العربية في ضمان استمرار حجم التبادلات الاقتصادية مع الدول العربية تصديراً واستيراداً ، كذلك استمرار تدفق المعونات المالية لمصر ، وان الاهتمام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية والمالية ، لم يتغير مع تولي الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك للرئاسة المصرية وإنما أصبح أكثر نشاطاً وحيوية من السابق (٢) .

إن مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها مصر عام (١٩٧٤م) ، دفعت إلى إعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، من أجل تحقيق المزيد من الأهداف الاقتصادية من خلال الحصول على المعونات الاقتصادية الأمريكية وقد جاءت اتفاقية الشراكة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من أجل صياغة مفهوم جديد للتعاون يقوم على أساس استبدال المعونة الاقتصادية لتدعيم محاور التعاون الاقتصادية التجارية ، الاستثمارية والتكنولوجية . وهذا تم في عام (١٩٩٤م) ، من خلال الإعلان عن مشروع شراكة بين البلدين ، أطلق عليه آنذاك مبادرة ( الرئيس حسني مبارك - جور ) ، إذ تم هذا الاتفاق أثناء زيارة ( الجور ) نائب الرئيس الأمريكي آنذاك لمصر ، وتم التوقيع عليها في ابريل عام (١٩٩٥م) ، وقد شملت هذه الاتفاقيات مجالات

---

(١) د. خليل الحديثي ، النظام العربي واصلاح جامعة الدول العربية ، ط ١ ، (بغداد بيت الحكمة ، ٢٠٠١ م) ، ص ٢٧ .

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات ينظر : العلاقات المصرية والأمريكية ، استخرج بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٦ ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

عدة للتعاون العلمي والتكنولوجي (١) ، إذ سعت مصر في سياستها الخارجية الى إن تحافظ على العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية لكي تضمن استمرار تدفق المعونات الأمريكية (٢) ، وفي السياق ذاته كانت العوامل الاقتصادية واحدة من العوامل الرئيسية المؤثرة في الموقف المصري من الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١م ، وقد حصلت مصر خلالها تخفيض الديون ومساعدات تقدر ب (٧) مليار دولار (٣) .

إن هنالك تفاعلاً اقتصادياً واسع النطاق بين مصر والدول العربية ، بالتحديد مصر و دول مجلس التعاون الخليجي ، وتعد القناة الثالثة مع دول الخليج من ناحية التفاعل الاقتصادي ، ويوجد مؤشرات له :

الأول : حجم التبادل الاقتصادي بين مصر ودول الخليج تصديراً واستيراداً ، والآخر حجم الاستثمارات المتبادلة ، فمن إذ حجم التبادل التجاري فقد وصل خلال المدة من يناير / سبتمبر عام ( ٢٠٠٩ م ) إلى نحو ( ٢٤ ، ٨٩٥ ) مليون جنيه ، وخلال المدة نفسها لعام (٢٠١٠) وصل إلى ( ٣٠ ، ٩٥٦ ) مليون جنيه ، والجدير بالذكر إن مجمل التبادل التجاري المصري خلال المدة من عام ( ٢٠٠٩ م ) مع باقي الدول العربية كان ( ٥١ ، ٧٤٩ ) مليون جنيه وفي عام (٢٠١٠ م ) وصل إلى ( ٦١ ، ٧٥٨ ) مليون جنيه ، وهذا يعني إن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الخليج عامي (٢٠٠٩ م و ٢٠١٠ م ) ، وصل إلى ٥٠ % تقريبا من إجمالي حجم التبادل التجاري مع مجمل الدول العربية ، وهو يوضح انحياز التعامل الاقتصادي لمصر نحو منطقة الخليج ، خاصة إن هذا الاتجاه مسيطر على علاقات مصر الاقتصادية منذ بداية ثمانينات القرن العشرين وقد سيطر الاتجاه ذاته على الاستثمارات بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المباشرة البينية العربية عام (٢٠١٠ م ) نحو ( ٥ ، ٧ ) مليار دولار ، كان من بينها ( ٢ ، ٦ ) مليار دولار مع دول مجلس التعاون الخليجي ، وكانت السعودية في المقدمة تليها الإمارات ثم الكويت فقطر فالبحرين وأخيراً عمان (٤) .

---

(١) مجدي خليل ، قراءة تحليلية للتحركات الإيجابية في السياسة العربية، (جريدة الشرق الاسط لندن : ١١ يناير / م ٢٠٠٥)

(٢) المصدر نفسه .

(٣) حنان البيلي ، المصريون في الخارج ، ( مجلة ) الأهرام ، السنة ١٧ ، العدد ٧٥٧ ، ( القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ٢٠١٣ م ) ، ص ٩-١٠ .

(٤) د. عزمي خليفة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ - ٤٨ .

وفي السياق ذاته ، فإن الاستثمارات الخليجية هي الأعلى في مصر عن نظيراتها الأوروبية والأمريكية ، وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ م ، تطالب مصر بمزيد من هذه الاستثمارات ، حتى يستطيع الاقتصاد المصري التعافي والنمو مرة أخرى . وهنا تجدر الإشارة إلى إن العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الخليج كانت تنمو بشكل مستمر ، من عام لأخر ، والمصالح الاقتصادية المتمثلة في العمالة والاستثمارات والتجارة والمشروعات المشتركة والسياحة في تزايد مستمر ، وعلى وفق التقرير والصادر من صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٧ م ، فإن التدفقات الاستثمارية الخليجية مثلت ٢٥% من إجمالي الاستثمارات في مصر ، وذلك نتيجة طبيعية لتراكمات الفوائض المالية الكبيرة لدول الخليج ، سمح لها بزيادة استثماراتها في بعض الدول العربية ، كما إن الأزمة المالية الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٧ م ، ولم تتعافَ منها جميع اقتصاديات العالم ، تؤكد أهمية الاستثمارات في مصر التي كانت توفر مناخاً أكثر أمناً واستقراراً<sup>(١)</sup> . إذ وصل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في عام ٢٠١٢ م ، إلى ((٣٠٠٠)) دولار ، وفي عام ٢٠٠٨ م ، وصل إجمالي الناتج المحلي إلى ( ٧٥،٤٩١ ) مليار دولار ، وفي عام ٢٠٠٩ م وصل الناتج المحلي إلى ( ٧٦،٧٧٥ ) مليار دولار وفي عام ٢٠١٠ م وصل إلى ( ٧٨،٠٧٥ ) مليار دولار ، وفي عام ٢٠١١ م ، وصل إلى ( ٧٩،٣٩٢ ) مليار دولار<sup>(٢)</sup> . ومن خلال تفحص هذه الأرقام يظهر بأن الناتج المحلي هو بازدياد مضطرد .

إن المصدر الريعي للثروة هو السمة الرئيسة للاقتصاد المصري ، إذ إن هيكلية الاقتصاد المصري المستمدة أساساً على الريع ونتج عنها ثقافة مدمرة لمستقبل مصر ، ومن المتصور ان الأدبيات الاقتصادية المصرية لم تعالج بشكل تام ، وعند الحديث عن مصادر الريع يتضح أن المصادر الخارجية هي الأساس التي تهدف من وراءه الكسب ، بمعنى آخر أن مصر تعتمد اعتماداً شبه كامل على مردودات الغاز والمعادن والممار الإستراتيجية<sup>(٣)</sup> . إذ تعد مصر من الدول المنتجة للبترول والغاز إذ تشكل محافظة البحر الأحمر المصدر الرئيس ، وتقدم ما نسبة (٧٥%) من النفط المنتج محلياً ، وسط تقارير علمية جيولوجية تؤكد وجود مكامن ضخمة من الغاز بالمياه الإقليمية بالبحر الأبيض المتوسط ،

---

(١) المركز العربي للبحوث والدراسات، البنك الدولي ، في ٢٠/٥/٢٠٠٨ متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع

الآتي : [www.acrseg.org/2338/bcraw](http://www.acrseg.org/2338/bcraw).

(٢) البنك الدولي . في ٨ / ١٢ / ٢٠١٢ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.acrseg.org/2338/bcraw](http://www.acrseg.org/2338/bcraw).

(٣) احمد يوسف أحمد ونيفين مسعد ، ( محرراً ) حالة الأمة العربية ٢٠١٢ - ٢٠١٣ م ، مصدر سبق ذكره ص ١١٥ .

ويعد قطاع البترول والغاز الطبيعي من أهم الموارد الاقتصادية في مصر وهو يدر دخلاً أعلى من قطاع السياحة ويصل الناتج إلى ضعف تقريباً أيراد قناة السويس ، إذ بلغت عائداته ( ١٠ مليار دولار ) في عام ( ٢٠٠٥ م ) ، كما إن الاستثمار في قطاع البترول بلغت ( ٨٠% ) من إجمالي الاستثمار في مصر ، وفي هذا السياق أكد تقرير حكومي أن مصر حققت خلال العام المالي ( ٢٠٠٩ م إلى ٢٠١٠ م ) ، أعلى احتياطي للنفط و الغاز الطبيعي و بواقع ( ١٨،٣ ) مليار برميل متكافئ ، أي بزيادة قدرها ( ٧ مليارات برميل ) ، عن المعدل المسجل قبل عشر سنوات وسط توقعات تفيد بارتفاع الاحتياطي المؤكد إلى عشرين مليار خلال الأعوام القليلة القادمة (١) .

وفي السياق ذاته تعد التحولات من المغتربين والعاملين في الخارج ، أحد أهم التدفقات المالية الخارجية إلى مصر ، وهذا بحد ذاته يعد هدفاً من أهداف السياسة الخارجية المصرية الاقتصادية في دعم التنمية ، ويلاحظ أن تلك التحولات تتميز باستقرارها النسبي فهي لا تتراجع مع النشاط الاقتصادي نتيجة حدوث أزمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية ، بينما تتأثر بغير التدفقات المالية وهذا أحد المعطيات التي تعطي التحولات الطابع الربيعي ، فالدولة المستقلة لتلك التحولات لا تبذل أي مجهود لجني ذلك المدخول ، بل ربما هو خارج عن أراقتها وخاضع لإرادة مواطنيها الموجودين في الخارج (٢) . وفي هذا السياق ، بلغت التحولات (١٩) مليار دولار ونصف المليار دولار في عام ٢٠١٢ م ، وكثفت زيادات تلك التحولات إلى ما يقرب (٣٠) مليار دولار في العام ٢٠١٣ م ، دعماً للاقتصاد المصري مطالبين بضرورة قيام الحكومة بعرض مشروعات التي تريدها وإعطاءها الموافقات اللازمة ، وهو ما يعرف بنظام المشروعات المرخصة (٣) . كما أن وبفعل تمتعها بسواحل طويلة على البحرين الأبيض والأحمر ، يوجد ( ٣٢ ميناءً بحرياً ) ، تمثل في مجموعها النافذة التجارية العامة استيراداً وتصديراً ، فضلاً عن قناة السويس ، تمثل همزة الوصل بين الشرق والغرب ، إذ تقوم بدورها في انتعاش حركة التجارة الدولية ، وتعد أول مورد رئيسي للنفد الأجنبي لمصر ، فتدر يومياً بخزانة الدولة المصرية حوالي ( ٥،٥ ) مليون دولار وتستوعب قناة السويس ( ٨% ) من حركة التجارة العالمية ، وتوفر نحو ( ٤٠% ) من طول ونفقات الرحلة بين شرق آسيا وأوروبا (٤) .

(١) إبراهيم نوار ، غاز المشرق ، خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط ، (مجلة) ( السياسة الدولية العدد ١٨٨ ) ، ( القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠١٢ م ) ، ص ١٢ - ٢٠ .

(٢) إبراهيم الزيني ، ثقافة القطيع ، ( القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ م ) ، ص ١١٨ .

(٣) حنان الببلي ، المصريون في الخارج ، (مجلة) ، (الأهرام : مؤسسة الأهرام ، النسخة ١٧ ، العدد ٨٥٧ في ٢٤/أغسطس/ ٢٠١٣ م ) ، ص ٨-١٢ .

(٤) إبراهيم نوار ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ - ٢٠ .

## ٢-٣ - مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية

تتم عملية صنع السياسة الخارجية عموماً ضمن مؤسسات وهيكل مختصة ، ويقصد بهيكلية السياسة الخارجية (( المؤسسات الرسمية التي تؤثر وتشارك في صنع السياسة الخارجية للدولة ))<sup>(١)</sup> . وإن تأثيرها يختلف تبعاً إلى حدود إمكانياتها بين متطلبات الأهداف ومحدودية الموارد للإنجاز مع التمسك بعدم إهدار ما هو متاح لدى الدولة وطبيعة نظامها السياسي ، ويعرف ( سنايدر ) هيكل صنع السياسة الخارجية على أنها : (( تلك الأجهزة التي يناط بها صنع السياسة الخارجية والتي تتصرف على وفق العديد من القواعد والإجراءات والقيود والضوابط والتوقعات التي تسود داخل هذه الهياكل المسؤولة عن السياسة الخارجية ))<sup>(٢)</sup> ، لذلك سنعمل على البحث في نظام الحكم في مصر أولاً ، وذلك للدور المتميز الذي منحه لمنصب رئيس الدولة على الرغم من السمات البرلمانية للنظام من جهة وللوزان النسبية التي تضطلع به مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأخرى وتوصيف علاقاتها بالرئيس من جهة ثانية ، كما سينصرف هذا الفصل في بحث مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية ثانياً .

فيما يخص نظام الحكم يتضح لنا من الباب الخامس من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية لعام ( ١٩٧١ م ) ، المعالم والسمات السياسية لنظام الحكم في مصر ، المكانة المتميزة لمنصب رئيس الدولة ( رئيس الجمهورية ) من إذ السلطات المتمتع بها في مواجهات المكونات المختلفة لنظام الحكم<sup>(٣)</sup> ، فهو الراعي للحدود بين السلطات والمسؤول الأول عن الحفاظ على الوطنية وسلامة الوطن وأداء مؤسسات الدولة لدورها الدستوري ، وله الحق في إصدار القوانين ولا اعتراض عليها ، كما انه الرئيس الأعلى لكل من السلطة التنفيذية بفروعها الأربعة ، المجلس الأعلى الذي يقوم على شؤون الهيئات القضائية والقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني والشرطة الأمر الذي يشير إلى الدور المهيمن

(١) د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٣ .

(٢) نقلاً عن : د. إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

(٣) احمد زكريا الشلق ، الدساتير المصرية ، نصوص ووثائق ١٨٦٦ م - ٢٠١١ م ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٢ م ) ، ص ٤١٠ .

لرئيس الدولة في إطار نظام الحكم في مصر (١) .

تتفق الأكثرية من فقهاء القانون الدستوري ، ودارسي نظام الحكم المقارن على أن نظام الحكم المصري هو في الجوهر نظام رئاسي ، على الرغم مما يلاحظ عليه من بعض السمات البرلمانية ، وذلك لما تتمتع به السلطة التنفيذية بقدر عالي من الحسم والنفوذ في مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية ، بل وبضيف المختصون في النظام السياسي المصري : بأن العلاقة الوثيقة بين رئيس الدولة والقوات المسلحة أولاً والحكومة ثانياً ، أجازت بتركيز أكبر القدرات والحسم والنفوذ بيد رئيس الدولة ، بمعنى في قمة السلطة التنفيذية (٢) .

وفي ضوء ذلك ، يتصف نظام الحكم في مصر بمجموعة صفات جوهرية وهي :

أ- وحدة شخص الرئيس في معظم مكونات نظام الحكم .

ب- نسبية استقلال السلطتين التشريعية والقضائية في مواجهة السلطة التنفيذية .

ج- وجود مصادر مؤسسية للقوة خارج مثلث السلطات الثلاث (٣) .

ويلاحظ على هذا الانموذج لنظام الحكم ما يأتي :

١. إن العلاقة بين السلطة التنفيذية والقضائية تختلف عنها بين التنفيذية والتشريعية ، فإن السلطة التنفيذية تمارس نفوذاً مؤسسياً ، أعلى في مواجهة القضائية ، ويظهر ذلك فيما يتمتع به كل من رئيس الجمهورية ووزير العدل ووزير الداخلية من إمكانيات سلطوية في مواجهة القضاء ، أما بالنسبة للتشريعية في الانتخابات التشريعية ، ويتم استخدام أربع وسائل في هذا الجانب وهي :

• أداة الحكم المحلي .

• هيمنة حزب الدولة .

• حماية السلطة التشريعية في مواجهة أحكام القضاء .

• احتكار تنظيم الحياة السياسية وإقامة الأحزاب .

---

(١) التقرير الإستراتيجي العربي ، ١٩٨٨ ، ( القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٩ م ) ، ص ٤٥٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٥٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٥٦ .

٢. وعلى وفق الدستور فإن السلطة التشريعية تتمتع بسلطات بسيطة في مواجهة السلطة التنفيذية .

٣. فيما يخص القوات المسلحة والشرطة ، على الرغم من إنها طبقاً للدستور ليستا جزءاً من السلطة التنفيذية ، وإنما من مكونات نظام الحكم إلا أنهما منصهران تماماً في وظائف السلطة التنفيذية ، فالقانون الصادر عام ( ١٩٨٦ م ) برقم ( ٤ ) ، جمع بين منصب وزير الدفاع ( الحربية سابقاً ) ومنصب القائد العام للقوات المسلحة في شخص واحد ، بالإضافة إلى تعزيز انضمام وزير الدفاع للمسؤولية النظامية لمجلس الوزراء ، وفرض التبعية الكاملة للقوات المسلحة لرئيس الجمهورية بعده الرئيس الأعلى للقوات المسلحة (١) .

تتكون الهيئات الأساسية في صنع السياسة الخارجية المصرية على وفق الآتي :

### ٣ - ٢ - ١ - المؤسسات الرسمية

#### أولاً : السلطة التنفيذية

وتتدرج تحتها ثلاث هيئات رئيسة<sup>(٢)</sup> : رئيس الجمهورية ، والحكومة ، والمجالس القومية المتخصصة .

رئيس الجمهورية : لكل دولة رئيس ، هو أعلى سلطة فيها وهو الذي يقوم بتمثيلها في علاقاتها الداخلية والخارجية كافة ، هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية ويؤدي في أغلب الدول دوراً ولو رمزياً في ممارسة العلاقات الخارجية، ولكن يلاحظ أن النظم الدستورية الحديثة قامت بتحديد سلطاته، وفي مصر فإن رئيس الجمهورية وعلى وفق دستور عام ( ١٩٧١ م ) وما تلاه من إعلانات دستورية<sup>(\*)</sup> ، له الهيمنة المطلقة في رسم السياسة الخارجية، والجدير بالذكر، أن السياسة الخارجية تتأثر بشخصية الرئيس واتجاهاته ، إذ أن الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك كان يتمتع بقدر كبير من السلطة في مجال السياسة الخارجية<sup>(٣)</sup> . ثم كان يشترك معه نخبة مقربة ، وهي غير خاضعة لقوانين وتشريعات تنظم

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٨٨ م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٥ .

(2) Joseph frankel : contntemporary Intrational theory and the Behavior of state , (London : 1973) p, 20-25 .

(\*) الاعلانات الدستورية الصادرة من المجلس الاعلى للقوات المسلحة بعد ثورة ٢٥/يناير ٢٠١١ م . الاعلان الدستوري الصادر في ٣١/فبراير/٢٠١١م . . الاعلان الدستوري الصادر في ٢٥/سبتمبر ٢٠١١م . . الاعلان الدستوري الصادر في ١٩/نوفمبر ٢٠١١م . للتفاصيل ينظر : د.احمد زكريه الشلق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٥-٤٦٢ .

(٣) محمد عبد الهادي علام ، طريق الدبلوماسية المصرية ، ط ١ ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠١٠ م ) ،

عملها بقدر ما هي تمثل جانبا اجتهاديا من قبل الرئيس ، وتتمتع بقدر كبير من غيرها من المجاميع أو العناوين الأخرى من حيث التأثير في عملية صنع القرار السياسي ، وعلى العموم هذه المجموعة تشمل ابرز الشخصيات المحيطة بالرئيس مثل المستشارين والمساعدين الشخصيين ، ومن ثم وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية ورئيس هيئة المخابرات... الخ. (١)

وفيما يخص الصلاحيات التي يمارسها رئيس الجمهورية في مصر على وفق دستور الدائم لعام (١٩٧١ م) . يتمتع الرئيس بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة ، فله بموجب المادة (١) الرقم (١٠٨) ، عند الضرورة في الأحوال الاستثنائية وبناءً على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، كذلك مكن الدستور الرئيس من دون تفويض من مجلس الشعب أن يصدر قرارات تكون لها قوة القانون ، إذا ما حدث ما يستوجب الإسراع باتخاذ إجراءات لا تحتمل التأجيل ، (المادة ١٤٧) (٢) ، كما أعطى الدستور الرئيس حق المبادرة إلى طلب تعديل مادة أو أكثر على مواد الدستور المادة (١٨٩) ، ويتطلب هذا التعديل أولاً : موافقة مجلس الشعب على المبدأ بأغلبية أعضائه ، وثانياً : التعديل بأغلبية الثلثين ، وأخيراً منح الدستور الاختصاصات التنفيذية الواسعة للرئيس ، فهو يتولى هذه السلطة بموجب المادة (١٣٧) وله الحق فيها إن يعين نائباً أو أكثر ، كما أعطى الدستور على وفق المادة (١٤٨) ، رئيس الجمهورية حق إعلان الطوارئ ، وكانت المادة (١٥١) ، من الدستور تعطي رئيس الجمهورية حق عقد أبرام المعاهدات وبلغها إلى مجلس الشعب مشفوعة بما يتناسب من البيان (٣).

**الحكومة :** وهي الهيئة التنفيذية والإدارة العليا للدولة . تتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم على وفق المادة (١٥٣) من الدستور المصري الدائم لعام (١٩٧١ م) (٤) ، وفي ما يتعلق في هذا الجانب سنركز على دور رئيس الوزراء ووزير الخارجية وعلى النحو الآتي :

---

(١) سلوى شعراوي جمعة ، الدبلوماسية في عقد السبعينات ، ( القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ م ) ، ص ٧٦ - ٧٩ .

(٢) أحمد زكريا الشلق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٠ .

(٤) د. أحمد البو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠ .

## رئيس الوزراء :

هو وزير أول بين الوزراء يختلف دوره من حيث الهيمنة على الوزراء ونفوذه على مجريات السياسة العامة على وفق شخصيته ومدى ما يتمتع به من ولاء من جانب الوزراء ومدى ما يتمتع به من علاقته مع الأجهزة المختلفة التابعة لسلطات الدولة ، فضلاً عن مدى علاقته برئيس الجمهورية (١) . إن دستور مصر الدائم لعام (١٩٧١ م ) ، لم يتضمن اختصاصاً واضحاً لرئيس مجلس الوزراء ، وليس له حق في مجال السياسة الخارجية سواء إعطاء المشورة لرئيس الجمهورية كغيره من يستمع اليهم الرئيس (٢) . وعلى الأقل كان ذلك واضحاً للغاية في حقبة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ، وهو ما أدى إلى الكثير من المشاكل في علاقة وزراء الخارجية المصريين مع رؤساء الحكومات المصرية ، وينطبق ذلك على علاقة ( كمال حسن علي ) مع الدكتور ( فؤاد محي الدين ) ، في بداية حكم الرئيس مبارك في الاعوام (١٩٨١ م إلى ١٩٨٤ م) ، كما كانت العلاقات تتسم بالصعوبات أحياناً في علاقة الوزير عمرو موسى ، برئيس الوزراء الجنزوري آنذاك ، وكان رؤساء الوزراء في الحكومات يرغبون في فرض إرادتهم ، ثم إن وزراء الخارجية المصريين يؤكدون باستمرار ، إن سلسلة القيادة في مجال السياسة الخارجية في مصر ، تنتهي عند رئيس الجمهورية ولا شأن لرؤساء الحكومات بها ، إلا إذا كان لها تأثير مباشر في حدث أو اهتمام بموضوع يدخل في صلب اختصاص الحكومة (٣) .

## وزير الخارجية :

تعد الدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية، والتي تشير إلى كيفية نقل قواعد السلوك السياسي الداخلي على مستوى العلاقات الدولية ، بهذا المفهوم ، تكون أمام وظيفة التنفيذ . هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، إن تحقيق مصالح الدولة يكون من خلال استخدام القنوات السلمية في العلاقات الدولية ، والتي تتركز حصراً في وظيفة وزارة الخارجية ، كل هذا يشير إلى إن الوظيفة

---

(١) محمد قدوري حسن ، السياسية الخارجية في النظام السياسي المصري ، (مجلة) الأهرام الاقتصادي ، العدد ٩٧٧

، ( القاهرة : مركز الأهرام ، ١٩٨٧ م ) ، ص ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤١٠ .

(٣) د. أحمد ابو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ .

الرئيسة لوزارة الخارجية هي وظيفة تنفيذ السياسة الخارجية ولا تتعدى وظيفة نظرية اتخاذ القرار<sup>(١)</sup> .

وتبعاً لذلك ، يمارس وزير الخارجية في مصر الاختصاصات التي حددها القانون رقم (١٦٦) ، لسنة (١٩٥٤ م) الخاص بتنظيم وزارة الخارجية المصرية ، وفي المادة الأولى من القانون المذكور ، تنص على أن تولي وزارة الخارجية تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ، ودراسة الشؤون كافة المتعلقة بها والسهر على علاقات مصر مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح المصريين وحمايتهم في الخارج<sup>(٢)</sup> ، وتمارس جميع الاختصاصات التي تتصل بعلاقات مصر مع الحكومات الأجنبية هذا من ناحية النصوص ، غير أن دور وزير الخارجية يقتصر كما أشرنا سابقاً على تنفيذ السياسة الخارجية ، وهذا يعد من سمات نظام الحكم الاستبدادي ( الفردي ) التي تأخذ بالنظام الرئاسي كأسلوب حكم . والواقع أن دور وزارة الخارجية يبدأ من اللحظة التي تحدد بها القيادة السياسية أولوياتها الخارجية عبر ما تتلقاه من جهاز الدبلوماسية وغيره من مدخلات ومعلومات وصياغة بدائل الحركة السياسية ، ثم يتولى صانع القرار اختيار البدائل وتحديد القرارات ، التي تنهض الدبلوماسية بدور بارز في تنفيذها بالتعاون وبالتناغم مع غيرها من أجهزة الدولة وحتى مع جهات وأجهزة غير حكومية إذا تطلب الأمر ذلك<sup>(٣)</sup> .

## المجالس القومية المتخصصة :

### المؤسسة العسكرية :

تضطلع المؤسسة العسكرية في صنع السياسة المصرية منذ ثورة يوليو (١٩٥٢م) وتولي العسكريين مقاليد الحكم ، دورياً في عملية صنع القرار ، يمثل المجلس الأعلى للقوات المسلحة القيادة العسكرية العليا للبلاد، إذ تشكل المجلس على وفق القرار الجمهوري المرقم (٦٨) لعام (١٩٦٨ م)، والمعدل بالقرار الجمهوري رقم (٤٤٦) لعام (١٩٧٠م)، ويتولى وزير الدفاع رئاسة المجلس والسياسة الخارجية والدفاع باعتبارها وجهان لحالة واحدة، ومن ثم فإن التنسيق التام والتأثير المتبادل بين الوزارتين يعد أمراً حتمياً<sup>(٤)</sup>.

(١) د. أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٣ .

(٢) محمد قدوري حسن ، السياسية الخارجية في النظام الدستوري المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

(٣) د. أحمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤ .

(٤) د. مصطفى علوي ( محرر ) ، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية ، ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ م ) ، ص ٣٥٨ - ٣٦١ .

- وتتبع أهمية دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية بالآتي :
- إنها تمتلك وسائل السياسة الخارجية التي قد تستخدم لتحقيق أهداف دفاعية أو هجومية تحقيقاً للأمن الوطني .
- إنها تمتلك وسائل الإكراه في المجتمع ، ولذلك بإمكانها في كثير من الحالات أن تقرر من يكون الحاكم بالتحديد في الدول النامية (١) .

وأخيراً نص الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ / مارس / ٢٠١١ م ، على وفق المادة ٥٤ ، بإنشاء مجلس يسمى ( مجلس الدفاع الوطني ) ، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشؤون الخارجية ، بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ، كما جاء في المادة (١٥٦) ، يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد وله في سبيل ذلك مباشرة السلطة الأمنية (٢) .

### جهاز المخابرات العامة :

تؤدي أجهزة المخابرات العامة دوراً واضحاً في السياسة الخارجية المصرية ، وتحدد الأجهزة العامة بهذا السلك ، إذ تشتمل على جهاز المخابرات العامة والمخابرات العسكرية وجهاز أمن الدولة ، فضلاً عن مكتب الرئيس للمعلومات ووزارة الخارجية ، وتؤدي هذه الأجهزة أدواراً تتفاوت أهميتها في مجال السياسة الخارجية ، إلا أن هذا التنوع في مصادر المعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية التي تسهم في جمع المعلومات الاستخباراتية ، ويعد جهاز المخابرات من أهم الأجهزة العاملة في هذا المجال تنشط في عملية السياسة الخارجية عن طريق ما يأتي :

- جمع المعلومات .
- تدقق المعلومات .
- عرض المعلومات الضرورية على صانع القرار (٣) .

(١) احمد يوسف احمد ( محرراً ) ، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ، ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠ م ) ، ص ٥٢٣ .

(٢) احمد زكريا الشلق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٨ .

(٣) د. محمد قدوري حسن ، السياسية الخارجية في النظام الدستوري المصري . مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٨ .

إن جهاز المخابرات المصرية كان لها تأثير كبير في تنفيذ عناصر محددة في السياسة الخارجية المصرية ، على مدى سنوات إنشائها منذ عام ( ١٩٥٧ م ) ، وعلى الرغم من أنه كان لها تأثيرها الواضح في علاقة مصر بالدول العربية تحديداً ، وقد اتضح هذا التأثير بشكل واضح في علاقة مصر بلبيبا منذ الانقلاب العسكري للعقيد القذافي عام ( ١٩٦٣ م ) ، وعلى الرغم من وجود سفراء مصريين أكفاء وذوي معرفة وثيقة بأمر هذه الدولة ، فقد كان عنصر المخابرات يمثل نافذة مهمة للسلطة في مصر للتعرف والنظر إلى أوضاع هذه الدول على مدى كل هذه الأعوام ، مهما كان وزراء الخارجية ومدى تأثيرهم مع القادة المصريين جميعاً (١) .

وقد ازداد دور المخابرات العامة وخاصة في أثناء تسلّم ( عمر سليمان ) رئاسة الجهاز في مصر عام ( ١٩٩٢ م ) ، خاصةً بعد فشل اغتيال الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ، في أديس أبابا ، كما تفاقم هذا الدور في ابريل / عام ( ٢٠٠١ م ) ، عند مصاحبة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك (عمر سليمان) إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ نشط دور رئيس المخابرات من خلال القيام باتصالات حكومية مع كل أجهزة الحكومة الأمريكية ، بما فيها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (باول) ، على الرغم من وجود وزير الخارجية المصري مع الوفد ( الوزير عمرو موسى ) ، استمر هذا التأثير منذ بدايات مسؤوليات الوزير ( احمد ماهر ) في مايو / ( ٢٠٠١ م ) ، وأصبحت جهات النظر نافذة وذات تأثير كبير في حقل السياسة الخارجية المصرية ، خاصة في المسألة الفلسطينية(٢) .

وفي ضوء ذلك ، وعلى الرغم من تأثير جهاز المخابرات العامة على مدى عقود كان كبيراً ، فإن ذلك النفوذ كان يقتصر على عدد محدود من الملفات وكذلك على عدد من دول الجوار الإقليمي المصري وبشكل واضح جداً في دولة السودان ، وليبيا ، (إسرائيل) ، كما إن ذلك الوضع أعتمد على رفض وموافقة هذه الدول (٣) .

---

(١) د. أحمد أبو الغيط، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣ - ٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٣ - ٤٥ .

## ثانياً : السلطة التشريعية

أوكل الدستور مهمة التشريع إلى هيئة تشريعية مستقلة هي : مجلس الشعب ، وفصل مهامها بين القوانين وإقرار السياسة العامة للدولة ، بالإضافة إلى مهمته الأساسية المتمثلة بالرقابة على مهام السلطة التنفيذية<sup>(١)</sup> ، مما يعني إن السلطة التشريعية يتولاها مجلس الشعب ، إلا إن تطوراً لاحقاً شهدته النظام ، جرى بموجبه تعديل دستوري في العام (١٩٨٠م) ، جاء فيه أحكام جديدة على وفق ( المادة ١٩٤ ) ، على إنشاء مجلس للشورى<sup>(٢)</sup> ، غير أن وجود هذا المجلس لم يؤثر في مجلس الشعب في الاستمرار بكامل صلاحياته التشريعية والرقابية ، فالتعديل حدد لمجلس الشورى مهام استشارية ولم يوكل إليه أي سلطة تشريعية أو رقابية<sup>(٣)</sup> . إذ تتكون السلطة التشريعية من الآتي :

### مجلس الشعب

هو مجلس النواب حالياً (وفق دستور مصر عام ٢٠١٤م) ، مجلس الشعب سابقاً وفق دستور مصر عام ١٩٧١م ، وهو السلطة التشريعية ، ويتولى اختصاصات وفق المادة (١٠١) هي سلطة التشريع كما يقرر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية<sup>(٤)</sup> .

يعد مجلس الشعب السلطة التشريعية ، إذ حددت المواد ، (٨٦ إلى ١٣٦) من الدستور المصري لعام (١٩٧١م) ، طبيعة عمل السلطة التشريعية ، ومن خلال التفحص في المواد المذكورة ، فلم نجد نصاً في الدستور يبين دور مجلس الشعب في صنع السياسة الخارجية ، غير إن عن طريق مجلس الشعب يعلن رئيس الجمهورية القرارات السياسية المهمة في مجال السياسة الداخلية والخارجية ، ثم ورد في مضمون المادة (١٥٠) من الدستور ، إن رئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة ، وهو الذي يعلن الحرب بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب<sup>(٥)</sup> .

(١) المادة (٨٦) من دستور جمهورية مصر الصادر في (١٩٧١م) ، الدساتير العربية دراسة مقارنة بمعايير الحقوق

الدستورية ، ط ١ ( جامعة ديوبول : العهد الدولي لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٥ م ) ، ص ٦٤١ - ٦٤٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٤٤ .

(٣) عبد الغني بسيوني عبد الله ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، نظرية الدولة - الحكومة والحريات

العامة - المبادئ العامة للقانون الدستوري - تطوير النظام الدستوري وفقاً لدستور ( ١٩٨١م ) ، (الإسكندرية :

مطابع السعدي ، ٢٠٠٤ م ) ، ص ٦٨ .

(٤) في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي : [www.ar.M.wikipedia.org/wiki/eg](http://www.ar.M.wikipedia.org/wiki/eg)

(٥) عبد الغني بسيوني عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨١ .

ونفهم من ذلك ، أن دور مجلس الشعب لا يخرج عن الموافقة والتصديق وإعلان البيانات التي تتفق وقرارات رئيس الجمهورية في المجال الخارجي .

### مجلس الشورى

يتولى مجلس الشورى، دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية المقومات الأساسية للمجتمع<sup>(١)</sup> ، ومنذ إنشاء مجلس الشورى ، عام (١٩٨٠ م) ، وحتى ٢٦ / مارس / ٢٠٠٧ م . تحددت اختصاصاته في اقتراح ما يراه داعماً بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية المقومات السياسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة مع التأكيد على الموافقة على الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، على إن تسري مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس ، على وفق الاحكام المنصوص عليها في المادة (٨٩) ، ( أحكام جديدة الباب السابع )<sup>(٢)</sup> . كما شملت اختصاصات المجلس إقرار معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو تتعلق بحقوق السيادة ، فضلاً عن ان يستشار المجلس في مشروع الخطة العامة للدولة ومشروعات القوانين التي يملئها عليه رئيس الجمهورية ، من دون ممارسة المجلس لأي صلاحيات رقابية على أعمال الحكومة ، إذ لم يتمتع مجلس الشورى بأي صلاحيات في طرح أو سحب الثقة عن الحكومة ، كما يحصل في مجلس الشعب<sup>(٣)</sup> .

### ثالثاً : السلطة القضائية

السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها على وفق القانون ، وان ( المحكمة الدستورية العليا )<sup>(\*)</sup> ، هيئة قضائية قائمة بذاتها في جمهورية

(١) الدستور المصري لعام (١٩٧١ م) ، الدساتير العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤٢ .

(٢) للتفاصيل أكثر ينظر : أحمد زكريا الشلق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٥ .

(٣) نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الأوسط ، ( العراق : جامعة بغداد ، ١٩٧٨ م ) ، ص ١٦٨ .

(\*) المحكمة الدستورية العليا ، تتكون من رئيس وعدد من الأعضاء ، وتصدر أحكامها وقراراتها من قبل سبعة أعضاء ، ويرأس جلساتها رئيسها الذي يعينه رئيس الجمهورية ، أو أقدم أعضاء المحكمة ، والذي يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية على وفق قرار بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، على وفق المادة (١٣٧) من الدستور ، لا يمكن المساس بها أو الطعن في قرارات المحكمة الدستورية لاي سبب وبأي حالة ، وتنص المادة ١٤٥ على أنه ( تنظر المحكمة الدستورية وتبت في دستورية القوانين أذ أقرت المحكمة مخالفة القوانين ) ، أو المرسوم التشريعي للدستور يعد لاغياً ) ، أما المادة (١٤٦) ، فتتص على أنه ( لا يحق للمحكمة الدستورية العليا أن تنتظر في القوانين التي يعرضها رئيس الجمهورية على الاستفتاء وتال موافقة الشعب ) . للاستفاضة عن دور المحكمة الدستورية العليا . ينظر : نعمان احمد الخطيب ، في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ( عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ م ) ، ص ٥٥٩ .

مصر العربية<sup>(١)</sup> ، ونص الدستور وكافة الإعلانات الدستورية اللاحقة بعد ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م ، على إن السلطة القضائية مستقلة تتولها المحاكم تبعا للقانون ، والقضاء مستقلين ، ولا يسمح لأي سلطة بالتدخل في شؤون العدالة ، ويؤدي القضاة دورا أساسيا في الرقابة القضائية على دستورية القوانين وتفسير نصوصها التشريعية<sup>(٢)</sup> ، فالسلطة القضائية بصفتها أحد السلطات المهمة في الدولة تتمتع بالاستقلال التام عن بقية السلطات على وفق مبدأ الفصل بين السلطات ، إذ لا يسمح لأي سلطة أخرى أن تتدخل في اختصاصها المتعلق في فض المنازعات وتطبيق القانون عليها على وفق القانون ، ويترتب على ذلك وضع القيود او المعوقات على السلطة التنفيذية بعدم التدخل في شؤون السلطة القضائية<sup>(٣)</sup> ، ثم إن السلطة التشريعية لا تمتلك الحق في سن تشريعات تمنع عن طريقها القضاء من النظر في القضايا بذاتها أو تأثر في استقلاله أو تؤدي إلى سلبه لحقه في التصدي لمنازعات بينها لأن كل ذلك يعد اعتداءً على استقلالية السلطة القضائية<sup>(٤)</sup> .

وبما أن السلطة القضائية هي مستقلة من الناحية القانونية ولا يجوز لأي سلطة التدخل في اختصاصها أو في شؤون العدالة ، ويترأسها رئيس الجمهورية ، ويوضح القانون طريقة تشكيلية واختصاصاته ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون ( الهيئات القضائية ) ، بالإضافة إلى ذلك حق رئيس الجمهورية في تشكيل المحاكم الاستثنائية ، وهذا القانون لرئيس الدولة يشكل خرقا قانونيا للنظام البرلماني . ونتيجة لهذا الاشتباك الحاصل الذي يصب لصالح السلطة التنفيذية ، صدر قانون المحكمة العليا ذا الرقم (٤٨) في ٢٩ / ٨ / ١٩٧٩ م ، في دعم القضاء ومعالجة الخلل الدستوري الذي تم الإشارة إليه ، هذا إلى جانب أن القضاء المصري لم يثنيه تدخل السلطة التنفيذية في أحكامه من ممارسة بعض اختصاصاته في كثير من القضايا<sup>(٥)</sup> . وكان الجديد في ذلك أقراره حقيقة مراقبة مؤسسات المجتمع المدني في متابعة ومراقبة الانتخابات التشريعية التي جرت في نهاية عام (٢٠٠٥ م ) وما تلاها من أدوار متشابهة<sup>(٦)</sup> .

(١) نعمان أحمد الخطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥٨ - ٥٥٩ .

(٢) احمد زكريا الشلق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٠ .

(٣) عبد الغني بسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٨٢٥ .

(٥) احمد زكريا الشلق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٥ .

(٦) سداد مولود سبع ، علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي ، التأثير والتأثر ، ودراسة حالة مصر والأردن ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، ٢٠٠٨ م ، ص ٥٧ .

### أولاً : الأحزاب السياسية .

بما أن الأحزاب السياسية تعد واحدة من عوامل القوة المتغيرة للدولة فهذا يدفع إلى معرفة ذلك الدور والتأثير الذي تتركه الأحزاب السياسية في قوة الدولة وأن كان بشكل متغير غير ثابت .  
تؤدي الأحزاب السياسية دوراً حيوياً في مختلف النظم السياسية ، وذلك لما تتمتع به من إمكانيات على تنظيم الشعب ، وتبرز أهمية الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في الديمقراطية المعاصرة ، لكونها أداة وسطية بين الشعب والسلطة<sup>(١)</sup> .

يتباين دور الأحزاب السياسية في التأثير في السياسة الخارجية من دولة إلى دولة أخرى ، وتختلف نوعية وشدة ذلك التأثير ، على وفق قربها أو بعدها عن مركز السلطة ومدى مشاركتها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، لذلك لا يمكن قياس تأثيرها بشكل واضح في كل الأنظمة السياسية ، أو في كل الأوقات ، غير أن ذلك لا يمكن أن يكون عائقاً من دون بيان تأثيرها الواضح في توجيه الرأي العام في هذه الدولة أو تلك أو كيفية ممارسة السلطات العامة في الوحدة الدولية ومن جهة ما يتصل بالسياسة الخارجية<sup>(٢)</sup> .

فالأحزاب كما يرى ، (هانزكلس) بأنها : (تكوينات تجمع أشخاصاً لهم نفس الرأي تضمن لهم التأثير الحقيقي على إدارة الشؤون العامة)<sup>(٣)</sup> ، ويعرفها (مورس دفرجيه) بقوله : (أن الحزب السياسي ظاهرة سياسة حديثة ظهرت بظهور الديمقراطية في أوروبا وانتشرت منها إلى مختلف العالم) ، لذا فهو يركز في دراسته حول الأحزاب الأوروبية والأمريكية ، ويخلص منها إلى أن الحزبية السياسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحرية السياسية في الدول المتقدمة ومظهر هذه الحرية تعدد الأحزاب<sup>(٤)</sup> .

أن الحديث عن التعددية الحزبية السياسية في مصر هو في الواقع حديث عن أحزاب المعارضة ، ذلك أن كل أحزاب المعارضة ، عاشت مستبعدة بأستثناء الحزب الوطني الحاكم آنذاك ، تحاول على الحصول على درجات الرضا من الحزب في ذلك الوقت<sup>(٥)</sup> .

ثم أثبتت الدراسات على أن وظيفة أحزاب المعارضة في الدول الديمقراطية هو تجميع المصالح والتعبير عنها ، فضلاً عن تكوين الثقافة السياسية القائمة في النظام السياسي ، يضاف إلى ذلك ،

(١) د. نوار محمد ربيع الخيري ، مبادئ الجيوبولتك ، ط١ (بغداد : أفكار للدراسات والنشر ، ٢٠١٤م) ص ١٤١ .

(٢) د.صالح عباس الطائي ، مدخل في السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .

(٣) نقلاً عن: د. محمد فايز عبد السعيد، قضايا علم السياسة العام ، ط١، (بيروت: دار الطباعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣م) ، ص ٨٦

(٤) نقلاً عن : حسن صعب ، علم السياسة ، ط١ ، (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٦٦م) ص ٣٥٤ .

(٥) أسامة الغزالي ، حرب التعدد الحزبي في مصر ، ندوة التعددية والديمقراطية في الوطن العربي ، (بغداد : ١٩٩٠م) ، ص ٩ .

بالطبع صنع القرار بالنسبة إلى الحزب الذي يصل إلى السلطة ، أما في دول الجنوب الأخذ على ضرب الديمقراطية ، فإن أحزاب المعارضة عادة ما تربط بعلاقة زبائنية (Clientelistic) ، مع الحزب الحاكم ، إذ تحاول الحصول على درجات الرضا من الحزب الحاكم المهمين حتى تحصل على أكبر قدر ممكن من المغامم وتتضائل هذه العلاقة كلما تطور النظام السياسي ديمقراطياً ، ألا أن الوضع يختلف تماماً بالنسبة إلى أحزاب المعارضة في الوحدات الدولية ذات الأنظمة الدكتاتورية التي يستخدمها النظام الحاكم تزيين شرعيته من خلال الأيديولوجيات والقيادة الكاريزمية ، ومن خلال أيجاده مساحة للمشاركة السياسية ، وذلك حتى تصبح للنظام شرعية داخلية وخارجية ، وتكون أحزاب المعارضة بالنتيجة إلى أدوات لزيادة شرعية النظام الحاكم وتحسينها ، فبدلاً من أن تكون أحزاب المعارضة أبواباً مشرعة للتحويل الديمقراطي ، تتحول إلى أدوات للأبقاء على الدكتاتورية<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من إعلان النظام السياسي في مصر التعددية الحزبية ، ألا أنها ظلت تلك التعددية خلال ثلاثة عقود مهمشة ومخنوقة ، لأن النظام السياسي أنشأها منذ البداية كي يضيف شرعية داخلية وخارجية ، من دون الأيمان الحقيقي لكون التعددية السياسية وسيلة من وسائل التحويل الديمقراطي ، وقد أدى ذلك إلى تقزيم أحزاب المعارضة وفصلها تماماً عن الرأي العام وهو السبب في كون القوة الوحيدة تمتعت بشعبيته وقدمت بدائل للنظام الحاكم<sup>(٢)</sup> .

بمعنى آخر ، يمكن يكون التوصيف السياسي لتجربة التعددية الحزبية المصرية يكمن فيما يطلق عليه بعض المفكرين من أمثال (ديفرجييه والموند) ، مفهوم الحزب المسيطر (Dominant) ، إذ يكون هنالك حزب واحد متقدم الأحزاب الأخرى ، ذلك في إطار التعددية التي يتحكم فيها الحزب الحاكم . ويحاول بالوسائل كافة دون أنتقالها إلى الفاعلية المطلوبة<sup>(٣)</sup> إذ تعد مصر أحد الدول السابقة بالأخذ بالنظام التعددي إلا أنها بذات الوقت لم تنشأ هذه التجربة بشكلها الصحيح ، غير أنها جاءت نتيجة لقرار سياسي ، ولم تشكل بفعل التطور السياسي والاجتماعي<sup>(٤)</sup> ، كما أن الوعي السياسي والحضاري الذي تمتلكه الأساس بفعل تأريخ المجتمع المصري بالتجربة الحزبية والذي يعود إلى بداية القرن العشرين من تأريخ المؤسسات الأهلية المصرية السابقة لتأسيس الأحزاب السياسية المصرية ، مقارنة بباقي الدول

(١) د. صالح عباس الطائي ، مدخل في السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

(٢) أسامة الغزالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ - ١٠ .

(٣) Barry Rubin/islamicfund mentatatism in Egyptian potitics (new York : martins press, 1990), p23.

(٤) الطاهر انجلون ، الشرارات انتفاضات في البلدان العربية ويليها النار ، ترجمة حسين عمر ، ط ١ ، ( المغرب : المركز الثقافي العربي ، ٢٠١٢ م ) ، ص ١٤٥ .

العربية ، لم يستمر بصورة متواصلة ، وهو ساهم بدوره في التأثير سلباً في بنية هذه الأحزاب وأصبح الخلل البنوي يشكل القسمة الرئيسية للأحزاب السياسية المصرية<sup>(١)</sup> ، ثم أن النظام السياسي كان له دور في تعميق هذا الخلل سواء أكان بأطار قانوني وأطار سياسي أم قضائي ، وهذا يمكن تحديده في تبلور أنقسام الأحزاب السياسية المصرية، هذه التيارات لم تكن الحكومة المصرية قبل ثورة ٢٥/يناير/ ٢٠١١م تعترف بها إلا أن وضعها مازال يكتفه الغموض في المرحلة الانتقالية أي بعد ثورة ٢٥/يناير/ ٢٠١١م ، تغيرت خريطة الأحزاب السياسية في مصر وساعد على ذلك ، التعديلات في قانون الأحزاب الذي يسمح بتشكيل الأحزاب على وفق شروط معينة وأنهى قيود عديدة ، ومن يبين أهم هذه التيارات هي :

أ - التيارات الإسلامية : مما لا شك فيه حالياً هي الأكثر عدداً وأقوى تنظيمياً وتمكنت من الحصول على ٧٧% من المقاعد البرلمانية وتدرج تحت مدرستين فكريتين هما المدرسة السلفية والمدرسة الوسطية ، وتمثل المدرسة السلفية أحزاباً مثل حزب النور المنبثق عن الدعوة السلفية ، أما المدرسة الثانية فأبرزها حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمون) ، وحزب الوسط الجديد وبعض الأحزاب الصغيرة مثل النهضة ولأصالة والبناء والتنمية ، والعامل المشترك بين هذه التيارات المناداة بالمرجعية الإسلامية للدولة .

ب - التيارات الليبرالية : تأتي هذه التيارات في المرتبة الثانية من بين التيارات الفكرية في ساحة التنافس الحزبي، تؤمن بفصل السياسة عن الدين ، وأهم هذه الأحزاب ، حزب الجبهة الديمقراطية وحزب الوفد برئاسة (السيد البدوي) والمصريون الأحرار ، وتعتمد هذه الأحزاب على تأييد شرّاح من المجتمع ، تخشى حكم الإسلاميين ، ومنهم غالبية الأقباط الذي اعتادوا منذ القدم أن يصوتوا للأحزاب الليبرالية<sup>(٢)</sup> .

ج - أحزاب يسارية : تتوزع ما بين القومي والناصري والخط الاشتراكي ، وتتكون من الحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب الكرامة وحزب التحالف الاشتراكي وحزب المجتمع .

د - أحزاب الوسط : وهي تجمع ما بين الطرح اليساري والليبرالي وأحياناً الإسلامي ، منها : الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب العدل ، أما الأحزاب التي ليس لها لون أيديولوجي ، أسس معظمها من قيادات سابقة من الحزب الوطني الديمقراطي مثل حزب المواطن المصري<sup>(٣)</sup> .

(١) عبد الآله بالغزيز ، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل ، تقديم : محمد الحبيب طالب ، ط١ ( بيروت : منتدى المعارف ، ٢٠١٢ م ) ص ٣٠ .

(٢) عمرو حمزاوي ، الإسلاميون المعتدلون والاصلاح في العالم العربي : حالة حركة الاخوان في مصر ، (في مجموعة باحثين) ، التحولات الراهنة ودورها في احداث التغيير في العالم العربي (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٧م) ، ص ١٠٥-١٠٦ .

(٣) محمد عبد العاطي، التكتلات الانتخابية في مصر، مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ ١٧/ديسمبر ٢٠١١م متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20/22/3/078531/86842.htm>

وعلى ضوء ما تقدم ، يمكن قراءة الخريطة الحزبية المصرية في مرحلة قبل الثورة وما بعدها ، على وفق الجدول ( ٨ - ٩ ) التي تتضمن عدداً من التيارات الحزبية المختلفة .

### جدول (٨)

#### خريطة الأحزاب السياسية في مصر من عام (١٩٧٦ م - ٢٠١١ م)

ت	الحزب	تاريخ التأسيس	طريقة التأسيس
١ -	مصر العربي الاشتراكي	١٩٩٢/١٩٧٦	لجنة شؤون الأحزاب/حكم قضائي
٢ -	التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	١٩٧٦	لجنة شؤون الأحزاب
٣ -	الأحرار الاشتراكيين	١٩٧٦	لجنة شؤون الأحزاب
٤ -	الوطني الديمقراطي	١٩٧٨	لجنة شؤون الأحزاب
٥ -	العمل	١٩٧٨	لجنة شؤون الأحزاب
٦ -	الوفد	١٩٨٣/١٩٧٨	لجنة شؤون الأحزاب / حكم قضائي
٧ -	الأمة	١٩٨٣	لجنة شؤون الأحزاب
٨ -	مصر الفتاه	١٩٩٠	حكم قضائي
٩ -	الخضر	١٩٩٠	حكم قضائي
١٠ -	الاتحاد الديمقراطي	١٩٩٠	حكم قضائي
١١ -	الشعب الديمقراطي	١٩٩٢	حكم قضائي
١٢ -	العربي الديمقراطي الناصري	١٩٩٢	حكم قضائي
١٣ -	العدالة الاجتماعية	١٩٩٣	حكم قضائي
١٤ -	التكامل الاجتماعي	١٩٩٥	حكم قضائي
١٥ -	الوفاق القومي	٢٠٠٠	لجنة شؤون الأحزاب
١٦ -	مصر ٢٠٠٠	٢٠٠١	حكم قضائي
١٧ -	الجيل الديمقراطي	٢٠٠٢	حكم قضائي
١٨ -	الدستوري الاجتماعي	٢٠٠٤	لجنة شؤون الأحزاب
١٩ -	الغد	٢٠٠٤	لجنة شؤون الأحزاب
٢٠ -	السلام الديمقراطي	٢٠٠٥	حكم قضائي
٢١ -	شباب مصر	٢٠٠٥	حكم قضائي
٢٢ -	المحافظون	٢٠٠٦	حكم قضائي
٢٣ -	الجمهوري الحر	٢٠٠٦	حكم قضائي
٢٤ -	الجبهة الديمقراطية	٢٠٠٧	لجنة شؤون الأحزاب

الجدول من أعداد الباحث بالأعتماد على : محمود عبد الفضيل ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط١،(بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢م) ص ١٩٤ - ١٩٥ .

جدول (٩)

خريطة الأحزاب السياسية في مصر خلال وبعد الثورة ٢٥/ يناير/ ٢٠١١ م

ت	الحزب	تاريخ التأسيس	الأيدولوجية
-١	حزب الثورة	٢٠١١	ليبرالي وسطي
-٢	المصري الديمقراطي	٢٠١١	ليبرالي اشتراكي
-٣	مصر الحديثة	٢٠١١	ليبرالي
-٤	المصريين الأحرار	٢٠١١	ليبرالي
-٥	غد الثورة	٢٠١١	ليبرالي
-٦	الحرية والعدالة (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين)	٢٠١١	اسلام السياسي
-٧	حزب الوسط الجديد	٢٠١١	اسلام السياسي
-٨	النور	٢٠١١	اسلام السياسي
-٩	الأصالة	٢٠١١	اسلام السياسي
-١٠	الإصلاح والنهضة	٢٠١١	اسلام سياسي
-١١	البناء والتنمية	٢٠١١	اسلام سياسي
-١٢	النهضة	٢٠١١	اسلام سياسي
-١٣	مصر	٢٠٠٨	غير واضح المعالم
-١٤	التغيير والتنمية	٢٠١١	غير واضح المعالم
-١٥	السادات الديمقراطي	٢٠١٤	غير واضح المعالم
-١٦	الحركة الوطنية المصرية	٢٠١٣	غير واضحة المعالم
-١٧	مصر أكتوبر	٢٠١١	غير واضحة المعالم
-١٨	المصريين الأحرار	٢٠١٣	ليبرالي
-١٩	الشعب الاشتراكي	٢٠١١	اشتراكي
-٢٠	العدل	٢٠١١	وسطي محافظ
-٢١	مصر الثورة	٢٠١١	وسطي
-٢٢	الكرامة التقدمي	٢٠١١	ناصرى
-٢٣	العمال الديمقراطي	٢٠١١	يسارية
-٢٤	الشيوعي	٢٠١١	أقصى اليسار
-٢٥	الثورة	٢٠١٣	ناصرى قومي

٢٦-	البيت المصري	تأريخ التأسيس	غير واضحة المعالم
٢٧-	جبهة أنفاذ مصر	تأسس في لندن ٢٠٠٥ حلت نفسها في مارس ٢٠١١ بعد نجاح الثورة للعمل داخل مصر	اسلام سياسي

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على : محمد منسي ، حركات التغيير في الوطن العربي ، دراسة للحالة المصرية ، ط ١ ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١١ م ) ، ص ١١٧ وما بعدها .

بقراءة الجدول (٨) يمكن إيجاز أهم سمات أحزاب المعارضة قبل الثورة في الأتي :

- تكون أغلبها على وفق أحكام قضائية<sup>(١)</sup> .
- عدم تمايزها وبعدها عن الشارع ، بمعنى أن معظم تيارات المعارضة كانت غائبة تماماً عن الشارع ، ولم تنشط الا وقت مرحلة الانتخابات ، وأن كان بعض هذه التيارات أمتلك بعض المنابر الإعلامية ، وبالخصوص الصحف .
- شخصية السلطة وغياب الديمقراطية في اتخاذ القرار ، واجهة أكثر الأحزاب في مصر من شخصية السلطة ، إذ أصبح مؤسس الحزب هو المسيطر الوحيد على الحزب ، ويبقى الحزب نشطاً مادام مؤسسه فعالاً ، وتجميد نشاط الحزب إذا مرض مؤسسه<sup>(٢)</sup> .
- المعاناة من الانشقاقات الحزبية ، يكاد لا يخلو حزب معارض في مصر من الخلافات التي تصل إلى حد الانشقاق ، ومع أن الخلافات هي حالة طبيعية ومعنادة في أي حزب سياسي .
- ضعف المنافسة في عملية الانتخابات ، لعل تلك السمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسيطرة النظام الحاكم على العملية الانتخابية ، فضلاً عن جملة القيود القانونية والأدارية التي مارسها السلطة للحد من قدرة أحزاب المعارضة على المنافسة في الانتخابات .
- المعاناة الاقتصادية لعل إحدى وأهم سمات الأحزاب المعارضة في مرحلة ما قبل الثورة المعاناة الاقتصادية الشديدة ، إذ فشلت أغلبية هذه الأحزاب في تأمين موارد ثابتة لها ، وأعتمدت اعتماداً كبيراً على المساعدات التي قدمها لها النظام من أجل مساومتها<sup>(٣)</sup> .
- أما فيما يخص عملية الانتخابات ، فإنها على المستوى النظري تقدم في العملية الديمقراطية وظائف عدة : فهي الألية التي من خلالها تداول السلطة أو الحكومات ، وأعطاء الشرعية لمن يتم أنتخابهم

(١) محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

للسلطة عن طريق عملية انتخابية مريحة موثوق بها ، فضلاً عن ذلك أهمية الانتخابات تكمن في إعطاء الشرعية على من يتم اختيارهم ، كما أنها تمنح الشعب أداة مهمة للمشاركة في العملية الانتخابية الديمقراطية وتعطي الناخبين الوسيلة التي يختارون بموجبها من يحكمهم<sup>(١)</sup> . وبغية تسليط الضوء ، على ممارسة العملية الانتخابية في النظام السياسي المصري ، فإنها تبتعد كثيراً عما سبق طرحه من وظائف وآليات ، إذ في مصر تعثرها الكثير من عمليات النزاهة والثقافية والفساد المستشري في مؤسساتها ، وهي في جوهرها آلية مهمة لتوزيع المنافع واستخدام المجموعات المهمة في النخبة السياسية المصرية ذات التأثير بما ذلك أبناء العائلات المؤثرة ورجال الأعمال والموالين للحزب الوطني ، كما أن الانتخابات ، تعد نوعاً من آلية السوق لأختيار الأفراد الذين يسمح لهم بالاستفادة من الدولة في المستقبل .

ومن ناحية أخرى كان الهدف من إجراء الانتخابات في مصر هو الوصول إلى الشرعية المزيفة داخلياً وخارجياً على النظام السياسي ؛ فعلى الرغم من احتلال النظام السياسي المصري السلطة والقدرات المؤسسية التي تمكنه من فرض السياسات التي يطلبها بشكل منفرد كأنه يرى أفضلية في إجراء التغييرات تحت مظلة المؤسسات التشريعية الرسمية ، إلى جانب ذلك أن وجود الانتخابات والبرلمان يعطي العالم الخارجي انطباعاً بأن هنالك شرعية<sup>(٢)</sup> .

لذلك ، يمكن القول فيما يتعلق بالتجربة الحزبية في جمهورية مصر العربية ، أنها تجربة تعكس أزمة تاريخية ؛ فهي لم تعمل على حدوث تغيير جوهري داخل النظام السياسي المصري ، ثم هنالك العديد من القيادات المحدودة القواعد وال جماهير ، تبدو في مجملها إلى الأقرب إلى الأندية السياسية منها إلى الأحزاب السياسية بالمفهوم المتعارف عليه ، كما أنها تعاني عدم أكمال أطرها الفكرية والسياسية بشكل واضح .

## ثانياً : الرأي العام .

حاولت العديد من التشريعات تحديد معنى الرأي العام فوجد فيه المفكر الأمريكي (وليم أليج) أنه : (نوع من التعبير الصادر من الأفراد أو جماعة من الأشخاص أو بمعنى آخر هو مجموعة الاتجاهات التي تسيطر على الجماعة أزاء مشكلة ما وتعبّر عن رأي الأغلبية)<sup>(٣)</sup> ، كما عرفه (مينار) بـ ((مجموعة

---

(١) خالد كاظم أو دوح ، (في مجموعة باحثين) ، الربيع العربي .... الى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ٦٣ ، ط٣ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢م) ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ .

(٣) نقلاً عن : عبد اللطيف محمد خليفة ، علم النفس السياسية والرأي العام ، ط١ ، (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨م) ، ص ٥٧ .

الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة مهمة وفي مدة معينة تحت تأثير الدعاية<sup>(١)</sup>، يذهب بعضها على أنه تعبير علني معبرا عن وجهات النظر الحرة ، وليست وجهات نظر طبقة او جماعة اجتماعية أو سياسية أو مهنية أو دينية محدودة ، كما أنه يعرف أيضاً بأنه موقف فعال أزاء القضايا الأساسية في الحياة والعمل والحكم في مجتمع منظم في هيئة دولية هو الرأي المشروط اجتماعياً لاكبر عدد ممكن من الافراد حول القضايا العامة فحسب ، وانما ايضا نحو المشاركة أي تحويل هذا الرأي الى سياسة عملية والى قانون<sup>(٢)</sup> .

ثم أن الرأي العام لا يسهم بكل قطاعاته في التأثير في السياسة الخارجية فالرأي العام ينقسم إلى ثلاثة أنماط : الرأي العام الجماهيري ، والرأي العام المهتم ، وصناع الرأي ، فالأول يضم الشرائح الاجتماعية الواسعة وذات التأثير الضئيل في السياسة الخارجية ، بسبب ضآلة وعيها بعمليات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية وأفتقاره للإدارة المنظمة ، وأهتمامها بالأحداث الداخلية ذات المساس المباشر بمصالحها الخارجية أما نمط الرأي المهتم ، فيشمل الطبقة التي تتميز بثقافتها ووعيها السياسي الخارجي ، وله القدرة على أبداء الرأي وهي أكثر تأثيراً من الأولى ، إلا أنها أقل تأثيراً من نمط صناع الرأي الذين يمثلون الطبقة التي تتولى الوظائف المهمة في المجتمع وعلى المستويات كافة وقادرة على اىصال صوتها إلى وحدة اتخاذ القرار .

وان ما يعرف عن الرأي العام المصري ، انه يبدي أهتماماً كبيراً في السياسة الداخلية المطروحة أكثر من أهتمامه بالسياسة الخارجية ، فالقضايا التي يهتم بها الرأي العام المصري في تحقيق مصلحة المجتمع المصري كله وليس مصلحة فئة او جماعة معينة ، ويمكن تفسير ضآلة تأثيره في القضايا الخارجية مقارنة مع أهتمامه بالقضايا الداخلية ، هو أن القضايا الخارجية ليس لها تأثير مباشر ، ملموس للرأي العام ، إذ تستغرق أثارها السلبية وقتاً طويلاً ، لكي تتضح ، وأن تأثير الرأي العام المصري اتجاه القضايا العربية عن طريق التظاهر والأعتصام ، لا يقصد بها أن تحل محل صانع القرار السياسي الخارجي في تعزيز ما يريده الرأي العام وإنما لهذه التظاهرات والأحتجاجات وظائف معينة ، وهي : أن توصل رسالة لصانع القرار السياسي الخارجي ، مفادها أن هنالك عدم رضا من الجماهير الشعبية حول قضية معينة تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة<sup>(٣)</sup> ، مما يؤدي ذلك الموضوع إلى ضوابط معينة على قدرة

(١) محمد سلمان طابع ، السياسة الخارجية ، تغيرات منضبطة ومصالح دائمة ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٧ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٢) د. ناظم عبد الواحد الجاسور مجموعة المصطلحات الفلسفية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٧ .

(٣) د. عبدالله الأشعل ، الرأي العام ... والسياسة الخارجية في مصر ، (مجلة) أكتوبر ، العدد ١٨٧٦ أيلول / ٢٠١٢م متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : <http://www.octobermag.com>

صانع السياسة الخارجية من أجل اختيار بدائل معينة أو تحدد له الأطر الرئيسة للخيارات المتاحة ، وهناك رأيان مختلفان حول تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية ، إذ يرى أولهما ، أن السياسة الخارجية مجال يختص به صانع القرار السياسي الخارجي ، وهو أقرب إلى مقولات النظرية الواقعية التي هي أقرب للتطبيق ، أن تؤكد أن العديد من التجارب في الدول الديمقراطية ، الحكومات لا تخضع للضغوط الشعبية خاصة في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بين الدول ، والمثال على ذلك ، هو أحداث السفارة (الإسرائيلية) ، التي تعرضت إلى مواجهات شعبية مصرية ، فعلى الرغم من أنها وقعت في أكثر الاوقات التي يجب أن يؤثر فيها الرأي العام المصري في السياسة الخارجية ، فإن ما شهدته مصر من تظاهرات بهذا الخصوص لم يسفر في النهاية عن تحول استراتيجي ملحوظ في العلاقات المصرية - (الإسرائيلية) ، ولم يتجاوز حدود لفت نظر الحكومة المصرية إلى إعادة ترتيب العلاقات بين مصر (إسرائيل) ، سواء في تصدير الغاز المصري (لإسرائيل) أو الملف الفلسطيني ، لذلك فإن تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية يكون محدوداً حتى في الدول الديمقراطية<sup>(١)</sup> ، أما ثانيهما: يرى أن الرأي العام يحدد ملامح السياسة الخارجية للدولة ويمكن ممارسة نوع من الضغط على السلطة لتغيير نمط العلاقات مع دول أخرى أو منظمة ما<sup>(٢)</sup> .

وأستناداً إلى ما تقدم ، فإن هامش الديمقراطية الذي أبداه الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في تعامله مع الصحافة المستقلة وقوى المعارضة ، بالإضافة إلى ثورة الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة ساهم في خلق رأي عام ومؤثر وضاعط بشكل أكبر في عملية صنع القرار . إذ شهدت الساحة السياسية المصرية في النصف الثاني من العقد الأول من هذا القرن العديد من الوقفات الاحتجاجية والأضرابات ، حتى أضحت هذا الحراك جزءاً مهماً من الحياة اليومية في مصر ، التي لم يتعض الكثير منها حتى تم الاستجابة لمطالب المحتجين ، بعد أن يكون المسؤولون قد أكدوا مراراً وتكراراً استحالة تحقيق هذه المطالب ورضوخ لما عدوه أبتزازاً ، ثم ما لبثت هذه التصريحات أن تتلاشى مع استمرار ضغوط هذه التظاهرات وتمسكها بمواقفها<sup>(٣)</sup> .

وفي هذا السياق يتحدث فهمي هويدي مؤكداً عمق تأثير الرأي العام في رأس سلطة صنع القرار في مصر ، مستشهداً بخطاب الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في عيد العمال عام ٢٠٠٨ م ،

(١) أشرف عبد العزيز عبد القادر ، المحتجون ، كيف تؤثر المظاهرات والأعتصامات ، ملحق (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٧ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠١٢م) ص ١٤ ، للاستفاضة ينظر الرابط الاتي : [digital.ahram.org/eg/artical](http://digital.ahram.org/eg/artical)

(٢) رانيا مكرم ، التيار الرئيسي ، الرأي العام ما بعد الثورات بين النظرية والتطبيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .

(٣) أحمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٠ .

وقوله : ((إن عمال مصر في أعيننا ، وحقوقهم ومصالحهم تبقى على رأس أولوياتنا))<sup>(١)</sup> ، ثم وهو يقول ((أنا أتابع معاناة الناس يوماً بيوم ، وأتابع على مدار الساعة طوابير الخبز وغلاء الأسعار وهموم الأسر المصرية بوجه عام ، والفقراء ومحدودي الدخل بوجه خاص)) ، كما قال صراحة : ((إنه طالب بزيادة الأجور بنسبة ٣٠ بالمئة ، في حين أن الحكومة رغبة في أن تكون الزيادة دون هذه النسبة))<sup>(٢)</sup> ، ويعلق هويدي أن هذه العبارات تشير إشارة واضحة إلى أن رسائل الغضب والاحتجاج التي عبرت عنها الأضرابات والاحتجاجات قد وصلت إلى مسامع رأس الهرم السياسي في مصر ، وخاصة أن الخطاب جاء أكثر حميمية بصورة تختلف عن خطابات الرئيس السابقة بهذا الصدد ، كما أن قرار الزيادة جاء استجابة لضغوط الرأي العام ، فهو قرار سياسي صرف لا تدعمه مؤشرات اقتصادية ، إنما الهدف منه جاء تهديئة غضب الشارع المصري الأمر الذي أدى إلى أرباك الحكومة وأحراجها<sup>(٣)</sup> .

كما أن هنالك قضايا تتعلق بتأثير الرأي العام في الضغط على صانع القرار فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية ، منها ما يتعلق بالحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز / يوليو ٢٠٠٦م ، والعدوان على غزة (٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م) .

فيما يتعلق بالحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦م ، كان الموقف المصري الرسمي متسرعاً ومفاجئاً بتحميله حزب الله المسؤولية عما حدث بداية على لسان مصدر مسؤول لم يعلن عن اسمه ، ثم على لسان (أحمد أبو الغيط) ، وزير الخارجية السابق، واصفاً عملية خطف الجنديين الإسرائيليين بالمغامرة غير المدروسة ، محملاً من قام بها المسؤولية ، وعلى العكس من ذلك جاء الموقف الشعبي متضامناً مع لبنان ، بل تعدى ذلك إلى تطابق الرأي مع موقف (حزب الله) ، وعمت التظاهرات المؤيدة لحزب الله شوارع مصر ، وبتتبع المواقف الرسمية اللاحقة ، نجد أنها أقل حدة عما كانت عليه ضد الحزب<sup>(٤)</sup> . وفي العدوان على غزة (٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م) ، صدر موقفاً مباشراً من وزير الخارجية المصري في التصريح الآتي : ((قامت مصر بتحذير حماس منذ مدة طويلة من أن إسرائيل ستقوم بالرد بهذا الأسلوب)) ثم قال : أيضاً ((فليتحمل اللوم هؤلاء الذين لم يولوا هذا التنبيه أهمية))<sup>(٥)</sup> .

محملاً ضمناً تحميل حماس المسؤولية ، ومع تصاعد الزخم الجماهيري المتضامن مع شعب غزة ، والمطالب بفتح المعابر والتدخل لأيقاف العدوان ، بل وتمت الدعوة الجماهيرية للمشاركة في المعركة دفاعاً عن غزة وشعبها ، تغيير الموقف الرسمي من خلال السعي المصري بهدف إيقاف الحرب ،

(١) أحمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤٦ .

وتراجعته لتغيير الاتهامات ضد حماس ، على أن يصبح الموقف المصري والتطور الذي طرأ عليه بشكل واضح من خلال المبادرة المصرية المكونة من أربع نقاط ، جاء فيها وقف اطلاق النار ، العودة إلى التهدئة ، وفتح المعابر برفع الحصار وضمانات دولية لبقاء المعابر مفتوحة لضمان الأنفاق ، والجدير بالملاحظة ، وأذا كانت المبادرة لم تلقَ نجاحاً فورياً ، فإن ما يهمننا في هذا الموضوع هو تطور استجابة صانع السياسة الخارجية المصري تحت تأثير الرأي العام .

وإن الرأي العام المصري أضحى أكثر تأثيراً في السياسة الخارجية بعد عملية التغيير السياسي ، بمعنى آخر أصبح أكثر قدرةً في التأثير على السياسة الخارجية بعد ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١م بفضل التطور الحاصل في عصر الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي المتاحة في العالم .

كما كان لرأي العام المصري تأثير كبير في السياسة الخارجية خلال مدة حكم الرئيس السابق محمد مرسي ، الذي أصر على أن يقدم الإسرائيليون اعتذاراً رسمياً ، عن مقتل خمسة جنود مصريين على الحدود واستجابة لضغوط الرأي العام المصري وهذه الحالة الفريدة التي يهتم فيها صانع القرار المصري بالرأي العام ويسعى لأسترضائه ، وأن كانت في مواقف معينة<sup>(١)</sup> ، وقد ظهرت عدة أنماط من التفاعل الحكومي مع الرأي العام فيما يخص السياسة الخارجية لدولة تمثلت في<sup>(٢)</sup> :

أ - النمط التحليلي : وهو نمط واضح المعالم تقوم به الدولة للتحايل على الأنفعالات الجماهيرية من خلال اتخاذ إجراءات شكلية ، وطرح بدائل مؤقتة يتم من خلالها أمتصاص غضب الرأي العام من دون أحداث تغيير في جوهر السياسة الخارجية أو في ثوابت العلاقة القائمة من الأطراف الخارجية ، مثال على ذلك ، رد فعل أغلب الدول العربية لغضب الرأي العام الشعبي بعد نشر الصور المسيئة للأسلام ، لم تصل إلى المستوى الذي يرمي إلى مطالب الشعوب العربية ، إذ قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع تلك الدول<sup>(٣)</sup> .

ب - نمط إجراء تغيير فعلي في بعض جوانب السياسة الخارجية وإعادة ما يرتبط بهذا النمط بأحداث تمس سيادة الدولة ورموزها القيادية وهو ما يعبر عن شدة المواقف السياسية وخير مثال في ذلك ، في علاقة مصر مع السودان وأثيوبيا ، وذلك عقب تعرض الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك لمحاولة اغتيال في أديس أبابا أثناء حضوره أجمع القمة الأفريقية ، فعلى الرغم من عدم وجود أثر

(١) السياسة الخارجية للرئيس مرسي ، معهد العربية بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٣ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : <http://www.alarabia.net>

(٢) هاني خلاف ، الضاغطون ، أبعاد وتأثير قوى الشارع في السياسة الخارجية للدول العربية (مجلة) ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠١٢م) ، ص ٣٨ .

(٣) مصطفى العلوي ، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠١١م) ص ٤٠ .

واضح لغضب الشارع المصري أو الرأي العام المصري ، إلا أن الحكومة المصرية كانت حريصة على الأسهم بوجود مشاعر شعبية غاضبة من خلال ترتيب تظاهرات تطالب بالقصاص من الدولة التي وقعت فيها المحاولة<sup>(١)</sup> .

**ج -** النمط الأمني والأبعادي : إذ تقوم الوحدة الدولية بتشويه صور الوحدات الدولية الخارجية التي تطالب قوى الرأي العام بأعادة وتصحيح العلاقات معها ، كما تقوم بتخوين بعض الأطراف الوطنية التي تطالب بمراجعة وعودة هذه العلاقات ، وتلصق بهم العمالة والأضرار بالمصالح العامة والوطنية العليا ، ومثال ذلك ، الشكوك التي أثارها في بعض الأوقات سلطات الأمن المصرية ، حول وطنية جماعات البدو في سيناء المصرية والتشكيك بوطنيته<sup>(٢)</sup> .

وأزاء كل ما تقدم ، نرى أن تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية يتوقف على مدى أهمية القضية بالنسبة للمصالح الحيوية لمصر ، فإذا كانت مطالب الرأي العام تسبب الضرر بتلك المصالح ، فإن صانع القرار الخارجي ، يقوم بأختيار السياسة التي يرى فيها تحقيق مصلحة الدولة ، بما يمتلك من معطيات بقضايا السياسة الخارجية ، من الرأي العام الذي غالباً ما يكون خاضعاً لأجندة العديد من القوى التي تؤثر في سلوكه بمختلف المجالات ، غير أن صانع القرار السياسي الخارجي يعمل كل ما بوسعه أزاء أمتصاص غضب الرأي العام اتجاه قضية معينة لها علاقة في السياسة الخارجية للدولة ، فإنه يتجه بأختيار سياسة خارجية بديلة تلقي قبول الرأي العام ، وفي الوقت ذاته لا ينتج عنها ضرر في المصالح الحيوية للدولة<sup>(٣)</sup>، والوقوف على امثلة تتعلق بتأثير الرأي العام في الضغط على صانع القرار في ما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية ، ويبدو ذلك جلياً في ما يتعلق بالحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز / يونيو ٢٠٠٦م ، والعدوان على غزة (٢٠٠٨م-٢٠٠٩م) ، في الاول جاء الموقف المصري الرسمي مفاجئاً وصادماً بتحمله حزب الله المسؤولية عما وقع في البداية على لسان مصدر مسؤول لم يكشف عن اسمه ، ثم على وزير الخارجية، واصفا عملية خطف الجنديين الاسرائيليين بالمغامرة غير المحسوبة محملاً من قام بها المسؤولية على خلاف ذلك ، جاء الموقف الشعبي متضامناً مع لبنان وبتتبع المواقف الرسمية اللاحقة نجد انها جاءت أقل تشدداً ضد الحرب<sup>(٤)</sup> .

(١) أحمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٢) ينظر : د. حسن نافعة ، الربيع العربي إلى أين؟ ، جمعية (صوت العراق ، ٢٠٠٩م) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) يحيى الجمل ، القضاء الدستوري في مصر (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠م) ، ص ٢٤٥-٢٥٠ .

## ثالثاً : جماعات الضغط<sup>(١)</sup> .

تعد مجموعة رجال الاعمال احد الفئات المؤثرة في اي مجتمع ومن الطبيعي توجد علاقة بين هذه الفئة والنظام السياسي ، تلك العلاقة تنطلق من ضغط رجال الاعمال على مؤسسات صنع السياسة الخارجية لاتخاذ قرارات تعني بمصالحهم ، او منع صدور اخرى تضرهم وهو ما يزداد في دول العالم الثالث<sup>(٢)</sup> . فيقود في الغالب الى فساد سياسي ليس له مثيل ،تزايد الاعتماد على الخارج في جلب رؤوس الاموال والمساعدات<sup>(٣)</sup> ، يعد هذا بُعداً جوهرياً في سياسة الانفتاح الاقتصادي ، والمعضلة تكمن في ان فكرة تلك الاستراتيجية تقضي الى معالجة الازمات الاقتصادية الحادة التي تعرض لها الاقتصاد المصري في ظل تطبيق تلك السياسة بالتركيز والسعي للحصول على المزيد من رؤوس الاموال والمساعدات الخارجية ، مما ادى الى زيادة هشاشة الاقتصاد المصري في علاقته بالبيئة الخارجية<sup>(٤)</sup> . فضلاً عن قيد صندوق النقد الدولي الذي يتعرض له صانع القرار السياسي المصري الذي يطالبهم دائماً بالتكشف والتوازن ، (بينما صانع القرار في مصر لا يستطيع أن يقوم بأي فعل يلفت فيه نظر اكبر مديونية واكبر خلل في العالم كله حتى ترضى الولايات المتحدة الامريكية ، ان تعود الى دائرة المنطق الذي تلزم الاخرين به ، وهذا بمجمله يجعل عملية صنع السياسة الخارجية في مصر (عصبية المزاج) فهي تتعامل مع قوة بغير ضوابط واحياناً بغير مسؤولية) ، والمأزق الحقيقي ان مصر لها علاقات خاصة اقتصادية مؤثرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، فضلاً عن تأثيرها المباشر، تضع اثقلاً ولا اقول محددات او قيود على سياسة مصر الدولية وهي اضافة اخرى على هموم صانع السياسة الخارجية ، كذلك اختلال الخرائط ما بين ما هو متغير وما هو غير محدد وما هو مجهول ، المثال اليوم جماعة الضغط ، والتي تعرف ( برجال الاعمال ) ، لهم دور بارز غير ان دورهم الفعلي في حركة المجتمع المصري اقل وضوحاً ، وبالنسبة لجماعة رجال الاعمال ، مثلاً ، تبين الارقام ما تخفيه الضغوط ، ان حجم ودائع قطاع الاعمال في البنوك حوالي سبعمائة مليون جنيه ، وان قروضهم من هذه البنوك عشرة ملايين جنيه ، وتكشف الارقام كذلك ، ((ان حجم ودائع القطاع العائلي ،اي غير العاملين بالأعمال حوالي ستة عشر بليون جنيه وان قروضهم من البنوك ستمائة مليون جنيه ، اي ان قطاع الاعمال يمارس دوره في الواقع اعتماداً على مدخرات القطاع العائلي ، ومدخرات القطاع العائلي تتأكل بالتضخم ورجال الاعمال هم الذين يحصلون على ارباح استغلالها الحقيقي<sup>(٥)</sup> .

(١) محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٣ .

(٢) نيفين مسعد ، (محرراً) ، (في مجموعة باحثين) ، صنع القرار في الانظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦٨ .

(٣) د. حميد شهاب احمد ، اثر الاحتلال في هوية العراق العربية ، (مجلة) البحوث والدراسات العربية ، العدد ٤٩ ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٨ ) ، ص ٤٠ وما بعدها .

(٤) محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٣ .

(٥) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .

وعلى ذلك فالقوة الضاغطة هي رجال الاعمال والمضغوط عليهم هم المدخرون ، الطبقة الوسطى في الواقع هي المضغوط عليهم وعلى القرار)) والى جانب جماعة الضغط المتمثلة في رجال الاعمال فهناك مجموعات اخرى للضغط ، جماعات اخرى لعلاقات اوثق مع الولايات المتحدة الامريكية (١) .

### ٣-٣ - عملية صنع السياسة الخارجية في مصر

هنالك ثمة إشكالية ، تبحث عن حل للسبب الناتج عن تناول مفهوم عملية صنع القرار وعملية اتخاذ القرار، وكأنهما مترادفان وخصوصاً في أوقات الأزمات ، نجد من الملح أن نضع حدوداً فاصلة للتمييز بينهما .

يقصد بعملية صنع السياسة الخارجية ، هي : ( العملية التي يتم فيها تحديد السلوك السياسي الخارجي ، وذلك من خلال قيام صناع القرار بتحويل المسببات إلى مدلولات . وتتم تلك العملية عبر سلسلة من الخطوات المتناسقة المتتابعة، والتي تسمى بعملية اتخاذ القرار ( Decision – making process ) وهي عملية اختيار بديل من بين عدد من البدائل المقبولة سياسياً) (٢) .

كما يقصد بعملية صنع القرار جملة النشاطات التي يقوم بها أشخاص مناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة ، ويطلق عليهم تسمية ( الوحدة القرارية ) أو ( النخبة الحاكمة ) ، وهي تشكل من عدة أشخاص ( كرئيس الدولة ، ورئيس الوزراء ، ومستشارو الرئيس للأمن القومي ، ووزير الخارجية...) ، ويمثل النشاط الهادف بصنع القرار بعملية جمع المعلومات ودراستها وتصنيفها وتقويمها وتحليلها بهدف الخروج بقرار أو جملة قرارات تمثل بدائل لمعالجة الموقف الذي يواجهونه ، فعملية صنع القرار هي: عملية إعداد تهيئة وخلق وتكوين القرار واحد أو مجموعة قرارات لمواجهة موقف أو مواقف متأزمة(٣)

وهناك اتجاه في الرأي يقول : إن عملية صنع القرار ، وبسبب من تعقيدها ، فإنها لا تنحصر فقط بالوحدة القرارية بل يقف معها مؤسسات رسمية ولأجهزة البيروقراطية التي لها علاقة بعملية صنع القرار في مجال جمع المعلومات وتحليلها ودراستها وتشكيل الآراء والخلاصات بشأنها .

لذلك علينا الاعتراف هنا ، إن عملية صنع القرار وبهذه الكيفية تكون موضع اشتراك جهات متعددة تحمل وجهات نظر وتقديرات قد تختلف بها عن الأخرى ، كما إن المؤسسات المعنية بصنع القرار تضم أفراداً لهم خبرتهم السياسية ودوافعهم وسلوكهم الشخصي ، إذ تؤثر بالمحصلة النهائية في صنع القرار السياسي (٤) .

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧-٢٤٩ .

(٢) نقلاً عن : د. صالح عباس الطائي ، المدخل في السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

(٣) نقلاً عن : د. عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .

كما يذهب ( جراهام اليسون ) ، عند تناوله لدور الهيئات والأجهزة البيروقراطية إلى ( أن عملية صنع القرار لا تعتمد على حسابات ومعلومات منطقية لأشخاص محددين ، أما يجدر بنا أن نلتفت إلى حقيقة أن مؤسسات صنع القرار تتكون من عدة أجهزة يختلف تقدير كل منهما عن الأخرى . كما أنه يوجد بداخل كل من هذه الأجهزة مجموعات من البشر ، تؤدي الدوافع الشخصية لكل منهم دورها الحيوي في عملية صنع القرار ) (١) .

وفي ضوء ما تقدم ، فإن عملية صنع القرار هي عملية أعداد وصنع بدائل وخيارات لمواجهة حافز خارجي يفترض التعامل معه.

أما عملية اتخاذ القرار ، فتعني اختيار بديل من البدائل المتاحة أو خياراً من الخيارات المطروحة بعد أن يتم صياغتها ، وبعبارة أخرى ، إذا كان الحافز الخارجي يفرض على الوحدة القرارية أعداد مجموعة حلول ( قرارات ) ، بهدف مجابته ، فإن اتخاذ القرار يمثل عملية اختيار واحدة من هذه الحلول أو القرارات المراد إتباعها لمواجهة الحافز الخارجي . بمعنى آخر أن عملية اتخاذ القرار (\*) ، يراد بها ، التوصل إلى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل متنافسة ، وهذه العملية اختيار القرار السياسي (٢) .

وإزاء ما تقدم ، فإن التمييز بين عملية صنع القرار واتخاذ القرار ، هو اختلاف وظيفي وبنوي . فإن عملية صنع القرار تختص بآلية تكون القرار أو طبيعة الأجهزة والمؤسسات التي تسهم في عملية تشكيله ، أما اتخاذ القرار ، فإنها تختص بآلية اختياره بعد تشكيله ، إذ يمثل واحداً من بين القرارات الواجب أتباعه باعتباره أكثر عقلانية وأكثر نفعاً في تحقيق المصلحة الوطنية للدولة (٣) .

ثم أن عملية صنع القرار ( هي نتائج نشاط بنية مؤسسات تعكس جهداً جماعياً تشترك في عدة أجهزة ومؤسسات تُسهم كل منها كما سبقت الإشارة إليه أيضاً ، وحسب اختصاصها في عملية صنع القرار ، في حين تنحصر عملية اتخاذ القرار بمجموعة ضيقة من الأشخاص يتربعون على قمة السلطة ) (٤) .

(١) Graham Allison, Essence of Decision, (U.S.A : Little Browncom Pany, 1971) ,P20.

(\*) ولعل من ابرز الصيغ في اتخاذ القرار : ١- الانموذج العقلاني الرشيد : وتقوم هذه الصيغة على فرضية مفادها : ان عملية اتخاذ القرار تركز على المنافع المتوخاة ، وهذا ما يتبناه صانع القرار المصري . ٢- الانموذج التنظيمي (الاداري) يعتمد على رؤية معينة للعقل الانساني وتفاعله مع البيئة وقدرته على اتخاذ قرارات سريعة معقدة في مدة زمنية محددة دون القيام بحصر شامل للبدائل والنتائج . ٣- الانموذج (الايولوجي) : ينطلق هذا الانموذج مع افتراضات صانع القرار عندما يختار احد البدائل . نقلا عن: د.صالح عباس الطائي ، المدخل الى السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٩-٢١٠ .

(٢) احمد يوسف ونيفين مسعد ، ( محرران ) ، كيف يضع القرار في الانظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

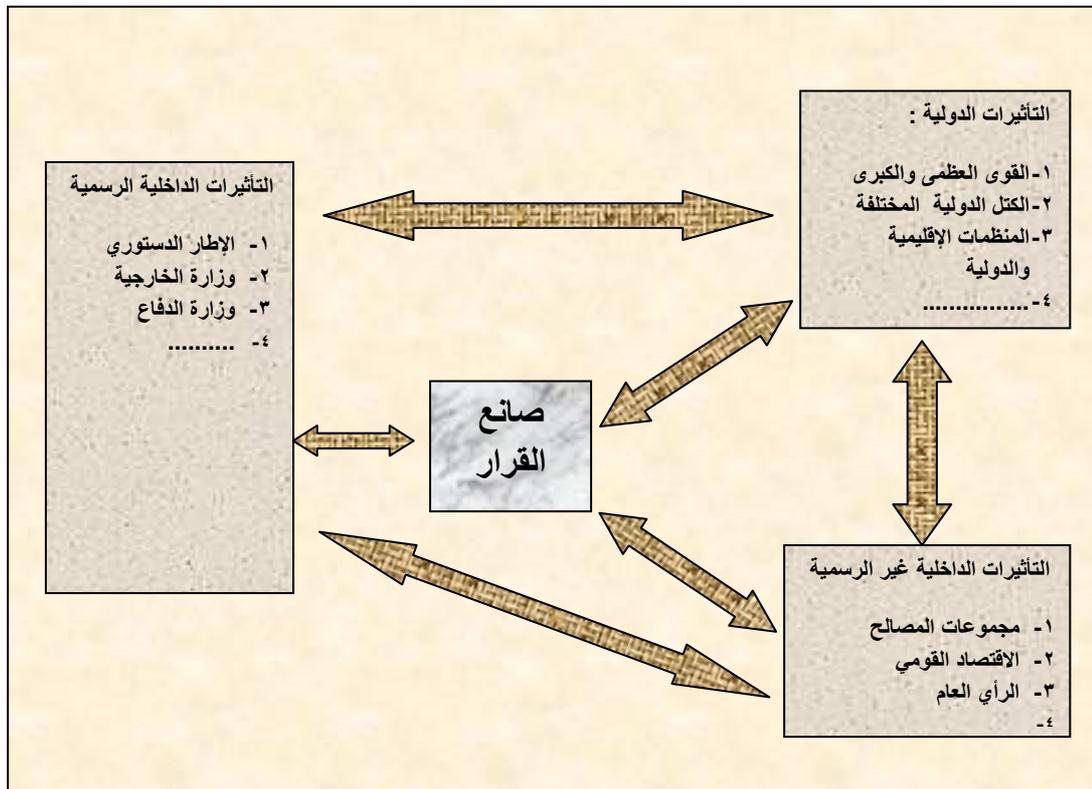
(٣) د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

(٤) زكريا محي الدين ، في ندوة صنع القرار في الوطن العربي( القاهرة : في ٢٤-٢٥ / تشرين الثاني /نوفمبر / ١٩٨٤ )

أما من إذ الطبيعة المرحلية ، فإن عملية صنع القرار تسبق عملية اتخاذ القرار ، إذ ان (صنع القرار) أولاً ، يمهد في ( اتخاذ القرار ) ، والعملية الثانية ( اتخاذ القرار ) تعد امتداداً للأولى ( صنع القرار) ، وفي كل الأحوال ، فإن عملية صنع واتخاذ القرار السياسي تتأثر والى حد بعيد ، بطبيعة أدراك وسلوك القائد السياسي للموقف الذي يواجهه ، والذي يكون بصدد اتخاذ القرار بشأنه وعملية الإدراك هذه تتأثر بمجموعة معطيات ، أو يكون بهذا الشكل ، ويأتي في مقدمتها تأثير إدراكه بنظام القيم والعقائد التي يؤمن بها ، أي نمط بنائه الفكري والعقائدي والإيديولوجي<sup>(١)</sup> . مخطط (٢) يوضح عملية صنع القرار .

## مخطط (٢)

### مخطط مبسط لعملية صنع القرار



نقلا عن : نيفين مسعد ، (محررا) ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ، ط ١ ، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠م) ، ص ٤٥٠ .

(١) نقلاً عن : د. عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣ .

وقد شهدت المدة ( من ١٩٥٢ م إلى / ٢٠١٣ م ) تولي ستة رؤساء هم كل من جمال عبد الناصر - ومحمد أنور السادات - ومحمد حسني مبارك - ومحمد مرسي وعدلي منصور الرئيس المؤقت والرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي ، وسنتناول ضمن هذا المبحث رصد وتحليل صنع السياسة الخارجية المصرية في كل عهد من عهود الرؤساء تباعاً وكما يأتي :

### ٣-٣-١ - عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢ م - ١٩٧٠ م)

يعد فهم عملية صنع القرار في تلك المدة ، مدخلاً ضرورياً لفهمه في العهد الحالي ، بالإضافة إلى ما سوف يظهره التحليل من أنه على الرغم الدور السائد لصانع القرار الرئيسي في ذلك النموذج فإن فهم أسباب البيئة المحيطة به داخليا وخارجيا ، يبقى أمراً مهماً عن أكمال عملية صنع السياسة الخارجية المصرية (١) .

صنف الباحثين مجموعة صنع القرار السياسي الخارجي في مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر إلى ثلاثة مستويات مرتبة تصاعدياً من إذ القوة والتأثير وهي :

**المستوى الأول :** يشمل مجموعة من الذين شاركوا في صنع القرار من دون أن يمنحوا أية سلطات حكومية ، ومارسوا تأثيراً متفاوتاً من خلال دورهم كمقياس للرأي العام ، مثال على ذلك مجلس الأمة .

**المستوى الثاني :** يتضمن أولئك اللذين يأخذ آرائهم بانتظام وأثروا في قراراته في مواقف مختلفة ، ويتكون هذا المستوى بالتحديد مجلس الوزراء ووزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية .

**المستوى الثالث :** يتكون من صانع القرار السياسي بالتحديد ، دون غيره ، الرئيس جمال عبد الناصر (٢) .

أبتداءً من تموز / يوليو عام ( ١٩٥٢ م ) ، وحتى حزيران / يونيو عام ( ١٩٥٦ م ) كانت عملية اتخاذ القرار السياسي في مصر تتم من خلال ( مجلس قيادة الثورة ) ، آنذاك ، وكان المجلس يتمتع بالسلطة الفعلية في اتخاذ القرار ، كما كانت السلطة الدستورية لاتخاذ القرار تركز في مجلس الوزراء ، طبقاً للإعلان الدستوري الصادر في ١٠ / شباط / فبراير عام ( ١٩٥٣ م ) ، فقد كان مجلس الوزراء ، يصدق في الحقيقة على قرارات ( مجلس قيادة الثورة ) ، كذلك كان المجلس المذكور يتخذ القرارات من

---

(1) A.L.Dwish, Egyptin The Araab world. The Elements of foreign policy  
( London: MacMillan Press, 1976). P.98.

(٢) احمد يوسف ونيفين مسعد ( محرراً ) ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٢ .

خلال مناقشات مستفيضة لوجهات النظر المختلفة ، ويخلص إلى قرار معين من خلال التصويت في اغلب الأحيان ، في البداية لم يكن جمال عبد الناصر يؤدي دوراً محورياً في اتخاذ القرارات ، وذلك بحكم وجود معارضة لدوره داخل المجلس ، غير أن دور عبد الناصر ما لبث عن تبلور تدريجياً بعد خروج العناصر المعارضة له داخل المجلس ، وتثبيت سلطة السياسة خاصة بعد إن جمع بين منصب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء في نيسان / عام ( ١٩٥٤ م ) ، وبعد ذلك أصبح عبد الناصر يؤدي دوراً رئيساً في صنع القرارات السياسية ، تصل إلى حد الانفراد بعملية اتخاذ القرار <sup>(١)</sup> . وقد تؤكد هذا الدور على نحوٍ قاطع بمجموعة التطورات المعادية للأحلاف وكسر احتكار السلاح وصولاً إلى الذروة في أحداث السويس عام ( ١٩٥٦ م ) <sup>(٢)</sup> .

أزاء ذلك ، أدت هذه الأحداث إلى رأي عربي مؤيد لقيادته على المستوى الشعبي ، خاصة في أعقاب الوحدة المصرية - السورية في شباط / ( ١٩٥٨ م ) ، كما يجب أن يعطي وزن خاص لتلك الآراء ، أتى الظهور القيادي لعبد الناصر يتطابق وتقاليد الثقافة السياسية المصرية خاصة بقوة السلطة التنفيذية المركزية ، وتركزها في شخص الرئيس عبد الناصر ، وقد تؤكد فيها بعد الدور السائد لعبد الناصر ، قد أتضح كأقوى ما يكون في صنع السياسة الخارجية ، سواء لطبيعة هذه المؤسسة عموماً أو بسبب طبيعة الظروف التي واجهتها مصر في تلك المدة <sup>(٣)</sup> ، وعلى الرغم من حدوث انتكاسات واقعية للسياسة الخارجية على عهد الرئيس عبد الناصر ، وهذا ما برز خلال تفكك الوحدة المصرية - السورية في عام (١٩٦١م) (\*) .

---

(١) د. محمد السيد سليم ، ( في مجموعة باحثين ) ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، ط ١ ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥ م ) ، ص ٥٤ - ٥٧ .

(٢) د. احمد يوسف ونيفين مسعد ( محرراً ) ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٢ .

(٣) مذكرات محمود رياض ، ( ١٩٨٤ - ١٩٧٨ م ) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٣ - ١٩٥ .

(\*) من أهم أسباب التفكك : - قدوم عدد كبير من العمال المصريين الى سوريا مما أدى الى اختلال التوازن وانتشار البطالة . - اشتراط عبد الناصر الغاء التعددية السياسية لقبول الوحدة مما أدى الى انزعاج السوريين . - قيام مصر بتسريح كبار الضباط السوريين من الجيش ليحكموا السيطرة على البلاد . للمزيد ينظر : تركي الحمد ، مركز عرب للدراسات والابحاث ، استخرج بتاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠١٥ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي :

<http://arabcenter.wordpress.com>

وأيضاً حرب حزيران / يونيو ( ١٩٦٧ م ) ، غير أن كل ما حدث لم يؤثر في دور عبد الناصر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، كما ظهر بصفة خاصة بعد حرب ( ١٩٦٧ م ) وأن صح ذلك ، فإن الدور المتبقي لمؤسسات صنع القرار سوف يبقى هامشياً يعتمد على الاختيار الشخصي لصانع القرار (١) .

### ٣-٢-٣ - عهد الرئيس أنور السادات ( ١٩٧٠ م - ١٩٨١ م )

بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ / سبتمبر / ١٩٧٠ م ، واستلام أنور السادات السلطة في مصر بعده (٢) . شهدت تحولات يمكن النظر إليها وكأنها أدخلت متغيرات جديدة في نموذج صنع القرار في عهد جمال عبد الناصر ، فإن هذا العهد قد انتقل إلى عهد أنور السادات ، وعلى الرغم من أن طابعه الفردي قد ازداد (٣) .

وانفرد بالسلطة بعد عام ( ١٩٧١ م ) ، وأصبح صانع القرار الوحيد ، فقد أنشأ جهازاً جديداً ، ( مجلس الأمن القومي ) . بعضوية الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير المخابرات العامة ومستشار الرئيس للأمن القومي ورئيس الوزراء ، إذ أصبح الرئيس السادات يستعين إلى جانب الأجهزة الرسمية بعدد من المستشارين والمبعوثين الشخصيين ، كما كان يستفيد أيضاً من مقابلات مع السياسيين الدوليين ورؤساء الدول في الافادة من أفكارهم ، ومن ثم في الوصول إلى قرارات والذي يقيمه هو بمفرده والمسئول عنها (٤) .

أما عن التحولات التي شهدتها المرحلة التي حكم السادات فيها مصر فيمكن أن تندرج من منظور عملية صنع السياسة الخارجية في متغيرين مهمين :  
أولهما : التباطؤ النسبي لنفوذ المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار .

---

(١) احمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن ، ( ١٩٦٢ م - ١٩٦٧ م ) ، ( القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨١ م ) ، ص ٢٥١ .

(٢) عبد الحليم قنديل ، الأيام الأخيرة ، ( القاهرة : دار الثقافة الجديد ، ٢٠٠٨ م ) ص ٨٧ .

(٣) د. أحمد يوسف ونيفين مسعد ، ( محرراً ) ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٠ .

(٤) د. محمد السيد سليم ، ( في مجموعة باحثين ) ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

**ثانيهما** : ما بدأ انه بداية لتحول تدريجي نحو ديمقراطية التعددية السياسية . فمن ناحية المتغير الأول ، فإن يتضح من خلال تزايد نسبة العناصر المدنية في مؤسسة الرئاسة ، وتبنى السادات ( لسياسة الجيش المهني ) أو الجيش المحترف ، كما سعى على إبعاد الجيش من التدخل في الشؤون السياسية من ناحية أخرى ، كما لوحظ أن السادات كان يغير قادة المؤسسة العسكرية كلما رأى ذلك ضرورياً وبسهولة ، على عكس الرئيس جمال عبد الناصر ، الذي لم يتمكن إبعاد عبد الحكيم عامر من أعلى المؤسسة العسكرية ، على الرغم من الخسائر العسكرية والسياسية المتكررة ، ألا بعد حرب حزيران / ١٩٦٧م<sup>(١)</sup> .

أما من ناحية المتغير الثاني ، فإن البداية المتوقعة للتحوّل التدريجي نحو ديمقراطية الحياة السياسية الذي ترتب عليه قيام نظام تعدد حزبي مقيد اعتباراً من عام ( ١٩٦٧م ) ، فقد نتج عنه ظهور مجموعة من التيارات الحزبية المعارضة ومع ذلك فقد كان تأثيرها في المؤسسة التشريعية محدداً ، وربما أكثر قليلاً في الرأي العام ، لكن على الرغم من هذه التغيرات الواضحة ، التراجع النسبي في دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي أو الشكلية في الانتقال من التنظيم السياسي الواحد إلى التعدد الحزبي المقيد ، بيد أنه على الرغم من التباين الواضح في التوجهات بين كل من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس السادات ، إلا ان فكرة الدور المسيطر لصانع القرار السياسي الرئيس قد استمر ، وأن أي أدوار مؤسسية أو فردية كانت تتوقف على أرادة الرئيس تحديداً<sup>(٢)</sup> .

### ٣-٣-٣ - عهد الرئيس حسني مبارك ( ١٩٧٠ م - ٢٠١١ م )

تولى الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك الرئاسة المصرية في ١٤ / أكتوبر / ١٩٨١ م ، أي بعد ثمانية أيام فقط من اغتيال السادات<sup>(٣)</sup> . إذ أن هنالك احتمالاً في أن تختلف عملية صنع السياسة الخارجية في عهد مبارك عنها في العهدين السابقين ، بدأ عبد الناصر وكأنه يتحرك بدون أي محددات داخلية ، ألا تأثير المؤسسة العسكرية ، وفي ظل ضغوط عربية توالى على تنفيذ مشروعه القومي في الوطن العربي ، وضغوط إقليمية منبثقة أساساً مع الصراع العربي - (الاسرائيلي) ، مع إمكانية

(١) د. أحمد يوسف ونيفين مسعد ، ( محرران ) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٠ .

(٢) بهجت قرني وعلي الدين هلال ، ( محرران ) ، السياسة الخارجية للدول العربية ، ترجمة جابر سعيد عوض ، ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٤ م ) ، ص ٢٥٢ - ٢٦٠ .

(٣) د. محمد ألباز ، عطاء وهلافيت ، الملفات السرية لمشاهير السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

تحييد الضغوط في البيئة الدولية في إطار القطبية الثنائية (١) .

ومن جهة ثانية بدأ السادات وكأنه يتحرر من القيود الداخلية أياً كانت بما في ذلك ضغوط المؤسسة العسكرية ، وأن أجبر على التراجع في عدد من المناسبات أمام الرأي العام ، كان من أهمها قرارات رفع أسعار السلع الغذائية في كانون / يناير (١٩٧٧م) وكذلك فإنه استبدل الضغوط العربية بحركة ضغوط (إسرائيلية) ، وصلت إلى ذروتها بتوقيع معاهدة السلام المنفرد مع (إسرائيل) عام (١٩٧٩ م) ، بالإضافة إلى ذلك اعتماده على المعونات الأمريكية منذ ذلك الوقت حتى نهاية حكمه (٢) .

غير إن الرئيس المصري السابق حسني مبارك ، فقد اختلف عن العهدين السابقين من خلال تحركه في بيئة ضاغطة داخلياً وعربياً ، إقليمياً ودولياً ، فعلى مستوى البيئة الداخلية تصاعد دور رجال الأعمال إلى درجة مؤثرة تبدأ من ضغوط رجال الأعمال على مؤسسات صنع القرار ، لاتخاذ قرارات تعني بمصالحهم ، أو تحاول كبح صدور أخرى تضر بمصالحهم (٣) ، ونشط دور منظمات المجتمع المدني والرأي العام في رصد وتسجيل الانتهاكات والمشكلات التي يتعرض لها المواطن ، وترسيخ حرية التعبير ودور الصحف المعارضة والمستقلة التي يتعرض لها المواطن ، والهامش الديمقراطي المتاح وثورة الاتصالات الكبيرة والمتاحة في مصر (٤) .

وعلى المستوى العربي أستمروا اعتماد مصر على محيطها العربي ، ومردودات ذلك على درجة مؤثرة على الاقتصاد المصري ، سواء من خلال المساعدات أو من خلال الاستثمارات العربية على درجة مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مع أنه لم يتبرأ من سلام السادات المنفرد مع (إسرائيل) على حركته في مجال الصراع العربي (الإسرائيلي) . وقيد المعونة الأمريكية إلى مصر في عالم يتحول

---

(١) د. أحمد يوسف ونيفين مسعد ، ( محرراً) كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٥ .

(2) Anwer sadat in search of identity an antobiogrphy ( London Collins , 1979) and Hirst and beasson,p50. Doreen kay, progs and scorpion , Egypt and The.

(٣) د. أحمد يوسف ونيفين مسعد ، ( محرراً) كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٤ .

(٤) (٤) مراد حسني، مواضيع وأبحاث سياسية، العدد (٣٦٦٣) ، ٢٠١٢ م .

بالتدرج إلى أحادية قطبية أُنسجت بالعدوانية الشديدة في عهد الرئيس بوش الابن من عام ( ٢٠٠١ م ، الى عام ٢٠٠٨ م ) (١) .

والحق أن هذه الأحداث تفتح مجالاً واسعاً للاعتقاد بأن عملية صنع القرار الخارجي في عهد الرئيس مبارك (٢) ، قد اختلفت عنها في عهدي عبد الناصر والسادات مع أن إطارها الدستوري بقي على حاله بسبب تفاقم القيود المحيطة على النحو السابق بيانه (٣) . فقد بقي الإطار الدستوري ، على ما كان عليه في العهدين السابقين ، بمعنى أنه يوفر لصانع القرار الرئيس (رئيس الجمهورية) ، سلطات واسعة ، حتى التغيرات البسيطة في الاطار الدستوري التي افضت بقيام الاحزاب السياسية التي لم تتمكن من وضع قيود حقيقية على صانع القرار الرئيسي من منظور الدستور ، إذ بقي الرئيس غير مقيد دستورياً بتعيين حزب الغالبية رئيساً للوزراء ، ولا من المنظور السياسي ، إذ أفرزت التجربة أحزاباً هشة ضعيفة منقسمة على ذاتها لا تستطيع القيام بفعل معين في أغلب الأحوال وهكذا بقيت المؤسسة الرسمية لعملية صنع السياسة الخارجية غير مقيدة (٤) . بمعنى آخر ( إن جماعات السلطة هي التي تصنع القرار السياسي، وإن جماعات المعارضة هي التي تناقشه أو تعارضه أو حتى تستغل فجواته وإطفائه لكي تشد الأغلبية الصامتة إلى ناحيتها أقرب ) (٥) .

إن التأثيرات الشخصية كان لها التأثير الأكبر في عملية صنع السياسة الخارجية التي تؤدي دورها في أداء هذه المؤسسة ، فالرئيس المصري سواء في العهدين السابقين أو عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ، كان الفاعل الرئيس وصاحب القرار التوجيهي المؤثر ، كما أن هنالك مؤسسات وأشخاص ينزون طبقاً لإرادة الرئيس واستمر هذا الحال من عام ( ١٩٧٢ م إلى ٢٠١١ م ) (٦) ،

---

(١) مارك ليشني وزوران ب جلاس هاوفنيل ، ( محرراً ) ، الثورة في العالم العربي تونس ومصر نهاية عصر ، ترجمة هاني حلمي حنفي ، ط ١ ، ( القاهرة : رؤيته للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ م ) ، ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) د. أحمد يوسف ونيفين مسعد ، ( محرراً ) ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٥ .

(٣) د. جمال زهران ، السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن السمات والتحديات ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٤٩ ، ( القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠٢ م ) ، ص ١٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٥) نقلاً عن : محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه ، ماذا جرى في مصر ولها ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

(٦) أحمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

اشتركت معه المؤسسة التشريعية التي يسيطر عليها الحزب الحاكم آنذاك ( الحزب الوطني ) ، بمهمة الموافقة على التشريعات المطلوبة لمساندة هذا الدور ، وتقوم الحكومة بالتنفيذ ومهمة الحزب الحاكم ، مهمة الدفاع والتوجيه (١) . فضلاً عن ذلك ، أن عملية صنع القرار السياسي في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك ، شهدت تطوراً خطيراً في دور جهاز المخابرات العامة الذي تبنى عدد من الملفات بيده ، منذ تسلم ( عمر سليمان ) لمنصب مدير المخابرات الحربية بالقوات المسلحة في عام ( ١٩٨٨ م ) ، ثم أصبح على اتصال وثيق بالرئيس بدأ من مايو ( ١٩٩١ م ) ، عندما كلفه برئاسة المخابرات العامة المصرية ، واخذ نفوذه ينمو ويتصاعد نفوذ المخابرات التقليدي في دوائر عديدة ، السودان و (إسرائيل) ، والقرن الأفريقي ، وهذا ما تم بيانه في البداية ، وهذا الدور في الواقع لم يكن نابغاً عن أوضاع مؤسسية ، بقدر ما يعود أساساً لشخصية رئيس المخابرات الذي كان يعمل على مقربة من الرئيس ، وتجمعه في الوقت ذاته علاقات شخصية بالرئيس (٢) .

كما أن ما استحدثت من متغيرات على البيئة الداخلية لعملية صنع السياسة الخارجية في مصر ذات درجة عالية من الأهمية ، هو ظهور ابن الرئيس ( جمال مبارك ) ، في عملية صنع القرار ، إذ أظهر جمال مبارك حرصاً شديداً بالشؤون العامة منذ عدة أعوام من دون أن يناط به أي سلطة تنفيذية ، ريثما استحدثت لجنة في الحزب الحاكم آنذاك ، إلى تبني عملية الإصلاح ( للحزب الوطني ) ، التي لم تكن من سماتها الديمقراطية واضحة بقدر ما كان السعي على أن يكون الحزب الحاكم في سدة الحكم بالفعل وليس مجرد آلية للدفاع عن سياسات الرئيس أو الحكومة ، وهكذا تتبثق السياسات التي يجب على الدولة إتباعها من أمانة السياسات العليا التي يرأسها (٣) . ثم أن هنالك شيئاً آخر ، هو أن ابن الرئيس ( جمال مبارك ) ، كان يمكن عده بسهولة من مجموعة رجال الأعمال ، إذ أن السياسات التي انبثقت من لجنة السياسات ، اتسمت بصفة عامة بشيء قليل من الليبرالية الاقتصادية تزيد عن المألوف في سياسات ( الحزب الوطني ) الحاكم آنذاك ، وهكذا شهدت الساحة السياسية في مصر ظهور فئة من الشباب يوصفون بأنهم ( رجال ابن الرئيس ) ، هو الذي يقف وراء تعيينهم ، حتى بعضهم

---

(١) صلاح السيد بيومي ، صنع القرار السياسي في مصر ، (١٩٥٦م - ١٩٩٠م) عبد الناصر - السادات - مبارك ،

( القاهرة : لجنة الثقافة والفكر ، ٢٠٠١ م ) ، ص ١٤٩ - ١٥٢ .

(٢) أحمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ .

(٣) حمادة إمام ، ٢٥ يناير - سقوط عصابة التوريث ، ( القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ م ) ، ص ١٦٧ .

شغل أماكن مرموقة في مجلس الوزراء عام ( ٢٠١٠ م ) ، وكان هؤلاء من فئة رجال الأعمال ، وهكذا تبين أن الكثير من القضايا في عملية صنع القرار السياسي أصبح يتحكم بها ابن الرئيس بالتحديد فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي (١) .

### ٣-٣-٤ - مدة الرئيس محمد مرسي ٢٠١٣ م وما بعدها

إن ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م، وضعت النهاية لعودة ظهور وزارة الخارجية ، كمؤسسة رئيسة في صياغة سياسة مصر الخارجية في المحافل الأكثر أهمية ، وعقب الثورة مباشرة تراجعت الشؤون الخارجية إلى الوراء وفتح المجال للمخاوف الداخلية الطارئة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، تحدث وزير الخارجية الأسبق والأمين العام للجامعة العربية حالياً ( نبيل العربي ) في آذار عام ٢٠١١ م ، عن تطبيع العلاقات مع إيران التي كانت قد قطعت علاقاتها مع مصر عام ( ١٩٧٩ م - ٢٠١١ م ) ، ولكن سرعان ما تراجع هذا الحدث ، وفي ظل حكم ( الإخوان المسلمين ) إذ ظهرت اتجاهات خطيرة في صنع السياسة الخارجية لمصر ، إذ اصدر الرئيس المصري السابق محمد مرسي في ٢٢ / تشرين الثاني / ٢٠١٢ م ، إعلاناً دستورياً تضمن تحصين قراراته من أي رقابة قضائية ، وبذلك أصبح أكثر تفرداً في صنع السياسة الخارجية عن المراحل السابقة لحكم مصر ، في حين لم يتخذ الرئيس السابق محمد مرسي أي خطوات كبرى كانت قد أثرت بشكل مباشر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) على المدى القريب ، ألا أنه كان يزرع بذور التحول الجذري في توجهات وأطراف إدارة السياسة الخارجية لمصر ، فعلاقة ( الإخوان المسلمين ) الوثيقة مع حماس وخاصة حول اتفاق ادخال السلاح إلى غزة ، كانت ستتبعها نتائج سلبية على المدى الطويل لكل من الامن القومي المصري والعلاقات مع ( إسرائيل ) ، إن الدلائل على أن الرئيس محمد مرسي كان يعطي الأولوية في صنع السياسة الخارجية لمصالح الإخوان على مصالح الدولة . بما في ذلك من خلال إعادة تحيد أولويات الأمن القومي أثارت مواجهات مع جهاز أمن الدولة والجهاز البيروقراطي للدولة المسؤول عن تنفيذ السياسة الخارجية (٢) .

---

(١) صوفي بومبييه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ - ٩٧ .

(٢) معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، استخرج بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٣ ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع

الآتي : [WWW.wahington.institute.org](http://WWW.wahington.institute.org) .

إن وزارة الخارجية المصرية كانت مجردة من صلاحياتها تماماً أثناء إدارة الرئيس السابق محمد مرسي ، فقد كان وزير الخارجية في عهدة ( محمد كامل عمرو ) ، مجرد أداة بيد النظام ، وعلى وفق آراء العديد من الدبلوماسيين ، يبدو أنه قبل الدور المتواضع الذي أدته وزارة الخارجية المصرية ، إذ عندما أتخذ محمد مرسي خطوة غير مسبقة باستدعائه سفير مصر لدى روما وقنصلها بدرجة سفير في نيويورك من دون سبب ، ومن دون الرجوع الى القوانين والإجراءات المؤسسية الواجبة في تلك الخطوة ، نفذ الوزير أوامر الرئيس دون التصدي لها بموجب اللوائح المعمول بها في المحافل الدولية ، ولم يكن معارضة الدبلوماسيين المصريين موجهاً نحو سلبية الوزير فحسب ، بل نحو المؤسسة الموازية الصاعدة برئاسة مستشار الرئيس السابق محمد مرسي للشؤون السياسية الخارجية ( عصام حداد ) ، الذي كان يؤدي مهام وزير الخارجية لمصر من الناحية الفعلية .

إن أبعاد مؤسسات الدولة القائمة وصناع السياسة الخارجية من ذوي الخبرة من قبل ( جماعة الخوان المسلمين ) ، قد نتج عنه سياسة خارجية مندفعة ومتناقضة داخليا وغير واضحة المعالم تقريباً<sup>(١)</sup> .

وأخيراً هيمن مكتب الارشاد على صنع القرار الداخلي والخارجي لتصبح الرئاسة مجرد دمية تسمع وتطيع فقط<sup>(٢)</sup> .

وهكذا فإن القرار المصري يواجه عالماً عربياً يختلف عن ذلك الذي تركته مصر حينما قرر صانع القرار فيها إن يأخذ منحى على الطريق إلى خارج النظام العربي . كذلك أمام القرار المصري متغيرات في مجال أوسع هو المجال الدولي وأهم ما فيه الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتبطت مصر معها بعلاقات خاصة ، وفي نهاية المطاف ما تواجه عملية صنع القرار في مصر هي :

١- المعضلة الاقتصادية المتفاقمة<sup>(٣)</sup> .

٢- زيادة السكان لا سبيل إلى السيطرة عليها و ٦٠ % من هم تحت سن العشرين .

---

(١) معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى . استخرج بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١٤ ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر

الموقع الآتي : [www.washington,op.sit](http://www.washington,op.sit)

(٢) نورهان الشيخ (في مجموعة باحثين) ، مصريين مخاض التغيير والحفاظ على المكانة الاقليمية (مجلة) حمورابي

، العدد ٨ ، ( بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣ م ) ، ص ٤٧ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

٣- الموارد كانت كافية بصعوبة قبل زيادة عدد السكان وأستطاعت مصر سد الفجوة المتسعة في مرحلة من المراحل بموارد إضافية ، كتحويلات المصريين من الخارج وتصدير البترول ودخل قناة السويس والسياحة ، لكن كل هذه الموارد الاستثنائي تتضاءل اليوم .

٤- ديون تراكمت في مرحلة السبعينات وقفزت من ( ٢ بليون ) دولار سنة ١٩٧١ م إلى ( ٢٤ بليون ) دولار سنة ١٩٨١ م ، وهي الآن تقترب من ثلاثين بليوناً دولار (١) .

وهذه في مجملها تجعل عملية صنع القرار في مصر عصبية المزاج فهي تتعامل مع قوة بغير ضوابط وأحياناً بغير مسؤولية - والمأزق الحقيقي أن مصر لها علاقات خاصة اقتصادية مؤثرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ولها علاقات خاصة عسكرية مؤثرة مع أمريكا ، على الأقل بتوريد السلاح ، ثم أن هذه العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة فضلاً عن تأثيراتها المباشرة تضع قيوداً على سياسة مصر الدولية وهي تزيد من مشاكل صانع القرار السياسي (٢) .

لذا ستبقى هذه الكوابح ضاغطة على صانع القرار السياسي الخارجي ، إذا ما استمرت دون حلول . لذا توصلنا إلى نتيجة مفادها أن عملية صنع السياسة الخارجية في مصر تقترب من نموذج القائد المسيطر ، ويتمثل هذا النموذج بوجود صانع السياسة المسيطر الذي يمكنه أن يتخذ القرارات بمفرده ، دون الحاجة إلى الرجوع إلى مؤسسات معينة بإنشاء مجموعة من المستشارين القريبين ممن يعينهم الرئيس أو القائد بمحض إرادته دون أن يتوفر على أي مصادر مستقلة ، إذ تتراوح بين نظام حكم وآخر من بين تلك النظم التي حكمت مصر ، لذلك نرى أن عموم السياسة المصرية قد تميزت خلال الربع قرن الذي عقب عبد الناصر للسلطة حتى اغتيال السادات ونهاية حكمه ، بغياب مفهوم ( التخطيط المؤسسي ) ، ومنذ عام ١٩٥٦ م ، نتج في مصر نظام سياسي رئاسي يكون فيه الدور المركزي لرئيس الجمهورية ، ولا سيما مع اعتبار أن عملية صنع ، واتخاذ القرار السياسي هي من عمق اختصاصاته التي لا تنافسه فيها مؤسسات أخرى . ومن ثم فإن عملية صنع القرار السياسي حتى بعد ثورة ٢٥/يناير ، تبدأ وتنتهي برئيس الجمهورية .

---

(١) محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

### ٣-٥-٣-المؤسسة العسكرية وعملية صنع القرار :

يتحكم فاعلون ثلاثة في عملية صنع القرار السياسي المصري بعد الرئيس الاسبغ مبارك ، الجيش والحركة الاسلامية ( بتتوع تركيياتها ) والمجموعات التي تتألف منها الليبرالية المصرية (١) ، فمئذ ثورة ١٩٥٢ م ، الذي اقام النظام الجمهوري المصري ومؤسسة الجيش ( القوات المسلحة والاجهزة المرتبطة بها) (٢) ، تطرح الاطار الذي حكم رؤساء مصر من خلاله ، فعلى الرغم من شعبية عبد الناصر وكارزميته ، وتغيرات انور السادات التحويلية ، ومدة حكم مبارك الطويلة ، عول ثلاثتهم على اوراق اعتمادهم العسكرية وعلى منحتهم اياه قيادتهم في زمن الحرب من هيبية ، وعلى الدعم غير المشروط لحكمهم من المؤسسة العسكرية ، المؤسسة الوحيدة في مصر القادرة على احداث تغير بالقوة وبالمقابل طرح الزعماء الثلاثة انفسهم على انهم ابناء المؤسسة العسكرية وبشكل اكثر دقة بوصفهم ممثليها في قيادة البلاد ، هذا الموقع على الرغم من فراديثه ارتقى عبد الناصر من قائد ثورة الى بطل البلاد ؛ وبدل السادات صورته كقائد منتصر لحرب ١٩٧٣ م ، الى صورة الرئيس الذي جلب السلام والازدهار .

ويمكن القول: (أن مصر لم تكن نهائيا دكتاتورية عسكرية على النحو الذي كان عليه عدد من دول امريكا اللاتينية من الستينيات الى الثمانينيات ؛ لم يتولى الجيش البتة ( الاب الروحي للدولة ) ، مثال ذلك الحال في تركيا غير ان المؤسسة العسكرية على الرغم من انها تتولى في نفسها الحكم ، ( احتفظ الرؤساء دوما بمفاصل السلطة كافة ) تمتعت بمنزلة خاصة وفريدة بمقدمة اي تنظيم اخر في البلاد) .

تراجعت تلك القوى المحركة على مدى العقد الماضي بعدما ظهرت النخبة الرأسمالية بوصفها فريقا بارزا في السلطة ، اقام لنفسه في داخل ادارة الرئيس المصري الاسبغ مبارك ، دوائر نفوذ في المجالات التي تؤثر مباشرة في حياة المصريين اليومية ( الاقتصاد ، المال ، والخدمات ) وترك للمؤسسة العسكرية المجالات المتعلقة بسيادة الدولة فقط ( الدفاع الامني القومي ، والسياسة الخارجية ) .

(١) طارق عثمان ، مصر على شفير الهاوية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٣ .

(٢) تحتفل مصر كل سنة ببيوم ٦ تشرين الاول / اكتوبر ، وهو اليوم الذي بدأت فيه الحرب التي تعد النجاح العسكري الاكبر للبلاد في تاريخها الحديث ، نقلا عن : المصدر نفسه ، ص٢٩٤ .

على الرغم من ان وزير الدفاع هو رسميا عضو في الحكومة ، فان الرئيس هو الذي يعينه وهو يتبع له مباشرة ، وتشكل موازنة الجيش سراً من اسرار البلاد ، وتوجد حدود بين سلطة جهاز الشرطة على ضباط الجيش ، للاستزادة ينظر الى : Robert satloff (the army and politics in mubarak's Egypt) (wash ington institute of near east policy 1988)

وقد تسلم الجيش السلطة بقيادة المجلس الاعلى للقوات المسلحة البلاد منذ اطاحة مبارك في شباط فبراير ٢٠١١ م ، ودفع في اشهر قليلة الى تعديلات كبيرة في الدستور عن طريق الاستفتاء ، ورعى حوارا وطنيا دعا اليه جميع اللاعبين السياسيين وعين حكومة جديدة خالية من الرأسماليين الذين سيطرو على ( الحزب الوطني الديمقراطي ) الحاكم آنذاك وحرك عملية تهدف الى بلوغ هدفها بانتخابات برلمانية في ايلول سبتمبر ٢٠١١ م ، على ان تعقبها انتخابات رئاسية بعد ذلك ببضعة اشهر وهذا ما حصل تماما<sup>(١)</sup> .

ويمكن لعدد من المعطيات ان يؤدي بقيادة الجيش الى الانسحاب التدريجي من الحياة السياسية المصرية تاركة الحكم لبرلمان منتخب ورئيس منتخب ممثل بالرئيس المصري السابق محمد مرسي بحسب ما وعد به المجلس الاعلى لمرات عديدة بالأشهر التي تلت ثورة ٢٠١١ م<sup>(٢)</sup> ، فقد لزمّت المؤسسة العسكرية اماكنها بالفعل منذ حرب تشرين في ١٩٧٣ م ، على الرغم من كونها الركن الاساس للنظام المصري منذ ١٩٥٢ م ، وبذل جهد كبير لضمان لا تنتج المؤسسة العسكرية منافسين محتملين للرئيس ، وهكذا على عكس الوضع في الستينيات على سبيل المثال ، ( عندما اصبح المشير عبد الحكيم عامر صاحب النفوذ الجماهيري الواسع داخل المؤسسة العسكرية كلها حاكم الامر الواقع الجيش ) تحول الجيش المصري رهانا الى اتخاذ القرار جميعا بدلا من اتخاذه على وفق ارادة شخص واحد<sup>(٣)</sup> .

بالرغم من غياب وتغيب المؤسسة العسكرية المصرية عن الساحة السياسية والاجتماعية في السنوات التي سبقت حركة التغيير في مصر ، إلا أن موقفها خلال الأزمة وبعد أنجاز التغيير أثبتت أن هذه المؤسسة على دراية جيدة بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الحياة السياسية المصرية ، بالاضافة الى امتلاكها تصورات شاملة عن طبيعة التنافس والصراع بين مكونات المجتمع المصري وتياراته الفكرية .

---

(١) طارق عثمان ، مصر على شفير الهاوية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

(٢) جريدة (اخبار اليوم المصرية في ٣٠/٣/٢٠١١ م) .

(٣) طارق عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٥ .

## الفصل الرابع

### السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه القضايا العربية

تؤدي مصر دوراً فاعلاً في العديد من القضايا العربية ، التي تحظى بأهتمام صانع القرار السياسي الخارجي المصري لأهميتها الاقتصادية والأستراتيجية ، وقد شهدت المنطقة العربية العديد من مظاهر عدم الأستقرار كان أبرزها وأكثرها وضوحاً مدة حكم الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك ، وتطورات القضية الفلسطينية ، وكذلك أزمة وحرب الخليج الثانية ، وغزو وأحتلال العراق لعام ٢٠٠٣م ، وقضايا الأمن القومي المصري ، واندلاع حركات التغيير السياسي في المنطقة العربية التي أدت إلى تغيير الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية ، فقد حظيت تلك القضايا بأهتمام مصر نظراً لتأثيرها على الأمن والأستقرار في المنطقة العربية الذي بدوره يؤثر في المصالح المصرية في المنطقة .

ولعل ذلك يفيد ، من الحديث عن السياسة الخارجية المصرية اتجاه القضايا العربية في عهد الرئيس مبارك ومدة حكم الرئيس محمد مرسي ، وأخيراً عن السياسة الخارجية المصرية اتجاه القضايا العربية مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي للرئاسة المصرية ، والبحث في هذه القضايا المطروحة على وفق المدد الزمنية لكل قضية مع مدة حكم كل من الرؤساء الثلاثة ، بسبب من المتغيرات المتسارعة في المنطقة.

ومن خلال كل ما تقدم ، فإن هذا الفصل سينقسم إلى أربعة مباحث ، المبحث الأول: يتناول السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه العراق بعد العام ١٩٩٠م ، أما المبحث الثاني : فسيتناول السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه قضية الصراع العربي- (الإسرائيلي) ، أما المبحث الثالث : سيركز على السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه القضايا (الأمن الاقليمي) ، أما المبحث الرابع : خصص في البحث عن الموقف السياسي المصري اتجاه التغيير في البلدان العربية .

#### ٤ - ١ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه العراق بعد عام ١٩٩٠م .

لقد جاء دخول القوات العراقية للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م ، صدمة للعالم كله في مقدمته العالم العربي على وجه الخصوص ، إذ نتج عن أجتياح القوات العراقية للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي ، بل وفتح أبواب الوطن العربي على مصراعية للتدخل في مقدراته ومواجهة الأخطار والتهديدات ، كما أثرت تلك العمليات على النظام العربي الذي وجد نفسه عاجزاً عن حلها في دائرتها العربية أمام خطورة الحدث<sup>(١)</sup> .

(١) د. كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج١ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ص ١١ .

ومع أنقسام العالم العربي ما بين مؤيد ومعارض كان لمصر والدول العربية مواقفها السياسية المختلفة ، لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أزمة وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ م .

المطلب الثاني : الموقف المصري من استمرار الحصار على العراق .

المطلب الثالث : الموقف المصري من غزوا واحتلال العراق في العام ٢٠٠٣ م .

**٤ - ١ - ١ - أزمة وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ م .**

لا جدال في أن أزمة وحرب الخليج ، التي بدأت في المدة بين صيف عام ١٩٩٠ م وأوائل عام ١٩٩١ م ، كانت مثلت أحد المداخل الأساسية لفهم الحركة المصرية اتجاه الوطن العربي ، إذ كانت السياسية الخارجية المصرية اتجاه أزمة الخليج محصلة لتفاعل مجموعة متغيرات وعوامل مارست تأثيرها في صياغة وتنفيذ الحركة المصرية حيال الأمة ، وكان من الظاهر منها : المصالح المصرية في الخليج<sup>(١)</sup>، وتطلع صانع السياسة الخارجية المصرية نحو أداء دور أقليمي فاعل ومؤثر ، والضغط الخارجية التي تعرض لها صانع القرار من الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت التحالف الثلاثيني ضد العراق ، الأمر الذي جعل من تفاعلات تلك الحركة تتسم بطابع التحول وعدم الثبات ، بدءاً بالتحرك الدبلوماسي المصري لتهدئة التوتر بين أطراف الأزمة وأنتهاء برفض الوجود العسكري العراقي في الكويت.

والجدير بالملاحظة ، في الوقت الذي تفجرت فيه الأزمة بين العراق والكويت سنة ١٩٩٠ م ، كانت المعطيات الجديدة في النظام الأقليمي العربي التي باننت في أعقاب مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ م ، قد أظهرت اتجاهاً نحو أنبعاث مفهوم الوحدة العربية وعودة روح التضامن العربي المشترك خاصة بعد أنتهاء الحرب العراقية - الإيرانية في الثامن من آب / ١٩٨٨ م<sup>(٢)</sup> .

واسهمت في صياغة دور جديد لمصر بعد أستعادة مكانتها في دائرتها العربية ، من هنا كانت المصلحة المصرية قد أقتضت أحتواء الأزمة وتهدئة التوترات ، لذلك سعت مصر لحل الأزمة على وفق ثلاث مراحل زمنية متعاقبة أولها تقع ما بين يومي ٢٥ يوليو ١٩٩٠ م<sup>(٣)</sup> ، والثانية بعد دخول القوات العراقية للكويت وأنعقاد القمة العربية الطارئة بالقاهرة في ٨/٩ و ٨/١٠ / ١٩٩٠ م ، والمرحلة الثالثة

(١) أيمن السيد عبد الوهاب ، مصر ومحاولة أحتواء الأزمة ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات ، ١٩٩١ م) ص ٢٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٣) لواء ، د. كمال أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ .

العسكرية ومشاركة مصر في إنهاء الأزمة أواخر ديسمبر ١٩٩٠م<sup>(١)</sup>.

### المرحلة الأولى : سلوك صانع القرار السياسي المصري لحل الأزمة :-

لقد بدأ التحذير الأول لتصاعد الأحداث في منطقة الخليج في منتصف يوليو / ١٩٩٠م ، وعندما أتهم العراق في رسالة قدمها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، جاء فيها الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة يتجاوز حصصها من إنتاج النفط على وفق لما حددته منظمة الأوبك مما أدى إلى أغراق السوق البترولية العالمية بما يفوق حاجاتها ومن ثم انخفاض أسعار النفط أثرت بشكل كبير في اقتصاديات العراق والدول الأخرى المنتجة للنفط ، ثم حذرت الحكومة العراقية إنذاك ، من مغبة الأستمرار في إنتاج البترول بما يفوق على الحصص المقررة ، وأوضح صانع القرار السياسي العراقي في خطاب له في ١٧ / يوليو / ١٩٩٠م ، خلال قمة بغداد من العام ذاته ، بأنه في حالة عدم الألتزام بذلك فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة على حد قوله إلى أصحابها ، وأتهم الكويت بالأستحواد على (٢/٤) مليار دولار ثمناً للبترول الذي حصلت عليه من الآبار الموجودة على الحدود المتنازع عليها بين العراق والكويت (حقل الرميلة تحديداً) ، بهدف تدمير اقتصاد العراق عن طريق زيادة إنتاج البترول لخفض الأسعار ، وجاء رد الكويت والإمارات العربية ، في مذكرتين إلى كل من الأمين العام للجامعة العربية والسكرتير العام للأمم المتحدة ، أكدت فيهما بتصدير النفط على وفق الحصص المسموح لها<sup>(٢)</sup> .

وأزاء تصاعد الحملات الإعلامية العدائية بين العراق والكويت جاء التحرك المصري لتطويق الأزمة وضمان التوصل لتسوية مرضية للطرفين فشهادة المدة المذكورة سلفاً ، حركة مصرية نشطة لتطويق الأزمة ونزع فتيل التفجير ، منها سعياً نحو إيجاد الحلول السلمية لتسوية الازمة في دائرتها العربية ، إذ أفترضت مصر خطة من أربع نقاط لحل الأزمة وهي :

أ - أستبعاد أي تهديد باللجوء إلى العمل العسكري المسلح من جانب أي طرف .

ب - البدء في قيام مساعي مصرية من أجل التقريب بين وجهتي نظر البلدين مع الترحيب بأي مساعدة ترى أي دولة عربية أخرى تقدمها .

ج - عقد أجتتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية يعقد في القاهرة بمشاركة محدودة من الدول العربية ذات الوزن السياسي .

(١) التقرير الأستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠ ، (القاهرة : مركز الازهرام للأبحاث الأستراتيجية والسياسية ، ١٩٩١م) ، ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .

(٢) ملف وثائقي عن جهود مصر لأحتواء الأزمة العراقية - الكويتية ، جمهورية مصر العربية ، (القاهرة : وزارة الأعلام الهيئة العامة للأستعلامات ، ١٩٩٠م) ، ص ١ وما بعدها .

د - وقف كل الحملات الإعلامية بين العراق والكويت<sup>(١)</sup>.

ثم أجرى الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك اتصالاً هاتفياً بالرئيس العراقي الأسبق صدام حسين ، وأستقبل في اليوم التالي نائب الرئيس العراقي ووزير الخارجية آنذاك طارق عزيز ، ثم شهدت الأسكندرية في ٢٣ / يوليو / ١٩٩٠ قمة ثنائية بين الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك والملك حسين ابن طلال ملك الأردن<sup>(٢)</sup>، ثم أتفق الجانبان على أن يستوضح الملك حسين في أثناء زيارته بغداد موقف الحكومة العراقية من اقتراحيين هما : ألترام العراق بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة ، أما الاقتراح الآخر تضمن موافقة العراق على حضور قمة مصغرة في جدة ، للبحث في تطورات الأزمة<sup>(٣)</sup> ، وخلال زيارة الملك حسين بغداد ، أعربت الحكومة العراقية آنذاك الموافقة على ماتم اقتراحه ، وموافقة الحكومة العراقية حضور العراق لأجتماع تفاوضي بين العراق والكويت تحت رعاية سعودية ، وأنه سوف يعلن انسحابه من الكويت بشرط أن لا يتخذ وزراء الخارجية العرب المجتمعون في القاهرة قراراً مسيئاً وخاطئاً ضد العراق ، وفعلاً أعلنت الحكومة العراقية آنذاك استعدادها بسحب قواتها من الكويت<sup>(٤)</sup>، ومع متابعة الملك حسين جهوده فيما يتعلق بالمقترحات التي تم الاتفاق عليها مع الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك ، ظهرت التناقضات في الموقف المصري ، إذ أصدرت الحكومة المصرية بياناً يدين الوجود العراقي في الكويت ، وبرر الرئيس المصري الأسبق موقفه هذا بقوله (أنه يتعرض لضغوط كبيرة وأنه لا يقبل بالاتفاق الذي تم بين الملك حسين والرئيس العراقي الأسبق صدام حسين ويصر على الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت والعودة الفورية للعائلة الكويتية الحاكمة)<sup>(٥)</sup> ، وهذا يأتي متوافقاً مع السياسة الأمريكية ولأنصياح للضغوط التي مارسها الرئيس بوش الأب<sup>(٦)</sup>.

وبالعودة إلى مؤتمر جده الثلاثي يوم ٣١ / يوليو / ١٩٩٠ ، ما بين نائب الرئيس العراقي الاسبق عزت ابراهيم، وولي عهد الكويت الشيخ سعد العبدالله وولي عهد السعودية الامير عبدالله بن عبد العزيز الذي اصبح ملكا في ما بعد ، في محاولة لتسوية الخلافات الحدودية والبتروولية والمالية، الناشبة بجدة بين العراق والكويت ، ولكنه أنتهى بالتعثر التام ، ولاحت حينئذ أشباح الخطر الوشيك ، فقد سعى

(١) د. كمال أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ - ١٢٠ .

(٢) سامح محمد راشد ، العلاقات الخليجية العربية ، ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م ، (الأطر والاتجاهات) أوراق خليجية ط ١ ، (دبي) - الإمارات العربية : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٥م) ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٣) الكتاب الأبيض ، أزمة الخليج ، ( الاردن : دار النشر بلا ، ١٩٩٠م - آذار ١٩٩١م ) ، ص ٦ .

(٤) بيار سالنجر ، أريك لوران ، حرب الخليج ، الملف السري ، ط ١ ، (باريس : بلا ، ١٩٩٠م) ، ص ١١١ .

(٥) الكتاب الأبيض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

(٦) بيار سالنجر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

العراق إلى املاء شروطه على الكويت وأهمها (١) :

- \* أسقاط الديون الكويتية على العراق .
- \* تقديم الكويت تعويضات كبيرة للعراق على خسائره في الإيرادات البترولية .
- \* اعادة ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين .
- وجاء الرد الكويتي بالرفض وفشل مؤتمر جدة .

وبناءً على ما تقدم ، تحركت الدبلوماسية المصرية عبر محاور متعددة أهمها توجيه النداءات إلى الأطراف المعنية بالأزمة بضرورة البحث عن سبل سلمية لتسوية الأزمة ، والنظر إلى النزاع بين العراق والكويت بأنه أختلاف في وجهات النظر ومن الممكن حله عن طريق تدخل وسطاء عرب وأن مهمة مصر هي تهيئة المناخ الملائم للحل العربي السلمي ومحاولة الوصول إلى تفاهم حول السبل المؤدية إلى اتفاق لأزالة الخلاف ، وان مصر بحكم علاقاتها المتميزة مع كل الأطراف مؤهلة أكثر من غير ها لحل الأزمة الناشئة بين العراق والكويت ، وأعطاء تفسيرات مهدئة للمواقف التي قد تنذر بالمزيد من التصعيد<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يتبين الدور الأمريكي الضاغط على الدول العربية في تحريضها لأتخاذ مواقف حازمة ضد العراق لتعقيد الأزمة وأشعال فتيلها الذي كاد يخفت بالوساطة الأردنية مع العراق وهنا توجه الموقف الأمريكي ويزخم كبير وأخرجها من طابعها الأقليمي المحدود إلى نطاق دولي عالمي وخاصة بعد أنصياح الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك للضغط الأمريكي ، إذ لوح له بأيقاف المساعدات الأمريكية وتفاعلت الحاجة للدعم الأمريكي مع الضغط السعودي ، إضافة للموقف الشخصي للرئيس حسني مبارك من العراق والذي تبين قسم منه في صيغة الوساطة التي قام بها قبل أحداث ٢/أب/١٩٩٠م<sup>(٣)</sup>.

**المرحلة الثانية : قمة القاهرة والسلوك المصري اتجاه العراق .**

وبعد وقوع الأزمة ودخول القوات العراقية الكويت ، أعلنت القاهرة رفضها للتدخل العسكري كوسيلة لحل الخلافات ، وأجرى الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك اتصالات فورية بكل من الرئيس اليمني السابق على عبدالله صالح والملك حسين وياسر عرفات بالإضافة إلى المحادثات التي تمت

---

(١) شهاب رشيد خليل ، الدور المصري في الاستراتيجية الأمريكية حيال الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

(٢) لواء ، د. كمال أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

(٣) خضير إبراهيم سلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠ .

مع ولي عهد الكويت سعد العبدالله ، ونائب الرئيس العراقي انذاك عزت ابراهيم ، إذ لم تسفر هذه المحادثات عن نتيجة إيجابية مما حدا بالرئيس المصري الاسبغ مبارك عن دعوته لعقد مؤتمر قمة عربي عاجل خلال ٢٤ ساعة يعقد بالقاهرة<sup>(١)</sup>.

سبق مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة من يوم ٩/٨/١٩٩٠م ، اجتماعاً لوزراء العرب في مقر الجامعة العربية ، في ٣/أب/١٩٩٠م ، الذي شكل بداية الاستنكار والادانة العريفة التي ايدها الجامعة العربية ، ونقل هذه الادانة إلى داخل منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان يعقد اجتماعاته خلال الأيام الأولى عقب دخول القوات العراقية مؤتمره التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية والذي أصدر من القاهرة يوم ٥ / أغسطس من العام ١٩٩٠م ، بياناً مماثلاً لبيان مجلس وزراء الخارجية العرب بالقاهرة يوم ٣ / أغسطس من العام ١٩٩٠م<sup>(٢)</sup>.

ازاء ما تقدم ، أستقبل الرئيس المصري مبارك الوفد العراقي لقمة القاهرة ، لمدة ثلاث ساعات في مقر أقامته من دون الوصول إلى اتفاق بين البلدين<sup>(٣)</sup> ، وفي الوقت الذي عقدت فيه الأمل على مؤتمر القمة لإيجاد حل عربي لأزمة عربية - عربية ، توضحت التناقضات التي تم أخفائها وتعارضت المصالح حتى أصبحت أستيعاب حقيقة الأحداث ومعالجتها بصورة الصحيحة بعيداً عن الأذهان ، وبذلك دخلت العلاقات العراقية - المصرية خلال هذه المدة مرحلة التوتر بشكل كبير كما أبدت الحكومة المصرية مواقف سلبية<sup>(٤)</sup>، أنعد المؤتمر في ظل تناقضات وأنقسامات عربية مختلفة وخرج بقرارات عديدة ، بعد أن صوت لصالح القرار (١٢) دولة عربية وعارضته كل من العراق وليبيا وفلسطين وأمتعت عن التصويت الجزائر واليمن ، أما تونس فلم تحضر الاجتماع أصلاً ، ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا القرار بعد أن فرضته مصر على الأقطار العربية .

وكان أخر القرارات العربية في هذا الشأن ، ما أصدره مؤتمر القمة العربية الأستثنائي المنعقد في القاهرة من يوم ٢/٨/١٩٩٠م ، اصبح أزمة دولية سيما بعد صدور القرار ٦٦١ في ٦/٨/١٩٩٠م وقضى على أخر فرصة كان يمكن من خلالها تلافى التصعيد الخطير وتحويلها إلى أزمة دولية أوسع نطاقاً . إن القرار الذي تم إتخاذه من قبل أجمع القمة العربية لم يكن قراراً شرعياً ويفتقر إلى الأسس القانونية فلم يتم أتخاذه على وفق قاعدة الأجمع المعمول بها في أجماعات الجامعة العربية سواء على

(١) د. أحمد محمد كمال ، أنفجار الخليج ، العراق المسبوق وكلمة التأريخ ، (القاهرة : مطبعة مديولي، ١٩٩١م) ، ص ٨٧ .

(٢) عبد الحميد الجوهري ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق ، جرد أحداث المنطقة خلال ١٩٩٠م - ١٩٩١م. (بغداد : مركز أبحاث الخليج ، ١٩٩٤م) ، ص ٣٥٢ .

(٣) كان الوفد العراقي يتألف من الوزراء السابقين، طه ياسين وسعدون حمادي وطارق عزيز، المصدر نفسه ، ص ٣٥٥

(٤) د. أحمد محمد كمال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ - ٨٧ .

مستوى القمة أو مستوى وزراء الخارجية ، إذ كان غطاء يمهّد الطريق للخيار العسكري الأمريكي تحت ذرائع الشرعية الدولية والعربية<sup>(١)</sup>.

ومن جانب آخر مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على صانع القرار المصري لأخذ مواقف متشددة اتجاه العراق<sup>(٢)</sup> ، ومن خلال الزيارة التي قام بها (جون كيلي) مساعد وزير الخارجية الأمريكي أنذاك إلى مصر حذر فيها من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعيد النظر في الديون المترتبة على مصر ومبيعات الأسلحة إليها إذا لم تتخذ موقفاً متشدداً من العراق ، وأعطت هذه السياسة نتائجها عندما أخذ مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي تم ذكره عدداً من القرارات شكلت كابحاً أما المساعي (العربية - العربية ، وشطرت الموقف العربي إلى شطرين مختلفين كما مثلت غطاءً للوجود العسكري الغربي في المنطقة العربية)<sup>(٣)</sup> .

وعلى هذا الأساس ، تمكن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك تحت وعود الدعم الأمريكي لمصر من تمرير قرار أريد به أن يكون مفتاحاً للحل العسكري الأمريكي وغطاءً للعدوان الأمريكي على العراق ، فقد أجهض الرئيس الأسبق حسني مبارك كل المساعي التي كانت ربما قد تؤدي إلى حل عربي اتجاه تلك الأزمة عن طريق القمة العربية الطارئة في القاهرة عام ١٩٩٠م ، وعمل منها كأداة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية<sup>(٤)</sup>.

### المرحلة الثالثة : المشاركة في العدوان .

بدلاً من أن تؤدي مصر دور الوسيط وأخذ دورها العربي في حل الأزمة نراها ذهبت وراء الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما تريد تحقيقه ، وبذلك فوتت الفرصة على نفسها وعلى الأمة العربية في إيجاد حل عربي للأزمة، وكان بالأمكان ذلك فيما لولم تتزلق بطريق الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيق مصالح حيوية في الخليج العربي ، وهذه المصالح استراتيجية وأقتصادية وسياسية وتكمن المصلحة الاستراتيجية في ضرورة عدم خضوع منطقة الخليج

(١) المهدي المنجرة ، الحرب الحضارية الأولى ، مستقبل الماضي وماضي المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ - ٨٤.

(٢) نبيل عبد الفتاح ، الإدارة القانونية اللازمة في الخليج ، (مجلة) ، السياسية الدولية ، العدد ١٠٢ ، (القاهرة : مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٩٠م) ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٣) د. شفيق عبد الرزاق السامرائي ، (في مجموعة باحثين) ، حرب الخليج ، (مجلة) العلوم السياسية ، العدد ٤ ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ١٩٩٢م) ، ص ٤٣ .

(٤) المهدي المنجرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ - ٧٤ .

العربي لسيطرة أية قوة عالمية أو أقليمية ، والمصلحة الاقتصادية تتطوي على ضمان وصول النفط بأسعار رخيصة إليها ، وكانت المصالح السياسية تتركز في ضمان وأمن النظم السياسية في الخليج العربي ، وعلى أثر ذلك أصبحت المعادلة السائدة على أساس مقايضة الأمن بالمصالح الخاصة ، ناهيك عن تلاقي المصالح الأمريكية مع المصالح (الإسرائيلية) منذ أمد بعيد فوجود (إسرائيل) في قلب الأمة العربية لعرقلة المشروع الوحدوي العربي كذلك أستنزافاً لطاقت الأمة العربية<sup>(١)</sup>.

بيد أن الموقف المصري الرسمي حيال الأزمة ، كان أكثر وضوحاً بعد أن أستاذت مصر مؤتمر القمة العربية الطارئة برئاسة الرئيس الأسبق مبارك الذي عقد في القاهرة في ٨/٩ و ١٠/٨/١٩٩٠ م . والذي تم الإشارة إليه فيما سبق ، مؤشراً بذلك مرحلة جديدة في مسار الأزمة أتسمت بطابع أكثر حدة وخطورة عندما تبنى المؤتمر قراراً بالأغلبية تضمن الموافقة على طلب السعودية ودول الخليج إرسال قوات عربية وأجنبية للسعودية للدفاع عن أراضيها وأخراج القوات العراقية من الكويت ، وبناءً لآحد الأراء بأن صانع القرار السياسي المصري كان يسعى إلى تحقيق أمرين مهمين : الأول أن تعود مصر بثقلها إلى الصف العربي ، والثاني : أن تلغي الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت المفاوضات جارية معها (٧) مليار دولار تمثل ديون مصر العسكرية ، وكان الرئيس مبارك آنذاك يأمل بأن تقود نتائج القمة بتحقيق هذين الأمرين<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يلاحظ على السلوك المصري حيال الأزمة بعد المؤتمر تطوراً مهماً ، تمثل في الانتقال من مرحلة الأكتفاء بالمساعي الدبلوماسية إلى القبول بمشاركة قوات مصرية في التحالف الدولي المضاد للعراق ، كما أن طبيعة هذه القوات وعلاقتها بالقوات الأخرى المشاركة في التحالف الاطلسي ، تعرضت بدورها لتطوير آخر من المشاركة لغرض الدفاع عن أمن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، إلى دخول الكويت (كقوات سلام) ، ومن إعلان أن القوات المصرية ستكون قاصرة على التنسيق مع القوات السعودية إلى قبول التنسيق مع القوات المتحالفة الأخرى التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لتدمير القوة العسكرية العراقية<sup>(٣)</sup> ، بالإضافة إلى أن مصر وفرت كثيراً من الزمن والجهد وقللت التكاليف الثمينة التي يتقاضاها الوجود الأجنبي العسكري من خلال عبور السفن التي تعمل بالوقود النووي من خلال قناة السويس ، كذلك السماح بمرور حاملات الطائرات وعدم منعها بأختراق المجال

(١) عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ط ١ (بيروت : بلا ، ١٩٩٧م) ، ص ٢٠٣ .

(٢) بيار سلنجر أريك لوران ، حرب الخليج ، الملف السري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

(٣) نقلاً عن : صحيفة (صوت الأمة الأردنية في ٩ / ٩ / ١٩٩١م) ، ص ١٣ .

الجوي المصري ووفرت المطارات والموانئ المصرية الكثير من التسهيلات لقوات التحالف ومن هنا أصبح دور مصر حاسماً في فسخ المجال للتدخل العسكري الأجنبي في المنطقة<sup>(١)</sup>.

وفيما يتعلق بالدور المصري في العمليات العسكرية ، أي في حرب الخليج الثانية ذاتها ، فقد تم ذلك على مرحلتين :-

**أولهما -** دعم قدرات التأمين والدفاع لدول المواجهة وذلك بالدعم الحاصل للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بهدف زيادة قدرتها الدفاعية لمواجهة أي تطور للقوات العراقية من الدخول داخل الأراضي السعودية والإماراتية .

**ثانيهما -** إستكمال وتجميع القوات والأشتراك في العملية الأستراتيجية الهجومية والمشاركة العسكرية الفعالة بالقوات لتنفيذ مهمة أخراج القوات العراقية من الكويت<sup>(٢)</sup>.

لقد أشار إلى ذلك قائد القوات الأمريكية والأطلسية المشاركة في التحالف المضاد للعراق الجنرال (نورمان شوارزكوف) ، في مقابلة مع أذاعة الجيش الإسرائيلي ، بقوله : ((لقد كانت هنالك قوات عسكرية أكثر من دولة عربية لكنها لم تشارك جميعها بصورة فعلية في القتال وأعتقد أن المحاربين المصريين كانوا أفضل المحاربين العرب الذين شاركوا في القتال ضد العراقيين))<sup>(٣)</sup>. ويوضح الجدول (١٠) حجم وتوزيع القوات المصرية المشاركة في العمليات ونسبتها مقارنة بأجمالي القوات بما فيها الخليجية .

### جدول (١٠)

#### مقارنة بين القوات المصرية وإجمالي القوات العربية في حرب الخليج الثانية

النسبة %	القوات المصرية	القوات العربية	
٢٥%	٣٥,٠٠٠	١٣٨,٠٠٠	أفراد
٣٠%	٣٥٨	٩١٧	دبابات
٣٨%	٢١٥	٥٦٦	مدفعية
٢١,٥%	٢٥٢	١١٦٩	صواريخ مضادة

المصدر نقلاً عن : د . كمال أحمد عامر ، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت ، ج ١ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١) ، ص ٢٤٠ .

(١) قرار القمة العربية الطارئ ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، (القاهرة : مركز الازهرام للدراسات، ١٩٩٠م) ، ص ٤٨ - ٥٥ .

(٢) د. كمال أحمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

(٣) نقلاً عن صحيفة ( صوت الأمة الأردنية ، في ١٠/٩/١٩٩١ م ) ، ص ١٣ .

ونستطيع القول مع كل ما تقدم ، أن السياسة المصرية حيال أزمة وحرب الخليج الثانية قد حققت بعض المكاسب والنتائج الإيجابية على المستويين الداخلي والدولي ، على العكس من المستوى الأقليمي العربي فداخلياً كانت السياسة المصرية الرسمية تحظى بتأييد أكثرية واضحة من قطاعات الرأي العام المصري ، بمعنى آخر أن هذه الأكثرية كانت كافية لعدم تعرض صانع السياسة الخارجية لأي تحد يمس الأستقرار السياسي الداخلي من جانب القوى السياسية المعارضة بسبب سياستها اتجاه أزمة الخليج الثانية<sup>(١)</sup>.

أما على المستوى الدولي فقد جاءت السياسة المصرية متطابقة تماماً مع أستراتيجية الولايات المتحدة التي قادة التحالف الدولي ضد العراق ، لقد أيدت مصر كل القرارات التي صدرت من مجلس الأمن ضد العراق وما تبعها من إجراءات أقتصادية وعسكرية أستهدفت تحجيم الدور المؤثر للعراق وتدمير القوة العسكرية والقدرات الصناعية العراقية ، ومن هنا يمكن القول إن السياسة المصرية لم تتضرر دولياً ، بل على العكس من ذلك ، فإنها حققت بعض المكاسب من خلال أسقاط أجزاء مهمة من الديون المصرية ، إذ تلقت وعوداً من الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء (٧) مليار دولار من الديون المستحقة<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالأهتمام ، بأن دوافع القاهرة سواء في تحركها لحل الأزمة أو بعد ذلك أثناء العمليات العسكرية كانت على تماس بدرجة أو بأخرى بعلاقات مصر مع دول الخليج العربية ، لذلك يمكن التنويه في هذا الخصوص إلى ما يأتي :-

\* كان صانع القرار السياسي الخارجي المصري يعمل على ضرورة إبقاء المساعدات المالية التي تتلقاها مصر من بعض دول الوفرة المالية العربية وكذلك أستمرار وجود العمالة المصرية في الأقطار العربية التي قدرت أعدادها بالملايين .

\* نجاح العراق في أدارته للأزمة التي فجرها في منطقة الخليج سواء بدفع الكويت والأمارات إلى قبول مطالبه قبل الأجتياح أو بالأحتفاظ بالكويت جزءاً من العراق بعد ضمها ، أو على الأقل الإنسحاب منها مقابل مكاسب واضحة فكان يعني ان ثمة قوة أقليمية بكافة المعايير قد فرضت وجودها على المنطقة بما لهذا الوضع من تداعيات على مكانة مصر الأقليمية<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر في ذلك : التقرير الأستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠٩ - ٥١١ .

(٢) جورج بول (في مجموعة باحثين) ، أزمة الخليج ، حرب العالمية الأولى : حرب ضد بلد عربي مسلم من العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢ .

(٣) سامح محمد راشد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

خلاصة القول ، جاء موقف مصر من حرب الخليج الثانية بما سبقها من أزمات وتوترات أنهت بأجتياح القوات العراقية للكويت ، منطلقاً من رؤية مصر للمصالح الاستراتيجية العليا لها ، بما في ذلك الدائرتين العربية والأقليمية ، وهذه الخلفية هي التي صاغت وشكلت السلوك المصري اتجاه الأزمة ثم الحرب .

#### ٤ - ١ - ٢ - الموقف المصري من الحصار على العراق .

ما حدث في الأمم المتحدة فيما يتعلق بأزمة الخليج الثانية في ٢/آب/١٩٩٠م ، وأعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق فوراً ، فقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن إلى أنزال العقوبة الاقتصادية على العراق وعبأت طرق المواصلات البحرية والجوية بالبواخر الحربية والطائرات لتعترض السفن والطائرات العراقية التي تقوم بطلعات جوية داخل العراق لحمايتها . ثم عبأت منطقة الخليج العربي بمئات الآلاف من الجيوش بالإضافة إلى الطائرات والدبابات والأساطيل البحرية ..... ألخ لضرب العراق<sup>(١)</sup>.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها هذه جعلت مجلس الأمن يضطلع بدور حاسم طوال الأزمة الدولية عندما قام العراق بأجتياح الكويت ، أتخذت الولايات المتحدة الأمريكية ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن واجهة دولية لأصدار قرارات تضيضي قدرأ من الشرعية على تحركاتها السياسية والعسكرية فقد بذلت واشنطن جهداً دبلوماسياً مكثفاً ومارست ضغوط عديدة لأصدار قرارات بهدف محاصرة العراق اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، خلال المدة من ٢/آب/ وحتى نهاية تشرين الثاني ١٩٩٠/م ، أصدر مجلس الأمن (١٢) قراراً تدرجت هذه القرارات في حذتها من الأدانة والمطالب بالانسحاب ، (القرار ٦٦٠ في ١٢ /آب/ ١٩٩٠م) إلى قرارات المقاطعة الاقتصادية والعسكرية ، (القرار ٦٦١ في ٢/آب/١٩٩٠)<sup>(٢)</sup>.

لذلك فإن مجلس الأمن لم يعمل على تشجيع التفاوض والوساطة والتحكيم وحتى الذهاب إلى محكمة العدل الدولية ، بل أتجه المجلس ، بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية وجهودها المكثفة لأستعمال النفوذ أو التهديد بأنزال العقوبات وأستعمال القوة العسكرية ، فكانت نتيجة الشدة والحماس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، أن أتخذ مجلس الأمن قراراً بإنزال العقوبات على العراق ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة توجه على العراق عقوبة المقاطعة الاقتصادية براً وبحراً وجواً مع أستعمال المجابهة العسكرية والتفتيش لما يرد إلى العراق وما يصدر منه وتقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من دون أن

(١) د. محمد فاضل الجمالي ، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢م) ، ص ٣١ - ٣٤ .

(٢) الأمم المتحدة ، (قراءات مجلس الامن في الحالة بين العراق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٤)، منشورات الامم المتحدة ، (نيويورك : ١٩٩٤)، كذلك ينظر : د.فكرت نامق ، العراق واشكاليات الفصل السابع ، (مجلة) حمورابي ، العدد ٢ (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٢ م) ، ص ٢٣-٢٦ .

تكلف بذلك من قبل مجلس الأمن ، لا شك أنها حالة حرب تمارسها الولايات المتحدة ومن تحالف معها بأسم الأمم المتحدة ، والأدهى والأمر جعل المقاطعة تشمل الغذاء والدواء إذ يحرم الشعب العراقي فيما يحتاجه من غذاء ودواء وفي ذلك خرق صارخ لمبادئ حقوق الإنسان<sup>(١)</sup> ، ونسف لأبسط قواعد الإنسانية تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بأسم الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>.

كان أ استمرار الحصار المفروض على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من الملفات الساخنة آنذاك في علاقات العراق مع الدول الأخرى ، ولا سيما الدول العربية وفي مقدمتها مصر ، ومن هذه الزاوية يعمل العراق على تشجيع الدول العربية في تغيير موقفها من قضية الحصار ودفعها إلى تجاوزه بأي شكل من الأشكال ، ويعد العراق الموقف من أ استمرار الحصار مدخلاً مهماً لإعادة العلاقات بينه وبين الأقطار العربية خصوصاً مصر ، من هنا ركزت السياسة العراقية على تعزيز الموقف المصري من الحصار بعدد من الأجراءات التي يمكن أن تخدم قضية رفع الحصار عن العراق ، ومن هذه الأجراءات منح العراق سمة الأولوية في التعامل والتعاون في المجالات المختلفة للدول التي تقف موقفاً إيجابياً من قضية أ استمرار الحصار عليه ، لذلك عدلت مصر موقفها الرسمي من العراق على الرغم من الأزمة التي خلفتها أحداث الثاني من آب / ١٩٩٠م ، في العلاقات بينهما<sup>(٣)</sup> ، لذلك نجد أن موقف صانع القرار السياسي المصري ، قد طرأ عليه نوع من التحسن عندما أدركت الضرورة القيمة لقضية رفع الحصار عن العراق بالنسبة للعلاقات على المستوى السياسي ، وهكذا نجد بداية التعاون العراقي - المصري على مستويات مختلفة ، أثر تحسن الموقف السياسي المصري من دعم الجهود العراقية لرفع الحصار وكان للتجاوب والتعاطف المصري مع قضية الحصار أثر واضح في تنسيق عراقي - مصري على مستوى بناء مرحلة جديدة في العلاقات بينهما وفي هذا السياق دعت مصر الدول العربية إلى مراجعة سياستها اتجاه العراق بعد مرور عشر سنوات على العدوان والحصار وأعربت الشركات المصرية على أستعدادها لتزويد العراق بحاجاته في مجالات تأهيل وتحديث محطات الكهرباء المتضرر ، كما أيد الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ذهاب طائرات مصرية لكسر الحصار الجوي المفروض على العراق ، وأبدى دعمه لتقديم المساعدات الغذائية والدوائية وأكد أنه لن يتوقف عن بحث موضوع العراق في جميع زيارته للولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ذلك تأكيد المسؤولين المصريين أن المعادلة الحالية إنذاك غير صحية وخاطئة وضرورة البحث عن معادلة جديدة فلا عقوبة أبدية ولا يمكن أن تفرض عقوبات دائمة ولا يمكن أن يعاقب الشعب العراقي بأكملة<sup>(٤)</sup>.

(١) د. محمد فاضل الجمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣ .  
(٢) جريدة الشرق الأوسط ( اللندنية الصادرة في ٢٩/١١/٢٠٠١م) .  
(٣) رمزي سليمان ، النفط مقابل الغذاء ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣م) ، ص ١٩٠-١٩١ .  
(٤) متاح على شبكة الانترنت استخرج بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٢ ، عبر الموقع الآتي :

وعلى ضوء ما تقدم ، أنطلقت المبادرة الشعبية المصرية المتعددة الأبعاد لتأكيد ضرورة رفع الحصار ، إذ وصلت مطار بغداد منذ عام ٢٠٠٠م ، العديد من الطائرات المصرية خارقة الحظر الجوي المفروض على العراق وحاملة اعداداً كبيرة من المسؤولين (الوزراء) والمتقنين والفنانين والرياضيين والحقوقيين ومن أطراف المجتمع المصري كافة<sup>(١)</sup>.

ونتج عن الموقف المصري الرسمي والشعبي من استمرار الحصار على العراق دوراً محورياً في التقريب بين وجهات النظر المصرية والعراقية الأمر الذي يمكن ان يتطور ليصل إلى مرحلة تفاهم مشترك حول هذه القضية أو حول القضايا الأخرى ، إذ وبعد أن فشلت المحاولات الخليجية من خلال صيغة إعلان دمشق عام ١٩٩١م ، أخذت السياسة المصرية تتحرك مجدداً لتؤدي دور أكبر على الساحة العربية واخذ المسؤولون المصريون يركزون في خطاباتهم على ضرورة رفع الحصار عن الشعب العراقي لكي يعاود دوره ضمن النظام العربي وتزايد شعور القوى السياسية المصرية بأن عزلة العراق هي أضعاف للنظام العربي<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - ١ - ٣ - الموقف المصري من غزو واحتلال العراق .

##### السياسة الخارجية المصرية قبل الأحتلال :-

لقد شكل العراق بنظامه السياسي وعقيدته العسكرية ومنذ دخوله الكويت في العام ١٩٩٠م ، مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها في المنطقة ، فضلاً عما يشكله العراق من تهديد للحليف الاستراتيجي الأمريكي ، في المنطقة (إسرائيل) من هنا بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي ، ومنذ ذلك الحين يرسم الخطط طويلة الأمد لتغيير النظام السياسي العراقي بعقيدته المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وضرورة إعادة بناء هيكلية جديدة لجيش عراقي جديد بإذ تكون متناغمة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، كذلك حظي العراق بأهتمام واسع في الأدراك الاستراتيجي الأمريكي منذ أنتهاء الحرب العراقية - الإيرانية ، وبدأ الأهتمام يتصاعد مع تفكك الأتحاد السوفيتي إلى أن خضع العراق لعقوبات كما ذكرنا آنفاً ، ليصبح تحت رقابة الولايات المتحدة الأمريكية عبر منظمة الأمم المتحدة ، غير أن تلك العقوبات لم تؤثر بشكل مباشر في النظام السياسي في العراق ، مما جعل تلك العقوبات على مدى عشر سنوات تفشل في إزالة النظام السابق<sup>(٣)</sup>.

(١) جريدة الأسبوع ( القاهرة في ٢٤ / تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١ ) .

(٢) عبد الجليل زيد مزهري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٣ .

(٣) جوزيف س - ناي (الأبن) مفارقة القوة الأمريكية ، تعريب محمد توفيق البجيرمي ، (الرياض : العبيكان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م) ، ص ٣٦ - ٣٩ .

غير أن الكثير من الآراء جاءت على العكس من ذلك ، تؤكد أن أستههدف العراق جاء ضمن السياق العام للمشروع الأمريكي لغرض الهيمنة على العالم والتحكم بثرواته النفطية ، حتى أن المستشار الألماني (غيرها ريشويدر) ، قد أعلن صراحة وشاطره الرأي العديد من الأوربيون (بأن الهدف الأمريكي ليس العراق ولا نظامه بل إدارة الطاقة على أمتداد العالم) ، كما أدلى وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية الأسبق (كولن باول) ، بتصريحات تحتمل أكثر من تأويل عندما أكد (بأن احتلال العراق سيتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها) <sup>(١)</sup> ، بيد أن (ريتشارد بيرل) رئيس مجلس سياسات الدفاع الأسبق في البنتاغون ، قد كشف عن المشروع الأمريكي الشرق أوسطي صراحةً ، بأن العراق يمثل الخطوة الأولى إلى العتبة المؤدية إلى المنطقة التي تتآخم دول عربية وأقليلية<sup>(٢)</sup>.

وفي ضوء ذلك ، فإن العراق أصبح منطلقاً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية لأعتبارات عدة<sup>(٣)</sup>:

- أ - يمثل الموقع الجيوستراتيجي للعراق موقعاً مميزاً وفريداً في المنطقة .
- ب - إن السيطرة على العراق تؤدي إلى تغيير مهم في خارطة المنطقة وإلى إعادة وتوزيع جديد لثرواتها البترولية وتركيبها الاجتماعية ، ومناهجها الاقتصادية .... الخ .
- ج - النفط العراقي يشكل هدفاً استراتيجياً أساسياً للولايات المتحدة ، إذ من يمك بهذه المادة المهمة يمك بمقدرات العالم كله<sup>(٤)</sup>.

في يوم ٢٠/مارس/٢٠٠٣ م ، بدأت الحرب العسكرية الأنجلو أمريكية على العراق بأعتبارها أحد الوقائع الأساسية التي تؤكد نهاية النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية ، وتجسد في منظمة الأمم المتحدة بتشكيلاتها المختلفة وفي مقدمتها مجلس الأمن ، إذ ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب مع بريطانيا متجاهلتين تماماً الشرعية الدولية ، ومعارضة الغالبية العظمى من الدول في العالم ، وفي مقدمتها الدول الثلاث الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن ، فرنسا وروسيا الاتحادية والصين ، بمعنى آخر ، فإن الحرب ضد العراق ، بعدها الواقعة الأخيرة التي تضاف إلى وقائع مهمة أخرى سابقة ، تفكك الأتحاد السوفيتي وأحداث ١١/أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، تتظافر جميعها لتصنع عالماً جديداً لا تعرف ملامحه النهائية بعد<sup>(٥)</sup>.

(١) جيمس بيتراس ، الحرب الأمريكية على العراق ، تدمير حضارة (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٦٨ ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩م) ، ص١٦٧-١٦٩ .

(٢) أحمد السيد نجار ، المكاسب الاقتصادية الأمريكية من دراسة حرب الخليج ، صحيفة (الأهرام، القاهرة : ١٨ / أكتوبر ٢٠٠٣م) ، ص٩-١١ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٠ .

(٤) فاضل الربيعي ، ما بعد الاستشراق الغزو الأمريكي للعراق ، عودة الكولونياليات البيضاء ، ط١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧م) ، ص ٢٤٣ .

(٥) أسامة الغزالي ، حرب (الزلال العراقي) ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٥٢ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠٠٣م) ، ص٧ .

لا ريب أن القيادة المصرية ، التي كانت قد انضمت إلى التحالف الدولي لأخراج القوات العراقية من الكويت . قد عازمت لا تتورط بأي شكل من الأشكال في المشاركة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها بريطانيا ومن شاركهم في عملية غزو العراق ، إذ كانت القوات المصرية تتمركز في منطقة (حفر الباطن السعودية) ، وقد أكتفت هذه القوات بالأنزواء وراء الحدود الكويتية والسعودية باتجاه بغداد ، والحق فإن القوات المصرية لم تشارك في عبور الحدود العراقية مطلقاً ، ولم تتوقف مصر عند معارضة الحرب على العراق ، وإنما أستمرت في مساعيها السلمية من أجل منع أندلاع هذه الحرب من خلال تنشيط دبلوماسيتها وأتصالاتها مع رئيس النظام السابق صدام حسين لأقناعه بالتعامل بحكمة مع هذه الأزمة عبر المحافل الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف<sup>(١)</sup>.

وبعد ذلك أختارت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في ١٩/أذار/ مارس ٢٠٠٣ م ، الحرب على العراق ، فأطاحة بنظامه السياسي<sup>(٢)</sup>، إذ أن التوازن بين العراق وإيران قبل الغزو كان حقيقة أساسية وجيوستراتيجية معروفة في المنطقة إلا أن الأحتلال الأمريكي أحدث أنحرافاً جذرياً في التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، وهو ما أسهم الأميركيون بجزء كبير منه ، لذلك فالأستقرار السياسي والأمني في المنطقة سيعتمد على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أحداث توازن في القوة بين العراق وإيران ، أبتداءً من تدعيم مكانه العراق العسكرية ، وبدون تحقيق هذا التوازن ، فإن المنطقة ستنزل تواجهه خطر العيش على أرض غير مستقرة قابلة للأهتزاز في أي وقت<sup>(٣)</sup>.

وكان موقف مصر من التصعيد الأمريكي لغزو وأحتلال العراق عام ٢٠٠٣ م يتمحور في الآتي :-

#### **الموقف الحكومي (الرسمي) :-**

بدأ هذا الموقف يتكشف في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ م ، من خلال إجراء عدة اتصالات مع الجانب العراقي لأقناعه بداية بعودة المفتشين الدوليين ، بعد أزمة مهمة التفتيش بين التلكوء الأمريكي في محاولة تهدئة الأمور وتجنب الحرب ، وتمسك كل الأطراف بالشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، مع ضرورة قيام صانع القرار السياسي العراقي بأظهار التعاون مع لجان التفتيش الدولية وتأكيد التعاطف فقط مع الشعب العراقي وليس مع نظام حكمه ، وعدم الرغبة من إعطاء الرئيس العراقي

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ م - ٢٠٠٣ م ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٣ م) ، ص ٩٦ .

(٢) أحمد السيد النجار (محرراً) ، نكبة العراق الأثار السياسية والأقتصادية ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٣ م) ، ص ٣٥٠ .

(٣) مهدي حسن الخفاجي ، الدور الصهيوني في أحتلال العراق ، العدد ١٩ ، ط ٢ ، (بيروت : دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨ م) ، ص ٥٣ - ٥٤ .

الأسبق حق اللجوء السياسي لمصر<sup>(١)</sup>. ذلك الموقف الرسمي العام في أظهار الجدية أمام الأطراف الدولية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ، في مواجهة نظام حكم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين<sup>(٢)</sup>.

إن هذه السياسة المصرية أستمرت على هذا المنوال منذ صدور قرار مجلس الأمن ذي الرقم (١٤٤١) في ٨ / نوفمبر ٢٠٠٢م حتى أندلاع الحرب ضد العراق في ٢٠ / مارس / ٢٠٠٣م ، وقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المدة ضغوطاً كبيرة على أعضاء مجلس الأمن ، وذلك حول إصدار قرار ثاني يعطي للعراق مهلة محدودة للوفاء بالالتزامات التي تضمنها القرار المشار إليه وقد اتخذ رد الفعل الرسمي المصري باتجاه الأحداث المتسارعة منحي آخر أكثر حسماً مع تأييد الرأي العام الداخلي لرفض الحرب على العراق<sup>(٣)</sup> ، وجاء الموقف الأقليمي والدولي لعدد من الدول وفي مقدمتها روسيا الاتحادية والصين وفرنسا وألمانيا بتحدي الولايات المتحدة الأمريكية في اللجوء لدخول الحرب بشكل عشوائي ودون موافقة دولية<sup>(٤)</sup>، ومن هنا أصبح الموقف المصري الراض للحرب أكثر وضوحاً وقوة وأزدادت معه التصريحات والمواقف التي أوضحت الموقف الرسمي المصري من خلال المقابلات والتصريحات التي عقدها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك وعدد من الوزراء السابقين، إذ أجرى الرئيس المصري السابق حسني مبارك في ٤ / كانون الثاني / ٢٠٠٣م مع وزير الخارجية التركي السابق (عبد الله غول) في شرم الشيخ وبحث معه تطورات الأزمة<sup>(٥)</sup>.

وفي ١٤ / كانون الثاني / ٢٠٠٣م ، قام الرئيس مبارك بزيارة سريعة إلى المملكة العربية السعودية ألتقى خلالها الملك فهد ابن عبد العزيز ، وولي عهده للبحث في سبل تجنب الحرب على العراق ، وعقبها بمدة زمنية قصيرة جولة مكوكية أوربية شملت كل من ألمانيا وفرنسا لمناقشته الموضوع ذاته ، وفي يوم ٢٤ / كانون الثاني / ٢٠٠٣م ، شاركت مصر في أجتتماع لدول الجوار العراقي للبحث والعمل على إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية ، كما شدد الرئيس مبارك في القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ في ١ / آذار / ٢٠٠٣م، على الموقف الرسمي المصري ، من خلال التأكيد على سلامة العراق ومصالح

(١) حديث الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك ، في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع المستشار الألماني (جير

هارد) ، في برلين ، جريدة الأهرام ، ( القاهرة : في ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٣م ) .

(٢) جريدة الحياة (للندن) في ٣ / ٤ / ٢٠٠٣م ) .

(٣) جريدة الأهرام ( القاهرة : في ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٣م ) .

(٤) أحمد السيد النجار ، (محرراً) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

(٥) جريدة الأهرام ، ( القاهرة في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٣م ) .

شعبه والأحتكام إلى الشرعية الدولية وايضاً لأعطاء المهلة الزمنية للعراق لأثبات حسن النية ، وقد تبلور عن هذه القمة : أنشاء لجنة سداسية تعمل على التشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية والعراق من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة<sup>(١)</sup>.

كما أحتضنت القاهرة أجتماع وزارة الخارجية العرب في ١٥ / شباط / ٢٠٠٣ م ، وتبنى وزراء الخارجية العرب في هذا الأجتماع قراراً لدعوة الدول العربية إلى دعم تقديم أي تسهيلات من أي نوع قد تخدم عملاً عسكرياً ضد العراق<sup>(٢)</sup>.

ومن وجهة نظرنا أن هذه القرارات أعطت الضوء الاخضر للولايات المتحدة الأمريكية في غزو وأحتلال العراق .

وفي ضوء ما تقدم ، رفضت مصر الغزو وأحتلال الأمريكي للعراق بشكل رسمي غير أنها تبنت قرارات أجتماع وزراء الخارجية العرب في ١٥ / شباط / ٢٠٠٣ م ، في دعم وتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها<sup>(٣)</sup> من خلال الآتي:-

#### أ - الدعم اللوجستي المصري للقوات الأمريكية - البريطانية .

يعرف الدعم اللوجستي ، على أنه ((المساندة المتعلقة بالأمداد والتمويل للقوات العسكرية في عملياتها المتقدمة لغزو أراضي الغير)) ؛ لذلك عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية غزو وأحتلال العراق وجدت ممرأ مائياً أمنناً وسريعاً ينقل قواتها إلى منطقة الخليج لخوض المعركة ، ويقدم لها المؤونة الغذائية من أقرب نقطة لوجود قواتها في مياه الخليج العربي ، وبناءً عليه ، شاركت مصر في تقديم الدعم للولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال الآتي :-

١ - فتح قناة السويس : وافق صانع القرار السياسي الخارجي المصري على فتح قناة السويس أمام القوات البحرية الأمريكية والبرطانية بعبور القناة .

٢ - الدعم الغذائي المصري : قدمت مصر الدعم الغذائي الذي وفرته للقوات والجنود ، والكثير ما يحتاجه الجيش من تجهيزات غذائية ومؤونة<sup>(٤)</sup>.

(١) نقلاً عن : يحيى حليم رجب ، أمن الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ، (الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م) ، ص ١٤٧ .

(٢) التقرير الأستراتيجي العربي ، (٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م) ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٤م) ، ص ١٠٢- ١٠٤ .

(٣) عبد الحليم قنديل ، الأيام الأخيرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ .

(٤) أحمد هويدي محمد ، الدعم اللوجستي المصري للغزو الأمريكي مقال منشور بتاريخ ٩/١١/٢٠٠٤ م ، عبر الانترنت على الموقع الآتي : <http://sorum.sh3bwah.maktoob>

## المبادئ الأساسية للموقف الرسمي المصري

- الالتزام بالشرعية الدولية . الأمر الذي أدى عملياً إلى الالتزام بكل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن.

- وجوب التعامل مع الأزمة بموضوعية وشفافية بما يحقق مصلحة الشعب العراقي ، ويكفل في الوقت ذاته التزام الحكومة العراقية بمبادئ الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

- في مدة العقوبات الاقتصادية على العراق ، رفضت مصر بكل قوة شدة الإجراءات والممارسات كافة ضد العراق ، والتي كانت تضر فقط بالشعب العراقي .

- كان الموقف المصري حريصاً على أن يتم معالجة الأزمة من خلال الأمم المتحدة ، وان لا يكون هنالك عمل عسكري دون تفويض مباشر من قبل مجلس الأمن ، وفي الوقت ذاته أعلنت على أنها لن تشارك في أي عمل عسكري بأي صورة حتى لو صدر قرار من مجلس الأمن<sup>(١)</sup>.

### الموقف المصري غير الحكومي (الجماهيري) .

جاء الموقف غير الحكومي (الجماهيري) متوافقاً تماماً مع الموقف الرسمي رافضاً الغزو والاحتلال ، إذ شهدت الساحة المصرية حالة من الأجماع بين المؤسسات السياسية والثقافية والدينية ومنظمات المجتمع المدني كافة على رفض الغزو ، والاحتلال الأمريكي للعراق .

فقد كثفت المنظمات غير الحكومية والنقابات المختلفة الجهود من أجل التعبير عن تضامنها مع العراق وشعبه في محنته ، وقامت بعدة حملات لجمع التبرعات والمعونات العاجلة ، ولاسيما في مجال المعدات الطبية والأدوية للشعب العراقي ، كذلك ذهبت هذه المنظمات إلى أبعد من ذلك من خلال تشجيع ومساندة المقاومة العراقية في مواجهة المحتل ، وأجمعت على ضرورة إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق بكل الوسائل المتاحة ، وأقامة حكومة عراقية جديدة عن طريق الإرادة الحرة للشعب العراقي تحافظ على وحدة العراق ، بيد أن هذا الموقف كان فاعلاً ، من دون أن يكون مؤثراً<sup>(٢)</sup>.

### السياسة المصرية اتجاه العراق بعد الاحتلال .

خلال الأشهر الأولى من الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ / نيسان / ٢٠٠٣ م ، أقدم الحاكم الأمريكي للعراق (بول بريمير) ، على تدمير أهم المؤسسات والبنى التحتية العراقية وأجهزة الدفاع والأمن

(١) بن شرادة منصور الهاملي ، الأزمات العراقية في النظام الأقليمي العربي ١٩٨٠ - ٢٠٠٣ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٨م) ، ص ٤٢ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ، (٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م) مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢ - ١٠٧ .

والأستخبارات وحل الجيش العراقي ، وتوقف عمل مؤسسات دولة العراق ، مثل القضاء وإلى ما شابه ذلك ، ثم حصل فراغ سياسي وأمني وأداري ، سارعت العديد من الدول الإقليمية في ملء ذلك الفراغ ، من أجل تحويل العراق إلى ساحة للنفوذ السياسي والاقتصادي والأمني ، وسجلت تلك المرحلة من تأريخ العراق منذ سقوط النظام العراقي السابق ، انقطاعاً ملموساً للعراق عن الدائرة العربية ، وأملت إيران الفراغ الإقليمي التقليدي<sup>(١)</sup>.

غير أن مصر كانت على وعي بأهمية تطوير دورها الإقليمي في العراق على الرغم كل التحديات التي فرضها الوضع الأمني في العراق ، لذلك سعت مصر في أن يكون لها دور سياسي فاعل فيما يشهده العراق من أحداث وتطورات على الساحة السياسية ، وذلك للأهمية السياسية والاقتصادية التي يحظى بها بالنسبة لمصر ، إذ يعد العامل الاقتصادي والعمالة المصرية من أبرز العوامل التي حاولت مصر أن تحصل عليها من العراق في ضوء الإمكانيات التي يمتلكها العراق ولا سيما النفطية<sup>(٢)</sup>.  
وتأسياً عليه ، سنعمل على توضيح التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية المصرية اتجاه العراق من خلال الموضوعين الآتيين:-

#### أولاً : التحول في السياسة الخارجية المصرية اتجاه العراق :-

ظهر تحول واضح في مسار السياسة الخارجية المصرية أزاء العراق ، إذ عبرت الحكومة المصرية أثناء المراحل المختلفة للأزمة العراقية على ضرورة الوصول إلى حل سلمي للأزمة ، يجنب الشعب العراقي مخاطر توجيه ضربة عسكرية ، كما أعلنت مصر في الوقت ذاته رفضها لأي محاولة لتقسيم العراق مع التأكيد على أهمية وصيانة وحدة العراق وسلامته الإقليمية<sup>(٣)</sup>.

في يوم ١٢/نيسان/ ٢٠٠٣م ، أعلن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك خلال لقائه الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان) ، عن عدة خطوات تساعد على أنجاح الاستراتيجية الأمريكية في العراق وحل الأزمة السياسية فيه ، تمثلت تلك الخطوات بالآتي :-

١ - تعزيز دور الأمم المتحدة في السعي اتجاه توفير الحاجات الضرورية لشعب العراق وبما يحقق تأمين وأستقرار الأوضاع السياسية وحياة المواطنين وممتلكاتهم .

٢ - تنشيط دور الأمم المتحدة في العمل من أجل تنفيذ المبادئ التي أعلنت بشأن سرعة التوصل إلى

(١) إبراهيم نوار ، المعارضة العراقية والصراع لأسقاط صدام ، (لندن : دار إن للنشر ، ٢٠٠٣ م) ص ٦٧ - ٦٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

(٣) أحمد يوسف احمد ، (في مجموعة باحثين) ، العدوان على العراق خريطة أزمة ... ومستقبل أمة ، (جامعة القاهرة : مركز البحوث السياسية ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦م) ، ص ٣٥٥ .

أعطاء العراقيين اختيار حكومة جديدة تتولى زمام قيادة البلاد .

٣ - ضرورة وضع جدول زمني لأنسحاب القوات الأمريكية من العراق ، وأقامة حكومة دستورية يختارها الشعب العراقي ، وقد كانت مصر بين الدول التي شاركت في المؤتمر الأقليمي لدور جوار العراق الذي تم عقده في مدينة الرياض في ٢٤ / نيسان / ٢٠٠٣ م ، الذي شدد على ذلك<sup>(١)</sup>.

ثانياً : الخطوات العملية لتعزيز الدور المصري :-

من اجل تعزيز هذا الدور اتجاه العراق ، قامت الحكومة المصرية في عهد الرئيس الأسبق محمد

حسني مبارك بعدة خطوات عملية لتعزيز الدور المصري في العراق تمثلت في الآتي :-

أ - اعادة النشاط الدبلوماسي المصري بعد احتلال العراق ، إذ كانت مصر من أوائل الدول العربية التي أعادت تمثيلها الدبلوماسي للعراق ، غير أن ذلك لم يدم طويلاً ، بعد أن شرعت قوة الإرهاب إلى اختطاف القائم بالأعمال المصري في بغداد ، السفير (إيهاب الشريف) في ٣ / تموز ٢٠٠٥ م ، ومن ثم قتله<sup>(٢)</sup>.

ب - أصدر مكتب الرئاسة لجمهورية مصر العربية بياناً في ١٤ / تموز / ٢٠٠٣ م ، تضمن الترحيب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي ، وعده بأنه خطوة نحو الأمام ووصفه خطوة إيجابية نحو وضع دستور جديد وحكومة جديدة للبلاد<sup>(٣)</sup>.

ج - أعلن وزير الخارجية المصري في ٩/٣/٢٠٠٤ م ، تأكيد مصر في أن يؤدي التوقيع على قانون إدارة الدولة إلى أستعادة العراق لسيادته مع الترحيب بأي مبادرة من شأنها حفظ سيادة البلاد<sup>(٤)</sup> ، ولأعلان عن اعتراف مصر بالحكومة العراقية المؤقتة بعد إرسال برقيتي تهنئة من الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك إلى كل من (غازي عجيل الياور) لتوليته رئاسة الجمهورية العراقية والدكتور (أياد علاوي) لتوليته رئاسة مجلس الوزراء آنذاك ، مؤكداً على دعم مصر التام لحشد الأمكانيات لبناء الدولة العراقية<sup>(٥)</sup>.

د - ضرورة الأعداد لمصالحة وطنية بين مكونات الشعب العراقي المتعددة تكون ضماناً لكل المجتمع العراقي ، وكانت مصر من بين الدول التي شاركت في المؤتمر الموسع لدول الجوار الخاص بدعم العراق في ٣ / تشرين الثاني / ٢٠٠٧ م ، الذي شدد على أهمية تعزيز الأمن والأستقرار في العراق

(١) التقرير الأستراتيجي العربي ، (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ . ولأستفاضة أكثر ينظر الموقع الآتي :

<http://ar.wikipedia.org/wiki>.

(٢) أحمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره ص ٢١٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢١٤ .

(٥) جريدة (الأهرام في ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٣ م) .

ودعم جهود الحكومة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية العراقية ومكافحة الإرهاب وأرساء الديمقراطية في العراق ، ووقف العنف ، كما كان من أهداف المؤتمر الاتفاق على خطة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة مدتها خمس سنوات لإعادة أعمار العراق وتنميته اقتصادياً<sup>(١)</sup> .

هـ - اضطلعت مصر بدور مهم في العراق من خلال تدريب الملاكات الأمنية العراقية والأستثمار في العراق خاصة أن هناك أتجاهاً عراقياً لمباشرة تعزيز الدور المصري في العراق ، وترحيب بعودة مصر القوية إلى العراق من خلال السفارة المصرية في بغداد<sup>(٢)</sup> ، وبفعل اللجنة العليا المصرية التي عقده دورتها الأولى في نوفمبر / ٢٠٠٩م ، بالقاهرة ، وقد نجحت مصر من خلال التفاهات مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر سفيرها في القاهرة لإيجاد فرص تصديرية وأستثمارية للشركات المصرية في العراق .

و - عمدت مصر في تفعيل العلاقات مع العراق في ظل التفاهات حول فتح السفارة المصرية في العراق ، والمبادرة في أبدأ الرغبة في إقامة عدد من المشروعات المشتركة بين البلدين ، ولا سيما في قطاعي النفط والغاز، من خلال زيارة وزير خارجية مصر الاسبغ (أحمد أبو الغيط) ، إلى جانب وزير البترول المصري أنذلك (سامح فهمي) لبغداد في أكتوبر / ٢٠٠٨م ، وفي هذه الزيارة حصل لقاء مع الرئيس العراقي السابق (جلال الطالباني) ، ورئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي) ، والتي عبرت عن دفعة جديدة في تنشيط عمل اللجنة المشتركة بين الجانبين ، والعرض المصري على حكومة العراق ، في أن يقوم وفد عراقي من وكلاء الوزارات العراقية كافة بالحضور إلى مصر للحصول على دورات تدريبية للأستطلاع على مجالات التعاون كافة ، وأعلان الوزير (أحمد أبو الغيط) ، عن ترحيب مصر وتشجيع الشركات المصرية للعودة إلى العراق والأستثمار فيه ، وتفعيل التبادل التجاري بين البلدين وفي المجالات كافة<sup>(٣)</sup> ، ينظر في ذلك جدول (١١) .

(١) جريدة الأسبوع (القاهرة : في ٢ / تشرين الثاني / ٢٠٠٧م) .

(٢) هدى ميتيكس ، التطورات المعاصرة لدور مصر الأقليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩ .

(٣) زيارة أحمد أبو الغيط إلى العراق في أكتوبر ٢٠٠٨م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

جدول (١١)

التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية مع العراق للمدة من (٢٠٠٨م - ٢٠١٠م)

مليون دولار

المفردات السنوية	الصادرات	الواردات	أجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري
٢٠٠٥	١٧٣	٢	١٧٥	١٧١
٢٠٠٦	١٨٦	٢	١٨٨	١٨٦
٢٠٠٧	٢٠٨	٢,٢	٢١٠,٢	٢٠٥,٨
٢٠٠٨	٣٤٦	٢٣	٣٦٩	٣٢٣
٢٠٠٩	٣٦٨	٢	٣٧٠	٣٦٦
٢٠١٠				
كانون	٢٨,٠٩٥,٥٧٧	٢٢٢,٠٨٣	٢٨,٣١٧,٦٦٠	٢٧,٨٧٣,٤٩٤
الثاني	٢٨,١١٩,٥١٤	٥٢,٨٨٠	٢٨,١٧٢,٣٩٤	٢٨,٠٦٦,٦٣٤
شباط	٤٢,٤٩٩,٥٧٠	٨٧,٧٥٤	٤٢,٥٨٧,٣٢٤	٤٢,٤١١,٨١٦
أذار	٣٢,٠٧٧,٥١٠	٢١٢,٧٦٤	٣٢,٢٩٠,٢٧٤	٣١,٨٦٤,٧٤٦
نيسان	٣٣,٧٩٩,٣٦٠	٩٨,٤٧٦	٣٣,٨٩٧,٨٣٦	٣٣,٧٠٠,٨٨٤
مايس	٣٥,٠٩٢,٦٨٤	٤١٠,٨٩٨	٣٥,٥٠٣,٥٨٢	٣٤,٦٨١,٧٨٦
حزيران	٢٩,٧١٨,٢٤٢	-----	٢٩,٧١٨,٢٤٢	٢٩,٧١٨,٢٤٢
تموز	٣٩,٦٨٨,١٢٥	١٤٧,٥٢٩	٣٩,٨٣٥,٦٥٤	٣٩,٥٤٠,٥٩٦
آب	-----	-----	-----	-----
مجموع	٢٦٩,٠٩٠,٥٨٢	١,٢٣٢,٣٨٤	٢٧٠,٣٢٢,٩٦٦	٢٦٧,٨٥٨,١٩٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة ولأحصاء ، (جمهورية مصر العربية) ، لعام ٢٠١٠ م .

نستنتج مما تقدم ، إن السياسة الخارجية المصرية بشكل عام خلال أحداث الكويت والغزو الأمريكي للعراق واحتلاله بغداد ، مرت بمواقف مختلفة منها التقاطع والتصادم وتارة الوقوف مع الشعب العراقي ، إذ وقفت مصر موقف المعارض من غزو واحتلال العراق ، غير أنها في الجانب الآخر قدمت التسهيلات كافة إلى القوات الأمريكية والبريطانية ، منها فتح قناة السويس ، وتقديم الدعم اللوجستي لها ، أما بخصوص الموقف من الحصار المفروض على العراق ، والقرارات التي صدرت بحقه ، فتمثل الموقف المصري في بداية الأمر بتأييد للعقوبات المفروضة عليه ، لكن مع مرور الوقت ، رأي صانع القرار السياسي الخارجي المصري لا جدوى من استمرار الحصار الجائر على شعب العراق مع سقوط أكثر الحجج المزعومة منها (امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل) ، وأنها تضر الشعب العراقي ، كما أن استمرارها سيضر البلدين ، لما لذلك حاجة داخلية (قطرية) وكذلك حاجة (قومية) لتطوير هذه العلاقات والمبادرة برفع الحصار عن الشعب العراقي .

كما أن أنصياح صانع القرار السياسي الخارجي المصري للموقف الأمريكي المعادي للعراق تركها عرضة لضغوط أمريكية مؤثرة في سياستها الخارجية اتجاه العراق ، ذلك من خلال ألتزامها بفرض الحصار ، والأهم من ذلك تحجيم دورها في النزاع العربي (الإسرائيلي) ، فأصبحت مصر غير قادرة أن تؤدي دوراً مؤثراً وفاعل عربياً وأقليمياً ذلك بعد تدمير قوة العراق<sup>(١)</sup>.

من الممكن القول كان بإمكان مصر أن تؤدي دوراً محورياً في هذا النزاع لصالح الأمة العربية ، مستفيدة من قوة العراق وأن تتاور بها سياسياً ودبلوماسياً ، كما كان بإمكان قوة العراق أن تكون الذراع العسكري لمصر في صراع الأمة العربية ضد (إسرائيل) ، ناهيك عن كون العراق حقق في ذلك الوقت نوعاً من التوازن الاستراتيجي النسبي في المنطقة مع العدو (الإسرائيلي) ، ومن هنا يمكن القول إن قوة العراق كانت تشكل حالة ردع للعدو الإسرائيلي ، إلا أن للأسف لم تستند مصر ولا الأمة العربية من قوة العراق .

#### ٤ - ٢ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه قضية الصراع العربي - الإسرائيلي

تحظى القضية الفلسطينية بأهتمام دول العالم المختلفة ، لا سيما العربية منها ، بعدها قضية العالم العربي ككل وليس فقط فلسطين ، ومع ذلك تباينت أهتمامات الدول العربية حيالها منذ نشوء الكيان (الإسرائيلي) ، على الأرض العربية - الفلسطينية عام ١٩٤٨م ، ويرجع تباين مواقف هذه الدول إلى غياب التعاون والتنسيق فيما بينها وعدم توفر آلية فعالة لتنظيم وتوحيد سياساتها ، فمواقف منظمة الجامعة العربية على سبيل المثال ، ليست سوى ردود أفعال ومتابعة الأحداث وتطورات القضية الفلسطينية ، ربما مواقف الدول العربية فرادى أكثر نضجاً ووضوحاً<sup>(٢)</sup>.

(١) مصطفى كامل محمد ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر ، ط١ ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٥م) ، ص ٢٠ .

(٢) د. حامد ربيع ، (في مجموعة باحثين) ، علاقات إسرائيل الدولية ، (بغداد ، دار الحكمة ، ١٩٩٠م) ، ص ٢٧٨ .

فبالنسبة لمصر ، كدولة عربية أساسية ، أخذت القضية الفلسطينية موقعاً متميزاً فيها على المستويين الرسمي وغير الرسمي (الشعبي) ، ومن ثم في سياستها الخارجية .  
وفي محاولتنا تبيان السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه القضية الفلسطينية ، سنتحدث أولاً ، عن الحرب الإسرائيلية ، على قطاع غزة سنة ٢٠٠٨ م ، ٢٠٠٩ م ، . وثانياً ، الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة سنة ٢٠١٢ م ، وثالثاً ، الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة سنة ٢٠١٤ م .

**٤ - ٢ - ١ - العدوان على غزة سنة ٢٠٠٨ م - ٢٠٠٩ م .**

لقد سارت السياسة الخارجية المصرية اتجاه القضية الفلسطينية ، في عهد الرئيس مبارك في اتجاهين أولهما ، دعم مصر لعملية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني و(الإسرائيلي) ، وثانيهما ، التمسك بالخيار التفاوضي ، معروف أن السياسة الخارجية المصرية اتجاه الصراع العربي - (الإسرائيلي) في مجملها ، تعمل تحت مظلة واحدة وشاملة وعمومية ، هي أسترجاع الحقوق العربية المغتصبة فتلك هي الغاية القصوى والنهائية لسياسة مصر<sup>(١)</sup>.

فقد بدأت (إسرائيل) بالضغط على المجتمع الدولي لجعل قطاع غزة والضفة الغربية كيانين منفصلين بعضهما عن بعض حتى تتمكن من السيطرة على حركة حماس في قطاع غزة<sup>(٢)</sup>، وقد تمكنت (إسرائيل) ، تحقيق مخططها بجعل قطاع غزة كياناً منفصلاً عن الضفة الغربية ، عن طريق أستقلال حالة (الشقاق الموجودة بين حركتي فتح وحماس)<sup>(\*)</sup>، وسارعت بالأعتراف بحكومة الطوارئ التي شكلها وزير المالية الفلسطيني (سلام فياض) في ١٧ / حزيران ٢٠٠٧ م ، مع مجموعة من المعتدلين التابعين لحركة فتح وتأمين الأعتراف بهذه الحكومة<sup>(٣)</sup>.

(١) ميشيل أسبويتو ، غزة معلومات توثيقية وأحصاءات (مجلة) الدراسات الفلسطينية ، العددان (٨٠ - ٨١) ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠٠٩ م - ٢٠١٠ م) ، ص ١٥٧ - ١٦٣ .

(٢) د. حسن نافعة ، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي من الصراع المحتوم .... إلى التسوية المستحيلة ، ط ١ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ م) ، ص ١٢٢ .

(\*) تكون هذا الشقاق بين حركتي فتح وحماس ، منذ إعلان تأسيس حركة حماس في كانون أول / ١٩٨٧ م التي تمثل قوة الأسلام السياسي في فلسطين ، وتبني خيار المواجهة المفتوحة مع (إسرائيل) ، غير أن الأمور أخذت أتجاهاً آخرأ عندما أعتمدت حماس موقف المتحدي لحركة فتح على المستوى الداخلي ، وأفشلت القيادة الفلسطينية في أقتناع حركة حماس بالأنضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك ، أخفقت في الأتفاق على برنامج للعمل المشترك ، فقد تشكلت حركة حماس خارج أطار منظمة التحرير الفلسطينية لكن دون إعلان حركتها بديلاً عنها في التمثيل الفلسطيني ، الأمر الذي عدته حركة فتح وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تحدي لشرعيتها ، وكان السبب الرئيس في الخلافات بين حركتي فتح وحماس التي بقيت الشد والجذب وتنافس بشأن التمثيل الفلسطيني .

ينظر : محمد حجازي ، حركة حماس بين خيارى الشراكة والتفرد ، (مجلة) ، الدراسات الفلسطينية العدد ٨٧ ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١١ م) ، ص ٥٩ - ٦٢ .

(٣) محمد خواجه ، الشرق الأوسط تحولات أستراتيجية ط ١ (بيروت : دار الفاربي ، ٢٠٠٨ م) ، ص ٢٦٤ .

فأصبحت الضفة الغربية تحت سيطرة حركة فتح والرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ التي تحولت فيما بعد إلى حكومة تسيير أعمال ، وأصبح قطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس<sup>(١)</sup>، فأعلنت مصر مباشرة الاعتراف بحكومة سلام فياض وأعتبر محمود عباس الرئيس الشرعي لكل الفلسطينيين<sup>(٢)</sup>.

في ١٩/ أيلول /٢٠٠٧م ، قررت الحكومة (الإسرائيلية) وبشكل رسمي إعلان قطاع غزة كياناً معادياً (لإسرائيل) ، وذلك في سياق التضييق على حركة حماس في قطاع غزة<sup>(٣)</sup>، من خلال إحكام سيطرتها على معابر القطاع ، ثم إعلان إغلاق كل معابره ، ومنع دخول المساعدات الإنسانية وإيصال الوقود وقطع التيار الكهربائي ... بهدف أضعاف حركة حماس .

وبعد ذلك بدأت (إسرائيل) بغارات جوية مكثفة على مواقع الشرطة الفلسطينية في غزة في ٢٧/كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٨م<sup>(٤)</sup> ، والأعلان عن عملية عسكرية واسعة النطاق عرفت بأسم (عملية الرصاص المصبوب)<sup>(\*)</sup>، استمرت حتى تاريخ ١٨/كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩م، اي (٢٢ يوماً) ، نتج عن هذا العدوان آلاف الشهداء والجرحى وهدم المنازل ، وعلى وفق المركز الفلسطيني لحقوق الانسان فإن (١٤١٩) من المدنيين استشهدوا ، وجرح نحو (٥٣٠٠) فلسطيني ، وتم تدمير (٢١١٤) منزلاً تدميراً شاملاً ، لذلك يعد العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٩م ، الاعنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم منذ عام ١٩٦٩م ، إذ استخدمت (إسرائيل) شتى انواع الاسلحة في عدوانها ، بما فيها القنابل الفسفورية المحرمة دولياً ، وخرقت القانون الدولي الانساني بقصفها العشوائي للاماكن المدنية المأهولة بالسكان المدنيين ، فضلاً عن ان مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية لم تسلم من العدوان<sup>(٥)</sup> .

وقد تحركت مصر اتجاه العدوان الإسرائيلي ، على قطاع غزة ، بعد جهود مضنية تمكنت مصر من التوصل إلى (تفاهات التهذئة) ، في ١٩/يونيو ٢٠٠٨م مدتها ستة أشهر ، ومع أنتهاء هذه التهذئة في ١٩/ ديسمبر ٢٠٠٨م ، بدأت مصر جهوداً مكثفة أيضاً من أجل تمديد هذه التهذئة إلا أن هذه الجهود أصطدمت في البداية لحسابات حركة حماس التي رفضت تجديد التهذئة إلا برفع فوري للحصار

(١) د. محسن محمد صالح ، القضية الفلسطينية ، خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، ط ١ ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والأستشارات ، ٢٠١٢م) ، ص ١٤٦ - ١٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥١ .

(٣) (في مجموعة باحثين) ، صراع الأرادات ، السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية ، ط ١ (بيروت : مركز الزيتونة والأستشارات ، ٢٠٠٨م) ، ص ١٥٩ .

(٤) (في مجموعة باحثين)، صراع الأرادات ، السلوك الأمني لفتح وحماس ولأطراف المعنية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩ - ١٦٠ .  
(\*) عملية الرصاص المصبوب : هي عملية عسكرية شنتها الحكومة الإسرائيلية ضد قطاع غزة أستمرت لمدة سنة من ٢٧/١٢/٢٠٠٨م حتى ١٨/١٢/٢٠٠٩م، وكان الهدف الأساسي من هذه الحرب هو الأمن والردع معاً أستناداً إلى عقيدة (جدار الردع الحديدي) العسكرية ، التي يؤمن بها جناح اليمين واليسار في (إسرائيل) والتي تتمحور على القوة وقدرة الردع ، وكذلك أتباعها توجيه ضربات متتالية وقوية من أجل إلحاق أضرار كبيرة بالأفراد والبنى التحتية بمدة قصيرة .

ينظر : د. عزمي بشارة ، الهدف من الحرب ، إزالة عقبة أمام ترتيب النظام السياسي في المنطقة ، (مجلة) دراسات فلسطينية ، العددان ٨٠ - ٨١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٥) تقرير بعنوان مدنيون مستهدفون ، في ٧/٩/٢٠٠٩م ، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : <http://www.pchrgaza.or/portal/ar/index.phpex.php?option.com>

، وفتح متزامن للمعابر ، وبادرت مع أنتهاء التهدة إلى إطلاق الصواريخ على مدن الجنوب (الأسرائيلي) ، ومن ثم وقع العدوان الأسرائيلي على القطاع ، وأصطدمت الجهود المصرية بعد العدوان بحسابات (أسرائيلية) قدرت أن التهدة بانت أمراً واقعاً ولم يعد بمقدور حركة حماس مواصلة إطلاق الصواريخ ، ومن ثم فالتهدة مفروضة واقعياً ، وأي جهد لتحويلها إلى تهدة رسمية أو تعهدية لا بد أن ينطوي على صفقة تتضمن الأفراج عن الجندي الأسرائيلي المحتجز لدى الفصائل الفلسطينية في القطاع<sup>(١)</sup>.

وتبعاً لذلك تم التوصل في ١٩ / يونيو / ٢٠٠٨م إلى تهدة الأوضاع بوساطة مصرية مدتها ستة أشهر بين حركة حماس و (أسرائيل) ، وبموجب هذه التهدة توقفت أشكال المقاومة المسلحة كافة انطلاقاً من قطاع غزة ضد (أسرائيل) وتوقف عمليات قصف الصواريخ على مدن الجنوب (الأسرائيلي) ، ومقابل ذلك توقفت (أسرائيل) عن شن الغارات والأعتداءات على القطاع فقط دون الضفة الغربية ، وبدأت برفع تدريجي للحصار المفروض على القطاع ، دون ارتباط لذلك بعملية تسوية سياسية أو أي اعتبارات أخرى<sup>(٢)</sup> ، فالأتفاق في المحصلة هو وقف متبادل لأستخدام القوة ، وهو غاية (أسرائيل) وليس كذلك الفلسطينيين الذين يعانون أستمرار الأحتلال الأسرائيلي لأراضيهم ، في الوقت ذاته تلاعبت (أسرائيل) بهذه التفاهات فلم ترفع الحصار إلا بشكل مؤقت وسرعان ما كانت تغلق المعابر ، كما أنها لم توقف أعتداءاتها بالكامل<sup>(٣)</sup> .

تزامناً مع انتهاء التهدة ، بدأت حركة حماس في إطلاق مجموعة من الصواريخ على مدن الجنوب (الأسرائيلي) ، وهي عملية كانت تستهدف بالأساس الضغط على الحكومة الأسرائيلية لتجديد التهدة مع تنفيذ عملية رفع الحصار وفتح المعابر ، ولم يكن الهدف من إطلاق الصواريخ العودة إلى المواجهة المسلحة من جديد ، في المقابل أستقلت الحكومة الأسرائيلية الموقف ووجدت في ما يجري فرصة مؤتية لشن عدوان شامل على القطاع .

لذلك وجدت القيادة الجديدة للجيش (الأسرائيلي) ممثلة في رئيس الأركان (جابي أشكينازي) فرصة إلى عمل عسكري أنتقامي يرد للعسكرية الأسرائيلي ما فقدته من هبة في عيون الرأي العام الأسرائيلي بعد الحرب مع حزب الله في في صيف ٢٠٠٦م ، لهذا كله أتخذت الحكومة (الأسرائيلية) قرارها شن

(١) التقرير الأستراتيجي العربي لعام ، ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م ، (القاهرة : مركز الدراسات الأستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩م) ، ص ٣٠٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣١ ، كذلك ينظر : خالد الحروب ، (في مجموعة باحثين) ، (مجلة) ، شؤون عربية العدد ١٢٧ ، (القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ٢٠٠٦م) ، ص ٧٨ - ٨٠ .

عدوان شامل على قطاع غزة ، وأعدت العدة للمباشرة في تنفيذ العدوان<sup>(١)</sup>. غير أن قادة حركة حماس لم يتعاملوا بجدية مع مؤشرات الخطر القادم من (إسرائيل) ، فقد كان في الوقت ذاته ومن الغريب أن تجري حركة حماس أحتفالاً بتخريج دفعة من رجال الشرطة صباح يوم السبت ٢٧/ ديسمبر ٢٠٠٨ م ، أستعراضاً من رجالها وفي ظل سماء مكشوفة ، ودون أمتلاك قدرات كافية للدفاع الجوي ، وقد كان ذلك بمثابة الطعم الذي سأل له لعاب الجيش الإسرائيلي ، فكان أتحاذ قرار شن الغارات وبداية كانت قصف الموقع الذي تجري فيه الأحتفالات ، وهو الأمر الذي أدى إلى سقوط أكثر من مائة قتيل من بين رجال الشرطة ، وتواصلت الأعتداءات بعد ذلك التي بدأت بغارات جوية وبحرية ثم غزو بري للقطاع وأسفر العدوان عن ضرب المدنيين وتحطيم البنى التحتية<sup>(٢)</sup> ، وفي الوضع الرهيب شكلت حدود مصر مع غزة وخصوصاً في رفح ، معبر رفح الحدودي المتنفس الوحيد لغزة الذي يسمح بأدخال الغذاء والدواء والمؤن الضرورية إلى القطاع<sup>(٣)</sup>.

في حين فشلت إدارة الرئيس الأمريكي بوش في تحقيق ما سبق أن وعدت به في تحقيق تسوية سياسية للارزمة نهاية عام ٢٠٠٨ م<sup>(٤)</sup> ، تؤدي إلى قيام الدولتين الفلسطينية و(الإسرائيلية) كذلك فشلت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط المشكلة في الأتحاد الأوربي أساساً<sup>(٥)</sup> ، وكذلك في (مؤتمر أنابوليس)<sup>(\*)</sup> . وقد تحركت مصر اتجاه العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة في اتجاهين ، أحدهما مع الدول العربية وهو ما أطلق عليه ب (المسار الجماعي) الذي تمثل من خلال العمل في إطار جامعة الدول العربية المعينة بأستمرار عملية التسوية إلى تنسيق جهودها الدبلوماسية إلى أقتناع الرئيس الأمريكي ، أوباما بالأعلان عن دعم أدارته إقامة الدولتين وفي هذا السياق يمكن التذليل على سعي النظام العربي

(١) التقرير الأستراتيجي العربي العام ، (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ .  
(٢) Israels war on Gaza and the U.S Role – by Jermy R Hammaoond foreign policy jornal – Tanuary 2009 , P. 7.

(٣) حسام سويلم ، خطة الحرب على غزة ، (القاهرة : بلا ، ٢٠٠٩ م) ، ص ١٠ .  
(٤) Israels war on Gaza and the U.S Role , op,cit,p.8.

(٥) حسام سويلم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .  
(\*) (مؤتمر أنابوليس للسلام) هو : مؤتمر دولي لإعادة مسيرة مفاوضات التسوية ، تم عقده في مدينة أنابوليس الأمريكية بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية للدول العربية والغربية ، وتهدف مفاوضات المؤتمر إلى إنهاء الأحتلال للأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ م ، دون تحديد سقف زمني لذلك الأجراء ، وتشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة التنفيذ ، مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الفلسطينية و(إسرائيل) ، وتتضمن الوثيقة تعهداً من الجانبين في بدء المفاوضات الثنائية حول القضايا المحورية دون أستثناء في مدة زمنية محدودة حتى نهاية سنة ٢٠٠٨ م ، وأضافة إلى ذلك تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ ألتزامات الجانبين في خارطة الطريق من أجل الأستيطان وأقامة دولة فلسطينية مستقلة ، غير أن المؤتمر المشار إليه لم تنتج عنه نتائج ملموسة في إطار عملية التسوية كغيره من المبادرات والمؤتمرات السابقة له ، الخاصة بالصراع بسبب عدم ألتزام الطرف (الإسرائيلي) بها ، ينظر : محمد جمعة ، مؤتمر أنابوليس .. أية مفاوضات أطلقها ، ملف الأهرام الأستراتيجي، العدد ، ١٥٧ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠٨ م) ، ص ٢ - ٤ .

إلى تفعيل عملية التسوية بثلاثة مواقف حدثت في الشهور الثلاثة التالية لحرب غزة ، اولها الاجتماع الوزاري العربي في أبو ظبي في ٣ / أشتباط / ٢٠٠٩ م ، الذي خصص لمناقشة أفكار جورج ميتشل، المبعوث الأمريكي الجديد لعملية التسوية ، وثانيهما ، قيام الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن بعرض وجهة النظر العربية على الرئيس أوباما ، خلال لقائهما في ٢١ / نيسان / أبريل ٢٠٠٩ م ، الذي بدأ يتسرب بعده أن الإدارة الأمريكية تطالب بتعديل المبادرة العربية ، وثالثهما ، الزيارة التي قام بها مدير المخابرات المصرية الوزير (عمر سليمان) إلى (إسرائيل) ، إذ مهدت بدورها لزيارة (نتنياهو) للقاهرة في ١١ / أيار مايو ٢٠٠٩ م<sup>(١)</sup>.

أما الجهد العربي المبذول على مستوى المصالحة الفلسطينية ، فقد كان مصرياً بشكل شبه كامل وذلك بخلاف السنتين السابقتين للعدوان ، إذ كانت هنالك جهود سعودية وقطرية وسودانية ويمنية ، وقد استقادت مصر من وضعها الجيوساسي بالنسبة إلى القطاع ، ومن علاقاتها (بإسرائيل) ، والولايات المتحدة الأمريكية في تكريس دورها كـ (لاعب) عربي رئيس في الشأن الفلسطيني طوال عام ٢٠٠٩ م<sup>(٢)</sup>. في ٥ / يناير / ٢٠٠٩ م ، عقد الوزراء العرب مجموعة من الاجتماعات مع أعضاء مجلس الأمن من القوى الدائمة العضوية ، كما ألتقى كل من وزيرة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجية بريطانيا ، (ديفيد ميلباند) ، والذي أدى دوراً بارزاً وإيجابياً على مدى يومين ، لتحقيق توافق على مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار ، ولو بصفة مؤقتة لحين الاتفاق على وضع نهائي لوقف إطلاق النار ، يؤدي إلى خروج (إسرائيل) من قطاع غزة وتحت الضغط العربي والدولي ، وفاعلية عمل مجموعة الوزراء العرب والتنسيق الكامل بينهم أقربيا من الاتفاق على مشروع قرار ، وبعد جهود مضيئة حتى أنتهت بالتصويت على القرار (١٨٦٠) ، الذي يطالب بوقف إطلاق النار والعمل نحو التهدئة بين الطرفين (الإسرائيلي) والفلسطيني أو استعادة الحوار الفلسطيني - الفلسطيني ، وكذلك تضمن القرار تأييد المبادرة المصرية التي أطلقها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك<sup>(٣)</sup>.

أما الاتجاه الثاني، فقد جاء تحرك مصر بشكل منفرد ، والذي تمثل في سياسة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ، إذ جاءت أول الخطوات في المبادرة أطلقتها مصر لوقف إطلاق النار ، ثم في الخطاب الذي ألقاه الرئيس في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٨ م ، ووجهه إلى الأمة المصرية والعربية بمناسبة

(١) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران) حال الأمة العربية ٢٠٠٩ م - ٢٠١٠ م (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠) ، ص ١٩٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٥ .

(٣) أحمد أبو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

رأس السنة الميلادية ورأس السنة الهجرية ، ومثل تعهداً من قبل الرئيس مبارك بمجمل الأهداف التي قرر أن يعاهد بها الشعب المصري ، بخصوص إدارة الأزمة ، كما كانت كذلك تعبيراً عن موقف صانع

القرار السياسي المصري بخصوص الأزمة<sup>(١)</sup> ، وقد تضمنت المبادرة المصرية المواد الثلاثة الأتية :-

- قبول (إسرائيل) والفصائل الفلسطينية جميعاً بوقف فوري لأطلاق النار لمدة معينة لأتاحة الفرصة لأيصال المواد الغذائية والدوائية .

- تستضيف مصر حواراً للمصالحة الفلسطينية - الفلسطينية ، لإيجاد حلول ناجحة لأنهاء الصراع بين حكومتي حماس وفتح ، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مُرحباً بها من جانب المجتمع الدولي<sup>(٢)</sup> .

- تدعو مصر (إسرائيل) وفلسطين إضافة الى ممثلين عن الاتحاد الاوربي وبقية اعضاء اللجنة الرئائية الدولية للاجتماع لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الحالي ومعالجته .

وكان الرئيس المصري قد أطلق يوم ٥/ فبراير/ ٢٠٠٩م ، مبادرة مصرية تستهدف السيطرة على الموقف من خلال التوصل إلى وقف إطلاق فوري وقبول الأطراف له ، مع فتح ممرات أمنة لمساعدات إنسانية ، ودعوة الطرفين لأجتماعات عاجلة من أجل التوصل إلى ترتيبات و ضمانات كفيلة بمنع تكرار التمستوى ، ودعوة السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة للعودة للحوار لتحقيق الوفاق بينهما<sup>(٣)</sup> .

بالإضافة إلى تحرك الأجهزة المصرية لأستقبال شحنات المساعدات الإنسانية ، وبكميات كبيرة في مطار العريش ، ووضع آلية لنقل هذه المساعدات إلى القطاع ، سواء من خلال معبر رفح أو معبر كرم أبو سالم ومعبر العوجة إلى الحدود المصرية - (الأسرائيلية) ، كما عرضت مصر علاج الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات مصر<sup>(٤)</sup> .

#### ٤ - ٢ - ٢ - العدوان على غزة سنة ٢٠١٢م

يطرح العدوان (الأسرائيلي) على غزة سنة ٢٠١٢م أسئلة عدة حول أهداف العدوان ، الحقيقة والغرض منه ، فقد بدأت (إسرائيل) عدوانها على غزة بأغتيال القائد العسكري (أحمد الجعبري) في ١٣/ تشرين الثاني من السنة نفسها تنفيذاً لقرار اللجنة الوزارية المصغرة للشؤون الأمنية على الرغم من التوصل

(١) محمد السيد سليم ، رؤية استراتيجية للعدوان الأسرائيلي على غزة ، (مجلة) السياسة الدولية العدد ١٢٢ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠٠٩م) ، ص ٧٤ .

(٢) حسام سويلم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٣) محمد هشام محمد أسماعيل ، موقف أوربا من القضية الفلسطينية في المدة (١٩٩٣م - ٢٠٠٩م) ، (قطر : سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، ٢٠١١م) ، ص ٣٠ وما بعدها .

(٤) سامح راشد ، العدوان على غزة ، أبعاد الموقف المصري ، (مجلة) السياسة الدولية (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠٠٩م) ، للتفاصيل أكثر ، متاح عبر شبكة الانترنت ، عبر الموقع الاتي : <http://digital.aharam.org.eg>

إلى مسودة اتفاق تهدئة مع المقاومة الفلسطينية بوساطة مصرية ، وهنا يمكن القول أن العدوان لم يكن مفاجئاً ، فقد هدد رئيس الأركان وعدد من الوزراء المقربين لـ (بنيامين نتنياهو) بهذه الحرب منذ شهر ولم يكونوا بحاجة إلى مسوغ .

وفي يوم ١٤ / تشرين الثاني / ٢٠١٢ م ، قامت (إسرائيل) بشن عدوانها في عملية أسمتها عملية (عمود السحاب) ، ضد المنشآت العسكرية والأدارية لحركة حماس في قطاع غزة وسرعان ما توسع العدوان ، ليضاعف سلاح الجو (الإسرائيلي) من قصفه الجوي<sup>(١)</sup> ، وقد كانت الحصيلة النهائية من الأضرار وخلال الأيام الثمانية ضخماً جداً<sup>(٢)</sup> .

موقف مصر من العدوان على غزة سنة ٢٠١٢ م .

الموقف الرسمي (الحكومي) .

لقد عمل النظام الجديد في مصر ، آنذاك على أستئناف العلاقات مع إيران ومنح علاقة إيجابية لحركة حماس تفوق ما حصلت عليه في مدة حكم الرئيس مبارك ، ففي الساحة الداخلية تتعزز قوة حركة (الأخوان المسلمين) وتضعف قوة حركة الجيل الشاب التي أحدثت الثورة ، إذ أعطت التغيرات التي تعرضت لها مصر في أعقاب سقوط نظام الرئيس مبارك ، الفرصة لرؤية العلاقة المحسنة التي يبديها النظام مع حركة حماس التي كانت غير مرحب بها من النظام السابق .

وافقت مصر مؤخراً للدكتور (محمود الزهار) أحد قادة حماس البارزين في القطاع زيارة القاهرة ، وألتقى مع وزير الخارجية المصري وقام بجولة في السودان وسوريا وتركيا ، وعاد الزهار متشجعاً من الوضع الجديد في مصر اتجاه قطاع غزة ، وأطلقت السلطات المصرية سراح (١٤) معتقلاً من حماس كانوا في السجون المصرية ، إذ أعرب الزهار لمجلة كل العرب التي تصدر في الناصرة قائلاً : (أن وسائل الأتصال في مصر تتعامل بإيجابية مع ما يتم في قطاع غزة ؛ وأن العلاقة على المستوى السياسي المصري مع حماس مختلفة عما كانت عليه من قبل)<sup>(٣)</sup> .

(١) حسان سويلم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) جريدة ( الشرق الاوسط اللندنية ، في ٢٥ ، تشرين الثاني ، ٢٠١٢ م ) .

الحصيلة النهائية للأضرار تمثلت في : (١٦٣) شهيداً و (٩٩٣) جريح فلسطيني وتم تدمير (٨٦٥) منزلاً في القطاع ، وقد لحقت الأضرار في (٦) مراكز صحية و (٣) مدارس وجامعتين و (١٥) مكتباً للمنظمات غير الحكومية و(٢٧) مسجداً و (١٤) مكتباً أعلامياً و (١١) مصنعاً و (١٨) محلاً تجارياً ، ومركزاً تابعاً لـ (الأونورا) لتوزيع المواد الغذائية .  
ينظر : المصدر نفسه .

(٣) نقلاً عن : د. أحمد حماد "إسرائيل" والثورة الشعبية المصرية ، تحدٍ وجودي جديد ، ط ١ ، (بيروت : مكتبة نيل وفرات ، ٢٠١٢م) ، ص ٢٧ .

فضلاً عن أنه أمتدح بصفة خاصة وزير الخارجية المصري ، على قوله ((أن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي إذا هاجمت "إسرائيل" قطاع غزة))<sup>(١)</sup> ، وعلى الرغم من أن هذه الأقوال تعكس موقف القيادة المصرية وموقف الشارع المصري المؤيد للفلسطينيين ؛ وهو وزير الخارجية نفسه الذي يريد توطيد وتحسين علاقات مصر مع إيران<sup>(٢)</sup>.

كما دانت مصر الغارات (الأسرائيلية) على قطاع غزة ، وطالبت بوقفها محذرة من انعكاساتها على أمن المنطقة ، وأضاف وزير الخارجية المصري الأسبق (محمد كامل عمرو) أن ما تفعله (إسرائيل) من انتهاكات تعد في غاية الخطورة ويأتي في مرحلة صعبة تمر بها المنطقة ، الأمر الذي يهدد بأشغال الموقف بصورة خطيرة ، إذ رفض الوزير المصري في مؤتمر صحفي تأكيد سحب سفيرها من (إسرائيل) ، إذ استمرت الغارات على غزة ، وقال: (مصر سوف تتعامل مع الوضع خطوة بخطوة ، وسترى ما سيحدث) كما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل لوقف العدوان (الأسرائيلي) على قطاع غزة ، كما قام رئيس الوزراء المصري (هشام قنديل) بزيارة قطاع غزة في ١٦/ تشرين الثاني ٢٠١٢ م ، أكد خلالها أن حكومته تعمل على تحقيق التهدئة فيه وإيقاف القصف (الأسرائيلي) ، مشدداً في المؤتمر الصحفي خلال زيارته مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة ، على ان مصر لن تتوانى عن تكثيف جهودها وبذل الغالي والنفيس لأيقاف القصف (الأسرائيلي) وتحقيق الهدنة وأستمرارها .

وفي ٢٠/ تشرين الثاني ٢٠١٢ م ، قال الرئيس المصري السابق محمد مرسي ، إن ((مهزلة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ستنتهي اليوم))<sup>(٣)</sup> ، مؤكداً أن الجهود الرامية إلى عقد (هدنة) بين الجانب الفلسطيني و (الأسرائيلي) ستسفر عن نتائج إيجابية خلال الساعات القليلة القادمة ، وتوسطت مصر في المدة الأخيرة بين (إسرائيل) وحماس لإعادة وضع التهدئة إلى قطاع غزة ، ويبدو أن القيادة المصرية آنذاك مستعدة بالفعل للمساعدة في تخفيف الحصار (الأسرائيلي) المفروض على قطاع غزة<sup>(٤)</sup>.

ترك العدوان سنة ٢٠١٢ م ، على غزة أثراً سياسياً وأستراتيجياً بالغة على المستويات الداخلية والأقليمية والدولية كافة ، ويمكن أجمالها بالآتي :

---

(١) نقلاً عن : د. أحمد حماد "إسرائيل" والثورة الشعبية المصرية ، تحدٍ وجودي جديد ، ط ١ ، (بيروت : مكتبة نيل

وفرات ، ٢٠١٢م) ، ص ٢٧١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٠-٢٧٢ .

(٣) نقلاً عن : وليد حسن محمد (في مجموعة باحثين) العدوان الإسرائيلي على غزة الأبعاد والانعكاسات ، ندوة علمية

، (بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١٢م) ، ص ٢٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣-٢٦ .

١ - استعادت مصر دورها من جديد فيما رسخت الحرب دور حماس في الخريطة السياسية الفلسطينية ، وزادت من مكانتها ، وفتحت الأفاق قبالتها لفرص جديدة على المستويين الأقليمي والدولي .

٢ - كما كان في وجود الدورين المصري والتركي في أثناء العدوان وغياب الدور الإيراني والدور السوري إشارة إلى تغيرات بنوية في هيكل الأقليم ، وفي حجام الأدوار للدول المركزية فيه .

٣ - ومن الملفت للنظر زيادة أنحسار النفوذ الأمريكي ، فعلى الرغم من أن واشنطن قادة التحركات من الخلف عبر مصر وتركيا إلا أن محصلة المواجهة لم تكن لمصلحتها ولا لمصلحة (إسرائيل)<sup>(١)</sup> .

كما ردد كثير من المحللين أن (إسرائيل) أرادت تحقيق عدة أهداف من هذا الهجوم هي :

أ - أضعاف قدرة حماس على ضرب الصواريخ نحو (إسرائيل) لكن ليس إلى الحد الذي يضعف من سيطرتها على القطاع إذ تسود الفوضى فيه وهذا يكون الخطر أكبر ، إذ أن حماس خلال مدة حكمها عملت على تحجيم القوى المتطرفة من أنصار القاعدة وغيرها والتي هددت أمن القطاع وفي الوقت ذاته تشكل تهديداً لأمن (الأسرائيل) ، وهذا لا يعني أن حماس كانت وكيل (لأسرائيل) في ضرب المتطرفين إلا أن التطرف يضر بمصلحة المجتمع الفلسطيني وسلامته ، وأفادت (إسرائيل) بدورها من هذا الأمر لأنه لو ترك الأمر للمتطرفين تدرك (إسرائيل) جيداً أنها لا تستطيع أن تعرف متى وأين سيضرب هولاء ، ذلك أنه من الصعب السيطرة على ردود أفعالهم .

ب - أختبار (منظومة القبة الحديدية) ومدى فاعليتها في صد الصواريخ المضادة ، وقد أكد (الأسرائيليون) أنها صدت ٩٠% من الصواريخ ، ذلك أنها توجه لصد الصواريخ التي تهدد المناطق الآهلة بالسكان .

ج - تجربة رد الفعل العربي في ضوء التغيرات الجارية في المنطقة وبالذات المصري مع تولي (الأخوان المسلمين) الحكم فيها ، والأخرون سعوا لأيقاف التصعيد لما فيه من مضار على الأستقرار في مصر نفسها ((وبما أن حماس لا تستطيع أن تقول لا لمصر الأخوان كما كانت تقول لا لمبارك)) ، فالحسابات هنا تكون مختلفة وأرادت (إسرائيل) أن تقيس رد الفعل المصري والموقف من إتفاقية السلام في ضوء الأحداث الجارية<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : الموقف غير الرسمي (الجماهيري) .

توالى ردود الأفعال الشعبية أزاء العدوان (الأسرائيلي) على غزة ، إذ شهدت المدن المصرية تظاهرات

(١) نقلاً عن وليد حسن محمد (في مجموعة باحثين) العدوان الأسرائيلي على غزة الأبعاد والأنعكاسات ، ندوة علمية ، (بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١٢م) ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) د. دينا هاتف مكي ، (في مجموعة باحثين) ، العدوان الأسرائيلي على غزة الأبعاد والأنعكاسات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤-١٥ .

شعبية غاضبة طالبة بقطع العلاقات مع (إسرائيل) ، ودعا المحتجون جميع الفصائل الفلسطينية للتضامن والوقوف صفاً واحداً في وجه التعنت (الإسرائيلي) مطالبين المجتمع الدولي والدول العربية بالأسراع في الضغط على (إسرائيل) لوقف العدوان وحمام الدم الفلسطيني الذي تسفكه أداة القتل (الإسرائيلية) .

كما قام مجموعة من المتظاهرين المصريين بمحاولة اقتحام سفارة (إسرائيل) في القاهرة وحرقوا أعلام (إسرائيل) ونادوا بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وألغاء اتفاقية السلام وقطع العلاقات بين مصر و (إسرائيل)<sup>(١)</sup>.

وأخيراً من الواضح للغاية أنه لا يمكن لـ(إسرائيل) أن تقتل جميع الفلسطينيين وللمرة الثالثة سوف تواجه (إسرائيل) عواقب وتداعيات غير مقصودة لعملياتها لأن العالم مسطح على حد قول (توماس فريدمان) ، في الحقيقة يمكن (لنتنياهو) أن يستمر في الحرب في المستقبل ، كما يمكن للجيش (الإسرائيلي) أن يقوم بأعادة احتلال غزة مرة أخرى ، ولكن هذه لن تكون نهاية الفلسطينيين أو حركة حماس ، لقد تم وقف إطلاق النار بين حركة حماس و(إسرائيل) بعد ثمانية أيام من القتال وهو وضع جديد تماماً على الساحة ، وقد كانت (إسرائيل) قد وافقت على وقف إطلاق النار في أول حرب لها على غزة بعد (٢٢) يوماً<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - ٢ - ٣ - العدوان على غزة سنة ٢٠١٤م

مما لا شك فيه أن أي عمل عسكري يقوم به طرف ما ، يرمي تحقيق أهداف معلومة ومحدودة لديه<sup>(٣)</sup> ، والعدوان (الإسرائيلي) على غزة في ٨ / يوليو / تموز ٢٠١٤م ، كان لديه أهداف حددتها (إسرائيل) وكانت تأمل في تحقيقها ، غير أن ما أبدته الفصائل الفلسطينية من مقاومة أفشلت المخططات (الإسرائيلية) لهذا العدوان ، في عملية أسمتها (الجرف الصامت) ، ضد المنشآت العسكرية المدنية لحركة حماس في قطاع غزة وسرعان ما توسع العدوان ليضاعف سلاح الجو (الإسرائيلي) من قصفه الذي أدى الى مقتل أكثر من (٢١٢٧) فلسطينياً وأصابة نحو عشرة آلاف آخرين ونحو (١٩٩) مسجداً ، فيما قتل من الجانب (الإسرائيلي) (٦٥) جندياً وعدد قليل من المدنيين<sup>(٤)</sup> .

(١) د. أحمد حماد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٣ .

(٢) صحيفة (الأهرام ، القاهرة ، ٤ / ١٢ / ٢٠١٢م) .

(٣) د. صالح عباس الطائي ، تأثير الأحزاب اليمينية والدينية في الشخصية (الإسرائيلية) ، (مجلة) حمورابي العدد ١١ ، (بغداد ، مطبعة الدار العربية ، ٢٠١٢م) ، ص ٣٣ .

(٤) الوفد الفلسطيني في القاهرة يقبل هدنة جديدة بشرط ألتزام إسرائيل - Arabic - BBC الشرق الأوسط ، ٢٠١٤/٨/١٣ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : <Mhtml:filee:llc:Vusers/AHMED/Desktop/hhhh.Mht> .

والجدير بالذكر ، أن العدو الإسرائيلي في عدوانه على غزة في سنة ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م -  
٢٠١٢م ، لم يخسر كل هذا العدد المذكور حتى المدة ٢٦/٧/٢٠١٤م ، من العدوان الأخير<sup>(١)</sup>.  
ونتيجةً لما تقدم ، سنتناول في هذا المطلب أولاً ، أهداف (إسرائيل) من العدوان على غزة ، وثانياً ،  
الموقف المصري من العدوان على غزة .  
**أولاً : أهداف (إسرائيل) من العدوان :-**

أرادات (إسرائيل) تحقيق عدة أهداف من هذا الهجوم هي :

١ - **الهدف الاستراتيجي** : نزع سلاح المقاومة الفلسطينية في غزة ، وهو موضوع طرحه رئيس الوزراء  
الإسرائيلي يوم ١٥ / تموز / ٢٠١٤ م ، قائلاً ((وافقنا على المقترحات المصرية لإيجاد فرصة لنزع  
للسلاح (demilitarization) القطاع ، من الصواريخ والقذائف والأفئاق بطرق دبلوماسية)) ، وأكد  
مندوب (إسرائيل) في الأمم المتحدة (روت بروسر) الهدف ذاته بقوله في ٢٣ تموز / يوليو من العام  
نفسه ((لأبد من نزع سلاح حماس للانتقال للخطوة التالية)) ويبدو أن هذا الهدف الطموح نبت في بيئة  
عربية أتعبها التناحر الداخلي بعد (التغيير في البلدان العربية) .

٢ - **الأهداف التكتيكية** : ويمكن إيجازها بالآتي :

أ - إثارة الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني ، بعد أن لاحت مؤشرات تطور المصالحة الفلسطينية .

ب - اختبار التوجهات الاستراتيجية لصانع القرار السياسي الخارجي المصري .

ويشكل مدى تحقيق الأهداف السياسية المعيار الرئيس للحكم على نسبة النجاح العسكري وهو تقيم  
صرحت عنه تقارير وأبحاث كثيرة ، خاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويمكن حصر النتائج ، حتى  
يوم ٢٦ / ٧ / ٢٠١٤م ، بالنسبة للجانب (الإسرائيلي) بالآتي :-

• **المكاسب التكتيكية : وهي :**

أ - زيادة الأعباء المادية على حماس بفعل القتل والتدمير الواسع في قطاع غزة<sup>(٢)</sup>.

ب - تخفيض الخسائر البشرية بين المدنيين (الإسرائيليين) ، بفعل النجاح النسبي للقبة الحديدية في  
مواجهة الصواريخ الفلسطينية .

---

(١) الوفد الفلسطيني في القاهرة يقبل هدنة جديدة بشرط التزام إسرائيل BBC - Arabic الشرق الأوسط ، مصدر سبق  
ذكره .

(٢) د. وليد عبد الحي ، تقدير موقف : غزة إلى أين ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ٢٧ / ٧ /  
٢٠١٤م) .

ج - تجذير الخلافات العربية خاصة بين المحاور المتنافسة في العالم العربي ، إذ ظهرت مناقفات دبلوماسية في مسار عملية التسوية للوصول إلى هدنة ، لوقف إطلاق النار بين محور تركي قطري غير مرحب بمبادرة مصرية للتسوية ، وبين محور مصري سعودي تسانده السلطة الفلسطينية يوافق على هذه المبادرة .

د- عدم وضوح موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس من عدة جوانب : فهو مع المبادرة كما هي ، ولم يقف مع المقاومة بأي طريقة كانت ، ولو بالتهديد يوقف التنسيق الأمني والدعوة للانتفاضة في الضفة الغربية .

هـ- استمرار أثار الخلافات بين حماس وأطراف عربية مثل مصر وسوريا والسعودية من موضوع (الربيع العربي) وتداعياته ، وهو موضوع يضيق مساحة الحركة للمناورة السياسية الفلسطينية ويجعلها في زاوية حرجة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً : الموقف المصري من العدوان على غزة .

منذ بداية العدوان دعت مصر الجانبين (الإسرائيلي) والفلسطيني ، الى الوقف الفوري لأطلاق النار مع البدء عن اتصالات مع الطرفين (الإسرائيلي) والفلسطيني ، ثم الإعلان عن طرح مبادرة تسوية مصرية غير مباشرة في ١٤ / ٧ / ٢٠١٤م لحل الأزمة ووقف العدوان ، جاء فيها الآتي :-

أ - أن تقوم (إسرائيل) بوقف عملياتها العسكرية الجوية فوراً .

ب - التأكيد على الجانب (الإسرائيلي) على عدم القيام بعمل عسكري بري .

ج - وقف فصائل المقاومة الفلسطينية إطلاق الصواريخ على تل أبيب .

د - أما موضوع الأمن فسيتم طرحه في ما بعد<sup>(٢)</sup>.

وتمسك الفصائل الفلسطينية في القاهرة وفي مقدمتها حماس بمجموعة من المطالب لوقف القتال ومن بينها رفع الحصار (الإسرائيلي) على القطاع براً وبحراً وفتح معبر رفح من الجانب المصري وتوسيع الرقعة البحرية للصيد ، بينما تطالب (إسرائيل) بنزع سلاح الفصائل<sup>(٣)</sup>.

أستمرت مصر في جهود الوساطة غير المباشرة بين (الإسرائيليين) والفلسطينيين منذ بدأ الهدنة بين الجانبين ولمدة ثلاثة أيام التي أنتهت من دون نجاح في تمديدها ، وتأمل مصر ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في أن تقضي المفاوضات إلى هدنة طويلة الأمد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي .

(١) د. وليد عبد الحي ، تقدير موقف ، مصدر سبق ذكره .

(٢) صحيفة (الشرق الأوسط ، لندن ١٦ / ٧ / ٢٠١٤م) .

(٣) الاستفادة من المعابر الحدودية في غزة لوقف إطلاق النار - معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، ٢٠١٤/٨/١٣ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي : <Mhtml:file:///C:/users/AHMED/Desktop>

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة أدانتا تواصل العمليات العسكرية في غزة وطالبتا (إسرائيل) وحركة المقاومة الإسلامية حماس بإيقاف العمليات العسكرية فوراً ، وقال المتحدث بأسم البيت الأبيض (جوش إيرنست) أنه يوجب على الطرفين التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار أما (بان كي مون) الأمين العام للأمم المتحدة فأدان أستئناف القتال في غزة مؤكداً أن سقوط المزيد من الضحايا المدنيين لن يكون أمراً مقبولاً<sup>(١)</sup>.

وعمدت حركة المقاومة الإسلامية حماس، تجنب أية تصريحات سياسة تمس دولاً عربية (خاصة الدولة المصرية) على الرغم من التحفظ على المواقف الرسمية لهذه الدولة ، خاصة في استمرار إغلاق معبر رفح، كأداة ضغط على المقاومة للقبول بالمبادرة المصرية كما هي وهو أمر ضاغط على المقاومة. وأتساقاً مع ما تقدم ، فإن تداعيات المعركة يجب أن ترصد في ضوء النتائج العسكرية من جهة ، وفي ضوء التطور المحتمل للجوانب السياسية من جهة ثانية ، فيما يخص الجانب العسكري فمن الواضح زحم قدرات المقاومة الفلسطينية لم يتغير منذ بداية المنازلة ، ولاسيما في نطاق معدل إطلاق الصواريخ ، الأمر الذي يكشف فشلاً في تحقيق الأهداف التي تم ذكرها ، فضلاً عن تصاعد الخسائر البشرية في الجيش (الإسرائيلي) مع كل محاولة للدخول إلى غزة ، بيد أن البعد الأكثر أهمية هو البعد السياسي ، والذي يعد مغلقاً ، لاسيما مع سمتين بارزتين في هذا البعد ، أولهما : أن الأتجاه العام للحراك الدبلوماسي العربي والدولي يتمحور حول المبادرة المصرية التي ترى المقاومة أنها تفتقد للتوازن في الشكل والمضمون ؛ خاصة وأنها تساوي في صياغاتها بين الطرفين من ناحية ، وتجعل التفاوض حول موضوع رفع الحصار في غزة موضوعاً لاحقاً لوقف إطلاق النار من ناحية ثانية ، وهو أمر ينطوي على تخليص (إسرائيل) من مأزقها الحالي ، والدخول في مفاوضات لا تنتهي حول القضية الأهم هي رفع الحصار عن غزة ، ثانيهما ، وقوع الموقف الفلسطيني في معضلتين بارزتين تتفاعل تداعياتهما إلى مستوى يذوب كافة النتائج الإيجابية للمعركة :

\* محاولة تكثيف الجهد الدبلوماسي العربي لتحقيق نقاط سياسة لصالح محاور أقليمية متنافسة بخاصة المحور القطري - التركي من جهة والمحور المصري - السعودي من جهة أخرى ، ويبرز ذلك في الهجوم المباشر لرئيس الوزراء التركي أردوغان على الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي .

(١) الوفد الفلسطيني في القاهرة يقبل هدنة جديدة بشرط أنترام إسرائيل BBC Arabic ، في ١٢/٨/٢٠١٤ .

\* والمباراة الإعلامية المتلاحقة بين أطراف المحورين بشكل قد يحول الموضوع الفلسطيني من كونه هدفاً إلى كونه أداة ، وهو أمر ذات خطورة كبيرة<sup>(١)</sup> .

ومن نافلة القول أننا أمام احتمالين هما أن يؤخذ بالمبادرة المصرية ، أو أن يتم تعديلها من خلال الأمم المتحدة ، لكي لا يعد بأنه أنتصار محور على آخر في المناكفات الإقليمية ، وكل ذلك مرهون بمن يستطيع التوصل إلى حل أولاً ، وفي ذات الوقت فلن تنفصل طاولة المفاوضات السياسية عن ساحة المعركة العسكرية ، غير أن مصر أستطاعت ومن خلال مواصلة الوساطة بين حماس و(إسرائيل) اعتباراً من الساعة السابعة بتوقيت القاهرة من يوم ١٦/٨/٢٠١٤ م ، للتوصيل إلى هدنة ووقف إطلاق النار في غزة ، وبمبادرة مصرية ، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبموافقة طرفين الصراع ، وتضمنت المبادرة المصرية النقاط الآتية :-

- ١ - فتح كل المعابر مع (إسرائيل) بما فيها معبر رفح مع مصر .
- ٢ - إدخال مواد البناء لإعادة الأعمار ، وبالإضافة إلى مواد أغاثية أخرى .
- ٣ - وقف الملاحقات والأغتيالات للقادة الفلسطينيين<sup>(٢)</sup> .
- ٤ - ضمان منطقة الصيد البحري حتى ٦ أميال ، وربما تصل فيها بعد إلى ١٢ ميل .
- ٥ - مراجعة الطرفين بحث القضايا العالقة بعد شهر من تأريخ الهدنة<sup>(٣)</sup> .

وازاء ذلك نجد ان السياسة المصرية اتجه الصراع العربي - (الاسرائيلي) في مجمله ؛ تعمل تحت مظلة واحدة وشاملة وعمومية ، هي استعادة الحقوق العربية المسلوبة ، فهي تلك الغاية القصوى والنهائية لسياسة مصر ، وما عدا تلك الغاية ، كثيراً ما يحدث تداخل بين التكتيكات او الاهداف المرحلية ، وصولاً الى استعادة الارض والحق العربي ، وفي هذا السياق كانت السياسة المصرية تتعامل مع تطورات القضية الفلسطينية والتطورات الاقليمية برمتها بمرونة وقدرة على التطور وابداء استجابة فعالة وواقعية معها .

#### ٤ - ٣ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه قضايا (الأمن الاقليمي) .

إن من محاور الأمن القومي ، البعد الأقليمي ، إذ أن العالم اليوم قد أصبح ، بسبب ثورتي الاتصال

(١) د. وليد عبد الحي ، تقدير موقف ، مصدر سبق ذكره .

(٢) جريدة ( الاهرام ، في ٢٠ / ٨ / ٢٠١٤ م ) .

(٣) هدنة غزة الجديدة .. اتفاق الفرصة الاخيرة - مصر العربية ، في ٢٠١٤ م . متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع

الاتي : [www.masral Arabia.com /Qaza/329775](http://www.masral Arabia.com /Qaza/329775) .

والمعلومات اوضحت أكثر تشابكاً وبشكل متسارع غير مسبوق في تأريخ البشرية ، وتبعاً لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، المطلب الأول ، قضية مياه النيل ، والثاني ، التعامل مع التهديدات في مداخل البحر الأحمر، أما المطلب الثالث ، خصص في الموقف المصري من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط .

#### ٤ - ٣ - ١ - قضية مياه نهر النيل :

تعد المياه أحد أهم عناصر الحياة على الكرة الأرضية ، هذا ما جعل منها حاجة أساسية ذات أهمية قصوى على مر العصور ولكل الأمم والشعوب<sup>(١)</sup> ، وهو ما يؤكد القرآن الكريم في قوله تعالى (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)<sup>(٢)</sup> .

وغالباً ما أرتبطت أسم الحضارات القديمة بمواقع مائية معينة كحضارة وادي النيل وحضارة وادي الرافدين ... وأصبح الأمن المائي يوازي أهمية الأمن العسكري أن لم يتفوق عليه ، ولذا فإن الحديث عن الأمن الوطني أو القومي أو الأمن الغذائي لهذه الدول هو مجرد حديث بلا مضمون في ظل غياب وفرة الموارد المائية خاصة إذا علمنا أن الموارد المائية في غالبية هذه الدول تأتي من خارج حدودها السياسية وعليه سنبحث في ذلك على وفق الآتي :-

أ - **موقع الحوض ومساحته :** يقع حوض نهر النيل في الركن الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية شمال خط الأستواء ، إذ يعد الظاهرة الجغرافية البارزة ، ويمتد طولها إلى خمسة آلاف كم ، ويتسع عرضه إلى نحو ثلاثة آلاف كلم ، وتبدأ أقصى منابع النيل في الجنوب بالقرب من بحيرة تتجانيقيا عند خط عرض (٤°) جنوباً ، ويمتد إلى مصبه في البحر الأبيض المتوسط عند خط عرض (٣١°) شمالاً ، كما يقع بين خطي طول (٣٠ ، ٤٠° شرقاً و ٣٠ ، ٢١° غرباً) ولا يوجد نهر آخر يشبه نهر النيل في أختراقه لهذا العدد من دوائر العرض ، وتبعاً لذلك فهو يمتد من قلب القارة الأفريقية ، ويلتزم بجريانه من الجنوب إلى الشمال عند حوض البحر المتوسط وهو بذلك يمتد في كثير من الأقاليم ومن بينها منطقة المناخ الصحراوي في شمال السودان ومصر<sup>(٣)</sup>.

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠١٠م ، ( القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠١١ م ) ، ص ٧٧-٨٠ .

(٢) القرآن الكريم ، سورة الأنبياء ، الآية ، ٣٠ .

(٣) د. محمد جواد علي ومحمد أحمد السامرائي ، دور المياه في العلاقات العربية - الأفريقية ، (مجلة) دراسات دولية ، العدد ١٢ ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠١م) ، ص ٢ - ٣ .

يعد حوض نهر النيل من أهم وأكبر أحواض أنهار أفريقيا ، ويأتي من إذ الأنتفاع بالمرتبة الثانية بعد نهر الكونغو ، وينجم عن الأختلاف في نقطة انطلاق جريانه وطوله ، الأختلاف في تقدير مساحة حوض النهر ، إذ يرى بعضهم أنها تزيد على (٣,٠٣) مليون كم<sup>٢</sup> ، في حين يقدرها بعضهم الأخر (بنحو ٢,٩ مليون كم<sup>٢</sup>) ، في حين يقدرها آخرون بنحو (٣,١ مليون كم<sup>٢</sup>) ، والتي تمثل نحو ١٠% من مساحة القارة الأفريقية البالغة حوالي (٣٠ مليون كم<sup>٢</sup>)<sup>(١)</sup>.

**ب - (الموقع المائي) والحاجات المائية لمصر:** تعد مصر من بين دول حوض النيل الأخرى من أقر دول الحوض للمياه ، لأنها تعتمد على مياه النيل اعتماداً رئيسياً وليس لها بديل آخر مثل الأمطار والمياه الجوفية ، ويعد نهر النيل الشريان الحيوي لمصر على وفق المعطيات عديدة منها :

١ - إن نهر النيل يعد المصدر الأساسي ، ويكاد يكون الوحيد لتوفير المياه لمصر إذ لا تلبى موارد مصر المائية من مصادرها الداخلية إلا ٥% فقط من المياه العذبة سنوياً فالأمطار قليلة والمياه الجوفية بالصحاري غير متجددة ، وليس لها روافد للنيل بينما تحصل على ٩٥% من حاجتها إلى المياه من نهر النيل ، وهذا ما جعل المؤرخ الأغرقي (هيرودت) يطلق مقولة أن (مصر هبة النيل) لأنها تعيش معتمدة عليه<sup>(٢)</sup>.

٢ - إن مياه نهر النيل لا تستمد أهميتها من حقيقة كونها المورد الوحيد تقريباً للري في مجال الزراعة فقط بل كذلك من أستخداماتها في الأغراض الأخرى ، كالملاحة الداخلية التجارة منها والسياحة والتوليد الطاقة الكهربائية ، بالإضافة إلى أستخدامها على نطاق واسع في العمليات الصناعية<sup>(٣)</sup>.

٣ - وبناءً إلى ضخامة أسهام نهر النيل كمصدر أساسي للمياه في مصر ، بالمقارنة بالمصادر الأخرى ، فإن معنى ذلك سيظل يمثل الركيزة المحورية لأي خطط مستقبلية ، سواء في مجال التنمية الزراعية أم الأقتصادية أو الصناعية بشكل عام<sup>(٤)</sup>.

---

(١) يوسف مجلي وعبد الفتاح علي أبراهيم ، جغرافية حوض النيل ومصر والسودان ، ط٢ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٢م) ، ص ١٢ - ١٥ .

(٢) نادر نور الدين محمد ، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية ومستقبل الصراع والتعاون في المنطقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

(٣) محمد سلمان طابع ، الأحتياجات المائية المصرية .. تحديات المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

غير أن وقوع مصر في نهاية وادي النيل جعل منها عرضة لمتغيرات البيئية والأزمات السياسية التي تواجه دول الحوض الأخرى ، وتبعاً لذلك فإن اي انخفاض فيما يصل إلى مصر من مياه النهر ستكون له أثر في إنتاجها الزراعي والصناعي ، تلك المتمثلة بالأمن الغذائي ، إذ أن أكثر من ٨٥% من المياه في مصر تستخدم في الزراعة ، وعليه تعد حصتها من المياه هي الحد الأدنى المطلوب ، وذلك عكس جميع دول الحوض الأخرى التي تمتلك مصادر أخرى متنوعة لذلك فإن مياه نهر النيل بالنسبة لمصر هي قضية أمن قومي في جوهرها .

**ج - موقف مصر من الاتفاقيات الدولية :** ويمكن القول أن التوتر في العلاقات بشأن مياه نهر النيل بين مصر ودول الحوض خصوصاً أثيوبيا يعود إلى خمسينات القرن الماضي ، إذ ترى أثيوبيا أن الدور البريطاني وسياستها اتجاه مياه النيل وأرتباط مصر بهذه السياسة ، قد أفرز العديد من التعقيدات والحساسيات التي وجدت سبيلها إلى جملة التفاعلات السياسية في منطقة حوض النيل ، إذ لم يشكل قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢م ، بداية مرحلة جديدة ، بقدر ما تأثر بتأريخ تلك العلاقات وما أفرزته من حساسيات وخاصة بالنسبة لأثيوبيا ، التي وجدت سبيلها في الظهور مرة أخرى بين مصر والسودان لاتفاقية ١٩٥٩م ، فضلاً عن ان لأقدام مصر على اتخاذ قرار بناء السد العالي من دون استشارة دول المنبع أثره الواضح في أفرار العديد من التعقيدات والهواجس ، إذ رفضت أثيوبيا الأشتراك في أعمال اللجنة الفنية المشتركة التي تقرر تشكيلها بموجب الاتفاقية نفسها لسنة ١٩٥٩م ، لكون نهر النيل ينبع من أراضيها ، وأنه كان يفترض الاتفاق المسبق معها ، ومن ثم فهي ترى في الاتفاق المذكور مساس بكرامتها الوطنية وتنتقص من سيادتها ، كذلك فإن المسألة ليست مسألة مصالح فحسب وعلى هذا الأساس هي تحاول التخلص من مسؤوليتها القانونية من دون مراعاة لحقوق الدول الأخرى<sup>(١)</sup>.

مما دعا أثيوبيا لاتخاذ مجموعة من الإجراءات المقابلة او نتيجة رد الفعل التي يأتي في مقدمتها عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تقدم بمقتضاها الخبرة بعمل دراسة شاملة عن نهر النيل في أثيوبيا لبحث إمكانية إقامة السدود وتوليد الطاقة الكهربائية ، لتدخل العلاقات الثنائية منحى جديداً ، تستخدم فيه ورقة المياه ، كأداة ضغط وتوتر متبادل على الرغم من أن بناء السد لم يكن ليؤثر في قدرة أثيوبيا على استخدام مواردها من المياه<sup>(٢)</sup> ، وعلى الرغم من تفكك النظام الأثيوبي سنة ١٩٧٤م ، وقيام

(١) د. محمد جواد على ومحمد أحمد السامرائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

(٢) د.صباح محمود ، ووليد محمود أبو سليم ، الأمن المائي العربي ، ط ١ ، (عمان : دار اليازوري ، ٢٠١١م) ،

نظام جديد ، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية المتردية التي مرت بها أثيوبيا وتعرض وحدتها الوطنية لخطر التفكك بتصاعد وتيرة هذه الحركات الثورية المطالبة بالانفصال عن كيان الدولة الأثيوبية ، فإن خطر الاستغلال والأهمية الجيوستراتيجية للهضبة الأثيوبية، ومن ثم تهديد الأمن القومي لمصر بركنه المائي لم يزل حاضراً ، لذا أعلن الرئيس المصري أنور السادات أنذاك أنه ، (أذا قامت أثيوبيا بأي عمل لمنع حق مصر في مياه نهر النيل فإنه لن يكون أمام مصر سوى استخدام القوة المسلحة) ، ورد عليه رئيس الوزراء الأثيوبي (منجستوهلا مريام) ، أنه : (أذا قامت مصر بهذا العمل فإن أثيوبيا سوف تحول مياه حوض النيل إلى حوض من الدماء) ، أن هذا الكم من الخطابات المتبادلة يدل على قوة الأزمة الدائرة على المياه أنذاك<sup>(١)</sup> ، وفي ذات الشيء هدد الرئيس المصري السابق محمد مرسي بعد ثورة ٢٥ أيار / ٢٠١١ م ، قائلاً : (أذا قامت أثيوبيا بأي عمل لمنع حق مصر في مياه النيل فإنه لن يكون أمام مصر سوى استخدام القوة المسلحة لحل القضية<sup>(٢)</sup>).

ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي تجددت المطالبات والدعاوي من قبل أثيوبيا بشأن رفض اتفاقيات مياه النيل السابقة<sup>(\*)</sup>، وكانت مصر تبذل جهوداً جادة للتفاعل مع الدول الأعضاء في

---

(١) د. سعد ناجي جواد ود. عبد السلام بغدادي ، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي ، العدد ٣١ ، (الأمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٩م) ، ص ٢٦ .

(٢) نقلاً عن : جريدة (الوفد في ٢٠ / ١١ / ٢٠١٢ م) .

(\*) الاتفاقيات الدولية التي تتضمن حقوق مصر في مياه النيل هي أ- بروتوكول روما (١٥/أبريل/١٩٨٩م) الموقع بين بريطانيا وإيطاليا في شأن تقسيم الحدود بين أرتيريا والسودان .

ب - اتفاقية أديس - بابا (١٥/مايو/١٩٠٢م) الموقع بين بريطانيا وأثيوبيا ، وتتعهد أثيوبيا بمقتضاها بعدم إقامة أي مشاريع تؤثر على حصة مصر من مياه النهر . ج - معاهدة لندن (٩ مايو ١٩٠٦م) . د - اتفاقية (١٩٠٦م) الموقعة بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا التي تتعهد فيه الدول الثلاثة بالحفاظ على وحدة أثيوبيا ومصالح بريطانيا ومصر في مياه نهر النيل. هـ - اتفاقية ١٩٢٥م بين بريطانيا وإيطاليا وتتعهد فيها الأخيرة بالامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه المساس بكمية مياه النهر المتدفقة إلى مصر و- اتفاقية ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا، ممثلة عن السودان من جهة وبين وغندا وكينيا وتنزانيا من جهة أخرى ، س - اتفاقية ١٩٣٢م بين مصر وبريطانيا بصفتها أحد دولتي الإدارة الثنائية للسودان، وتتضمن إقامة مشروع (خزان جبل الأولياء) . ح- الاتفاقية المصرية - السودانية لعام ١٩٥٩م وحددت حصة مصر (٥٥,٥) مليار متر مكعب سنوياً توفر (٨٦) في المئة تقريباً من حاجة مصر من المياه وتحصل مصر بالأساس عليها من النيل الأزرق . ط- اتفاقية ١٩٥٣م بين الحكومتين المصرية والأوغندية وتنص على موافقة مصر على إنشاء سد وخزان على شلالات أودين عند مخرج بحيرة فكتوريا .

نقلاً عن : الصادق المهدي ، مياه النيل الوعد والوعيد ، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠م) ، ص ٩٠ وما بعدها كذلك د. عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ص ٢٠٨ وما بعدها ، وإبراهيم محمد العناني ، أثيوبيا ومدى الاحترام باتفاقيات الأنفاق بمياه النيل ، العدد ١٩٢ ، ١٩٩٧م ، ص ٥٥ .

حوض نهر النيل سواء الشرقي الذي ينبع من الهضبة الأثيوبية ويمر في السودان ، أي النيل الأزرق الذي يقدم لمصر ما يقرب ٨٦% من مياه حوض النيل التي تدخل إلى الحدود المصرية عند خط عرض (٢٢) ، أو النيل الأبيض الذي يأتي من الهضبة الأفريقية الأستوائية ويلتقي بالنيل الأزرق في الخرطوم مكوناً نهر النيل في مصر<sup>(١)</sup>.

كانت مصر طوال القرن العشرين تواجه صعوبات في علاقاتها بأطراف الحوض ، إذ كشفت حكومة السودان في عام ١٩٥٨م ، وقبل توقيع اتفاق ١٩٥٩م ، بتوزيع الحصص بين مصر والسودان بأنها غير ملزمة باتفاق ١٩٢٩م ، ولم تشارك في توقيعه ، وكان ذلك الموقف اتصالاً بأزمة أمتداد الري إلى مشروع الجزيرة ، ولم تخرج مواقف دول المنع على الخط نفسه .

تضمنت هذه الحقبة عدة محاولات بتدعيم التعاون بين دول الحوض بداية مشروع (الهيدروميث) ، لأجراء دراسات لمشروعات في البحيرات الأستوائية عام ١٩٦٤م ، ومروراً بتجمع (الأندوجو) لعام ١٩٨٣م ، والذي أستهدف مشروعات التنمية في دول الحوض ومشروع (التيكونيل) عام ١٩٩٥م ، والذي تمخضت من خلال فكرة التوصل إلى اتفاق يحكم التعاون بين دول الحوض وصولاً إلى مبادرة (حوض النيل) ، والتي تم طرحها من قبل البنك الدولي بهدف دعم التعاون بين دول الحوض من خلال فكرة اتفاق حول مبادئ استخدام مياه النهر وأطار مؤسسي للتعاون بين دول الحوض يتشكل من مجلس وزاري يعاونه لجنة استشارية فنية وسكرتارية دائمة في أوغندا<sup>(٢)</sup>.

إن دول المنابع منذ استقلالها حتى عام ١٩٩٩م ، ربما أنها كانت غير جادة في الدخول في تعاون بموجب الاتفاقيات القائمة ، كبح ، كل هذه المحاولات الهادفة لترسيخ مبدأ الأستفادة الجماعية ، ودعى كل طرف إلى التمسك بمواقفة لدرجة أن أثيوبيا ، قدمت في مؤتمر المياه التابع للأمم المتحدة عام ١٩٧٥م ، في الأرجنتين مذكرة تؤكد حقها السيادي في أستخدم مياه نهر النيل من دون قيود ، كما كررت ذات الموقف عام ١٩٩٧م ، في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة لأعتماد اتفاقية قانون أستخدم الأنهر المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ، ثم أن مبادرة حوض النيل هدفت منذ بدايتها إلى دعم روح التعاون بين دول الحوض وتنفيذ مشروع التنمية واستقطاب الفوائد المائية بما يسهم في تحقيق مصالح هذه الدول<sup>(٣)</sup>.

(١) د. عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .  
(٢) أيمن السيد عبد الوهاب ، (في مجموعة باحثين) ، الامن المائي في حوض النيل ؛ اشكالية التنمية والاستقرار ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٠م) ، ص ٤٧ وما بعدها .  
(٣) أحمد أبو الغيط مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

غير أن بمرور الوقت تحول التركيز عن هذا الهدف إلى خلافات وأشكالية حول صياغة المواد ذات الطبيعة القانونية في مشروع الاتفاق الأطاري ، والتي تتعلق بأقرار الحقوق والأستخدامات الحالية والإنذار المسبق قبل تنفيذ المشروعات ، فضلاً إصرار بعض دول المنابع تضمين تلك الصياغة بدعوى أن الاتفاقيات القائمة تعود إلى العهد الأستعماري ولم تعد نافذة ، وهذا الكلام مردود عليه ، أن جميع الاتفاقيات الدولية في مجال الأنهار تعترف بأحترام الاتفاقيات القائمة بما في ذلك اتفاقية (هلسنكي) ، عام ١٩٦٦م ، واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧م ، بالإضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية الأخرى<sup>(١)</sup>.  
أن مسألة الأنتفاع بمصادر الماء تمثل مركز الصدارة في الهموم الأستراتيجية لمصر ، فإذا كانت حصة الزراعة في الأقتصاد قد تدنت تحت تأثير الأنتقال الكثيف للعيش في المدن ، وأذا كانت قد بذلت جهوداً لتنمية زراعات أقل أستهلاكاً للماء فأن أزياد عدد السكان لا يكف عن رفع مستوى الطلب على الماء ، ويتطلب مواصلة أستصلاح الأراضى الزراعية .

إن أثيوبيا تستنكر الاتفاقيتين المعقودتين بين مصر والسودان سنة ١٩٧٩م ، حول أقتسام مياه النيل ، وتعطيان مصر (٥٥,٥) مليار متر مكعب ، والسودان (٥,١٨) مليار متر مكعب ، من أصل (٨٣) مليار متر مكعب ، كما أن إتفاقية ١٩٥٩م ، والتي لا تزال سارية المفعول سمحت لمصر ببناء (سد أسوان) بتأهيل منطقة النيل الأعلى بواسطة حصر قناة (جونفلاي) في السودان ، تعد أديس - أبابا أن هذه التسوية بين البلدين دون أخذ رأي باقي البلدان المعنية لا قيمة قانونية لها ، فضلاً عن المطالبة بمعاهدة جديدة ، وترفض الأعراف بالصفة الدولية للنهر .

واتخذ الأثيوبيون في قضية النيل وسيلة ضغط على مصر والخرطوم كي تساند سياستهم الإقليمية ، ودعموا في مدة ما العصيان في جنوب السودان ، والذي يحول دون إنجاز قناة (جونفلاي) منذ سنة ١٩٨٧م ، ويأملون حمل مصر على إعادة التفاوض حول أتفاقيتي أقتسام المياه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أحمد أبو الغيط مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤١ .

أما مصر القليلة الميل إلى ذلك فتدعو إلى ترشيد الموارد ومعالجة فقدان كميات كبيرة من الماء بسبب الهدر أو التبخر...، وهناك مشاريع للتحسين تدرس في إطار مبادرة حوض النيل ، وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين إدارة النهر ، غير أنه كلام بلا معنى ، إذ أن السودان اتخذ قراراً يبنى سداً لإنشاء خزان جديد في (ميروية) دون أن يخطر جيرانه بذلك ، ودون أن يثير الأمر الاحتجاج المتوقع ، ثم إذا كانت القاهرة قد تغاضت عن الموضوع ، فذلك لأن ميزان القوى بينهما وبين جاراها الجنوبي قد تغير(١).

وبالعودة إلى المفاوضات فقد حاول الجانب (الكونغولي) تنفيذ التفويض المطلوب منه حسب أجماع كنشاسا ، ولم ينجح في ذلك . وتطور الموقف وتحت ضغط دول الحوض دعت (الكونجو) إلى أجماع أستثنائي في كنشاسا ، وبدأ الاتفاق والأنقسام مع انعقاد هذا الأجماع ، والذي أقر فيه أن دول المنابع السبعة(\*) ، أتفقت على التوقيع على مشروع الاتفاق الأطاري منفردة ، وأنها تزعم أن المفاوضات مضى عليها أكثر من عشر سنوات ، ولن تنتظر بعد ذلك أستحصال موافقة مصر والسودان ، ويضيف وزير الموارد المائية المصري السابق (د.محمد نصير الدين علام) ، قائلاً ((أن الوفد السوداني أنسحب من القاعة أثناء التصويت في الأجماع)) (٢) .

كان موقف مصر من هذه الاتفاقية وتحفظها على بقية دول المنبع خاصة أن القرارات جميعها ومنذ بداية المفاوضات كان يتم اظهارها من خلال التوافق وأن هذا التوافق لا يعني أغلبية ضد أغلبية ، وحددت مصر نقاط الخلاف في ضرورة وجود فقرة خاصة بالاتفاقية يتضمن الامن المائي والحقوق والأستخدامات الحالية والمستقبلية ، كذلك إضافة فقرة تتضمن ضرورة وإجراءات الأخطار المسبق بأي مشروعات تنوي الدول بالقيام بها ، ومع التأكيد على عدم تعديل اتفاقية الأطار إلا بالتوافق الكامل بين دول الحوض السبع ؛ وبعد ما يقارب شهر عقد اجتماع وزراء دول حوض النيل في الاسكندرية في ٢٧ يوليو ٢٠٠٩ م ، وبعد الشد والجذب ، خرج من هذا الاجتماع بنتيجة مفادها ، على ضرورة تحرك دول المنبع والمصب جميعها في البحث في قضايا النهر وبصورة شاملة وقد صوتت اصابع الاتهام خلال المدة السابقة لدول حوض النيل وللأطماع الخارجية وللاصابع تلعب لصالح أهداف دوائر أجنبية فقط

---

(١) أحمد عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٢ .  
(\*) دول المنابع السبعة : ( اثيوبيا - كينيا - تنزانيا - أوغندا - رواندا - بوروندي - الكونغو الديمقراطية ) ، ينظر تفصيلا في : احمد ابو الغيط ، شهادتي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٤١ .  
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٠-١٩٣ .

دون النظر الى اخطاء داخلية ، وفي هذا الاطار انتقد الخبير الدولي في قضايا المياه المصري رشدي وحيد القائمين على السياسة المائية لمصر (١) ، وتساؤل عن غياب أي بيان حول تأثير السدود التي تقيمها السودان وأثيوبيا على ايراد مصر من مياه النهر؟ وعدم وجود اي ذكر لأي اتفاق بين مصر وهذه الدول على إقامة هذه السدود ... وقال إن : ( استقراء فلسفة وزارة خلال السنوات العشر الماضية ، يشير ان مصر لم تبد اي اعتراض على بناء هذه السدود خلال هذا العقد من السنوات وأخطرها تأثيراً على مصر) (٢) .

ذلك السد الذي تقيمه أثيوبيا (سد النهضة) الذي تعده عنواناً لتقدمها (مشروع القرن) بالنسبة إليها ، وذلك وفقاً لمخطط الذي وضعته على الرغم من كل الاعتراضات المصرية والعربية ، ونجحت أثيوبيا ، من جانبها ، في تنفيذ خطة تشييد سد النهضة بدون اعتبار للمخاوف المصرية على مواردها المائية (٣) ، وأخطرها تأثيراً على مصر ذلك السد الذي تقيمه أثيوبيا على مخرج بحيرة (تانا) والمفروض أن يحتفظ السد بستة مليارات متر مكعب من المياه ، وهذه السدود ستؤثر في هيدرولوجية نهر النيل وإمدادات المياه إلى مصر وعلى وظائف وطرائق تشغيل خزان السد العالي ، وتعقيد مشاكل توزيع حصص المياه بين الجانبين .

لذلك حدد الدكتور رشدي سعيد أخطاء السياسة المصرية التي أوصلت مصر إلى وضع أصبحت فيه مهددة بعدم تدفق مياه النهر على وفق الآتي :-

١ - إن مصر منحت البنك الدولي الفرصة لكي يتدخل في الشؤون الداخلية بين دول حوض النهر ، والمشكلة تكمن في أن دول حوض النهر الأخرى يمكن أن تستقوي بالبنك الدولي مثلما قامت مصر باستخدامه (أولاً) كأداة لمنع تنفيذ بعض المشاريع التي كانت ستقام في أثيوبيا ، واستخدمت مصر نفوذها لدى البنك وطلب منه عدم تمويل المشروع .

٢ - عندما دخلت مصر المفاوضات حول الاتفاقية الأطارية فإنها لم تضع في اعتبارها إيجاد المبررات التي على ضوءها تحصل على كميات المياه التي تحتاجها .

---

(١) جريدة (الشروق ، ٢٧/٧/٢٠٠٩م) .

(٢) نقلا عن : عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٣ .

(٣) علي الدين هلال ، حال الأمة العربية ، ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٤٢٤ ، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤م) ، ص ١٠ - ١١ .

٣ - على صانع القرار المصري أن يضع جل أهتمامه عندما تكون هنالك مبادرة تضم دول حوض النهر، فكان يجب عدم القبول بأن تركز الاتفاقية على نهر النيل فقط ، بل كان يجب أخذ زيادة الأمطار في الاعتبار وهي أمطار لا تصل مياهها إلى مصر بينما تتعرض المناطق في أثيوبيا والسودان للغرق او الفيضان مثلما حدث في سنة ١٩٩٦م و ٢٠٠٧م<sup>(١)</sup>.

#### د - العلاقات التجارية مع دول حوض النيل .

بالإضافة من أهمية حوض النيل بالنسبة لمصر بأعتبره المجال الحيوي المهم لمواردها المائية ، إلا أن حجم ومظاهر علاقات مصر التجارية مع دول الحوض لا يزال على قدر كبير من التواضع ولم يصل إلى مستوى الطموح في العلاقات بين الدول ، وفي هذا الصدد يمكن أن ندلل على ذلك مستشهدين بملامح علاقات مصر مع دول حوض النيل على مدى المدة بين ٢٠٠٠م - ٢٠٠٨م ، وعلى مدى تسع سنوات يتضح تدني النصيب النسبي لتجارة مصر مع دول حوض النيل بالمقارنة مع التجارة المصرية مع دول العالم المختلفة ، إذ تراوح نصيب دول حوض النيل من الصادرات المصرية ما بين نسبة (٠,٩%) إلى (٣%) ، كما تراوح النصيب النسبي لواردات مصر من دول الحوض ما بين (٠,٤%) إلى (١,٧%) في خلال المدة ذاتها ، خلال عام ٢٠٠٨م ، كان نصيب تجارة مصر مع دول حوض النهر (١,٣%) من إجمالي التجارة السلعية الخارجية المصرية ، ونصيب الصادرات إلى دول الحوض (٣%) من إجمالي الصادرات المصرية أستحوذت السودان على أغلبها ، وتراجع نصيب مصر من دول الحوض إلى نسبة (٠,٥%) من إجمالي وارداتها مع دول العالم<sup>(٢)</sup> . الجدول (١٢) يوضح حجم التجارة المصرية مع دول حوض النيل لعام ٢٠٠٨ م .

---

(١) محمد عبد الهادي علام ، الدبلوماسية المصرية ... الأنتقال إلى نظام دول جديد ، (القاهرة : دار مصر ، ٢٠٠٠م) ، ص ٤٥ كذلك ينظر في : محمد عبد الهادي علام ، خريف الدبلوماسية ، مصدر سبق ذكره ، ٢٠٤ .

(٢) مصر ودول حوض النيل ، علاقات ممتدة ، تقرير معلوماتي ، مصدر سبق ذكره .

جدول (١٢)

التجارة المصرية مع دول حوض النيل في العام ٢٠٠٨م

الدولة	الصادرات	النسبة لدول الحوض	الترتيب	الواردات	النسبة لدول الحوض	الترتيب	أجمالي التجارة
السودان	\$٤٦٦,٩	%٦٨,١	١٥	\$٤٤,٠٠	%١٩,٢	٦٥	\$٥١٠,٠٠
كينيا	\$٩٩,٤	%١٤,٥	٣٨	\$١٦٦,٧	%٧٢,٨	٣٩	\$٢٦٦,١
أثيوبيا	\$٥٧,٧	%٨,٤	٤٨	\$١٠,٨	%٤,٧	٨٦	\$٦٨,٥
تنزانيا	\$١٨,٣	%٢,٧	٦٧	\$١,١	%٠,٥	١٠٧	\$١٩,٤
أوغندا	\$١٦,٩	%٢,٥	٦٩	\$٤,٣	%١,٨٧	٩٦	\$٢١,٢
الكونفود	\$٥,٧	%٠,٨	٨٩	\$٠,٩	%٠,٤	١٠١	\$٦,٦
رواندا	\$٦,٧	%١,٠	٨٦	\$٠,٢	%٠,١	١٢٦	\$٦,٩
أرتيريا	\$١٢,٧	%١,٨	٧٨	\$٠,١	%٠,٠٣	١٢٧	\$١٢,٨
بوروندي	\$١,٣	%٨,٢	١٠٧	\$٠,٨١	%٠,٤	١٠٩	\$١٢,١
أجمالي دول الحوض	\$٦٨٥,٦	%١٠٠		\$٢٢٨,٢٨	%١٠٠		\$٩١٣,٦
أجمالي العالم	٦٢٣٥,٠٦٥			٥٢٨١١,٧٠٨			٧٩٠٦٤,٧٧٣
نسبة دول الحوض للعالم	%٣			%٠,٥			%١,٣

المصدر : مصر ودول حوض النيل ، علاقات ممتدة ، تقرير معلوماتي شهري صادر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري ، العدد ٢٥ ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٩م .

كما عقدت مصر عدة اتفاقيات مع تلك الدول وصل حتى عام ٢٠٠٠م، إلى ٢٥ اتفاقية وهو عدد ضئيل للغاية بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لقضية ضمان مجرى مياه النيل ومن بين تلك الاتفاقيات تم توقيع ١٨ منها بعد انتهاء الحرب الباردة حتى عام ٢٠٠٠م ، ومن بين هذه الاتفاقيات هنالك ما هو غير ساري والأخر متوقف<sup>(١)</sup> .

(١) عبد الهادي علام ، للدبلوماسية المصرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

أستطراداً لما تقدم نستنتج الآتي :

بات واضحاً ، أن مصر تواجه حالياً تكتلاً مع سبع دول لها رؤيتها وتصميمها إلى المضي قدماً باتجاه التوقيع على مشروع الاتفاق الأطاري بصورته التي أتفقوا عليها دون موافقة مصر ، والأصرار على عدم تضمين المادة الخاصة التي طالبت بها مصر الخاصة بالأمن المائي وهي تعد الأهم بالنسبة لمصر داخل نص الاتفاق الأطاري ، فضلاً عن ، أن صانع القرار الخارجي المصري لم يكن يبذل الجهد المطلوب لايجاد حلول جذرية مهمة لقضية المياه .

#### ٤ - ٣ - ٢ - أمن البحر الأحمر :

إن البحر الأحمر هو المجرى المائي الحيوي والمهم الذي يمتد من خليج قناة السويس وخليج العقبة في الشمال وحتى مضيق باب المندب وخليج عدن في الجنوب ، ويبلغ طوله من أقصى الشمال الغربي حتى الجنوب الشرقي نحو (٢٤٠٠) كم ، وعرضه نحو (٤٠٠) كم تقريباً وعمقه (٥٣٨م) كمعدل عام ، والدول التي تشترك في البحر الأحمر هي : مصر ، والسودان ، وأرتيريا ، وجيبوتي ، واليمن ، والمملكة العربية السعودية ، والأردن و (إسرائيل)<sup>(١)</sup>.

جاءت أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية في العصر الحديث عقب أفتتاح قناة السويس سنة (١٨٦٩م) ، كونه طريقاً لحركة التجارة العالمية بديلاً عن رأس الرجاء الصالح ، أكتسبت الدول المطلّة على البحر الأحمر مكانه مهمة ، وبات البحر الأحمر محط أطماع العديد من الأطراف الدولية<sup>(٢)</sup> .

ويعد البحر الأحمر الحد الفاصل بين قارتي آسيا وأفريقيا ، وترتبط معظم التجارة العالمية وخاصة تجارة أوربا عبر قناة السويس ، ومن ثم بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها ، غير أن أهم ما يميز البحر الأحمر كونه طريقاً بحرياً وملاحياً ، وهو أمتداد جغرافي بين الشمال الغربي والجنوب الشرقي ، كما يعد أقصر وأسرع طريق بين الشرق والغرب بصفة عامة وبين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة ، تبعاً لذلك فإن التحكم بمداخله ومخارجه يعني السيطرة في التحكم بشرايين الملاحة الدولية ، ولاسيما أن ٩٠% من أجمالي البترول المستورد من دول الخليج العربي باتجاه أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية يمر من خلاله ، لذلك أصبح الوجود العسكري الأجنبي في البحر الأحمر من

(١) سامي السيد أحمد ، السياسة الأمريكية اتجاه صراعات القرن الافريقي بعد الحرب الباردة التحدي والاستجابة ، ط ١ (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٠م) ، ص ٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

الاستراتيجيات العليا للقوى الدولية وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، بالإضافة الى (إسرائيل) وإيران...<sup>(١)</sup>. فضلاً عن أنه أصبح هو الشريان الحيوي والاستراتيجي والسريع لنقل تلك البضائع إلى المستهلكين في الدول الصناعية الغربية ، وبالمقابل فإن حرية وصول البضائع التجارية والصناعية من أوروبا عن طريق البحر الأحمر ، أمر له أهمية الأقليمية والدولية<sup>(٢)</sup>.

والمهم أنه يربط بين منطقتين من أخطر مناطق الصراع الأقليمي والدولي وهما منطقتا الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ، وكذلك يقع في جوار منطقة الخليج العربي التي تتأثر بشدة ما يجري بينهما ، وتبعاً لذلك يكون البحر الأحمر هو حلقة الوصل بين تلك المناطق الاستراتيجية المختلفة<sup>(٣)</sup>.

فمن المثير للأسى ، تراجع النفوذ المصري ودور مصر الأفريقي عززت إيران والدول العظمى و(إسرائيل) مواقعها في أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي ، إذ أستغلت إيران قرار مجلس الأمن ذي الرقم (١٨٣٦) ، الصادر في أكتوبر / ٢٠٠٨ م ، والقاضي في حق الدول في تعزيز وجودها في البحر الأحمر بحجة مكافحة ظاهرة القرصنة لأرسال قطع بحرية إلى منطقة جنوب البحر الأحمر وباب المندب العتبة الجنوبية لقناة السويس ، وفي تصريح مفاجئ قال قائد سلاح البحرية الإيراني ، (إن أرسال هذه القطع إلى تلك المنطقة لا يشكل تهديداً للأمن القومي المصري) . وهو تصريح بدا وكأنه رسالة للجيش المصري ضمن رسالة أخرى بدت دوافعها وأهدافها فيما بعد خلال العدوان (الإسرائيلي) ، على غزة عام ٢٠٠٩ م عندما أشاد زعيم حزب الله في لبنان حسن نصرالله (حليف إيران) بالجيش المصري ودفاعه عن قضايا الوطن ، ضمن هجومه على الموقف السياسي المصري من العدوان ، داعياً الجيش المصري للتدخل لفتح المعبر في دعوة للتمرد على قيادته السياسية<sup>(٤)</sup>.

ومن المؤكد والمهم أنه اصبح لايران وجود في البحر الأحمر (اقتصادي) عن طريق أستثماراتها في دول شرق أفريقيا وعسكري يصنعان نفوذاً في منطقة تمثل أهمية استراتيجية لمصر ، أتضح في حرب أكتوبر / ١٩٧٣ م ، عندما نجحت القوات البحرية المصرية في أحكام السيطرة على باب المندب وأوصدت الأبواب أمام حركة الملاحة من وإلى (إسرائيل) ، فالبحر الأحمر بحيرة عربية وأكثر من ٩٥%

(١) د. قحطان أحمد سليمان الحمداني ، واقع ومستقبل الصراعات الدولية والأقليمية في البحر الأحمر ، (مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٠ ، بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٥م) ، ص ٦١ .

(٢) عماد قدوري ، نحو أمن عربي للبحر الأحمر ، العدد ٢٢ ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٧م) ، ص ٣٧ .

(٣) نوار جليل هاشم ، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي ، ط ١ ، ( بغداد : دار الكتب العلمية ، ٢٠١١ م ) ، ص ٣٠ - ٣٢ .

(٤) محمد عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ - ٧٧ .

من شواطئه عربية بأستثناء (إسرائيل) وأرتيريا علما بأن الارتيريين يتحدثون العربية ولم يتحمس رئيسها اساسي أفورقي للانضمام الى الجامعة العربية<sup>(١)</sup>. وأمن البحر الأحمر جزء من أستراتيجية الأمن القومي المصري وأمن منطقة القرن الأفريقي اتجاه التدخلات الأجنبية أو الأستخدام كمنطلق لخلق تهديدات من جهة الجنوب وبرزت تلك الأهمية للمرة الثانية بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م ، فقد كان إنهاء الحصار البحري لباب المنذب أول شرط لوزير خارجية للولايات المتحدة الأمريكية كسنجر انذاك ، من الرئيس السادات خلال لقاؤها في ديسمبر / ١٩٧٣ م، في أسوان للتحرك الأمريكي نحو أنفاقية فك الأشتباك ، وقد كان البحر الأحمر جزءاً من أستراتيجية الأمن القومي المصري حتى قبل حرب أكتوبر ، فقد أنطلقت مصر في التعامل مع هذه البحيرة العربية على هذا النحو في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م ، عندما توجهت إلى كل من المملكة العربية السعودية والأردن والسودان وأثيوبيا (قبل أستقلال أرتيريا عنها عام ١٩٩٣م) ، لبحث موضوع أمن البحر الأحمر وعدم أستخدامه في تهديد أمن وأستقرار الدول المطلة عليه ، وتكرر طرح هذا الموضوع عام ١٩٨٤م ، في أعقاب تفجير ألغام مجهولة المصدر جنوب المدخل الجنوبي لقناة السويس كما تجدد طريقه بعد منازعة أرتيريا عام ١٩٩٥ م ، السيادة على (أرخبيل حنيش)<sup>(\*)</sup> عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وأخيراً جدد الرئيس الارتيري (أفورقي) الكلام فيه مرة أخرى مطالباً في مايو / ٢٠٠٨م ، بأنشاء آلية تعاون أستراتيجي بين الدول المطلة على البحر الأحمر بقيادة مصر والسعودية ، غير أن هذا المقترح لم يلق أذناً صاغية ، ربما كان على خلفية علاقاته المتأزمة في هذه المدة مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢)</sup>.

إن جميع المبادرات التي قدمت بهذا الشأن ، تم أفضالها بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) انشاء أي آلية تعاون بين الدول المطلة على البحر الأحمر تسيطر عليها اكثرية عربية ولا تكون هي (إسرائيل) طرفاً فيها ، وبطبيعة الحال يفتر حماس مصر والأطراف العربية عن ايجاد حلول ناجحة ، ناهيك عن عدم قبول الأطراف العربية بأنشاء أطار تعاوني أقليمي تكون (إسرائيل) طرفاً فيه قبل تسوية ألتزاع العربي - (الأسرائيلي)<sup>(٣)</sup> .

(١) محمد عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ - ٧٥ .

(\*) ويضم أرخبيل حنيش ٤٣ جزيرة أهمها جزر حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وجبل زقر ، ويعد أرخبيل حنيش أقرب الجزر اليمنية الى الممرات البحرية في البحر الاحمر ، للسفن المتجهة الى باب المنذب والقادمة مباشرة منه ، وفي السبعينيات سمحت اليمن للثوار الارتيريين بتخزين الاسلحة في هذه الجزيرة لاستخدامها في صراعهم ضد النظام الاثيوبي .  
أرخبيل حنيش - للمزيد ينظر : المركز الوطني للمعلومات ، استخرج بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٢ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع التالي : [www.yeman-nic.info/...site/.../honish.php](http://www.yeman-nic.info/...site/.../honish.php)

(٢) جورج المصري، الأطماع الأسرائيلية في المياه العربية، ط١(باريس: مركز الدراسات العربي-الأوربي، ١٩٩٦م)، ص٥٩

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

خلاصة القول، لا مصر ولا العرب نجحوا في تكوين آلية عربية للتعاون في منطقة البحر الأحمر ، إذ لا تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بتكوين آلية للتعاون في البحر الأحمر دون مشاركة (إسرائيل) التي تستولي على العديد من جزره .

والمثير للجدل أن صانع القرار السياسي الخارجي المصري لم يتأثر فيما يحصل من تمدد نفوذ إيران ووصوله إلى البحر الأحمر ، بعدما أستطاع الوصول إلى البحر المتوسط عبر حماس في غزة وحزب الله في لبنان ، ناهيك عن علاقة إيران الأستراتيجية بسوريا ، وأن تملئ إيران الفراغ الذي نتج عن تراجع النفوذ والتأثير المصري في أفريقيا عموماً وفي منطقة القرن الأفريقي خصوصاً ، والمثير ترك الساحة مفتوحة أمام (إسرائيل)<sup>(١)</sup> ، والمثير أكثر أنه قبل جولة خليجية قام بها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك عام ٢٠٠٨م ، شملت السعودية وقطر والكويت أعلن المتحدث الرئاسي السفير (سليمان عواد) أن الرئيس (حريص على التشاور مع القادة العرب من أجل إيجاد آلية لضمان أمن البحر الأحمر وأمن منطقة الخليج في إطار منظومة أمن قومي لمنطقة الشرق الأوسط)<sup>(٢)</sup>، غير أن ذلك لم يترجم إلى واقع ملموس حتى يومنا هذا .

والجدير بالملاحظة ، كان هناك صعوبات ، وكانت ادوات السياسة الخارجية المصرية كثيرا ما تتنازع مع بعضها البعض مما أدى الى اهدار فرص لمصر واضاع جهود كان يمكن ان تثمر مزايا للسياسة الخارجية المصرية والظهور المصري وكانت قضية القرصنة هي احد النقاط التي غابت مصر عنها بسبب مقاومة هذا الجهاز او ذاك ، كما ان توترات الخليج ومحاولة ايران فرض هيمنتها عليه وعلى سياسات الدول العربية الخليجية كانت توفر فرصا لمصر للظهور والدعم والاستفادة وتحقيق المصالح الا ان الخشية والحذر وعلاقات القوى الداخلية في مصر كانت تفرض ثقلها وتفشل قرارها ، ولم تنتج السياسة الخارجية المصرية في صياغة مواقف محددة من التهديدات في البحر الاحمر او التعاون بشكل عميق مع الدول المتشاطئة رغم كل الجهود الجادة التي بذلت بهذا الاتجاه<sup>(٣)</sup> .

#### ٤ - ٣ - ٣ - الأتحاد من أجل المتوسط .

في الواقع ، فإن من أولى تداعيات حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١م ، والتي جاءت نتيجة اجتياح القوات العراقية للكويت ، توالى طرح المشاريع بصدد رسم خارطة جديدة للمنطقة العربية ، ولتأسيس خارطة جديدة لهذه المنطقة التي يراد تسميتها (الشرق الأوسط)<sup>(\*)</sup> ليس فيها مكان لتعبيرات مثل الوطن

(١) د. صفاء شاكر ، الخارجية المصرية ، ١٩٧٣ - ١٩٥٣ ، (القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٦م)، ص ٨٧ وما بعدها.

(٢) نقلا عن : محمد عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ - ٧٨ .

(٣) احمد ابو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٧-٢٩٠ .

(\*) ان مصطلح الشرق الاوسط يدل على تعبير سياسي هدفه ادخال دول غير عربية في اطاره الجغرافي ، وطمس اي وجود متميز للامة العربية ، واعتبار هذه المنطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والاديان والشعوب واللغات وليس هنالك قومية واحدة تجمعها لغة قومية تمثل اصالتها وتميزها عن بقية الامم ، في ذلك ينظر : د.اسماعيل مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الاساسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .

العربي أو الأمة العربية . يعد مشروع الأتحاد من أجل المتوسط حلقة من حلقات السلسلة الطويلة للمشاريع المضادة الهادفة إلى أحتواء البلدان وتقسيمها جغرافياً ، من هنا تقتضي الحاجة تتبع مسارات إعلان المشروع وأهدافه وتحليل مضمونه ، وموقف مصر منه .

### أولاً : مشروع الأتحاد من أجل المتوسط .

بدون شك، إن القراءة السياسية للمشروع المتوسطي تبين بأن هذا المشروع لم يكن إلا أحد أركان السياسة الأوروبية التي أنطلقت بعد ماسترخت شباط ١٩٩٢ وأمتداداً للسياسات الاوربية السابقة التي تبنتها المجموعة الاوربية في إطار علاقاتها مع دول الجنوب ، وتستند الى علاقات حضارية وتاريخية في حوض المتوسط بين جهات كافة<sup>(١)</sup> . سمي هذا المشروع بداية إنشاءه بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط وهو هيئة تضم الدول الأعضاء في الأتحاد الأوربي والدول المطلة على البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا تتويجاً للمساعي الحثيثة التي بذلها الرئيس الفرنسي (نيكولاساركوزي) في خطباته والمؤتمرات التي عقدها من أجل إطلاق هذا التجمع الأقليمي الجديد ، جاء انعقاد القمة التأسيسية ل ((الأتحاد من أجل المتوسط)) في مدينة باريس في ١٣ / تموز / ٢٠٠٨م، بحضور (٤٣) دولة من كلا الضفتين (الدول لـ ٢٧) ، للأتحاد الأوربي و (١٢) دولة من دول جنوب المتوسط المشاركة في عملية برشلونة ضمنهم موريتانيا ، إضافة إلى (٤) دول جديدة هي : كرواتيا ، والبوسنة والهرسك ، والجبل الأسود وموناكو ، كما حضره أيضاً رئيس المفوضية الأوروبية (خافيير سولانا)<sup>(\*)</sup> ، ولأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) ، إضافة إلى أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك (عمر موسى) ، ويعكس هذا الحضور الأهمية الكبيرة التي توليها الأطراف المشاركة لهذه المبادرة والأمني المعلقة عليها<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا الأساس يمكن توضيح أهداف مشروع الأتحاد من أجل المتوسط .

(١) د.ناظم عبدالواحد الجاسور ، الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية ، كلية العلوم السياسة - الجامعة المستنصرية ، العدد ١ ، (بغداد : المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٥ ، ص ٨-٩) .

(\*) هو ممثل سامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للأتحاد الأوربي منذ عام ١٩٩٩م ولغاية ٢٠٠٩م ، وخليفته هي (كاترين) أشتون من مواليد ١٩٤٣م/أسبانيا وهو أستاذ جامعي تخصصه الفيزياء قبل أن يكون وزيراً في الحكومة الأسبانية ولمدة ١٣ سنة وأمين عام ملف شمال الأطلسي ١٩٩٥ - ١٩٩٩م ، ثم أصبح بعد ذلك الممثل السامي للسياسة ولأمن الأوربي ينظر إلى خافيير سولانا ، استخرج بتاريخ ٢٠١٢/٨/٧ عبر شبكة الانترنت ، عبر الموقع الاتي :

<http://www.aljazeera.net/new/pages>

(٢) الأتحاد من أجل المتوسط ، متاح على شبكة الانترنت في ٢٠١٢/٨/٧ عبر الموقع الاتي :

[ai.mkipedia.org/wiki/](http://ai.mkipedia.org/wiki/)

كذلك ينظر : د. قاسم محمد عبد الدليمي، العرب من الشراكة الأورو متوسطية إلى الأتحاد من أجل المتوسط: دراسة في المتغيرات والمواقف، قضايا دولية، العدد الرابع، العدد ٢٦، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٢م)، ص ٦١ وما بعدها، كذلك يقارن مع د. حميد محمد السعدون، أمن البحر المتوسط وجهة نظر أوروبية، المرصد الدولي، العدد ٨، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩م)، ص ١٠ - ١٣، كذلك ينظر : Gerard Claude, Idem, dubon us age de l'union pour la mejitewwanee, politiqu international , N.(121) autom ne2008 onueb:www.polit gueinternationale.com/revue/article.

## ثانيا : أهداف مشروع الأتحاد من أجل المتوسط :

وفي حقيقة الامر، إذا كانت الشراكة الجديدة التي تمخضت عن مؤتمر (برشلونة) (\*)، (٢٧-٢٨) تشرين الأول ١٩٩٥ م ، ومن ثم تطويرها لتصبح شراكة حقيقية بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية من خلال ثلاثة أركان جوهرية أولهما: رفع المستوى السياسي لعلاقة الأتحاد الأوربي بشركائه المتوسطيين وثانيهما : العمل على تقسيم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف ، وثالثهما : إطلاق مشاريع ضخمة ملموسة موحدة ذات بعد أقليمي ، تكون مفتوحة لجميع الشركاء المهتمين ، والجدير بالملاحظة ، أن الأنتقال من الأتحاد المتوسطي إلى (عملية برشلونة : الأتحاد من أجل المتوسط) ليس مجرد تحول لفظي بسيط ، أنه أندماج للمشروع في الحضن الأوربي ، وتأكيد المفوضية على أنه لن يكون سوى أنعاشها لعملية برشلونة بعدها العمود الفقري للعلاقات (الأورو - متوسطة) فالمفوضية تعد أن المشروع الجديد سيجسد شراكة متعددة الأطراف تتمحور حول المشاريع الإقليمية والعبارة للحدود تضم جميع دول الأتحاد الأوربي والدول المتشاطئة للمتوسط ، فالأتحاد من أجل المتوسط ليس أسم أعطي لمرحلة جديدة من عملية برشلونة، بل هو محاولة ترمي إلى التقوية والأصلاح ، وأنه تطور للمبادرة المطروحة من قبل الرئيس الفرنسي كنتيجة للضغط الذي مورس عليه من قبل ممثلي المفوضية الأوربية وإيطاليا وأسبانيا والمانيا بشكل خاص ، كما أن هدف هذا الأصلاح مزدوج تمثل في زيادة الحوار السياسي إضافة إلى أنجاز علاقة أكثر عدالة بين دول الأتحاد الأوربي والشركاء المتوسطيين<sup>(١)</sup>.

- وفي ضوء ما تقدم ، تبرز أهم الأهداف الذي يسعى الأتحاد من أجل المتوسط تحقيقها، وكما يأتي :
١. خلق علاقة اقتصادية ثلاثية الاضلاع ما بين أوربا واسرائيل والعرب ، الأمر الذي يترتب عليه :  
أ- إنهاء الحالة العدائية مع الكيان الصهيوني وإقامة علاقات اقتصادية وثقافية في جميع المجالات.  
ب- تفكيك الوطن العربي ، مشرقه عن مغربه<sup>(٢)</sup> .
  ٢. أحلال السلام والتنمية بين ضفتي المتوسط .
  ٣. التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة دون ان يؤدي إلى الأندماج الكلي<sup>(٣)</sup> .

---

(\* ) افتتح مؤتمر (برشلونة) بعد مشوار طويل من التحضيرات واللقاءات الدبلوماسية بين ضفتي المتوسط ، بحضور ٢٧ دولة أوربية متوسطة وغير متوسطة والدول الجنوبية للمتوسط ما عدا الجماهيرية الليبية التي رفضت الأشتراك في المؤتمر ، وهي : المانيا ،والجزائر ،والنمسا ، وبلجيكا ، وقبرص ،والدنمارك ،ومصر ،و اسبانيا ، وفنلندا ، وفرنسا ، واليونان ، وايرلندا ،واسرائيل ، وايطاليا ،والاردن، ولبنان ، ولوكسمبورغ ، ومالطا ، والمغرب ، وهولندا ، والبرتغال ، وبريطانيا ، وسوريا ، والسويد ، وتونس ، وتركيا ، وفلسطين . وقد اكد اعلان برشلونه الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر المتوسط والرغبة في اعطاء علاقات دولة مستقبلية البعد الجديد المؤسس على التعاون الشامل والوطني . د.ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١١ .

(١) بشارة خضر ، أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونه إلى قمة باريس (١٩٩٥ - ٢٠٠٨م) ط١ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠م) ، ص ٢٥٨ . ينظر كذلك د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، ط١ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧م) ، ص ١٩٤ ، كذلك متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي : [ai.mkipedia.org/wiki/](http://ai.mkipedia.org/wiki/)

(٢) د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، شرق اوسطية والشراكة المتوسطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

(٣) د. حميد محمد السعدون ، أمن البحر المتوسط وجهة النظر أوربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ - ١١ .

٤. المبادرة المتوسطة تهدف لتقديم الدعم للشركات الصغرى والمتوسطة الحجم ، عبر المساعدات الفنية وتوفير الوسيلة المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء .

٥. أنشاء جامعة أورو - متوسطة يكون مقرها في (سلوفينيا) التي دشنت في حزيران ٢٠٠٨م<sup>(١)</sup>.

٦. دمج (اسرائيل) في المنطقة العربية وفي مساراتها المتعددة وإن انعكاسات ذلك لابد أن تفضي

الى :

• إن أي محاولة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني سوف لن تؤدي الا الى وضع الامة العربية في دوامة الاضطرابات والعنف .

• تحت يافطة مواجهة الارهاب لن يتم إلا بتصفية القوة الوطنية ، وإقامة نظم موعلة في التبعية وتشويه الثقافة العربية من خلال غزو ثقافي مدروس<sup>(٢)</sup> .

### ثالثا : - مصر ومشروع الأتحاد من أجل المتوسط :

تعد الموافقة على تأسيس (الأتحاد من أجل المتوسط) في يوليو/٢٠٠٨م ، وأنضمام (اسرائيل) إليه والقبول برئاسته المشتركة مع الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي من علامات الأستفهام في السياسة الخارجية المصرية ، فهو كيان نجحت (إسرائيل) من خلاله في الحصول على مالم تحصل عليه من عملية برشلونة على مدى أربعة عشر عاما؛ نجح الجانب العربي خلالها ومن قبلها في حرمان (إسرائيل) من الحصول على ما تريد ، مشروعات أقليمية ومنصب السكرتير العام المساعد للأتحاد<sup>(٣)</sup>.

سبق وأن طرح الرئيس الفرنسي الراحل (ديجول) في عام ١٩٥٨م ، فكرة أنشاء تجمع للدول المتوسطية يضم دول جنوب أوروبا المطلة على البحر المتوسط ودول شمال أفريقيا للتعاون بينها وعد ذلك عاملاً حاسماً في أستقلال أوروبا في أطار الحرب الباردة بين قطبي النظام الدولي إنذاك ، الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي ، وفي عام ١٩٦٤م كانت الجزائر الدولة العربية الأولى التي تدعو لتعاون ثنائي ومتعدد الأطراف بين دول المتوسط تحت شعار (جعل المنطقة المتوسطية منطقة سلام).

لكن مصر نجحت في نقل فكرة الرئيس (ديجول) ودعوة الجزائر ومقترح (هلسنكي)<sup>(\*)</sup> ، في عام ١٩٧٥م ، في مجال الأمنيات في خطاب أمام البرلمان الأوربي .

(١) محمد عبد الوهاب الساكن ، (الأتحاد من أجل المتوسط) ومستقبل الجامعة العربية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٧٥ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠٩م) ، ص ٣٨ .

(٢) د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، شرق اوسطية والشراكة المتوسطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢- ١٣ .

(٣) صوفي بومبييه ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٧ - ١٦٩ .

(\*) وهي الوثيقة الصادرة في أول اغسطس (أب) عام (١٩٧٥م) عن مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ، الذي انعقد في هلسنكي عاصمة فنلده ، وحضرته ثلاث وثلاثون دولة اوروبية بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية وكنده ، والمبادئ التي حددتها الوثيقة ، كأساس للعلاقات الاوروبية المتبادلة تتمثل في العمل على احترام حقوق السيادة الوطنية لكل واحدة من هذه الدول ، الامتناع عن استخدام القوة العسكرية او التهديد باستخدامها . للتفاصيل اكثر ينظر : د.اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤٣ .

في نوفمبر / ١٩٩١ م ، في (ستاسبورج) ، طرح الرئيس المصري الأسبق حسنى مبارك مبادرة مصرية لإنشاء منتدى يضم الدول المطلة على ضفتي المتوسط جنوب أوربا وشمال أفريقيا وشرق المتوسط ، وحظيت المبادرة بتجاوب كبير وشهدت القاهرة وعواصم دول متوسطة اجتماعات تحضيرية خلال عامي ١٩٩٢ م و ١٩٩٣ م<sup>(١)</sup>.

في نوفمبر / ١٩٩٣ م ، عقد اجتماع موسع بالقاهرة ضم كبار المسؤولين في مجموعة (النواة) وهي مصر وتونس وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال ، في إطار اتخاذ الخطوات التنفيذية لتأسيس المنتدى . وقد أضيفت مدينة الإسكندرية في ٣/ يوليو عام ١٩٩٤ م ، الاجتماع التأسيسي للمنتدى بحضور وزراء خارجية عشر دول هي : مصر وتونس والجزائر والمغرب وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وتركيا واليونان ثم أنضمت مالطا للمنتدى في إبريل عام ١٩٩٥ م ، وظلت (إسرائيل) خارج هذا الإطار للتعاون . وفي أكتوبر / عام ١٩٩٤ م ، أنطلق إطار أوسع للتعاون بين الدول المتوسطة ضم أيضاً دول الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط هو (عملية برشلونة) للتعاون الأوروبي - المتوسطي وأنبثقت هذه العملية من عملية مدريد للسلام في أكتوبر / عام ١٩٩١ م ، لكن عدم حدوث تقدم في عملية السلام وعدم احترام (إسرائيل) مرجعية مدريد أو تنفيذ الاتفاقيات التعاقدية مع الجانب الفلسطيني أعاق بدوره عملية برشلونة<sup>(٢)</sup> . وعلى أساس هذه الخلفية جاء طرح الرئيس الفرنسي (نيكولاساركوزي) على الدول المتوسطة بعد تسلمه الرئاسة في شهر مايو/ ٢٠٠٧ م ، مبادرة لإنشاء اتحاد متوسطي للتعاون في مجال البيئة ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والتنمية ، مفاجئاً والاعجب أن وزيره للشؤون الأوروبية طرحها على الاجتماع الوزاري لدول (المنتدى) الذي عقد بجزيرة (كريت) يومي ٢ و ٣ يونيو/ عام ٢٠٠٧ م ، وقد كان لهذا المقترح ردود أفعال في دول كثيرة لأسباب عدة منها :-

\* إن مجالات التعاون المقترحة هي نفسها المطروحة للتعاون في إطار مقترح الرئيس مبارك وعملية برشلونه .

\* إن تعطيل عمل برشلونة سببه تعطيل (إسرائيل) عملية السلام .

\* لا يوجد تعريف محدد متفق عليه بين الدول الأوروبية والمتوسطة والعربية للأرهاب في ضوء عدم التمييز الأوروبي بين حق المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي عموماً وفي النزاع العربي - (الإسرائيلي) خصوصاً<sup>(٣)</sup>.

(١) د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، الشرق الأوسطية والشراكة المتوسطية ، صدر سبق ذكره ، ص ١٠ وما بعدها .

(٢) محمد عبد الهادي علام ، فريق الدبلوماسية المصرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

✱ حالت سياسة (إسرائيل) دون أشراكها في المنتدى والخلاف التركي اليوناني حالت دون مشاركة قبرص وقضية لوكربي منعت مشاركة ليبيا ، فيما فضلت سوريا ولبنان التريث ، ووقفت عضوية المنتدى للدول أمام مشاركة فلسطين<sup>(١)</sup>.

تمثل الموقف المصري في البداية من مبادرة (ساركوزي) بالتريث ، فمن إذ المبدأ لا ترفض مصر أي جهود لدعم العلاقات والتعاون بين الدول المتوسطية بل ترحب بها ، غير أن مصر تحفظت على مبادرة الرئيس الفرنسي ، وطلبت أيضاً أكثر ، وطرح الرئيس المصري السابق مبارك خلال زيارته فرنسا لمباحثات مع ساركوزي ، بأن ((الاتحاد المتوسطي اقتراح طيب يحتاج إلى دراسة)) ، لكن وزير الصناعة والتجارة (رشيد محمد رشيد) أعلن أنضمام مصر ، وعد مزايا الأنضمام وفوائده أكثر من مثالية . وبعد الجدل أنضمت مصر للاتحاد ، الأمر الذي أثار الحديث حول ارتباط رغبة بعضهم في الأنضمام بأوضاع مصر الداخلية<sup>(٢)</sup>.

في ظل الجدل الدائر في الأوساط الحكومية والسياسية وغير الحكومية حول أهداف وطموحات (الاتحاد من أجل المتوسط)، نشرت اللجنة الأمريكية اليهودية بالولايات المتحدة (ايباك) تقريراً حول فكر الرئيس الفرنسي ساركوزي أوصت فيه بأن وراء الاتحاد مصلحة (إسرائيلية) خلاصتها أنه رسالة إلى الجيل القادم للحكم في الدول العربية الرئيسة بأن عليه ، لكي يكتسب قبولاً أن ينخرط في ارتباطات دولية وأقليمية تكون (إسرائيل) طرفاً فيها .

واتضحت أبعاد الاتحاد من أجل المتوسط بالنهاية ، ووضعت الدبلوماسية الفرنسية، الدبلوماسية المصرية في موقف صعب أمام الشعب ، فمنذ أن طرح الرئيس الفرنسي ساركوزي مبادرته لإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط رسمياً في أغسطس/ ٢٠٠٧م، للتعاون بين دول شمال وجنوب المتوسط بما في ذلك (إسرائيل) ، والدول العربية ، وحتى إطلاق الاتحاد في قمة باريس في يوليو/ ٢٠٠٨م ، حرص المسؤولون المصريون على نفي اتهام المبادرة (ومن ثم الاتحاد) بأن الهدف منهما هو إيجاد مظلة لتطبيع العلاقات بين الدول العربية المشاركة في الاتحاد و (إسرائيل) من خلال التعاون في مجالات شتى ترتبط

(١) أحمد صدقي الدجاني (في مجموعة باحثين) ، "التحديات الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي ، ط ٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠م) ، ص ١٦٧ وما بعدها .

(٢) نقلاً عن : محمد أمين المصري ونجاة عبد المنعم ، مؤتمر صحفي مشترك لمبارك وساركوزي عقب مباحثاتهم بالقاهرة ، صحيفة الأهرام ، العدد (٤٤٢١٩) السنة (١٣٢) ، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [www.ahrm.org.eg/archive/2007/12/31/from2.htm](http://www.ahrm.org.eg/archive/2007/12/31/from2.htm)

بالتجارة والبيئة للتغلب ، من وجهة نظر فرنسية ، على أسباب تجميد عملية برشلونة للتعاون الأوربي المتوسطي التي أنطلقت في أكتوبر / ١٩٩٥م ، نتيجة عدم تقدم عملية السلام . وقد أستمروا النفي العربي على الرغم من الأدلة التي ألمحت بوصفها إلى أن المسألة تتجاوز حتى التطبيع ومنها تقرير اللجنة المشار إليه والذي عد الأتحاد مهمة للتطبيع في إطار أقليمي جديد يستطيع من خلال الجيل الجديد المتطلع تقديم نفسه لتولي السلطة في بعض البلدان العربية ، غير أن الدبلوماسية الفرنسية لم تجد مخرجاً من الاعتراف في النهاية بأن الأتحاد إطار أقليمي يهدف إلى دمج (إسرائيل) في المنطقة العربية<sup>(١)</sup>.

وخلاصة القول ، وحتى الرهان على فرنسا (ساركوزي) والقبول بالانضمام الى الاتحاد (من اجل المتوسط) بل وبالرئاسة المشتركة بين مصر وفرنسا لم يكن مفيداً ، فقد انتهى هذا الاتحاد بعد شهرين قليلة مجرد (حاجة إسرائيل) منه .

#### ٤ - ٤ - الموقف السياسي المصري اتجاه التغيير في البلدان العربية .

شهدت المنطقة العربية في منتصف كانون الأول ٢٠١٠م ، ظاهرة فريدة من نوعها وهي ظاهرة انهيار الأنظمة السياسية العربية الواحدة تلو الأخرى ، التي أنطلقت في تونس لتستعر النار في الهشيم ، وينتفض الشارع المصري بعد عشرة أيام من رحيل الرئيس التونسي بن علي ... ثم تتوالى عمليات التغيير في البلدان العربية ، لتأذن بعهد جديد من التحدي للأنظمة الاستبدادية وخلق الحقوق والحريات ، إذ عجزت السلطات الحاكمة عن تحقيق التقدم لشعبها وتخليصها من دياجير التخلف وكبت الحريات ، ولم تأبه بأنتشالها من البؤس والحرمان حتى أصبحت البطالة العربية بين الشباب هي الأعلى في العالم. وأستناداً إلى ما تقدم ، يهدف هذا المبحث إلى ثلاث فقرات ، الأولى : الموقف المصري من التغيير في تونس ، والثانية : الموقف المصري من التغيير في ليبيا ، والثالثة : الموقف المصري من الأوضاع السياسية في سوريا .

#### ٤ - ٤ - ١ - الموقف المصري من التغيير في تونس .

ترتبط مصر وتونس بعلاقات تتسم بالقوة والمتانة وتطابق وجهات النظر في مختلف القضايا الإقليمية والدولية والتنسيق المشترك في المحافل الدولية ، ويمتد التواصل بين مصر وتونس إلى جذور تاريخية ، فعاصمة الفاطميين أنقلت من المهديّة في تونس إلى القاهرة ، ونقلت معها الآثار الإسلامية والعمارة الفاطمية المميزة إلى مصر ، وبذلك تواصل الفكر الإسلامي المعتدل المستنير من جامع الزيتونية إلى الأزهر الشريف<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) عبد الأله بالفزير ، (محرراً) ، الربيع العربي إلى أين؟ ، أفق جديدة للتغيير الديمقراطي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٣) ،

ط٣ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ م ) ، ص ٦٠ .

ويشهد التاريخ كذلك أن ما بين الثورة التونسية في ١٨ / ديسمبر / ٢٠١٠م<sup>(١)</sup> ، المعروفة بثورة الياسمين والثورة المصرية في ٢٥ / يناير / ٢٠١١م ، المعروفة بثورة اللوتس ... الكثير مما سيذكره الأحفاد لاحقاً والحقيقة التي لا بد أن تعرف ، أن الثورة في تونس والتي نجحت بعد أسابيع قليلة ، في تحطيم الصنم وأسقاط المستبد أو الطاغية هي التي أشعلت شعلة الأنطلاق للثورة المصرية بوقود لا ينفذ أبداً ، يسمى المستقبل.

ومما لا شك فيه أن تونس ، تمثل البداية لأنطلاق أحداث التغيير في المنطقة العربية إذ وفرت العديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة والبيئة المناسبة لخروج مطالب الشعب التونسي إلى حيز الوجود ، فإن السبب المباشر للتغيير في تونس ، الذي أدى إلى التظاهر ولأعتصام هو :

- أقدام الشاب التونسي (محمد البوعزيزي) الذي كان يعمل بائعاً متجولاً في ولاية سيدي بوزيد التي تقع في الوسط الغربي لتونس على أحراق جسده وذلك في ١٧/كانون أول / ٢٠١٠م احتجاجاً على منعه من إيصال شكواه إلى المسؤولين في البلدية على أثر مصادرة البضاعة التي كانت لديه ، لعدم امتلاكه الموافقات المطلوبة لذلك، فكان لهذه الحادثة أثرها في أندلاع الحركات الاحتجاجية في تونس<sup>(٢)</sup>.

كما عملت قيادات الاحزاب السياسية المعارضة لنظام الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي ، في دعم الحركات الاحتجاجية اعلامياً وسياسياً بعد حادثة محمد البوعزيزي ، ولا سيما عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، التي ادت دوراً مهماً في توفير المادة الاعلامية للفضائيات ووسائل الاعلام التي واكبت الاحداث ، اذ تم نشر صور وتسجيلات فيديو مصورة من الشباب الناشطين في تونس على موقع التواصل الاجتماعي ، تعبر عن بطش رجال الشرطة التونسيين ، وتدعو الى تحشيد جميع المدن التونسية للاحتجاجات والمطالبة بتغيير النظام<sup>(٣)</sup> .

والجدير بالذكر ، مادامنا بصدد موقف الأجهزة الأمنية في تونس فإن دور المؤسسة العسكرية في

تونس كان مختلفاً تماماً عن دور الشرطة ، إذ وقفت المؤسسة العسكرية خارج حالة الحياد السلبي

(١) د. محمود صالح الكروي و د. سمر رحيم الخزاعي ، كراسات استراتيجية ، العدد ١٤ ، (بغداد : مركز حمورابي ، ٢٠١٣م) ، ص ١٥ .

(٢) محمد البوعزيزي ، تولد ١٩٨٤/٣/٢٩ سيدي بوزيد / تونس / يحمل شهادة جامعية ، عمره ٢٦ سنة ، عاطل عن العمل ، يمارس مهنة بائع خضار متجول ، تعرض إلى قيام شرطة البلدية برمي وتفريغ عربته بخضارها في الشارع أمام المأى بطريقة مهينة دفعته إلى اشعال النار في جسده يوم ١٧ / ١٢ / ٢٠١٠م ، احتجاجاً على الظلم والذل ، أدخل إلى المستشفى ، وتوفى يوم ٤ / ١ / ٢٠١١م ، متاح عبر شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : <http://ar.wikipedia.org> .

(٣) توفيق المدني ، سقوط الدولة البوليسية في تونس ، ط ١ ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ٢٠١١ م) ، ص ٢٥٣-٢٥٥ .

المفترض ، أمام الحالة الثورية ، ولقد رفضت القوات المسلحة في تونس استخدام القوة المفرطة ، كما أرادها النظام الحاكم إنذاك ، بل مثلت ولو بصورة مباشرة نوعاً من الدرع الواقي حول حركة الثورة الشعبية في لحظات معينة ضمن حدود مفهومة بطبيعة الحال<sup>(١)</sup>. ويمكن تلخيص هذه العوامل أو الأسباب غير المباشرة التي حركت الفعل الاحتجاجي بالنقاط الآتية<sup>(٢)</sup> :-

✱ تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات ؛ فالخطب والتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرقة عن الأنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس ، لأنها موجودة فقط في الشريط الساحلي الشمالي ، هذه التصريحات غدت عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٤م ، في جو من المقاطعة الكبيرة ، مع وجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقود من حكم الرئيس السابق بن علي ، جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة ويخرج في تظاهرات واسعة تعبير عن حالة الغليان .

✱ إنهيار شرعية النظام نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية ، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية حتى يتمكن الشباب التونسي من المشاركة في صنع السياسة العامة .

✱ هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في تونس.

✱ الحضور المكشوف للحزب الحاكم أدارياً وعلى مختلف المستويات ، وطنياً وجوهرياً ومحلياً<sup>(٣)</sup>.

✱ تغيب النزاهة في الانتخابات : يعد ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في تونس أمراً مثيراً للدهشة في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فقد عرفت العمليات الانتخابية في تونس ربطاً مركباً لدى الناخب بين انتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في مرحلة واحدة<sup>(٤)</sup>.

✱ تحول تونس إلى مجتمع أمني مغلق ، إذ بلغ عدد رجال الأمن في تونس أكثر من مائة ألف عنصر من جهاز الشرطة ، مقابل أربعين ألف جندي وضابط ، في بلد لا يتجاوز عدد سكانه

(١) عبد الأله بالعزیز ، (محرراً) ، الربيع العربي إلى أين؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

(٢) حافظ عبد الرحيم ، الزبونية السياسية في المجتمع العربي ، قراءة اجتماعية وسياسية في تجربة البناء الوطني بتونس ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، تسلسل ٥٩ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦م) ، ص ٣٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢٨ .

(٤) سالم علي البيض ، (الدولة وأحزاب المعارضة القانونية... أية علاقة؟ حالة تونس ، (المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٧ ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ٢٠١١ م) . ص ٢١-٢٢

أحد عشر مليون نسمة<sup>(١)</sup>.

\* أستشرء الفساد ، إذ كان الفساد (مركزاً) في شخص الرئيس بن علي وزوجته وأقاربه والدوائر اللصيقة بها ، إذ يتمتع المقربون من النظام التونسي بالأموال والمراكز المهمة والمرموقة في تونس ، بينما تعاني أغلب طبقات الشعب التونسي من تدني المستوى المعيشي وانتشار البطالة بين فئة الشباب<sup>(٢)</sup>.

\* ضعف القوى الحزبية ، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب ، وقضاياهم ، إذ لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية<sup>(٣)</sup>.

ومن المعروف أن تونس تحظى بأهمية كبيرة لدى صانع القرار الخارجي المصري ، وذلك لموقعها الاستراتيجي كونها تتوسط أفريقيا الشمالية وبين دولتين هما (ليبيا والجزائر) علاوة على تأثيرها الحاسم الخاص بأمن البحر المتوسط ، إذ أن مصر لديها علاقات اقتصادية هائلة مع تونس ، بوجود كم كبير من المعاملات التجارية والاستثمارات بين البلدين ، إذ شهد حجم التبادل التجاري بين مصر وتونس ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠٠٨م<sup>(٤)</sup> ، جدول (١٣) يوضح حجم الصادرات والواردات بين مصر وتونس .

### جدول (١٣)

#### حجم الصادرات والواردات بين مصر وتونس خلال الأعوام (٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م)

العام / البدء	الصادرات العربية	الواردات المصرية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري لصالح مصر
٢٠٠٧	٢١٤,٣	٩١,٣	٣٠٥,٦	١٢٣
٢٠٠٨	٢٤٩,٣	١٢٨,٢	٣٧٧,٥	١٢١
٢٠٠٩	١٧٣,١	٨٤,٩	٢٥٨,٦	٨٨,٨

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر : الهيئة العامة للاستعلامات العلاقات المصرية - التونسية في ٢٠١٤/٨/٥ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : -

[www.sis.gor.eg/Ar/Templates/Articles / TemArticio.aspx?CatiD=1672](http://www.sis.gor.eg/Ar/Templates/Articles / TemArticio.aspx?CatiD=1672)

(١) د. محمد الفمقي ، أنطباعات تونسي يزور وطنه بعد ٢٢ عاماً من المنع، (مجلة) المجتمع ، العدد ١٩٤٣ ، (الكويت : جمعية الإصلاح الاجتماعي، ٢٠١١م) ، ص ٤١ .

(٢) ناجي عبد النور ، الحركة الاحتجاجية في تونس ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٨٧ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١م) ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .

(٣) سالم البيض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٤) جريدة ( الشروق المصرية في ١٩/١١/٢٠١٠ م ) .

تحكم العلاقات التجارية بين مصر وتونس ، ثلاث اتفاقيات رئيسية هي<sup>(١)</sup> : -

١ - اتفاق التجاري البحري بين البلدين في ٣ / ٣ / ١٩٩٨ م ، الذي يتضمن قوائم سلبية للسلع المتبادلة ولا يلجأ إليه رجال الأعمال في البلدين نظراً لأستفادتهم من الإعفاءات الكاملة الممنوحة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

٢ - اتفاق أغادير الموقع بين مصر وتونس والمغرب والأردن الموقع في ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٤ م ، والذي يمنح إعفاءات كاملة بين الدول الأعضاء ، بالاتفاقية ، فضلاً عن مبدأ تراكم المنشآت لمدخلات السلع المتبادلة وإمكانية تصديرها إلى الأتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات الشراكة بين هذه الدول والأتحاد الأوربي .

٣ - اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من ١ / ١ / ٢٠٠٥ م . وفي ضوء ما تقدم ، اسهمت الاتفاقيتان الأخيرتان في مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي أزداد من (٦٣,٢٨) مليون دولار عام ٢٠٠٦م، كما (١٥٦) مليون دولار عام ٢٠٠٦م ، وبميل الميزان التجاري لصالح مصر بما قيمته حوالي (٥٦,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٦م ، كما يشهد حجم التبادل التجاري بين مصر وتونس ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠٠٨م ، إلا أن عام ٢٠٠٩م ، شهد تراجعاً ملحوظاً بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ م ، إذ وصل حجم التبادل خلال عام ٢٠٠٧م إلى (٢٠٠) مليون و (٦٠٠) ألف دولار ، في عام ٢٠٠٨م ، (٣٧٧) إلى مليون و (٥٠٠) ألف دولار ونخفض في ٢٠٠٩م ، ليصل إلى (٢٨٥) مليون و (٦٠٠) الف دولار . كما تتمثل أهم مواد الصادرات المصرية إلى تونس في زيوت النفط (عدا الخام) ، مركبات البروتين والمواد البروتينية ، الكاربون والبقوليات والبطاطس ... ألخ ، بينما تمثل أهم فقرات الواردات المصرية من تونس في كل من الزيوت (عدى الخام) ، مواد كيميائية متنوعة الأقمشة والمنسوجات القطنية منتجات الحديد والصلب منتجات الألمنيوم ، الدقيق والسميد ... إلى ألخ<sup>(٢)</sup>.

جاءت قمة القاهرة في ١٣/يونيو ٢٠١٢م ، أول قمة مصرية بعد الثورة بين مصر وتونس بين الرئيس المصري السابق محمد مرسي ، والرئيس السابق منصف المرزوقي ، إذ أكد الرئيس مرسي موقف مصر دعم حركة المد الثوري العربي الذي بدأ من تونس وتوج بالثورة الكبرى في مصر<sup>(٣)</sup> .

(١) غسان سلامة ، افتتاحية العدد عن تونس ، (مجلة) المستقبل العربي العدد ٣٨٤ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ م) ص ٢٣-٢٧ .

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية - التونسية في ٨/٨/٢٠١٤م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [www.sis.gor.eg/Ar/Templates/Articles / TemArticio.aspx?CatiD=1672](http://www.sis.gor.eg/Ar/Templates/Articles / TemArticio.aspx?CatiD=1672)

(٣) جريدة (المصري اليوم في ١٤/يوليو/٢٠١٢ م) .

في ٤/٨/٢٠١٤م ، قام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة تونس التقى خلالها رئيس الوزراء التونسي (مهدي جمعة) ، أعرب شكري عن التقدير للجهود التي تقوم بها تونس لتسهيل عودة المصريين الموجودين على الحدود الليبية التونسية والوقوف على التسهيلات كافة والأجراءات الخاصة بآتمام عملية عودتهم إلى مصر وتخفيفاً للمشكلات التي يواجهونها<sup>(١)</sup>، وثنم الوزير شكري التسهيلات الإضافية التي وافق عليها الرئيس التونسي بأستخدام مطارات إضافية وتوفيرها حافلات ومظلات من أشعة الشمس في مناطق الأنتظار ، وتقليص المدد الزمنية منذ دخول الجانب التونسي للحدود وحتى اللحاق بالرحلات الجوية الخاصة بنقلهم ، وأثار وزير الخارجية المصري مسألة أحتجاز أحد مراكب الصيد المصرية (البهلوان) في ميناء (صفاقص) التونسي نظراً لقيامهما بالصيد غير المشروع في المياه التونسية وطلب أطلاق سراح الصيادين على متنها وتخفيض قيمة الغرامة ، ووعد رئيس الوزراء التونسي بدراسة الموضوع في إطار العلاقات الوثيقة بين البلدين والشعبين الشقيقين<sup>(٢)</sup>.

#### ٤-٤-٢- موقف مصر من التغيير في ليبيا .

تختلف طبيعة النظام السياسي في ليبيا عن باقي الدول العربية<sup>(٣)</sup>، إذ كان يسيطر عليه الرئيس الليبي معمر القذافي من إذ لا يوجد برلمان أو أحزاب سياسية<sup>(٤)</sup>، بل كان الرئيس الليبي معمر القذافي أنذاك يعتمد على (الكتاب الأخضر)<sup>(\*)</sup> ، في حكم ليبيا لمدة (٤٢) عاماً<sup>(٤)</sup> ، وهناك العديد من الأسباب التي دفعت الشعب الليبي للمطالبة بالتغيير ، وتنقسم هذه الأسباب الى اسباب مباشرة وغير مباشرة ، وتتمحور في الآتي :-

(١) المنصف المرزوقي العلاقات التونسية المصرية ، في ١٤/يونيو/٢٠١٢م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع

الآتي : [Aljazeera.net/programs/](http://Aljazeera.net/programs/) كذلك ينظر : جريدة (اليوم السابع في ٥ / ٨ / ٢٠١٤ م ) .

(٢) جريدة ( الاهرام في ٦/٨/٢٠١٤ م ) .

(٣) الطاهر ينجلون ، الشرارة إنتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(\*) لقد صاغ الرئيس الليبي السابق معمر القذافي سنة ١٩٧٧م بعد ٨ سنوات من أنقلابه العسكري نظاماً (جماهيرياً) تغلب عليه الطوباوية السياسية عبر الكتاب الأخضر الذي يعد خليطاً ما بين الأفلاطونية المثالية وأفكار جان جاك روسو ، وهو رفض المجالس ، النيابة ، فالجماهيرية يجب أن تمارس السلطة والثروة والسلاح ، وهنا ابتدع معمر القذافي نظام المؤتمرات الشعبية كتعبير موازي للسلطة التشريعية ولكن بأيدي الجماهير أو اللجان الشعبية (السلطة التنفيذية) واللجان الثورية تمارس الرقابة وحماية الثروة .للتفاصيل ينظر : د. خالد حنفي علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣ - ٩٤ .

(٤) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد ، (محرران) ، حال الأمة العربية ، ٢٠١٠م - ٢٠١١م ، رياح التغيير ، ط ١ ،

(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١م) ص ٢٧٠ .

## الأسباب غير المباشرة :-

١ - إذ أن الرئيس الليبي السابق معمر القذافي الغى العقلانية القانونية - الليبرالية إلى حد أنه مارس سلطة أعتباطية ومطلقة في ليبيا ، بدون منصب رسمي غير لقب (الأخ القائد ومرشد الثورة منذ سنة ١٩٧٩ م ، مع أحتفاظه بهذه الصفة بالقيادة العليا للقوات المسلحة)<sup>(١)</sup> .

٢ - تمثلت المنظومة الأمنية الأهم في ظل حكم الرئيس السابق معمر القذافي في مكتب القائد الذي أشرف على جميع أجهزة المخابرات والأمن الأخرى ، وقد أشرفت على جميع هذه الأجهزة والوحدات العسكرية ، مجموعة من أقرباء القذافي وحاشيته ، وابناء قبيلته ، ولاسيما في المنطقة الغربية من مدينه طرابلس التي تعد مركز الثقل الذي يعتمد عليها الرئيس آنذاك<sup>(٢)</sup> .

٣ - تدهور الحالة الأقتصادية والأجتماعية ، مع أن ليبيا هي أغنى بلد في شمال أفريقيا ، فضلاً عن أنها دولة نفطية ، ومحدودة السكان إذ لا يزيدون عن (٦,٥) مليون نسمة ، غير أنها تعاني من نسبة بطالة تصل إلى (٣٠%)<sup>(٣)</sup> ، بينما تقدر بطالة الشباب ما بين ٣٠% ، ٤٠% وهما أعلى نسبتيْن في شمال أفريقيا.

٤ - غياب فرص العمل ... والخيارات القليلة المتاحة لليبيين العاديين تشمل الشرطة أو القوات المسلحة ، وقطاعي البناء والتجارة الصغيرة ، ولكن حتى في هذه الحالة يحتاج المواطن الليبي إلى الصلات والرشوة لكي يحصل على فرصة عمل<sup>(٤)</sup> .

## السبب المباشر :-

هو أعتقال المحامي (فتحي تريب) في شباط ٢٠١١م ، الذي كان يمثل عوائل الشهداء والذي أدى إلى الخروج يوم ١٥ / شباط / ٢٠١١م ، إذ جرت تظاهرات صغيرة في بنغازي للمطالبة بأطلاق سراحه ، فكان خروجهم بمثابة كسر جدار الخوف لدى الليبيين ، وبدأت شبكات نشاط (الأنترنت) وقوى المعارضة في المنفى قد دعت إلى (يوم غضب) شارك فيه جميع الليبيين في ١٦ / شباط ٢٠١١م ، على غرار ما حصل في تونس ومصر<sup>(٥)</sup> ، إذ نزل العديد من المتظاهرين في ١٦ / فبراير / شباط وبحلول ١٩ / فبراير / شباط ٢٠١١م ، وسرعان ما صار القمع دمويّاً إذ راحت ترتفع يوماً بعد يوم ، حتى كان القمع قد أدى بما بين مائة أو مائتين قتيل خلال ثلاثة أيام بحسب تقديرات مختلفة<sup>(٦)</sup> .

(1) OPEC , Annual statistical Bulletin zolozoll / (Vienna : OPEC,,2011).

(2) Dirk Vandewalle, Ahisory of modern Libya (Newyork: Cambridge University Press, 2006), P140-150  
(٣) د. خالد حنفي علي ، الثورة الليبية خيارات السقوط ، (مجلة) ، أفاق أفريقية ، العدد ٣٤ ، (القاهرة : الهيئة العامة للأستعلامات المصرية ، ٢٠١١م) ، ص ٩٥ .

(4) afrol News, Libya economy reveals basis for Protests , 16 feb, 2011, [www.afrol.com/articles/37336](http://www.afrol.com/articles/37336).

(٥) د. خالد حنفي علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

(٦) زياد عقيل ، عسكرة الأنفاضة ، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ، (مجلة) ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠١١م) ، ص ٧٣ .

لا شك أن للعامل الخارجي دوراً كبيراً في ما تمر به ليبيا من عدم الاستقرار وغياب الأمن ، وازدياد العنف بكل صوره ، ليزيد من تأزم الوضع الداخلي وصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية بين المتناحرين السياسيين في ليبيا ، ففي سياق التدخل الخارجي الذي يؤدي دوراً بعيداً من اعتبارات المصالحة الليبية وأهميتها في معادلة الاستقرار والأمن الداخلي ، إذ أكدت تقارير أن ثمة دور لبعض البلدان العربية فيما يحدث في ليبيا ، رغبة منها في السيطرة على الحركات المتطرفة ، وحرصها على كبح نفوذ جماعة الأخوان المسلمين في ليبيا ، ناهيك برغبة هذه الأطراف الجامعة الى تبديد المخاوف الثورية على تخومها وحشر (الربيع العربي في زاوية ضيقة) وترصد هذه التقارير دعماً مالياً ولوجستياً لتحركات اللواء المتقاعد خليفة حفتر ، بالتوازي مع الدعم الاستخباري والتقني .

وقد أفاد مسؤولون أمريكيون بأن طائرات أماراتية مستخدمة قواعد عسكرية في مصر نفذت غارات جوية على متطرفين في العاصمة الليبية طرابلس في آب/أغسطس الماضي ، غير أن مصر من جانبها نفت ضلوعها في الغارات ولم يرد أي تصريح مباشر من الامارات ، ورأى تقرير وكالة أسوشيتدبرس الأمريكية أن التدخل العسكري المصري يعزز فكرة أن ليبيا أصبحت ساحة معركة بالوكالة لصراعات اقليمية أكبر (تركيا وقطر) بدعمها المتشددين الاسلاميين ومصر والسعودية والامارات والجزائر يدعمها اللواء المتقاعد خليفة حفتر<sup>(١)</sup> .

لم تبدِ على السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١م، اتجاه الثورة الليبية أي علامات تغيير عن النمط السابق على الثورة ، كان موقفها يراقب الموقف عن بعد ، وقد ذكر في حينه أن مصادر مصرية صرحت أن مصالح العمالة المصرية في ليبيا أهم من أن يخاطر بها بموقف واضح يؤيد ثورة لم يتأكد أنتصارها بعد وهذا في حد ذاته ليس صالحاً لتفسير الموقف المصري من الثورة بدليل أن هذه المصالح كانت في حدها الأدنى في حالة سوريا ومع ذلك تكرر الموقف المصري بكاملة اتجاه سوريا وأن كان الموقف أزاء سوريا قد أُنصف مؤخراً أشبه بثورة لفظية<sup>(٢)</sup> . وعلى الرغم من تغيير الموقف الرسمي المصري بعد نجاح الثورة ، فإن عدم تسليم (رجال القذافي) في مصر يمكن اعتباره امتداداً في أحد أبعاد الموقف المصري أبان الثورة ، وهنا تبرز فكرة المصالح ،

(١) محمد عبدالحفيظ الشيخ ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة ، (مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٣٢)

(بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية ، ٢٠١٥) ، مصر تنفي أي تدخل عسكري في ليبيا ، ص ١٣١ .

(٢) أحمد يوسف أحمد ، ونيفين مسعد (محرران) ، حال الامة العربية ٢٠١٠-٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

وذلك أن معظم (رجال القذافي) في مصر يرتبطون بأستثمارات ضخمة ، وأن كانت تقاليد عدم تسليم اللاجئين السياسيين تقليداً متجذراً في السياسة الخارجية المصرية<sup>(١)</sup> .

كما أن السياسة المصرية التي وقفت على الحياد أثناء الثورة ، وبعد نجاحها ذهبت الحكومة المصرية لتحصل على أكبر نصيب ممكن من (كعكة إعادة البناء) ، فضلاً عن التضييق في منح تأشيرات الدخول إلى مصر لليبيين بسبب اعتبارات الحفاظ على الأمن المصري بعد أن أضحت الحدود المصرية الليبية معبراً لتهريب السلاح والعتاد إلى مصر التي عانت أنفلاتاً أمنياً واضحاً آنذاك ، وهو أمر ستكون له تداعياته الخطيرة جداً على أمن مصر ، وتحديدًا بعد سقوط حكم (الأخوان المسلمين) فيها تصاعد وتيرة الأعمال المسلحة ضد قوات الأمن والجيش المصري في سيناء وهي أعمال تهدد بالتوسع نحو مناطق مصرية أخرى إذ لم يتوصل إلى تسوية سياسة بين السلطة الإنتقالية الجديدة وبين (الأخوان المسلمين) ، ثم كانت مصر تحاول أن تحافظ على العملة المصرية التي لا يعرف عددها على وجه التحديد وأن يكن معظم التقديرات يصل بها إلى المليون أو يزيد دون إتخاذ موقف واضح ، خوفاً من فشل الثورة<sup>(٢)</sup> .

على الرغم من موقف مصر الراض لما يحدث في ليبيا إلا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه أنه أتخذ العديد من الإجراءات لتوفير ما يلزم للعابرين المصريين من ليبيا ، كما أنه أتفق مع تونس على أستقبال المصريين القادمين وتتولى مصر عبر الطيران نقلهم من تونس إلى مصر وحصلت الموافقة على نقل مساعدات إلى الشعب الليبي ، كما أن القوات المسلحة المصرية التي أخذت على عاتقها أستقبال المصريين على الحدود<sup>(٣)</sup> .

في ٧ / ٣ / ٢٠١٤ م ، ألتقى وزير الخارجية المصري الأسبق نبيل فهمي على هامش الأجتتماع الوزاري الدولي بشأن دعم ليبيا بروما ، برئيس الحكومة الليبية على زيدان ، كما ناقش الوزير فهمي مع زيدان كيفية تحقيق الأمن في ليبيا ودعم الحفاظ على أمن الحدود الليبية وهو ما يحقق مصلحة ليبيا والمصلحة المصرية ، وأكد نبيل فهمي بدعم العلاقات مع ليبيا في المجالات كافة مع التأكيد على ضرورة توفير الجانب الليبي الحماية لجميع المصريين المقيمين في ليبيا .

(١) د. أشرف محمد كشك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

(٢) احمد يوسف أحمد ، ونيفين مسعد (محرران) ، حال الامة العربية ٢٠١٠-٢٠١١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ - ١٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٣

وفي ضوء زيارة رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق صدقي صبحي لليبيا في ١٠ / ٤ / ٢٠١٣ ، ومباحثاته مع نظيرة الليبي اللواء يونس المنقوش التي تناولت التعاون بين القوات المسلحة بين الجانبين وقال الفريق صدقي خلال المباحثات<sup>(١)</sup>، (ومع أن وحشية النظام الليبية في قمع المتظاهرين كانت واضحة للعيان إلا أن تحركاً عربياً لم يبذل لوقفها واكتفى القادة العرب بما فيهم القيادة المصرية بإبراء ذمتهم عن طريق تكليف مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا) ، وجاء موقف مصر اتجاه الأحداث في ليبيا وما أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه من عدم مشاركة التحالف الدولي بالقيام بعمليات عسكرية لحماية المدنيين بعد صدور قرار مجلس الأمن ذي الرقم (١٩٧٣) .

ومن خلال هذه الزيارة أُعلن (إن هنالك تعاوناً مصرياً لليبيا لتأمين الحدود المشتركة بشكل كامل) ، مشيراً إلى أن مصر تعد ليبيا امتداداً استراتيجياً لمصر ، ووقع الجانبين خلال الزيارة إتفاقية للتعاون العسكري .

في ٢٤/٨/٢٠١٤ م ، استقبل المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء المصري وفداً برلمانياً وحكومياً برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب ووكيل وزارة الخارجية والسفير الليبي بالقاهرة ، قدم إليه محلب خلال اللقاء التهنئة بمناسبة انتخاب مجلس النواب الليبي الجديد ، مؤكداً عن تطلع مصر إلى التعاون مع المجلس ، ومؤكداً على أن تشكيل المجلس الجديد يدل على وجود أرادة قوية للتغلب على التحديات التي تواجهها ليبيا ، قال محلب : ( ان استقرار الاوضاع في ليبيا من اجل دفع جهود التنمية والتعاون وما يؤدي اليه من تزايد مخاطر الأرهاب)<sup>(٢)</sup>، كما أكد سامح شكري وزير خارجية مصر في ٢٦/٨/٢٠١٤ ، خلال لقائه رئيس الأركان الليبي في القاهرة الموقف المصري من الحرب الأهلية الدائرة في ليبيا على النحو الآتي :

- دعم العملية السياسية في ليبيا .
- دعم استقلال ليبيا .
- الحفاظ على وحدة ليبيا والوقوف ضد التقسيم.
- دعم القوات المسلحة الليبية بكل ما تحتاج من أسلحة ومعدات عسكرية .
- عدم المشاركة بقوات عسكرية في ليبيا .
- أمكانية مساعدات ليبيا في بناء جيش وطني .

(١) الهيئة العامة للأستعلامات ، العلاقات المصرية الليبية في ٢٩/١/٢٠١٣ ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر

الموقع الآتي : [www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/TmpArticles.apt?CatID=137](http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/TmpArticles.apt?CatID=137)

(٢) العلاقات المصرية الليبية ، جريدة ، (مصر اليوم في ٢٧ / ٨ / ٢٠١٤ م) ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر

الموقع الآتي : [www.almasryalyown.com/news/tag/156911](http://www.almasryalyown.com/news/tag/156911)

أذاً السياسة المصرية اتجهت أحداث التغيير في ليبيا كانت أكثر تأثيراً وفاعلية عن سوريا ، خاصة في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي ، وذلك من أجل تأمين دور خاص لمصر في ليبيا من أجل تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية ، وأن يكون لها دور فاعل بعد استقرار ليبيا ، وأن يكون لمصر النصيب الاوفر من مشاريع إعادة البناء والأعمار في ليبيا بحكم الجوار العربي والجغرافي ، كما أن الموقف المصري من الأحداث الأخيرة والحرب الأهلية الجارية في ليبيا ، كان أكثر نشاطاً ودينامية ، إذ أدرك الجانبان خطر الإرهاب سواء في الداخل أو الخارج وانعكاسته على الأمن القومي المصري والليبي ، وتقهما أن الأمن مشترك وأن استقرار ليبيا هو ، استقرار مصر والعكس صحيح<sup>(١)</sup>.

### ٤ - ٤ - ٣ الموقف المصري من الأوضاع في سوريا .

يبدو أن السوريين تشجعوا بدورهم نتيجة للانتصارات التونسية والمصري ، وكذلك نتيجة للامتحان الليبي والأهتمام الدولي الذي أثاره بالأخص ، وأدرك السوريون أن المذبحة في بلد مغلق التي ارتكبت في لبنان سنة ١٩٨٢م ، لم تكن ممكنة في ٢٠١١م ، في وقت صار بإمكان كل إنسان فيه يجعل من نفسه محققاً صحفياً ينشر عالمياً صوراً مأخوذة من كاميرا هاتفه الجوال ، وقد زاد تدخل قوات الناتو في ليبيا اعتباراً من ١٩ / آذار / مارس / ٢٠١١م ، من شجاعة وثقة المحتجين السوريين ، فبدون أن يعتمدوا بالضرورة على تكرار هذا التدخل في سورية ، كان من المشروع يعتقدوا أنه سيكون له أثر رادع على النظام وسيحول دون وقوع مذبحة من نوع تلك التي حدثت سنة ١٩٨٢م.

ومثلما هو الحال في أغلب بلدان المنطقة ، كانت المبادرة بتنظيم الحراك من فعل شبكات من الشباب مستخدمي الأنترنت ، وبتشجيع من الانفجار الأقليمي ، بدأت شبكات أعلام أجتماعية سورية تصدر دعوات إلى التظاهر منذ شهر فبراير/ شباط / ٢٠١١م ، وجرى في العاصمة السورية دمشق تجمع لشباب أبدوا شجاعة فائقة خرجوا معبرين عن تضامنهم مع الانتفاضة الليبية وأملين إطلاق حركة سورية بهذه الطريقة ، للمطالبة بالتغيير السياسي<sup>(٢)</sup> ، لأسباب مباشرة وغير مباشرة ، تمثلت في الآتي :-  
الأسباب المباشرة :-

أ - يعد السبب المباشر لأندلاع الأحتجاجات في سوريا فهو نجاح تغيير الأنظمة السياسية في تونس ومصر واليمن وليبيا ، إذ أدرك السوريون أن التغيير أصبح مخرجاً لا بد منه في ظل تردي الأوضاع

(١) قناة العربية الحدث ، يوم ٢٦ / ٨ / ٢٠١٤ .

(2) Rania Abouzedid, The Syrian style of Repression : Thugs and Lectures, Tim, 27 fed.2011 <http://www.Time.com/time/world/articlelo,8559,2055713,00htm>.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها سوريا<sup>(١)</sup>.

ب - بيد أن أولى الأحتجاجات الكبيرة ، كان لها طابع محلي وقد نجمت عن السخط الشعبي في أفقر مناطق سوريا - الشمال الشرقي الكردي والجنوب ، وكذلك فإن أنفجاراً محلياً للسخط الشعبي هو الذي أشعل النار في الهشيم في البلد ككل ، حدث ذلك في مدينة درعا بجنوب سوريا في أوائل مارس / آذار / ٢٠١١م ، في رد فعل على ألقاء القبض على خمسة عشر من طلاب المدارس بعد أن كتبوا على الجدران شعار الإنتفاضة التونسية الأشهر ، الذي رددته بدورها جميع التظاهرات اللاحقة : (الشعب يريد أسقاط النظام)<sup>(٢)</sup>.

### الأسباب غير المباشرة .

أ - تمثلت أولاً ، في التفرد بالسلطة السياسية وظاهرة المحسوبية والمنسوبية في النظام السوري إذ يسيطر على المناصب العليا للجيش المقربين من عائلة الرئيس السوري بشار الأسد<sup>(٣)</sup>.

ب - تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذ أن ثلث سكان سوريا لا تتجاوز دخلهم دولارين في اليوم و (٦٥%) منهم تحت خط الفقر مع أنعدام الأمن الغذائي<sup>(٤)</sup>.

ج - أسنتثار العشيرة (العائلية) الحاكمة بالأقتصاد يعود إلى تزامن هذا الأثر مع تراجع الظروف المعيشية للأكثرية الشعبية ، وذلك بتأثير السياسات الاقتصادية النيوليبرالية ، التي أدت الى ارتفاع للبطالة وأدى ذلك إلى أزياد الهجرة من الريف ونمو (القطاع غير الرسمي)<sup>(٥)</sup> ، وهو ما ترتب عليه ، تضخم حقوق البروليتاريا الرثة التي يستخدمها النظام ضد المنتفضين<sup>(٦)</sup>.

---

(١) منير الحمش ، رؤية اقتصادية ، اجتماعية لحركة الأحتجاجات السورية ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٨٧ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢م) ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) محمد سيد رصاص ، (خريطة اجتماعية سياسية اقتصادية للأحتجاجات في سورية) ، الحوار المتمدن ، ٣٠ / يوليو / تموز ٢٠١١م ، متاح عبر شبكة الانترنت، عبر الموقع الآتي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.aspx?id=269941>.

(٣) سعد الدين إبراهيم ، عوامل قيام الثورات العربية ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٩٩ ، القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢) ، ص ٣٢ .

(4) marwa Daoudy, Syria Revolution and Repression, in : The Arabspring implications for British policy , press in Conservative middle East Council , London, 2011, P. 28.

(5) Samir Aita , (L. economic de la Syria peut - elle devenir sociale?), ineupret et al, la Syria au present , pp. 573 - 576 .

(٦) ينظر ياسين الحاج صالح ، في ٢٠١١ م العدد ٥ شتاء ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : <http://www.jadaliyya.com/pages/index/44681>

وقد أظهرت أستيانية أجراءها باحثة وباحث عربيان لمصلحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة السورية ، وضعا أتماعياً - أقتصادياً أكثر من مغلق ، إذ بينت الدراسة المنشورة عام ٢٠٠٥م ، أن معدل النمو الأجمالي قد تراجع بأكثر من النصف خلال عشر سنوات ، بينما زاد معدل البطالة الرسمي بأكثر من الضعف خلال ٢٠ سنة ، من ٥ إلى ١١,٦% وهو ما ينبغي أن يضاف إليه معدل لنقص التشغيل يبلغ ١٦,٢% في حين وصل معدل البطالة في صفوف الشباب بين عمر ٢٠ - ٢٤ إلى ٢٤% وعاش ٤ - ١١% من السكان تحت خط الفقر الوطني الأدنى ، و ٣٠% تحت خط الفقر الأعلى ، وأغلبهم في المناطق الريفية والملا مساواة أخذ في الأرتفاع<sup>(١)</sup>، هذا وقد دلت أرقام عام ٢٠٠٧م على مزيد من تفاقم الفقر ، إذ بات ١٢,٣% من السكان يعيشون دون خط الفقر الأدنى ، ٥٦% منهم في الأرياف ، و ٣٣,٦% دون خط الفقر الأعلى ، موزعين بالتساوي بين المناطق المدنية والريفية ، وعشوية الأنتفاضة وفقاً للبيانات الرسمية لعام ٢٠١١م ، بلغ معدل البطالة الأجمالي ١٤,٩% بينما وصل إلى ٣٣,٧% في صفوف الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ عاماً ، و ٣٩,٣% لدى من تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٩ عاماً<sup>(٢)</sup>.

وأتساقاً مع كل ما تقدم ، أندلعت الأحتجاجات السورية في ١٥ / آذار / ٢٠١١م ، في جنوب مدينة درعا ثم أنتقلت إلى أدلب وحلب وحمص ودمشق ، وكانت مطالب المتظاهرين في البداية إلغاء قانون الطوارئ وأجراء الأصلاح السياسي والأقتصادي وتحولت بعد ذلك إلى تغيير النظام بسبب أستعمال النظام السوري القوة لقمع متظاهرين وعدم الإستجابة لمطالبهم بإجراء الأصلاحات السياسية والأقتصادية<sup>(٣)</sup>. وقد واجهت الحكومة السورية مطالب المتظاهرين بأطلاق الرصاص الحي ، ومحاصرة المدن السورية مما أدى إلى هجرة العديد من العوائل السورية إلى الدول المجاورة لسوريا والى تزايد أعمال العنف وتزايد الهجمات العسكرية السورية ضد المتظاهرين السوريين<sup>(٤)</sup>، أنشق ضباط وجنود سورين عن الجيش السوري وشكلوا الجيش السوري الحر ، ومن ثم تم انشاء المجلس الوطني السوري وذلك في تموز / ٢٠١١م، برئاسة برهان غليون وهو أحد المعارضين السياسيين للنظام السوري ومقيم في فرنسا .

(١) نقلاً عن : جليبير الأشقر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) نقلاً عن : جليبير الأشقر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٣ .

(٣) سعد الدين ابراهيم ، عوامل قيام الثورات العربية ، (مجلة) ، المستقبل العربي ، العدد ٣٩٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

(٤) الثورة السورية ، وثائق حول الثورات العربية ٢٠١١، على قرص مدمج (CD) هدية (مجلة) السياسة الدولية العدد (١٦٧)، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠١١م) ص ٤٥ .

ولعل من نافلة القول ، إن الموقف المصري مع بداية الأزمة السورية كان يعتريه بعض الارتباك وعدم الوضوح ، منذ الأحتجاجات السورية في ١٥ / آذار / ٢٠١١م ، وحتى تولي الرئيس المصري السابق محمد مرسي السلطة ، أتمس الموقف المصري بالحيطه والحذر أتجاه التفاعل مع الأزمة ، وقد تمحور الموقف المصري في بداية تشكله حول رفض الحلول الأمنية التي ينتجها النظام السوري ، والتأكيد على ضرورة إيجاد مخرج سياسي يتأسس على حوار وطني يشمل جميع القوى السياسية ، مع رفض تدويل الأزمة<sup>(١)</sup> .

وتوضيحاً وأستكمالاً لما ورد في اعلاه ، إن الموقف المصري كان الأضعف بين مواقف القوى الإقليمية والدولية حينه ، ويمكن القول أنه كان رد فعل وأثبات وجود أو حضور، مبني على رؤية أستراتيجية مع أهمية سوريا وهو ما جعل بعضهم ، يصف الموقف المصري في هذه المرحلة بأنه أقرب إلى الأنحياز للنظام السوري ، وقد كان هذا الموقف منسجماً مع الخيارات المحدودة للمجلس العسكري الحاكم في مصر والاعباء الداخلية التي كانت خلال المرحلة الإنتقالية<sup>(٢)</sup> .

غير أن تطور الموقف المصري من الأزمة السورية في سياق تطور المواقف الإقليمية والدولية ، وذلك تحت تأثير تصعيد النظام السوري للقمع والعنف ضد الشعب السوري ، لكن يمكن القول أن هذا الموقف لم يكن يعبر عن تغيير جوهري في سياسة مصر الخارجية نتيجة التأثير بالقوى المصرية ، بل مثل أستمرار لمسار حركة صانع القرار السياسي خلال السنوات الماضية ، والتي كانت تلتزم الدوران في مسار حركة محور الأعتدال والتوجهات للولايات المتحدة الأمريكية ، وما يهمننا هنا أن وزارة الخارجية خلال هذه المرحلة هي التي كانت تقوم بتولي مسؤولية صياغة موقف مصر ، وهذا كان أستعادة لدورها المسلوب في صناعة السياسة الخارجية المصرية لصالح مؤسسات سياسية أخرى ، اهمها المخابرات ومؤسسة الرئاسة<sup>(٣)</sup> . وقد كانت ملامح وحدود الدور المصري ، خلال هذه المرحلة تتمحور حول تنسيق الجهود مع تلك القوى الإقليمية والدولية الحليفة ، وقد كانت جامعة الدول العربية، هي الوعاء الذي تم فيه التعبير عن وجهة نظر مصر ، وفي ذات الوقت هي الستار الذي تم خلفه تغطية العجز عن دور مصر القيادي ، والمبادرة المصرية على الساحة الدولية والإقليمية، لقد شاركت مصر في تفاعلات وقرارات الجامعة العربية كعنصر مشارك لا مبادر ، وقد كان تراجع الدور المصري في قيادة التفاعلات العربية اتجاه الأزمة السورية لصالح الدورين القطري والسعودي ، وأفضت الجهود العربية مع تلك المشاركة من

(١) انتوني كورد سمان ، سوريا وجنيف ٢ ، وعصر (اقل الخيارات سوء) (مجلة) المستقبل العربي العدد ٤٢١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤ م) ، ص ٢١٦-٢١٩ .

(٢) رمزي الميناوي ، الفوضى الخلافة الربيع العربي بين الثورة والفوضى ، ( دمشق : دار الكتاب العربي ، ٢٠١٢ م ) ، ص ٣٠-٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

خلال مجلس الجامعة العربية والمجموعة الوزارية المصغرة بشأن سوريا والتي رأسها قطر وكانت مصر عضوة من هذه المجموعة الوزارية ، الى قرارات غير مسبوقه في تأريخ الجامعة العربية بتجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية بكافة فروعها وأجهزتها ، وإيفاد بعثة مراقبين لمتابعة تنفيذ فقرات الخطة العربية ، غير أن فشل المهمة وتصلب النظام السوري ثم الذهاب لمجلس الأمن لجلب الدعم للمبادرة العربية ، التي أفضت إلى رعاية حوار من أجل مرحلة إنتقالية في سوريا<sup>(١)</sup> .

عبر الموقف المصري عن أرتباك في عملية صنع السياسة الخارجية بشكل عام وعن غياب رؤية إستراتيجية لدور مصر الأقليمي بشكل خاص ، فقد تغير الموقف المصري من المطالبة برحيل الأسد ، إلى تأييد التسوية السياسية بمشاركة إيرانية من خلال ما يعرف بأسم المبادرة الرباعية ، ( مصر ، والسعودية ، وإيران ، وتركيا ) مع ما هو واضح من دعم إيراني لأستمرار رئاسة الأسد في الأشراف على المرحلة الأنتقالية ، وأخيراً إلى العودة مجدداً المطالبة برحيل الأسد ، لا بل زاد على ذلك تشجيع (الجهاد) في سوريا وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق في الوقت الذي يرفع فيه الرئيس المصري السابق محمد مرسي شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وبعد دخول حزب الله علناً في المواجهة العسكرية في سوريا ومشاركته الفاعلة في تحرير منطقة القصير الأستراتيجية من أيدي المعارضة ، أتخذ الموقف المصري منحى أكثر تشدداً ، بلغ ذروته في دعوة الرئيس المصري السابق محمد مرسي ، قبل تنحيته بأربعة عشر يوماً ، حزب الله إلى الخروج من سوريا معلناً قطع العلاقات الدبلوماسية كلياً مع دمشق وإغلاق السفارة السورية في القاهرة ، وسحب القائم بالأعمال المصري من دمشق<sup>(٢)</sup> ، عول الكثير من المصريين بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في مصر ، على مد يد العون إلى الدولة السورية ومساعدة شعبها ، مبادرات عدة تنتظر موافقة السيسي عليها لتعيد إلى الذاكرة العلاقات التاريخية التي كانت تربط مصر وسوريا .

إن العلاقات المصرية - السورية برأى الباحث تمر اليوم بحالة التوتر ، وهذا ما كشف عنه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن موقف مصر من النظام السوري والمعارضة في اطار حديثه عن الأوضاع في سوريا قائلاً : (( إن مصر لا تدعم لا النظام السوري ولا قوى المعارضة وأن هدفها الرئيسي الذي يشغلها هو وحدة الأراضي السورية فقط بعيداً عن أي تدخل خارجي والوصول إلى حل سلمي يؤدي إلى وقف الأزمة السورية))<sup>(٣)</sup> .

(١) رمزي الميناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

(٢) جريدة ( المصري اليوم في ٨/٦/٢٠١١ م ) .

(٣) حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي ، في ٢٤/٨/٢٠١٤ م ، متاح عبر شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

## ٤ - ٥ - مستقبل السياسة الخارجية المصرية :

يعد الاهتمام باستشراف المستقبل همأ انسانياً قديماً، فالتراث الحضاري للشعوب يفيد ان العصور القديمة والحديثة شهدت اهتماماً مبكراً ونزوعاً كامناً نحو استطلاع خفايا الزمن الاتي لأغراض التحسب المسبق، وقد اقترن ذلك بدور رجال الدين في الحضارات القديمة كالحضارة البابلية والمصرية. بالإضافة الى دور المؤرخين في العصرين الوسيط والحديث<sup>(١)</sup> ، إذ إن الانتقال بالمستقبل لم تبدأ على اسس علمية الا منذ اوائل القرن العشرين عموماً ونهاية عقد الاربعينيات تحديداً، ومما ساعد على ذلك عوامل موضوعية وداخلية.

### اولا - العوامل المادية

باختصار تكمن اهم هذه العوامل في اثر الثورة الكمية والكيفية على المستوى العلمي ، فنطاق العلم، كما يقول زكريا ((.. قد اتسع الى حد هائل .. كما ان انجازاته قد اكتسبت صفات جديدة واصبحت اهميتها تفوق بكثير كل ما كان العلم يحققه في عصر سابق، بل ان هذا التغيير جعل العلم هو الحقيقة الاساسية في عالم اليوم، وهو المحور الذي تدور حوله كل المظاهر الاخرى لحياة البشر))<sup>(٢)</sup>.

### ثانيا - العوامل الذاتية (الداخلية)

إن الحديث عن الماضي، وحتى عن الحاضر يكون اسهل من مثيله عن المستقبل، خصوصاً وان الاخير ينصرف الى غير المرئي او الى المجهول، وان منهجيته لا تتأسس على السرد التاريخي او مجرد التحليل الوصفي. ولصعوبته الموضوعية والمنهجية وجد الرافضون في دراسته المستقبل سبباً مضافاً وداعماً لحجتهم القائلة انها رجم بالغيب وضرب من الخيال... الخ))<sup>(٣)</sup>.

بمعنى اخر، فالمستقبل هو الاتي بعد الحال، اذ ان الفرق بين الماضي والحاضر، والمستقبل هو : ان

---

(١) ماجد فخري، تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة (مجلة) الفكر العربي، العدد ١٠، ١٩٧٩ م. وكذلك ينظر : عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية : الاشكالات والافاق، (مجلة) عالم الفكر، العدد ٤، ١٩٨٨ م. ص ٨ - ١٢.

(٢) نقلا عن : فؤاد زكريا، التغيير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت : المجلس الوطني، للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٧ م)، ص ١٩٨.

(٣) هاني محمد خلال، المستقبلية بين المنهج العلمي والفكر الشرقي، (مجلة) السياسة الدولية، العدد ٥٠، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات، ١٩٧٧ م)، ص ٦ - ٢٠.

الفئات قد اصبح حقيقة، في حين الحاضر هو عملية متحركة لم تكتمل بعد، (اي في حالة متحركة) ، اما المستقبل فهو الذي لم يحدث بعد<sup>(١)</sup>. وتجد مثل هذه الحجج ومثيلاتها قبولا هنا وهناك، ومما يساعد على ذلك موقف بعضهم من الزمان ، فهذا عندهم لا يتجاوز الماضي او انه في افضل الاحوال قد يمتد الى الحاضر، اما المستقبل فيبقى بمثابة الحلقة الفاعلة في سلسلة الحلقات التي يقترن بها الزمان والحركة المتجددة والمتدفقة الى الامام التي يقترن به<sup>(٢)</sup>. كما ان الدراسات المستقبلية هي: (علم يبحث في احتمالات التغيير في المستقبل والبحث في المشكلات المستقبلية وايجاد الحلول المناسبة لها)<sup>(٣)</sup>.

مما لا شك فيه ان دراسة المستقبل علما عقلانيا وابداعيا<sup>(٤)</sup>. وان تشهد دراسة تعددا وتنوعا في مناهجه العلمية ومن بينها منهج الاستشراف، وبالمنهج كمفهوم ، اما الاستشراف فيقترن بالقدرة على التوقع بما يحدث في الزمن الاتي من خلال ترجيح احتمالات محددة على سواها ، وتبعاً لدلالة المنهج والاستشراف مما يعبر الاستشراف عن مجموعة الاجراءات العلمية المؤدية الى اكتشاف الحال الذي سيكون عليه الزمن الاتي . على ان هذه الاجراءات تقترن ، كما تحدد (دانيال بيل)<sup>(\*)</sup> بـ (١٢) طريقة<sup>(٥)</sup> ، تتراوح مضامينها بين حدين : احدهما اعلى وهو الاستشراف المؤكد، والآخر ادنى وهو الاستشراف الاحتمالي، ويختلف كل منهما عن الآخر، فبينما يتطلع الاول الى بلورة رؤية مؤكدة لما يكون عليه الحال مستقبلا، يكتفي الثاني بترجيح احتمال محدد على سواه ، وفي الوقت الذي لا يعترف الاول بحدود المعرفة الانسانية واثرها في قدرة الانسان في اكتساب المعرفة المؤكدة، ينزع الثاني الى البقاء ضمن حدود المعرفة المتاحة. ولهذا نجد ان الاستشراف الاحتمالي يبقى، حاليا، هو الاقرب الى المصادقية العلمية<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) وليد عبد الحي، مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط١، (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢ م) ، ص ١٣ .
- (٢) نقلا عن : د. مازن اسماعيل الرمضاني، العرب في عالم متغير : نحو استجابة حضارية ايجابية، في كتاب القومية العربية والمستقبل، (بغداد : مطبعة المجمع العلمي، ١٩٨٩ م) ، ص ٥٥٠ .
- (٣) د. فكرت نامق عبد الفتاح ، د. مهند رشيد ، الدراسات المستقبلية بين العلمية والنمطية ، (مجلة) قضايا سياسية ، العددان (٣٥-٣٦) ، (بغداد : جامعة النهريين ، ٢٠١٤ م) ، ص ٤ .
- (٤) احمد صدقي الدجاني، تجديد الفكر واستجابة لتحديات العصر، (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٩٠ م) ، ص ٤٦ - ٤٧ .

(\*) تعد من بين البارزين في دراسة المستقبل. للمزيد ينظر : د.سرم زكي الجادر ، رؤية في دراسة المستقبل العربي (مجلة) قضايا سياسية (بغداد : جامعة النهريين ، كلية العلوم السياسية ، العدد ٢ ، ٢٠٠١) ، ص ٤-١ .

- (٥) د. فارس اشتي، مدخل الى المنهجية في العلوم الاجتماعية، (مجلة) العلوم الاجتماعية، العدد ١، (بيروت : بلا، ١٩٩١ م) ، ص ٣٧ - ٣٨ .
- (٦) د. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية(الجزائر: شركة الشهاب، ١٩٩١ م) ص ٣٢ - ٤٣ .

وبالنسبة للبحث في مستقبل سياسة مصر الخارجية، فهو قبل كل شيء هو محاولة استشراف للصور المحتملة التي ينطوي عليها مسار تطورها على وفق الشروط مختلفة تتعلق؛ بمعرفة الواقع الحالي وجذوره التاريخية والامكانيات المتاحة والذهنية الحاكمة لاستخدامها والوعي بقضية المستقبل والاهداف المعلنة بشأنها وتغيير السياسة الخارجية للدولة ووعي الاطراف بأثارها محليا واقليميا ودوليا. كما ان فعل الاستشراف للمستقبل ضروري لتحديد اتجاهات السياسة المصرية لأسباب عديدة منها.

١- انفتاح المنطقة العربية على احتمالات مستقبلية غير محدودة وغير منضبطة لاندماجها او ادماجها في النظام العالمي.

٢- الاختلال الاستراتيجي في المنطقة لصالح قوى اقليمية منها "اسرائيل"، وايران وتركيا.

٣- المفاجآت المستمرة وغير المتوقعة التي تواجه مستقبل المنطقة العربية<sup>(١)</sup>.

من هنا فإن تحديد مستقبل سياسة مصر الخارجية حيال المنطقة العربية يتطلب دراستها واستشرافها على وفق ثلاثة احتمالات متقدمين لها هما : الاستمرارية والاحتمال الثاني التغيير ، اما الاحتمال الثالث ، فكان الاستمرارية والتغيير .

#### الاحتمال الأول : الاستمرارية

يفترض هذا المشهد ان السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية وخلال مدة المستقبل المتوسط ، بانها سوف تستمر وفق اتجاهاتها الحالية ، فمصر في حالة تحدي داخلي فرض عليها التغييرات التي حصلت بعد ثورة ٣٠/يونيو ٢٠١٣ وسيطرة المؤسسة العسكرية برئاسة الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي والذي يحاول بدوره تثبيت اركان حكمه وسيطرته ، لهذا فإن السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية سوف تستمر على حالها ، فبالنسبة للعراق ، فالموقف المصري سوف يستمر بدعمه العراق في حربه ضد داعش وايضا يدعم استقرار العراق وتحقيق المصالحة وتقديم بعض الدعم العسكري كالمعدات العسكرية وبعض الاعتدة ، وفيما يتعلق بالخليج فان مصر سوف تبقى ملتزمة بامن الخليج وبالدفاع

---

(١) منير الحمش، (في مجموعة باحثين)، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠ م)، ص ٤٠٠. كذلك ينظر : علي الدين هلال، ((التعريف بدراسات المستقبل))، (مجلة) السياسة الدولية، العدد ٧٥، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات، ١٩٨٤ م)، ص ٨٧ .

عن الدول الخليجية للارتباط الحيوي بين الطرفين ، اما بالنسبة للدول الافريقية العربية ، فمصر تعد هذه الدول امتداد استراتيجي لها ، لذلك تدعم عملية الاستقرار لاسيما في ليبيا والسودان وايضا تستمر وتيرة التعاون مع دول المغرب العربي وإن التوجهات المستقبلية لما هو قائم ، ومن ثم فإن ملامح البعد الخارجي للعلاقة بين قضية الامن (الدفاع) والتنمية ستستمر على ما هي عليه ، ولا تخرج عن هذه التوجهات المشار اليها بشأن سياسة مصر الخارجية ، او سياسة الوحدات الدولية الأخرى اتجاه مصر ، عما تشير اليه التوجهات العامة لمصر خلال الثورة ، فبحكم الخيارات الداخلية للنظام السياسي ، تتمثل اهم توجهات السياسة الخارجية في الاتي : وجود علاقة متميزة مع البلدان العربية تتيح لمصر فرصا لدفع عملية التنمية وتدعم الدور الإقليمي مع الاتجاه لمحاولة تطويرها في اتجاه تعميق مجالات التعاون الاقتصادي العربي وإقامة اليات لفض النزاعات العربية، والبقاء على استمرار عملية السلام مع (إسرائيل)، والسعي للمساعدة في تحقيق سلام شامل بين العرب و(إسرائيل)، والاستمرار في تدفق المال الأجنبي والحفاظ عليه <sup>(١)</sup>. فضلا عن التركيز في حدود علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية في اطار السعي والحرص على الالتزام بالشرعية الدولية، وعدم الصدام مع القوى الدولية المهيمنة، دون ان يمنع ذلك اتخاذ مواقف مضادة للدفاع عن المصالح المصرية والعربية، بما يتيح لمصر فرصا كبيرة على المستوى الاقتصادي والدفاعي . بما يحافظ على ثوابت واسس العمل الدبلوماسي ، كما يحفظ لمصر مصلحتها القومية . وفي الوقت ذاته احداث قدر من التغيير المطلوب سواء بأستحداث دوائر جديدة للحركة الخارجية او بتعزيز المكانة الإقليمية والدولية لمصر، او بخلق مجالات من العمل الثنائي القائم على علاقات استراتيجية بين مصر والقوى الإقليمية والدولية . كما افصحت خبرة المدة الماضية <sup>(٢)</sup> فإنه على الرغم من ان مجمل هذه التوجهات قد اتاحت لمصر فرصا مقبولة في إيجاد نوع من التوازن الذي استمر طويلا دون اختلالات حرجة في العلاقة بين التنمية والامن ، بالتأكيد على ان الأولوية للتنمية على الامن دون ان يشكل هذا الوضع مخاطر وخيمة ، فضلا عن حدوث تقدم تدريجي بطيء في بعض الأحيان، باتجاه الإصلاح الاقتصادي، والحفاظ على ما يتحقق بصعوبة . أحيانا في اطاره ، غير ان معضلة هذه التوجهات هي انها لم تتح لمصر فرصا أوسع مما ظل متصورا دائما في اتجاه الانطلاق الاقتصادي لمصر ، او توازن الحالة الدفاعية لها بشكل حاسم لعدة اعتبارات أهمها : ان

---

(١) أوراق الخارجية المصرية .... أبو الغيط، السياسة الخارجية ، .... جريدة (الشرق الأوسط في ٢٠/٨/٢٠١٢م) متاح على شبكة الانترنت ، عبر الرابط الآتي :

[classic.aawsat.Com/details.Asp?Section48article=592976 & issueno....](http://classic.aawsat.Com/details.Asp?Section48article=592976&issueno....)

(٢) أنور عبد الملك ، الغرب والعالم العربي ، وليد عبد الحي (محررا)، العالم والعرب، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١١م) ، ص ٤٣ - وما بعدها .

العائد الاقتصادي والعسكري للعلاقات المصرية العربية اقل ما يبدو عليه، ويصعب حدوث طفرة فيه بفعل المعضلات المزمنة الهيكلية لتطوير التعاون الاقتصادي العربي-العربي، وتحاول أنماط السياسات العربية ، لأغلب دول المنطقة، خاصة في ظل وجود قيادات لنخب جديدة في السلطة .

إن نمط العلاقة القائمة بين مصر (وإسرائيل)، السلام البارد لم يرتب اثارا حاسمة على علاقات التنمية بالأمن، فقد فتح وفسح الاهتمام بالتنمية من دون ان يقلص وزن المتغير الأمني ، ولا يبدو ان هذا النمط مرشح لحدوث تحول في المدى المشار اليه، بفعل مشكلات التسوية السلمية، ومحددات ضبط التسليح الإقليمي (١) .

حقيقة ان عناصر ومضامين بيئة الدور الإقليمي المصري من خصائص وتحديات لا تشجع على استعادة دورها الإقليمي، فالبيئة الداخلية لمصر الان ضعيفة مشغولة بمشاكل الدور وتوازن القوى بين القوى الفاعلة على الساحة الداخلية، والحال اكثر في البيئة الإقليمية على مستوى العربي وغير العربي، فعلى المستوى العربي لايزال مؤشر التغيير متصاعد ومنشئ لحكومات ضعيفة حديثة التجربة تحتاج لعقود لنقوية بنائها و التفاعل بجدية مع جوارها، ناهيك عن ظهور دول هامشية (صغيرة) لا ترضى بدور مصر قوية كما كان سابقا، اما على المستوى غير العربي، فتبرز أدوار قوى لا يمكن لمصر في الوقت الحاضر مجاراتها إقليميا، كتركيا وايران (٢) .

وعلى مستوى البيئة الخارجية، يمكن ملاحظة ضرورة المرحلة الحالية غير مؤاتية لمصر كما كانت ابان الحرب الباردة او قبل احداث ١١-أيلول ٢٠٠١م ، إذ ان العلاقات الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية، قد اتاحت لمصر فرصاً واسعة لدعم عملية التنمية والتطوير القدرات العسكرية والحفاظ على دور إقليمي واعد ، لكن كان هناك دائما حدود تحول دون ذلك على المستويات الثلاثة ولا يبدو انها يمكن ان تتطور الى تحالف استراتيجي، كما يتضح انها تتعرض للانهيارات المفاجئة، وفي ظل هذا الاحتمال فإن البعد الخارجي للعلاقة بين التنمية والامن في ظل هذا الاحتمال لا يسمح لمصر الاستمرار في تحقيق تقدم مقبول في سياستها الخارجية في ظل أوضاعها التنموية والأمنية (٣) .

(١) علاقات مصر الخارجية في ٢٠١٣/٨/١٨ ، متاح على شبكة الانترنت على الموقع الآتي:  
[digital.Ahram.Org.eg/artiks.Aspx?srial=792412&eid=2555](http://digital.Ahram.Org.eg/artiks.Aspx?srial=792412&eid=2555) .

(٢) طه عبد العليم ، مشروع التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط (مجلة) السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، ١٩٩٤ م ) ، ص٥٦-٥٧ .

(٣) محمد سعيد ادريس ، مواقف الفاعلين الاقليميين غير العرب اتجاه الثورات العربية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ( القاهرة : مؤسسة الاهرام ، ٢٠١٢ ) ، ص٧٨-٩١ .

نستدل لما تقدم، مع شيء من اليقين إمكانية استمراره وتطوره تدريجيا لكن لايتيح افاق واسعة لحدوث انطلاقة اقتصادية او توازن امني بأوسع ما هو قائم في المدى المباشر غير ان دور مصر الإقليمي في المستقبل على وفق هذا الاحتمال ربما سيكون تعديلا لسياسة التراجع التي مثلها نظام مبارك، ونظام مرسي ، ان لم تكن استمرارية لها على المستوى الإقليمي والدولي ان حجم التركة او الروابط التي ضعفت النظامين السابقين سوف لن يكون بمقدور السياسات غير المتخصصة من تجاوزها .

### الاحتمال الثاني : التغيير في السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية

مما لا شك فيه ، ان ما تعانيه مصر من احداث وتطورات حالية من ارتباك في المشهد السياسي والامني (سيناء) والتراجع في الجانب الاقتصادي سنلقي بظلالها على سياسة مصر الخارجية ولان السياسة الخارجية هي انعكاس للاوضاع الداخلية ، فان السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية سوف تتغير باتجاه عدم الانغماس بالشؤون العربية للمردودات السلبية المتوقعه على مصر ، هذا فان سياستها الخارجية سوف تكون غير فاعلة في كثير من القضايا العربية سواء كانت القضية الفلسطينية او الاوضاع غير المستقرة في ليبيا والعراق ، كما ان التزامات مصر وفق هذا الاحتمال بامن الخليج يمكن ان تتراجع ، حيث ان المتغيرات الداخلية لمصر ، فضلا عن متغيرات البيئة الخارجية ، الاقليمية والدولية ، تتضمن ما من شأنه احداث بعض التغييرات في سياسة مصر الخارجية ، وبالشكل الذي يؤدي الى تراجع نسبي في الدور الاقليمي لمصر ، على الاقل من منظور بعض دول المنطقة والعالم ، بما ادى الى تفاعلات مكثفة ، اوضحت بعض ما يمكن عده ملامح محتملة لتأثير البعد الخارجي على العلاقة بين الامن والتنمية في ظلّه .

كما ان متغيرات الداخل المصري لا تتوافر على فرص مستقبلية كبيرة لصالح دعم الحركة الخارجية ، فضلا عن الوضع السكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني لمصر يحمل الكثير من التحديات التي ستكون محددًا بالضد من تطور مستوى الاداء الخارجي ، والتي ايضا سوف تستدعي الاهتمام بالداخل بشكل اساسي وهو الامر الذي ربما يفرض المزيد من سياسات الانكفاء على الداخل وترجيح الاهتمام باهداف السياسة الداخلية اكثر من التاكيد على الحركة الخارجي (١) .

(١) نورهان الشيخ، مصر بين مخاض التغيير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ .

وفي ذات الموضوع تجدر الإشارة الى ان تعثر مسارات التسوية قد ساهم في ايقاف عدد من المشاريع المصرية التي كان قد خطط لها لتكون مشاريع ربط اقليمي ، مثال على ذلك ، ان عدد من مشاريع الاستثمار المصري اقليميا كانت قد ارتبطت بمبادرة الشرق اوسطية والتطبيع مع (اسرائيل) ، لذلك ان المؤشرات الحالية تدل على ان الاعد المتوسط قد لا يشهد تطورا واضحا او ملموسا في مسارات التطبيع وبالتالي فان من غير المتوقع حدوث تطور ملموس في حجم الاستثمار والتجارة المصرية في محيطها الاقليمي (١) .

ان واقع الادراك المصري لاحداث ومعطيات المرحلة الحالية للمنطقة العربية يشير الى ان الدور المصري الحالي قد تم تصميمه ليواجه ظروف صعبة تشير الى ان سياسة مصر الخارجية اتجهت الى الدول العربية سوف تتغير باتجاه عدم الانغماس بالشؤون العربية بسبب الظروف السلبية المتوقعة على مصر ، من هنا يمكن القول ان ترجيح هذا المشهد غير ممكن في ظل الاسباب السابقة ، وبالتالي فان هنالك مشهد اخر غير الاحتمالين السابقين الا وهو الاستمرار والتغيير .

### الاحتمال الثالث : الاستمرارية والتغيير

يفترض هذا المشهد ، أن السياسة الخارجية المصرية اتجهت الى الدول العربية خلال مدة المستقبل المتوسط سوف تجمع ما بين الاحتمالين السابقين ، اي ان سياسة مصر الخارجية اتجهت الى الدول العربية سوف تستمر في بعض جوانبها ولكن هذه الاستمرارية لا تعني الانغماس الشامل بالاحداث والتفاعلات في المنطقة العربية نتيجة حسابات الكلفة والعوائد فالانغماس المصري قد يكون له تداعيات على امن وسلامة وتطور مصر ، كما ان بقاء مصر خارج التفاعلات في المنطقة العربية بشكل كامل يضر بمصلحة مصر ومكانتها الاقليمية ، لهذا فهي تسعى الى اداء دور مؤثر ولكن دون انغماس ... وقد يكون ذلك واضحا في عدم انغماس مصر بشكل كبير في ازمة اليمن ، اذ كانت مشاركتها جزئية وبسيطة بمشاركة السعودية وايضا قيامها بدور بسيط في ازمة العراق وعدم انغماسها بازمة ليبيا لادراكها حجم التكلفة التي يمكن ان تؤثر على فاعلية مصر وما يؤيد هذا الاحتمال هو تطور التوجهات الخارجية المصرية في احتمال الاستمرارية والتغيير تعد امتدادا منطقيا لأسسه الداخلية ، كالانتمية المستقلة ، وبناء تحالف وطني واسع والمزج بين التخطيط واليات السوق وعدالة التوزيع، وترمي في مجملها الى تعظيم فرص نجاحه او درء المخاطر المحيطة به (٢) .

(١) نورهان الشيخ، مصر بين مخاض التغيير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠-٥١ .

(٢) احمد أبو زيد، العودة للمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٠ وما بعدها .

فعلى مستوى المتغيرات الداخلية يمكن ان نلاحظ بأن المعالجات التي استخدمتها مصر لإيقاف بعض الازمات الداخلية اتخذت شكلا يتجه نحو قدر من الثبات النسبي، وحالة الثبات متأتية من ارتفاع مستوى الادراك من قبل صانع القرار السياسي المصري لنوعية الازمات الداخلية، واستخدمت انماطا جديدة ومبتكرة بأستمرار لعلها، ومن ثم فإن صف الاستمرارية والتطور قد تكون نمطا سائدا على مستوى أداء الدولة المصرية في اطار سياستها الداخلية، وعلى النحو الذي يمنع حدوث التغييرات السريعة والمفاجئة، والتي قد تؤدي الى اثار محددة تقف حائلا امام تحقيق بعض الأهداف المحورية او العليا(القومية) ويلاحظ أيضا ان عملية الربط، بين مكاسب الدور الخارجي الفاعل ، وبين متطلبات التنمية قد أضحت عاملا مهماً وعنصراً أساسياً من عناصر صياغة السياسة الخارجية المصرية ، بإذ ان صانع القرار المصري ، اصبح يقيم مدى نجاح الدور الخارجي من خلال ما يحققه من تطورات تنعكس على الوضع الداخلي وتحديدا الاقتصادي<sup>(١)</sup>. ومن ثم فإن عناصر البيئة الخارجية ، تدل على ان ظروف المرحلة الحالية على وفق كل ما تتضمن من تحديات قد تجعل من المحافظة على مستوى ثابت ومتغير من الفعل الخارجي مهمة وضرورية بالنسبة لصانع القرار المصري ربما ذلك الثبات هو السمة التي قد تلازم تلك البيئة الإقليمية خلال المدى القريب، وان من غير الواقعي البحث عن دور كبير يفوق في حجمه ما توفره مقتضيات ومعطيات المجال الحيوي له، ومن ثم فإن احتمالية الاستمرارية والتطور النسبي للدور المصري اتجاه المنطقة العربية ستكون عالية اذا ربطناها بواقع ومستقبل أوضاع وظروف المنطقة<sup>(٢)</sup>، ويمكن القول في سياق الحديث عن استمرارية وتطور نسبية الدور الإقليمي المصري ، بعد ثورة ٣٠- يونيو قد اتاحت فرصا وافاقا رحبة لاستعادة المكانة الإقليمية لمصر، ومثلت فرصة حقيقية لأحداث تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية المصرية ، وتدشين مرحلة جديدة تقطع الصلة بكل السياسات والاشكاليات التي اكتتفت السياسة المصرية في مرحلة ما قبلها ، وتوظيف ما لدى مصر من رصيد كبير ودور تأريخي في الانطلاقة بروية وأدوات تحقق (المصلحة الوطنية) المصرية وتصون الامن القومي المصري بمفهوم الشامل. وقد تضمن ذلك مجموعة من الابعاد :

أولها : عودة مصر لهويتها العربية ومكانتها في (الدولة القلب) في الوطن العربي، وذلك في ضوء الدعم العربي القوي لمصر في اعقاب ثورة ٣٠-يونيو من جانب دول الخليج، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية والامارات<sup>(٣)</sup> . بأستثناء قطر ، الى جانب العراق والأردن والجزائر وغيرها، لتعود

(١) خير الدين حسيب، العرب.....اين ؟ (مقابلة)، (مجلة) المستقبل العربي العدد ٤٢٧، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤م)، ص ٢٤-٢٧ ، وينظر كذلك : حسن حنفي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢-٥٦ .

(٢) جميل مطر، العالم ومصر خلال نصف قرن، (مجلة) المستقبل العربي، العدد ٢٨١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢-٨٥ .

(٣) د. معتز سلامة، اوعية واعدة للتفكير الاستراتيجي الجديد بين مصر ودول الخليج، ملحق خاص (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥-١٠ .

لدورها التقليدي ، ويتم احباط المخطط الاخواني التركي الذي يسلم بقيادة تركيا للمنطقة بدعوى احياء الخلافة الإسلامية ، إذ كان واحدا من التطورات الحاكمة في مسار علاقات مصر الخارجية في مرحلة ما بعد تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي الحكم، تمتين تحالفاتها الإقليمية، ولاسيما فيما يخص علاقات بعض دول الخليج بمصر خلال المرحلة المقبلة، وتطويرها من حالة التعامل الى ارهاصة التحالف، على نحو يقود لنواة تحالف جديد متماسكا يطلق عليه في الادبيات (المثلث الاستراتيجي) الذي يضم كل من مصر والسعودية والامارات ويضطلع بالادوار الرئيسية ولاسيما كثافة الأقلمة (أي بروز البعد الإقليمي) في التفاعلات الداخلية او البينية الجارية، ثم ان قيام التحالف المصري السعودي الاماراتي يستند الى الحفاظ على المصالح الوطنية لكل من الأطراف الثلاثة او لمواجهة التهديدات التي توجه لهذه المصالح ، سواء أكانت قادمة من الإقليم ام العالم و خلق اطر جديدة لذات المصالح بين تلك الأطراف سواء على المستوى الأمني او السياسي او الثقافي او الاقتصادي<sup>(١)</sup> .

ثانيهما : صمود مصر في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية من جانب الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي وتوابعهم في المنطقة مثل قطر، والذي منح مصر احتراما وتقديرا من لدن الشعب المصري، وكذلك إقليميا أيضا ، وساعد على خروج مصر والمنطقة العربية من خطر الإرهاب ، وقد كان للدعم والمساندة العربية السياسية والمعنوية والمادية لمصر اكبر الأثر في ذلك<sup>(٢)</sup> .

ومن ثم فإن التحدي الأول ، الذي يواجه استعادة مصر لمكانتها الإقليمية ، هو التحدي المنبثق من الداخل المصري، والمتمثل بعدم الاستقرار الأمني . ولا شك في أن استعادة مصر لمكانتها تنطلق من رؤية جديدة لمقومات التعاون، وايجاد برامج تنموية حقيقية تجد فيها دول الجوار خاصة الافريقية مصالحها الحيوية ، وتعود بالنفع الاقتصادي والاستراتيجي لمصر، فاستعادة المكانة يستحيل باليات قديمة، وعلى مصر إعادة بناء جسور الثقة مع دول حوض النيل واحداث تحول واضح المعالم في التعامل معها . خاصة في المجالين الاقتصادي والتقني، فالمطلوب ليس دورا قاريا لمصر في افريقيا يفوق قدراتها وامكانياتها الحالية، ويخرج أيضا عن نطاق أولوياتها الوطنية، وانما المطلوب دور إقليمي فاعل يحقق المصالح الوطنية المباشرة والحيوية لمصر<sup>(٣)</sup> .

---

(١) كيف تدير مصر علاقاتها الخارجية في عهد الرئيس السيسي ؟ في ٢٠/٦/٢٠١٤ . متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [www.ahram.org.eg/News/Q/298368.aspx](http://www.ahram.org.eg/News/Q/298368.aspx) .

(٢) نورهان الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

إن هنالك فرصا مازالت متاحة لمصر ، الا ان الامر يتطلب رؤية شاملة لمستقبل مصر، وعملا جادا لإدخال هذه الرؤية حيز التنفيذ فمصر لا تبدأ من فراغ وانما من قاعدة من العلاقات الوطنية مع مختلف الأطراف الفاعلة إقليميا ودوليا، الا ان التحدي الأساسي الذي يواجهها يتمثل في التغيير الحاصل في المعطيات الدولية والإقليمية، وفي محددات هذه العلاقات، الامر الذي يقتضي ضرورة إعادة صياغة هذه العلاقات على النحو الذي يكفل لها التطور والاستمرارية . وذلك في اطار أولويات واضحة تتضمن الشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ، وتعزيز التعاون مع القوى الكبرى الأخرى، الى جانب استعادة الدور المصري في الدوائر الإقليمية التي تمثل مجالا حيويا لمصر<sup>(١)</sup> .

فلا بد من اتباع مسار غير تقليدي لأداء علاقاتها في اطار النظام العالمي الجديد، اذ بدا واضحا ان الاستمرار والتطور في انتهاج الأسس وذات الاليات لن يكفل لها تحقيق الأهداف المرجوة .

وفي ضوء ما تقدم ، من الاحتمالات الثلاثة يمكن ان نتوقع بأن مستقبل السياسة الخارجية المصرية في المدى المتوسط سيأخذ شكل الاحتمال الثالث (الاستمرارية والتغيير) نظرا لاتساع نطاق المصالح المشتركة بين مصر والدول العربية ووصوله الى مستويات متقدمة، ولاسيما مع وجود طموحات لمصر في زيادة رصيدها الإقليمي وتوسيع مجال التعاون مع دول المنطقة وخصوصا الخليجية منها ، وذلك الترشيح هو نابع للأسباب والمدخلات التي ورد ذكرها ، وهو أيضا نتيجة لاستبعاد كلا المشهدين الاخرين المتمثلين بالاستمرارية والتغيير .

---

(١) نورهان الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .

## ملخص الأطروحة

تدرك مصر ان الوصول الى مكانة اقليمية مؤثرة ومتميزة في المنطقة العربية وتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والأمنية (الدفاعية)، التي تسعى اليها يأتي عبر الأدوار والمواقف التي تتخذها إزاء القضايا الدولية والإقليمية ومن ضمنها القضايا العربية، فالمنطقة العربية تعد منطقة رئيسة للأمن القومي المصري والعربي على حد سواء فضلا عن مصالح مصر الأخرى، يضع صانع القرار الخارجي المصري المنطقة العربية في دائرة المناطق الأكثر أهمية والتي لها تأثير مباشر وغير مباشر في المصالح المصرية، لذلك تدرك مصر ان من الضروري ان تكون طرفا أساسيا وفاعلا في القضايا العربية وذلك عن طريق مشاركتها وطرح مواقفها وراءها في المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية، وياً كان شكلها (سياسيا او اقتصاديا او امنيا) او عن طريق التعامل الدبلوماسي او عن طريق التدخل العسكري في المنطقة العربية .

فيما يتعلق على المستوى الداخلي (الذاتي)، كان لابد من البحث في اثر المتغيرات الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعسكرية، والسياسية التي تتعلق بالنظام السياسي والتغيير الحاصل فيه بعد ثورة ٢٥ /يناير ٢٠١١ م .

اما المستوى الخارجي ، فتناول دراسة المتغيرات الاقليمية والدولية ، ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية المصرية .

اما فيما يخص المجتمع الدولي ، كذلك كان هنالك جهد تركز على تحليل سياسة مصر الخارجية مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي ، وروسيا الاتحادية في دور مصر الإقليمي ، إذ ان تلك السياسة تمثل عاملاً ذا أهمية في تحديدها من الحركة المصرية في مجمل حركتها الخارجية إزاء العالم .

- اما على مستوى الأهداف السياسية الخارجية المصرية اتجاه القضايا العربية، اولت مصر الأولوية لقضية الامن لضمان سلامة واستقلال مصر والحفاظ على الامن المصري العربي ، إذ عدت مصر امنها من امن المنطقة العربية، وتحديدًا فيما يخص امن منطقة الخليج العربي، على أساس أن أمن مصر من امن الخليج، والعكس صحيح والسعي على تأمين المناطق التي ترى فيها مناطق مهمة لها ولاسيما القارة الافريقية والتي هي جزء منها ، اما في الجانب الاقتصادي فقد اولت مصر المصالح الاقتصادية والتجارية أهمية قصوى ، اذ شهدت مصر محاولات كبيرة مع عدد من الدول العربية وخاصة الخليجية منها وفي توقيع عدد كبير من العقود التجارية المهمة .

- اما فيما يخص السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه القضايا العربية ، في حرب الخليج الثانية ، فقد كانت للعلاقات المميزة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية تأثير لا يستهان به في

مواقف مصر اتجاه الحرب على العراق والمواقف من الحصار الظالم على الشعب العراقي، فالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة الامريكية ساهمت في تضيق الخيارات المتاحة اما صانع القرار الخارجي المصري بل شكلت كابحا أساسيا للحركة المصرية حيال اطراف الازمة وشهدت السنة ٢٠٠٣م ، وما بعده قطيعة للسياسة الخارجية المصرية اتجاه العراق، وبعد اجبار الولايات المتحدة الامريكية بفعل المقاومة العراقية بكل فصائلها الخروج من العراق وتسليم السلطة الى العراقيين ، كان الموقف المصري الرسمي او الحكومي مغايراً تماماً للموقف في بدء الاحتلال ، إذ أسهمت مصر في إعادة الاعمار ومشاريع التنمية، وكذلك في عودة النشاط الدبلوماسي الرسمي وفتح سفارة مصر ومزاولة مهامها الدبلوماسية في العراق .

- لقد ادرك المصريون أهمية القضية الفلسطينية لبلوغ التأثير الإقليمي بسبب مركز هذه القضية إقليمياً ودولياً، إذ عالجت مصر القضية من جوانبها السياسية والإنسانية بشكل أكثر شمولاً وحيوية ؛ محاولة ان تكون عنصر تقارب (دور الوساطة) بين الفلسطينيين من جهة وبين (الإسرائيليين) من جهة أخرى وهي بذلك تحظى برضا الفاعلين الدوليين ، إذ تناولنا هذه القضية في ثلاث مفردات، العدوان على غزة سنة ٢٠٠٨م-٢٠٠٩م ، وسنة ٢٠١٢م ، وأخيراً العدوان على غزة سنة ٢٠١٤م .

- اهتمام مصر بقضية امن حوض النيل ، بعده اهم قضايا الامن الاقليمي المصري والمتعلق بأهمية المياه بالنسبة لمصر، كذلك الموقف المصري من امن البحر الأحمر، فضلا عن قضية الاتحاد من اجل المتوسط والموقف المصري ودوره منه .

- كان الموقف السياسي الخارجي المصري من قضية التغيير السياسي في البلدان العربية فهي تحكمها ضوابط معينة ، وهي ان التدخل المصري في موضوع التغيير يعتمد على أهمية تلك الموضوع ومدى تأثيرها في المصالح المصرية ، اذ كان لمصر دور مؤثر وكبير في القضايا العربية، التي لها تأثير على مصالحها سواء من خلال تحركها المنفرد عن طريق المبادرات السياسية او من خلال تحركها ضمن اطار النظام العربي، والذي يظهر في سياسة مصر اتجاه القضية الفلسطينية والعراق، واتجاه احداث التغيير في تونس وليبيا والأوضاع السياسية في سوريا.

- ثمة صعوبات تواجه سياسة مصر الخارجية إزاء المنطقة العربية ؛ بالإضافة الى القيود او المحددات الداخلية ، وهناك كذلك القيود الإقليمية المتمثلة بالعلاقات المصرية- (الإسرائيلية) ، وغيرها وصعوبة التوفيق بين السلوك الخارجي المستقل وبين ضرورات التعاطي مع الدور الأمريكي وقضية او ظاهرة الإرهاب ، والموقف المصري من تلك الظاهرة ، وضرورة التعاطي مع الدور الأمريكي والعربي في المنطقة ، ومع ذلك ليس بمقدور مصر ان تدير ظهرها عن المنطقة

العربية بكل ما تحمله الأخيرة من المعاني الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لها . ناهيك عن تبلور مناخ رسمي عربي او في طريقه للنضوج ، إزاء تقبل الدور المصري ولاسيما بعد الفوز الكبير الذي حققه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مؤخراً وهو المعروف بتوجهاته الفكرية العربية عن الفكر القومي ، كما في فكر جمال عبد الناصر .

- كان لمصر علاقات تأريخيه في دائرة علاقاتها بالقارة الافريقية وخاصة دول حوض النيل، وحتى يمكن ادراك ابعاد التوجهات السياسية المصرية إزاء العالم وافريقيا لابد من الإشارة الى المراحل الأساسية لهذه السياسة المتزامية والمترابطة الحلقات في ابعادها الثلاثة ، البعد العربي، والبعد الافريقي والبعد الخارجي .

- اما في الاحتمالات المستقبلية للسياسة الخارجية المصرية في المنطقة العربية قد اعتمد الباحث أسلوب المشاهد المقترحة الخاضعة للنقاش والتحليل، لإعطاء صورة واضحة لمسار تلك السياسة إذ افترضنا لذلك ثلاثة احتمالات هي : الاحتمال الأول (الاستمرارية) ، والاحتمال الثاني التغيير (او التراجع)، اما الاحتمال الثالث الاستمرارية والتغيير ، وبناء على ذلك تؤكد بعض المعطيات ترجيح الاحتمال الثالث المتمثل بـ (الاستمرارية والتغيير) معا .

فإن دراستنا للسياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية، ومن خلال تتبع مسارات تلك السياسة، وأزاء كل ما تقدم يمكن ان نخلص الى بعض الاستنتاجات، التي من الضروري بنا ذكرها في هذا المقام ولعل من ابرزها :

❖ إن المراحل الأساسية التي مر بها الدور الإقليمي لمصر والتي يمكن تقسيمها الى أربعة أدوار رئيسة وهي :

أولاً : الدور الفاعل ، أسهم النظام الدولي بثنائية ، اتاحت لمصر أن تبادر بسياسات إقليمية مستقلة ، فأسهمت مصر في تكوين النظام الإقليمي العربي والتوصل لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وانشاء القيادة العسكرية المشتركة ومقرها عمان بالأردن ، وكان لها دور مهم في الوقوف أما مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي العربي (اسرائيل) ومقدرات التهديدات الثانوية تركيا وايران ، وانتهى هذا الدور عام ١٩٧٨ باتفاقية كامب ديفيد .

ثانياً : الدور المهادن : وهي مرحلة التسوية السلمية مع (اسرائيل) والدفع بدول عربية اخرى لاتباع أسلوب للتعاون والصلح معها ، بيد أن هذا الدور انتهى الى تفكيك النظام العربي الى تجمعات اقليمية مع ضياع الدور المركزي لمصر سياسياً واستراتيجياً .

ثالثاً : الدور الغائب : وهي المرحلة التي عاشتها مصر حتى عام ١١/شباط ٢٠١١ ، والتي تتسم بالانحياز الكامل للولايات المتحدة الامريكية ، وللتدليل المخل (لأسرائيل) ، مما أدى الى تنازل

مصر عن دورها التقليدي لغيرها من الدول الأقل أهمية ومركزية والأقل في الرؤية مثل بعض دول الخليج .

رابعاً : عودة الدور المصري ، إذ أصبح من الواضح ان مصر على وشك الولوج لمرحلة رابعة وهي التي ترتبط بثورة ٢٥ / يناير وثورة ٣٠ حزيران والتحول الديمقراطي الذي تشهد ، الا أن عملية صنع السياسة الخارجية لا تزال محصورة في المجلس الأعلى القوات المسلحة وهو يهدف في طبيعته الى الاستمرار والتطور نحو الاستقرار الإقليمي .

❖ في ظل الظروف والمتغيرات التي يشهدها العالم بشكل عام ، والتي تشهدها المنطقة بشكل خاص، اصبح من الضروري على أي وحدة دولية ان تؤدي دورا خارجيا فاعلا لضمان استمرار عملية التطور ومواكبة عصر المعلوماتية .

❖ فمع تمتع مصر بمقومات الدور الإقليمي وممارسته لها خلال مدد معينة عربيا وافريقيا، الا انها لم تحافظ عليه ، ولاسيما في السنوات العشرة من حكم الرئيس مبارك، كما ان مدة حكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي لم تكن احسن حالا بل زادت من سلبيات ذلك، لذلك على وفق المتغيرات بيئتها الخارجية مؤهلة لأداء دور مهم في اطارها الإقليمي.

❖ يبدو ان جميع هذه المقومات التي ترجح امكانية تطور سياسة مصر الخارجية، وإعادة الدور الإقليمي لمصر، هنالك محددات تقف عائقا من دون تحقيق ذلك، وتلك المحددات بعضها داخلي، يتعلق بمدى القدرات المصرية، وبعضها الاخر خارجي يتعلق بمتغيرات المنطقة والعلاقات الدولية، لذلك يتطلب إعادة دراسة معمقة عن التحديات والاولويات المصرية للسنوات ٢٠١٤م-٢٠٣٠م ،

❖ في ظل الموازنة بين العوامل والمتغيرات لسياسة مصر الخارجية، فإن النتيجة التي توصلنا اليها هو استمرار والتغيير تلك السياسة على المستوى نفس، كما نتوقع استمرار وتغيير في ذلك الدور سواء كان في المدى المتوسط ، ويعتمد على كيفية معالجتها على عشر قضايا وهي :

١. التواصل مع مواقف مصر التقليدية ، إزاء القضية الفلسطينية سواء عبر الأمم المتحدة او عبر الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢. مراجعة علاقات مصر بمختلف دول العالم واتفاقياتها الخارجية لتحديد أوجه القصور والتميز فيها .

٣. تقويم هيكل واليات العمل الدبلوماسي لمصر وتجاوز التشتت والضعف الذي اتسمت به خلال العقد الأول من هذا القرن .

٤. إن الأسلوب الأمني لا يمكن بمفرده مواجهة التطرف والإرهاب، إذ يتطلب الأمر استراتيجية متكاملة تأخذ في حساباتها تجفيف منابع التطرف والاهاب المادية والفكرية، وتحقيق التنمية في المناطق الفقيرة والمهمشة ومعالجة المظالم والاختلالات التي تعاني بعض المناطق .
٥. إن الحركات والتيارات الإسلامية ستظل فاعلة على الساحة السياسية المصرية، شرط التزامها بقواعد القانون والدستور وبمبادئ الديمقراطية وتداول السلطة من خلال انتخابات دورية ونزيهة ، وينطبق ذلك على الأحزاب والقوى الليبرالية والقومية واليسارية بالدرجة ذاتها .
٦. قدرتها على اعداد برامج للتكامل الإقليمي مع الأقطار العربية وتطبيقها على المستويات الاقتصادية والأمنية والثقافية والتربوية كافة ، بعد ان اتضح عجز الأنظمة القطرية عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية .
٧. التزام بين معضلتي بناء مؤسسات الدولة الوطنية وتأسيس الديمقراطية في مصر .
٨. قدرتها على اتباع سياسات التعاون والتفاعل مع دول الجوار العربي ولاسيما تركيا وايران ، على قاعدة الاحترام المتبادل لمصالح وسيادة الجميع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كافة .
٩. قدرتها على استشراف التطورات المتسارعة على المستوى العالمي واعادة تموضع الامة العربية في علاقاتها العربية في علاقاتها بما يعزز من امنها ويطور من اقتصادها ويحرر من الهيمنة ، ويعزز من امنها القومي على قاعدة (نصادق من يصادقنا ، ونعادي من يعاديننا) .
١٠. التعامل مع الديمقراطية لا بوصفها مجرد اصدار دستور واجراء انتخابات ، فمع الايمان بأهمية الدستور والانتخابات كمرتكز للديمقراطية الا انها بمفردهما ليس كافيين لتحقيق الديمقراطية ، بيد إنه من المهم ان يصدر دستور توافقي وان يتم احترامه في الممارسة وان تعزز شرعية الدستور بالتطبيق .

## المصادر

### القرآن الكريم

#### أولاً : الوثائق

١. احمد زكريا الشلق ، الدساتير المصرية ، نصوص ووثائق ١٨٦٦ م - ٢٠١١ م ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٢ م ) .
٢. الامم المتحدة ، (قراءات مجلس الامن في الحالة بين العراق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٤)، منشورات الامم المتحدة ، (نيويورك: ١٩٩٤) .
٣. جمهورية مصر العربية ، ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية ، (القاهرة : وزارة الإعلام الهيئة العامة للأستعلامات ، ١٩٩٠م) .

#### ثانياً : الكتب العربية والمترجمة

١. أن م . ليش ، تركيز القوة يؤدي إلى الفساد ، القمع ثم المقاومة ، بحث في كتاب الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢م).
٢. ابراهيم ابو خزام ، الحروب وتوازن القوى ، ط ١ ، (عمان : المكتبة الاهلية ، ١٩٩٩م) .
٣. إبراهيم الزيني ، ثقافة القطيع ، ( القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ م ) .
٤. إبراهيم نوار ، المعارضة العراقية والصراع لأسقاط صدام ، ( لندن : دار إن للنشر ، ١٩٩٣ م ) .
٥. احمد أبو الغيط ، شهادتي ... السياسية الخارجية المصرية ، ٢٠٠٤م - ٢٠١١م ، ط ١ ، (القاهرة : دار نهضة مصر ، ٢٠١٣ م ) .
٦. أحمد السيد النجار (محرراً) ، نكبة العراق الأثار السياسية والأقتصادية ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسة والأستراتيجية ، ٢٠٠٣م) .
٧. أحمد ثابت ، تغير طبيعة ودور الدولة المصرية في ضوء النمو وسياسات صندوق النقد الدولي ، ( القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، ٢٠٠٢م ) .
٨. أحمد حماد "إسرائيل" والثورة الشعبية المصرية ، تحدٍ وجودي جديد ، ط ١ ، (بيروت : مكتبة نيل وفرات ، ٢٠١٢م)
٩. أحمد زايد ، تناقضات الحداثة في مصر ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٦م) .
١٠. أحمد صدقي الدجاني (في مجموعة باحثين) ، "التحديات الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي ، ط ٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠م) .

١١. \_\_\_\_\_ ، تجديد الفكر واستجابة لتحديات العصر، ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٩٠ م ) .
١٢. أحمد عبد الله (محرر) ، الجيش والديمقراطية في مصر (القاهرة : دار سينا للنشر ، ١٩٩٠م)
١٣. أحمد قيس ، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دراسات لحالات ، البحرين وسلطنة عمان ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٩م).
١٤. احمد محمد أبو زيد ، العودة للمستقبل ، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥-يناير ،(رؤية استشرافية) ،(القاهرة : دار ميريت ، ٢٠١٤).
١٥. أحمد محمد كمال ، أنفجار الخليج ، العراق المسبوق وكلمة التاريخ ، (القاهرة : مطبعة مديولي ، ١٩٩١م).
١٦. أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، (بغداد : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، ٢٠٠٩م)
١٧. احمد يوسف احمد ( محرراً ) ، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ، ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠ م )
١٨. \_\_\_\_\_ ،السياسة العربية لمصر ، في مصطفى علو (محررا)، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية ،(جامعة القاهرة : مركز البحوث للدراسات السياسية، ٢٠٠٢م).
١٩. \_\_\_\_\_ ، (في مجموعة باحثين) ، العدوان على العراق خريطة أزمة ... ومستقبل أمة ، (جامعة القاهرة : مركز البحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦م)
٢٠. \_\_\_\_\_ ، الدور المصري في اليمن ، ( ١٩٦٢ م - ١٩٦٧ م ) ، ( القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨١ م )
٢١. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران) حال الأمة العربية ٢٠٠٩م - ٢٠١٠م (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠)
٢٢. \_\_\_\_\_ ، (محرران) ، حال الأمة العربية ، ٢٠١٠م - ٢٠١١م ، رياح التغيير ، ط ١ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١م).
٢٣. \_\_\_\_\_ ، ( محرران ) حلال الامة العربية ٢٠١٢م - ٢٠١٣ م ، مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة ، ط ١ ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٣ م )

٢٤. \_\_\_\_\_ ، (محرران) ، صنع القرار في إيران ، العلاقات العربية - الإيرانية ، ط ١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ م ) ،
٢٥. أرشد مزاحم مجبل ، الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الأمريكية والعربية وأثرها على الأمن القومي العربي ، (عمان : دار الكتاب الأكاديمي ، ٢٠١٣ م) .
٢٦. أسامة الغزالي ، حرب التعدد الحزبي في مصر ، ندوة التعددية والديمقراطية في الوطن العربي ، (بغداد : ١٩٩٠م)
٢٧. أسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥م)
٢٨. \_\_\_\_\_ ، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط ٣، (لبنان: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤م)
٢٩. امجد عبد الحليم ، اهتمامات مصر الامنية ، في فيبي مار (محررا ) مصر في مفترق طرق الاستقرار الداخلي والدور الاقليمي ، ترجمة فالح عبد القادر ( بغداد : بيت الحكمة ، ١٩٩٨م)
٣٠. أندريه بوفر ، الردع والاستراتيجية ، ترجمة أكرم ديري ، (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٠م)
٣١. \_\_\_\_\_ ، المدخل إلى الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة : أكرم ديري ، (بيروت : المؤسسة العربية ، ١٩٧٧م)
٣٢. أنور عبد الملك ، الغرب والعالم العربي ، وليد عبد الحي (محررا)، العالم والعرب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١١م) .
٣٣. أنيس منصور ، من أوراق السادات ، ط ٤ ، (القاهرة : دار المعارف ، ٢٠١٠ م).
٣٤. أيمن السيد عبد الوهاب ، (في مجموعة باحثين) ، الامن المائي في حوض النيل ؛ اشكالية التنمية والاستقرار ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٠م)
٣٥. باكينام الشرقاوي ، " التحول الديمقراطي " ، الاستقلال السياسي وحدة وسلامة أراضي الدولة الرؤية المصرية في : أسامة أحمد مجاهد ( محرراً) ، إيران والعرب ، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ، ( القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٩ م )
٣٦. برهان غليون ، المحنة العربية الدولة ضد الأمة ، ط ٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ م )

٣٧. بشارة خضر ، أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونه إلى قمة باريس (١٩٩٥ - ٢٠٠٨م) ، ط١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠م) .
٣٨. بهجت قرني وعلي الدين هلال ، ( محرران ) ، السياسة الخارجية للدول العربية ، ترجمة جابر سعيد عوض ( القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٤ م ) .
٣٩. بيار سالنجر ، أريك لوران ، حرب الخليج ، الملف السري ، ط١ ، (باريس ، بلا ، ١٩٩٠م)
٤٠. تحرير أحمد عطية ، (القاهرة : دائرة المصارف ، ١٩٧٥م) .
٤١. توفيق المدني ، سقوط الدولة البوليسية في تونس ، ط١ ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١١م) ،
٤٢. توماس شيلينج ، استراتيجية الصراع ، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان ، ط١ ، (بيروت : الدائرة العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠م) .
٤٣. جاويد مسعود وأوشانا تارجان ، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢م) .
٤٤. جلال أمين ، مصر والمصريون في عهد مبارك ، (القاهرة : دار ميرين ، ٢٠٠٩م) .
٤٥. جلال عبد الله معوض ، ( صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ) ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) ، ص٣٢٨ .
٤٦. جليبر الأشقر ، الشعب يريد ، (بيروت : دار الساقى ، ٢٠١٣م) .
٤٧. جمال حمدان ، دراسة في عبقرية المكان ، ج٤ ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٧م)
٤٨. \_\_\_\_\_ ، شخصية مصرية ، دراسة في عبقرية المكان ، ج١ (القاهرة : المكتبة العالمية ، ١٩٦٧م)
٤٩. \_\_\_\_\_ ، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان ، ج٢ ، (القاهرة : مكتبة دار الهلال،نق بلا) .
٥٠. جميل مطر ، وعلي الدين هلال ، النظام الأقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط٥ ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ م )
٥١. جورج المصري ، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ، ط١ (باريس : مركز الدراسات العربي - الأوربي ، ١٩٩٦م) .
٥٢. جورج بول ( ازمة الخليج ) ، (في مجموعة باحثين) ، حرب العالمية الاولى ، حرب ضد بلد عربي ، مسلم من العالم الثالث ، ترجمة صبحي الحديدي ، (قيرص : دار قرطبة للنشر ، ١٩٩١ م ) .

٥٣. ————— (في مجموعة باحثين) ، أزمة الخليج ، حرب العالمية الأولى : حرب ضد بلد عربي مسلم من العالم الثالث ، ترجمة صبحي الحديدي ، ط ٢ ، (قبرص : دار قرطبة للنشر، ١٩٩١ م )
٥٤. جوزيف س - ناي (الأبن) مفارقة القوة الأمريكية ، تعريب محمد توفيق البجيرمي ، (الرياض : العبيكان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م)
٥٥. جيت ك ، دسكوتبا ، النظرية الاقتصادية والبلدان النامية ، ترجمة د. يحيى غني النجار ، (بغداد : مطبعة العمران ، ٢٠٠٥م).
٥٦. جيمس دورتي النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : د. وليد عبد الحي : (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات ، والنشر والتوزيع ، ١٩٥٨ م)
٥٧. حافظ عبد الرحيم ، الزبونية السياسية في المجتمع العربي ، قراءة اجتماعية وسياسية في تجربة البناء الوطني بتونس ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، تسلسل ٥٩ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦م)
٥٨. حامد ربيع ، (في مجموعة باحثين) ، علاقات إسرائيل الدولية ، (بغداد ، دار الحكمة ، ١٩٩٠م)
٥٩. حسام الدين جاد الرب ، الجغرافيا السياسية ، ط١ ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٩ م )
٦٠. حسام سويلم ، خطة الحرب على غزة ، (القاهرة : بلا ، ٢٠٠٩م)
٦١. حسام عيسى ، العرب وجوارهم الى اين ، ط٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ٢٠٠٢ )
٦٢. حسن صعب ، علم السياسة ، ط ١ ، (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٦٦م) .
٦٣. حسن نافعة ، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي ، من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ، ط٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦م) .
٦٤. حسن نافعة ، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي من الصراع المحتوم .... إلى التسوية المستحيلة ، ط ١ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م).
٦٥. ——— ، الربيع العربي إلى أين؟ ، جمعية (صوت العراق ، ٢٠٠٩م)
٦٦. حسنين توفيق ( في مجموعة باحثين ) دور مصر في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمان ١٩٨٧ سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ م)
٦٧. حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، ط ١ ، (القاهرة : دار أحياء الكتب العربية ، ١٩٩٢م)
٦٨. حلمي عبد الكريم الزغبى ، المخططات الصهيونية للسيطرة الاقتصادية على الوطن العربي ، ط ١ (الكويت : مؤسسة الكميل للتوزيع والأعلان والنشر ، ١٩٨٩م)

٦٩. حمادة إمام ، ٢٥ يناير - سقوط عصابة التوريث ، ( القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ م )
٧٠. خالد كاظم أو دوح ، (في مجموعة باحثين) ، الربيع العربي .... الى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ٦٣ ، ط ٣ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢م)
٧١. خضر عباس عطوان ، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية ، ط ١ (عمان الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠م)
٧٢. خليل الحديثي ، النظام العربي واصلاح جامعة الدول العربية ، ط ١ ، (بغداد بيت الحكمة ، ٢٠٠١ م)
٧٣. الدساتير العربية دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية ، ط ١ ( جامعة ديوبول : العهد الدولي لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٥ م ).
٧٤. راسم محمد قاسم (العلاقات العسكرية التركية - الاسرائيلية ) ، تقديرات استراتيجية العدد ٦٦ (قاهرة: ١٩٩٧) .
٧٥. رمزي سليمان ، النفط مقابل الغذاء ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣م) .
٧٦. رمزي الميناوي ، الفوضى الخلافة الربيع العربي بين الثورة والفوضى ، ( دمشق : دار الكتاب العربي ، ٢٠١٢ م ) .
٧٧. روبرت د. كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة ، د. احمد ظاهر (الأردن ، عمان : مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٩م).
٧٨. زبيدة عطا ، اسرائيل في النيل ، ط ١ ، ( القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٠ م )
٧٩. سامح محمد راشد ، العلاقات الخليجية العربية ، ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ م ، (الأطر والاتجاهات) أوراق خليجية ط ١ ، (دبي - الإمارات العربية : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٥م) .
٨٠. سامي السيد أحمد ، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الافريقي بعد الحرب الباردة التحدي والاستجابة ، ط ١ (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٠م)
٨١. ستيفن امبروز ، الارتقاء الى العالمية ، السياسية الخارجية الامريكية منذ عام ١٩٨٣ م ، ترجمة : نادية محمد الحسيني ، مراجعة : د. ودودة بدران ، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٤ م) .
٨٢. سعد البزاز ، رماد الحروب أسرار ما بعد حرب الخليج ، أسرار ما بعد حرب الخليج ، ط ٢ ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) .
٨٣. سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣م) .

٨٤. سعد الدين الشاذلي ، حرب أكتوبر ، ط ١ (بيروت : منشورات مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر ، باريس : وبالتعاون مع دار الحرية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ م ) .
٨٥. سعيد عبد الفتاح عاشور ، ثورة شعب ، عرض للحركة الوطنية في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دراسة تفصيلية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م ، ط ٢ ، ( دار القاهرة : النهضة العربية ، ١٩٦٥ م ) .
٨٦. سكوت هليبارد ، السياسة الدينية والدول العلمانية ، مصر والهند وولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة : الامير سامح كريم ، ( الكويت : عالم المعرفة ، ٢٠١٤ م ) ،
٨٧. سلوى شعراوي جمعة ، الدبلوماسية في عقد السبعينات ، ( القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ م ) .
٨٨. سموحي فوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة ، (دمشق بيروت : دار اليقظة العربية ، ١٩٧٣ م ) .
٨٩. السيد وليد أباه ، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م ، الأشكاليات الفكرية والأستراتيجية ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٤ م ) .
٩٠. شامل أباطة ، الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد ، (القاهرة : مركز الأهرام للنشر والترجمة ، ٢٠١١ م) .
٩١. الصادق المهدي ، مياه النيل الوعد والوعيد ، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠ م)
٩٢. صالح النعامي ، العقل الاستراتيجي الاسرائيلي ، قراءة في الثورات العربية واستشراف مآلتها ، ط ١ ، ( قطر : الدائرة العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٣ م ) .
٩٣. صالح عباس الطائي ، المدخل إلى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، ط ١ (بغداد : مطبعة الكتاب ، ٢٠١٤ م)
٩٤. \_\_\_\_\_ ، تأثير الأحزاب اليمينية والدينية في الشخصية (الاسرائيلية) ، العدد ١١ ، (بغداد: مطبعة الدار العربية ، ٢٠١٢ م)
٩٥. صباح محمود ووليد محمود أبو سليم ، الأمن المائي العربي ، ط ١ ، (عمان : دار اليازوري ، ٢٠١١ م)
٩٦. صفاء شاكر ، الخارجية المصرية ، ١٩٧٣ - ١٩٥٣ ، (القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٦ م) .
٩٧. صلاح الحديدي ، شاهد على حرب عام ١٩٦٧ م (القاهرة : دار الشروق ، بلاد) .

٩٨. د.صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية ، ١٩٧١م).
٩٩. صلاح السيد بيومي ، صنع القرار السياسي في مصر ، (١٩٥٦م - ١٩٩٠م ) عبد الناصر - السادات - مبارك ، ( القاهرة : لجنة الثقافة والفكر ، ٢٠٠١ م ) .
١٠٠. صلاح المختار ، تحليل نمط التفكير الاستراتيجي الامريكى (نموذج التسوية) ، ط١ ، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩م).
١٠١. صوفي بومييه ، مصر الوجه الآخر ، ترجمة : ميشال أكرم ، ط١ ( بيروت : دار الفارابي ، ٢٠٠٩ م )
١٠٢. طارق عثمان ، مصر على شفير الهاوية ، ط١ ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠١٢م)
١٠٣. الطاهر انجلون ، الشرارات انتفاضات في البلدان العربية وبلها النار ، ترجمة حسين عمر ، ط١ ، ( المغرب : المركز الثقافي العربي ، ٢٠١٢ م )
١٠٤. طاهر عبد الحكيم ، حول حرب تشرين والتسوية الأمريكية ، ط١ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦م)
١٠٥. عاطف (الغمري) ، مصر وأمريكا بوادى النصر في عصر أوباما ، المجلس الوطني للشؤون الخارجية ، ( القاهرة : شركة نهضة مصر للطباعة والنشر ، السنة بلا )
١٠٦. عامر التتير الأختراق الأمريكي للأمة العربية والأسلامية ، ط١ ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٩م)
١٠٧. عامر هاشم عواد ، ( في مجموعة باحثين ) ، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الامريكى ، ( بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠١٢ م ).
١٠٨. عائشة شكر ، (في مجموعة باحثين) ، تغير البيئة المجتمعية وتأثيره على الشخصية المصرية في ضوء التحولات الثقافية في تقرير بحث التراث والتغير الاجتماعي ، الأطار النظري ، وقراءات تأسيسية، ط١ (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٢ م).
١٠٩. عبد الأله بلقزيز ، (محرراً) ، الربيع العربي إلى أين؟ ، أفق جديدة للتغيير الديمقراطي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٣) ، ط٣ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ م ) .
١١٠. \_\_\_\_\_ ، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل ، تقديم : محمد الحبيب طالب ، ط١ ، ( بيروت : منتدى المعارف ، ٢٠١٢ م ).

١١١. عبد الباري عبد الرزاق النجم ، ارتيريا شعبا وكفاحا ، ط١ (بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٧١م) .
١١٢. عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، (القاهرة : دار بيروت ، ٢٠٠٢م)
١١٣. عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ط١ (بيروت ، بلا ، ١٩٩٧م).
١١٤. عبد الحلیم قنديل ، الأيام الأخيرة ، ( القاهرة : دار الثقافة الجديد ، ٢٠٠٨ م )
١١٥. عبد الحلیم قنديل ، الأيام الأخيرة ، ( القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ٢٠٠٨م) .
١١٦. عبد الحميد الجوهري ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق ، جرد أحداث المنطقة خلال ١٩٩٠م - ١٩٩١م. (بغداد : مركز أبحاث الخليج ، ١٩٩٤م)
١١٧. عبد الخالق فاروق ، اختراق الأمن الوطني المصري ، رؤية سيكولوجية ، ( مصر : مركز الحضارة العربية للنشر والأعلام ، ١٩٩٢ م )
١١٨. عبد العزيز الصويغ ، الزلزال العربي ، السعودية .... والخليج ، ط١ ، ( دبي : دار مدارك للنشر ، ٢٠١١ م )
١١٩. عبد العليم محمد ، اتجاهات السياسة الإسرائيلية أزاء القوة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية ، ( قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ٢٠١٢م) .
١٢٠. عبد الغني بسيوني عبد الله ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، نظرية الدولة - الحكومة والحريات العامة -المبادئ العامة للقانون الدستوري - تطوير النظام الدستوري وفقاً لدستور ( ١٩٨١م ) ، (الإسكندرية : مطابع السعدي ، ٢٠٠٤ م )
١٢١. عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ، ط١ ، (بغداد : مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤م)
١٢٢. عبد اللطيف محمد خليفة ، علم النفس السياسية والرأي العام ، ط١ ، (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨م).
١٢٣. عبد الوهاب ألكيالي ، ( في مجموعة باحثين ) ، " موسوعة السياسية " ، ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ م )
١٢٤. عصام الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ م ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٧م)
١٢٥. علاء الدين عرفات ، العلاقات المصرية الفرنسية ، من التعاون الى التواطؤ ، ١٩٢٣ م - ١٩٥٦ م ، ط١ ، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ م ) .

١٢٦. علي الدين هلال وعبد المنعم سعيد ، ( محرران ) ، مصر وتحديات التسعينات ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١ م ).
١٢٧. علي عودة ، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية ، دراسة في الأسباب والنتائج والتحديات ، (بغداد: دار الضياء للطباعة ، ٢٠١٣م) .
١٢٨. عماد يوسف وأروى الصباغ ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ، ط ١ ، ( عمان ، الاردن : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ١٩٩٦ م ) .
١٢٩. عمرو حمزاوي ، الاسلاميون المعتدلون والاصلاح في العالم العربي : حالة حركة الاخوان في مصر ، (في مجموعة باحثين) ، التحولات الراهنة ودورها في احداث التغيير في العالم العربي (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٧م).
١٣٠. عمرو هاشم ربيع ، (محرر) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٦م) .
١٣١. \_\_\_\_\_ ، (محرراً) ، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٣ م ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٥ م )
١٣٢. العميد صبحي سلوم ، الأرهاب : أسبابه ودوافع ، المؤتمر العربي الأول للمسؤولين على مكافحة الأرهاب ، (تونس : جامعة الدول العربية ، ١٩٩٨م) .
١٣٣. عميد محمد عبد الكريم نافع ، " الأمن القومي " ، ( القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٥م )
١٣٤. غانم محمد صالح ، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩م-١٩٥٨م ، الفكرة والممارسة (بغداد : مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠م)
١٣٥. غسان سلامة ، افتتاحية العدد عن تونس جمال عبد الجواد (في مجموعة باحثين) ، التحول الديمقراطي المتمثل في تونس ومصر ، ط ١ ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ١٩٩٨ م ) .
١٣٦. فاضل الربيعي ، ما بعد الأستشراف الغزو الأمريكي للعراق ، عودة الكولونياليات البيضاء ، ط ١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧م)
١٣٧. فاضل زكي ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية،(بغداد : مطبعة شفيق ، ١٩٧٥م)
١٣٨. فائق الرفاعي ، رؤية في دستور جمهورية مصر العربية (تعديل ام تغيير)، ط ١ (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧م)

١٣٩. فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ، ( ١٩٥٣م - ١٩٥٨م ) ، ( بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨١م )
١٤٠. \_\_\_\_\_ ، وعبد الجبار الزويني ، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣ م ، ط ١ ، ( بيروت : دار المحبة البيضاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ م )
١٤١. فهد سليمان ( في مجموعة باحثين ) ، بحث من كتاب ( الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية - (الاسرائيلية) من مدريد الى اوسلو ) ، ط ١ ، (بيروت : شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٩٧ م )
١٤٢. فؤاد زكريا، التغيير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت : المجلس الوطني، للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٧ م ) .
١٤٣. فواز جرجيس ، النظام الأقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية والعربية الدولية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٦٧ ) .
١٤٤. فون كلاوز فيتز ، في السياسة والحرب ، ترجمة أكرم دبيري ، ط ١ (بيروت : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، سنة بلا)
١٤٥. (في مجموعة باحثين) ، صراع الأرادات ، السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية ، ط ١ (بيروت : مركز الزيتونة والأستشارات ، ٢٠٠٨م).
١٤٦. كارتر وليم بييري ، الدفاع الوقائي ، استراتيجية أمنه جديدة للأمن ، ترجمه أسعد حلیم ، (القاهرة: مؤسسة الأهرام ، ٢٠٠١م)
١٤٧. كاظم هاشم نعمه ، في السياسة المقارنة المداخل النظرية ، (طرابلس : تاله للطباعة والنشر ، ١٩٩٨م).
١٤٨. الكتاب الأبيض ، أزمة الخليج ، ( الاردن : دار النشر بلا ، ١٩٩٠م - آذار ١٩٩١م )
١٤٩. الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية ، مجلد رقم ٢١ ، (الخرطوم : المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، ٢٠١١م).
١٥٠. كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج ١ (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)
١٥١. كوثر عباس الربيعي ، (في مجموعة باحثين) ، التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الأمريكي ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠١٣م) .
١٥٢. ليستر ثرو ، المتناطحون ، ترجمة د.محمد فريد ، ط ٢ ، (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٦ م ) .

١٥٣. ليدل هارت ، الأستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة الهيثم الأيوبي ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧م)
١٥٤. ليلي حسين السيد ، د. حسن عماد مكاوي ، الأتصال ونظرياته المعاصرة ، ط ١ ، (القاهرة : الدار العربية اللبنانية ، ١٩٩٨م)
١٥٥. مارك ليشني وزوران ب جلاس هاوفثيل ، ( محرران ) ، الثورة في العالم العربي تونس ومصر نهاية عصر ، ترجمة هاني حلمي حنفي ، ط ١ ، ( القاهرة : رؤيته للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ م ) .
١٥٦. مازن أسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، (بغداد : مطبعة دار الحكمة ، ١٩٩١م).
١٥٧. \_\_\_\_\_ ، العرب في عالم متغير : نحو استجابة حضارية ايجابية، في كتاب القومية العربية والمستقبل، (بغداد : مطبعة المجمع العلمي، ١٩٨٩ م) .
١٥٨. مايكل اورين ، القوة والايمان والخيال ، (امريكا والشرق الاوسط) منذ عام ١٧٧٦ ، حتى اليوم ، ترجمة أسير خطيبة ، ط ١، (الامارات : مطابع الكلمة العربية ، ٢٠٠٨م)
١٥٩. مايكل جي . هوغان النهاية الحرب الباردة ، مدلولها وملابساتها ، دراسة وترجمة محمد أسامة القوتلي ، (دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٩٨م) .
١٦٠. مايكل كليير ، الحروب على الموارد الجغرافية الحديثة للنزعات العالمية (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٢م)
١٦١. مجدي حماد ، ثورة مصر ..... مشروع نهضة عربية ، ط ٢ (بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠١٢م)
١٦٢. محسن محمد صالح ، التاريخ السري لمصر ، ط ١ ، (القاهرة : دار المصارف ، ١٩٧٨) .
١٦٣. \_\_\_\_\_ ، القضية الفلسطينية ، خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، ط ١ ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والأستشارات ، ٢٠١٢م).
١٦٤. محمد ألباز ، عظماء وهلافيت ، الملفات السرية لمشاهير السياسية ، ( القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠م )
١٦٥. محمد السيد سليم ، ( في مجموعة باحثين ) ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، ط ١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥ م) .
١٦٦. \_\_\_\_\_ ، تحليل السياسة الخارجية ، ط ٢، (القاهرة : دار الجليل ، ٢٠٠١) ،

١٦٧. محمد النوبي، مصر ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد لاوربي، ( القاهرة : جزيرة الورد ، ٢٠١٢ م ) .
١٦٨. محمد حافظ اسماعيل ، امن مصر القومي في عصر التحديات ، ( القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧ م ) .
١٦٩. محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة ، سنوات الغليان ، ط ٢ ( القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٠ م )
١٧٠. \_\_\_\_\_ ، حرب الخليج او هام القوة والنصر ، ط ٢ ، ( القاهرة : مركز الاهرام ، ٢٠٠٩ م )
١٧١. \_\_\_\_\_ ، عند مفترق الطرق ، ط ٧ ، ( بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٨ م ) .
١٧٢. \_\_\_\_\_ ، مبارك وزمانه ماذا جرى في مصر ولها ؟ ط ١ ( القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٢ م )
١٧٣. \_\_\_\_\_ ، ملفات السويس ، ط ١ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦ م )
١٧٤. \_\_\_\_\_ ، ازمة العرب ومستقبلهم، ط ٣ ، ( القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٧ م )
١٧٥. محمد حمدان ، القوى الناعمة وأدارة الصراع عن بعد ، ط ١ ، (بيروت : دار المحبة البيضاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)،
١٧٦. محمد خواجه ، الشرق الأوسط تحولات أستراتيجية ط ١ ، (بيروت : دار الفاربي ، ٢٠٠٨ م)
١٧٧. محمد طه بديوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ م) .
١٧٨. محمد عبد العزيز ربيع ، الحوار الفلسطيني - الامريكي ، الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية والاستراتيجية ، ( : عمان : دار الجليل ، ١٩٩٥ م ) .
١٧٩. محمد عبد القادر " رؤية عربية : مصر على خطى تركيا " مختارات أسرائيلية ، ( القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠١١ م ) .
١٨٠. محمد عبد الهادي علام ، الدبلوماسية المصرية ... الأنتقال إلى نظام دول جديد ، ( القاهرة : دار مصر ، ٢٠٠٠ م )
١٨١. \_\_\_\_\_ ، طريق الدبلوماسية المصرية ، ط ١ ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠١٠ م )
١٨٢. محمد فاضل الجمالي ، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢ م )

١٨٣. محمد فايز عبد السعيد ، قضايا علم السياسة العام ، ط ١ ، (بيروت : دار الطباعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣م)
١٨٤. محمد مصطفى عمران ، أداء مصادر النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية في الاقتصاد المصري ، (أبو ظبي : صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٢ م)
١٨٥. محمد منيسي ، حركات التغيير في الوطن العربي ، دراسة للحالة المصرية ، ط ١ ، (أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١١ م)
١٨٦. محمد هشام محمد أسماعيل ، موقف أوروبا من القضية الفلسطينية في الفترة (١٩٩٣م - ٢٠٠٩م) ، (قطر : سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، ٢٠١١م)
١٨٧. محمود رياض ، الأحوال العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكا ، ط ١ ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م).
١٨٨. محمود عبد الفضيل ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات ، ط ١ ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢م)
١٨٩. \_\_\_\_\_ ، نواقيس الأنداز المبكر ، (القاهرة : دار اليقين للنشر ، ٢٠٠٨م) .
١٩٠. مذكرات محمود رياض ، (١٩٤٨ - ١٩٧٨) البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ، ط ١ ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠م)
١٩١. مصطفى بكري ، جريمة امريكا في الخليج الاسرار الكاملة ، ط ٦ ، ( القاهرة : العربية للطباعة والنشر ، ١٩٩٢ م)
١٩٢. \_\_\_\_\_ ، سقوط الاخوان ، اللحظات الاخيرة بين مرسي والسيسي ، ط ١ ، (دبي : مركز المزمأة ، ٢٠١٣م) ، ص ٢٦٨ .
١٩٣. مصطفى علوي ( محرر) ، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية ، ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢م) .
١٩٤. مصطفى كامل محمد ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٥م).
١٩٥. معتز الشامي ، بدايات التنظيمات المدنية العربية ، دراسة في أثر هذه المنظمات على تطوير المجتمعات ، ط ١ ، (بيروت : الدائرة العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٩م)
١٩٦. منى محمود مصطفى ، استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الخطر والأباحة ، دراسة تحليلية لتطبيقات المساعدة الذاتية في المجتمع الدولي المعاصر ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٦م).

١٩٧. منير الحمش، (في مجموعة باحثين)، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠ م)
١٩٨. المهدي المنجرة ، الحرب الحضارية الأولى ، مستقبل الماضي وماضي المستقبل ، (الدار البيضاء: مطبعة عيون ، ١٩٩١م).
١٩٩. مهدي حسن الخفاجي ، الدور الصهيوني في احتلال العراق ، العدد ١٩ ، ط ٢ ، (بيروت : دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨م) ،
٢٠٠. نادر نور الدين محمد ، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية ومستقبل الصراع والتعاون في المنطقة ١ (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١١م).
٢٠١. نادية محمود مصطفى ، مصر ومشروعات النظام الأقليمي الجديد في المنطقة ، جامعة القاهرة ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٧م)
٢٠٢. ناصيف يوسف ، النظريات في العلاقات الدولية ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٥٨ م)
٢٠٣. ناظم عبد الواحد الجاسور ، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دليل عمل الدبلوماسي ، والبعثات الدبلوماسية / ط ١ (عمان-الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١ م)
٢٠٤. \_\_\_\_\_ ، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، ط ١ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧م) .
٢٠٥. \_\_\_\_\_ ، مجموعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨م)
٢٠٦. ناهد عز الدين ، (قراءة في برامج الأحزاب) ، في انتخابات مجلس الشعب ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٠م)
٢٠٧. نعمان احمد الخطيب ، في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ( عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ م)
٢٠٨. نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الأوسط ، ( العراق : جامعة بغداد ، ١٩٧٨ م )
٢٠٩. نعمة حسن البكر ، الهيمنة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية والعلاقات البريطانية - الامريكية ، ١٩٣٥-١٩٤٥م ( القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٢ م )
٢١٠. نوار جليل هاشم ، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي ، ط ١ ، ( بغداد : دار الكتب العلمية ، ٢٠١١ م )
٢١١. نوار محمد ربيع الخيري ، مبادئ الجيوبولتك ، ط ١ (بغداد : أفكار للدراسات والنشر ، ٢٠١٤م).

٢١٢. نيفين مسعد (محرر) ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، ط ١ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠م)
٢١٣. هايل عبد المولي طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، ط ١ (عمان - الأردن ، جامعة اليرموك، ٢٠١٠ م)
٢١٤. هدى ميتكس ، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م).
٢١٥. وائل محمد إسماعيل ، التغيير في النظام الدولي ، (بغداد : مكتبة السنهوري ، ٢٠١٢ م ) .
٢١٦. \_\_\_\_\_ ، نظرية إدارة الأزمة الدولية ، ط ١ ، (بغداد: مكتبة السنهوري ، ٢٠١٣ م).
٢١٧. ودودة بدران ، سياسة تعبئة الموارد السياسية الخارجية لمصر في عهد جمال عبد الناصر ، في علي الدين هلال (محرر) ، دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ م ) .
٢١٨. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، (الجزائر : شركة الشهاب، ١٩٩١ م)
٢١٩. \_\_\_\_\_ ، مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط ١، (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢ م ) .
٢٢٠. يحيى الجمل ، القضاء الدستوري في مصر ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠م).
٢٢١. يحيى الزيات ، دراسات في الاستراتيجية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٨ (القاهرة: دار النهضة العربية، سنة بلا )
٢٢٢. يحيى حليم رجب ، أمن الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ، (الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م).
٢٢٣. يوسف مجلي وعبد الفتاح علي أبراهيم ، جغرافية حوض النيل ومصر والسودان ، ط ٢ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٢م).

## ثالثاً : اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير

١. أنعام فريد نزيل ، دور الشركات متعددة الجنسيات في أرساء وترويج العولمة الاقتصادية – التركيز على تجارب مختارة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١.
٢. بن شرادة منصور الهاملي ، الأزمات العراقية في النظام الأقليمي العربي ١٩٨٠ – ٢٠٠٣ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٨م)
٣. خضير إبراهيم سلمان محمد البدراني، العلاقات العراقية-المصرية للمدة (١٩٧٨م-٢٠٠٠م) رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٢م).
٤. سداد مولود سبع ، علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي ، التأثير والتأثير ، ودراسة حالة مصر والأردن ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ٢٠٠٨ م
٥. شهاب رشيد خليل، الدور المصري في الاستراتيجية الامريكية حيال الوطن العربي، (١٩٧٠م-١٩٩٢م) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢م).
٦. \_\_\_\_\_ الدائرة العربية في السياسة الخارجية المصرية (١٩٦٧م-١٩٨٥م) رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٧م).
٧. صالح عباس الطائي ، الأعلام والسياسة الخارجية الإسرائيلية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ م ،
٨. لبنى خميس مهدي ، التوازن الأستراتيجي في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول (٢٠٠١م) أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ٢٠٠٩ م
٩. محمد إبراهيم المصباح، الاستراتيجية المصرية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة النهريين : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥م) .
١٠. ميادة علي حيدر ، مصر والتسوية العربية – (الاسرائيلية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ م .
١١. نهريين جواد شرقي العارضي، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق (١٩٩٠م-٢٠١١م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٤م).

١٢. وائل محمد كلوب ، دور الأرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول (٢٠٠١م - ٢٠٠٩م) ، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٢م

### رابعاً : التقارير

١. الأقتصاد المصري في المرتبة ١٢٦ ، من بين ١٧٨ دولة ، جريدة الوفد (القاهرة: ١٣ كانون الثاني /يناير/ ٢٠٠٨م).
٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢م ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ٢٠٠٣م)
٣. البنك المركزي المصري ، النشرة الأحصائية الشهرية ، أكتوبر / ٢٠٠٧م.
٤. تقرير الأتجاهات الأقتصادية والأستراتيجية ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٨م).
٥. التقرير الأستراتيجي العربي ، (٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م) ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٤م) .
٦. \_\_\_\_\_ ، ١٩٨٨ ، ( القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٩ م )
٧. \_\_\_\_\_ ، ٢٠٠٠م - ٢٠٠٣م ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٣م).
٨. \_\_\_\_\_ ، عام ١٩٩٦م ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٧م) .
٩. \_\_\_\_\_ ، لعام ، ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م ، (القاهرة : مركز الدراسات الأستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩م)
١٠. \_\_\_\_\_ ، لعام ١٩٩٠ ، (القاهرة : مركز الدراسات الأستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩١م) .
١١. \_\_\_\_\_ ، لعام ٢٠١٠م ، ( القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠١١ م ) .
١٢. تقرير عمل السياسة الخارجية ، منتدى شركاء التنمية في ٢٧ ايار / مايو ٢٠١٢م .
١٣. مسعد غنيم ، عالم متحول في ٢٠٢٥ ، تقرير مجلس المخبرات القومي الامريكي ، الجزء ٤ ، ٥ ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٨ م .
١٤. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، المسح الاستراتيجي ١٩٧٣م ، حرب تشرين وقضايا استراتيجية دولية، ترجمة : بيار عقل (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧م) ، ص ٥٤ .
١٥. وزارة الأعلام ، دليل التحرك السياسي المصري ، عالمياً وأقليمياً ، القاهرة في السنة ١٩٩٧ م .
١٦. وليد عبد الحي ، تقدير موقف : غزة إلى أين ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والأستشارات ، ٢٧ / ٧ / ٢٠١٤م) .

## خامساً: البحوث والدوريات

١. إبراهيم محمد العناني ، أنثوبيا ومدى الاحترام باتفاقيات الأنتفاع بمياه النيل ، العدد ١٩٢ ، ١٩٩٧م
٢. إبراهيم نوار ، غاز المشرق ، خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط ، (مجلة) ، السياسة الدولية العدد ١٨٨ ، (القاهرة ، مركز الأهرام ، ٢٠١٢ م).
٣. أبو بكر الدسوقي (في مجموعة باحثين) ، أشكالية التغيير في العالم العربي وجدلية البحث عن نموذج ، (مجلة) حمورابي ، العدد ٦ ، (بغداد : مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣ م).
٤. اثير ادريس (محرراً) ، محمد مرسي وتحديات الرئاسة ، (مجلة) ابحاث استراتيجية ، العدد ٣ ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ٢٠١٢ م .
٥. أحمد أبو زيد ، الثورة السياسية الخارجية المصرية الاستمرارية والتغيير ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٢٢٩ ، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ م .
٦. احمد السيد النجار ( في مجموعة باحثين ) ، ندوة شراكة استراتيجية ، مستقبل العلاقات المصرية – الروسية في عالم التغيير (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ ، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٤ م) .
٧. احمد شوقي ألحفي ، الأمن القومي ، دراسة نظرية في الاصول والمفاهيم ، (مجلة) المنار ، العدد ٤٠٣٩ ، (بيروت : بلا ، أبريل ١٩٨٨ م) .
٨. احمد طاهر ، دبلوماسية الرئاسة: دوافع دلالات زيارات مرسي الخارجية، (مجلة) السياسة الدولية، العدد بلا (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سنة النشر بلا).
٩. أحمد علو ، قناة السويس بين الجيواكونومي – والجيوستراتيجي ، (مجلة) الجيش اللبناني ، العدد ٣٠٩ ، (بيروت : بلا ، آذار/٢٠١١م)
١٠. احمد محمد ابو زيد ، محددات السياسة الخارجية المصرية بع ثورة ٢٥ يناير (مجلة) المستقبل العربي . العدد ٣٩١ . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١١ م)
١١. احمد نوري النعيمي ، تركيا والصراع العربي الصهيوني ، (مجلة) الدراسات العليا ، عدد ٤ ، (طرابلس – ليبيا : اكااديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، ٢٠٠٠م) .
١٢. أحمد يوسف أحمد ، الاستراتيجية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٦٩ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢م).
١٣. أسامة الغزالي ، حرب (الزلازل العراقي) ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٥٢ ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ٢٠٠٣ م) .
١٤. أشرف عبد العزيز عبد القادر ، المحتجون ، كيف تؤثر المظاهرات والأعتصامات ، ملحق (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٧ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠١٢م).
١٥. الان كيسوتر ، ومليسيابويل ماهر ، الارتهان للواقع ، حدود قدرة الولايات المتحدة لاتجاه الربيع العربي ، ملحق ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٩٠ ، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٢ م)
١٦. انتوين كورد سمان ، سوريا وجنيف ٢، وعصر (اقل الخيارات سوء) (مجلة) المستقبل العربي العدد ٤٢١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤ م)

١٧. أيمن السيد عبد الوهاب ، مصر ومحاولة أحتواء الأزمة ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، (القاهرة: مركز الاهرام ، ١٩٩١م)
١٨. بشير عبد الفتاح ، حسابات أنقرة ، مستجدات السياسة التركية في الشرق الوسط ، (مجلة) ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٦ ، ( القاهرة : مركز الاهرام ، ٢٠١١ م ) .
١٩. بطرس بطرس غالي ، الأمم المتحدة ومواجهة الأرهاب ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ١٩٩٧م)
٢٠. \_\_\_\_\_ ، الدبلوماسية المصرية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٨٣ ، (القاهرة : مركز الاهرام ، ١٩٨٦م)
٢١. توفيق المدني ، ( في مجموعة باحثين ) الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية العربية: العوائق والعثرات ، (مجلة)حمورابي ، العدد ١ (بغداد : مركز حمورابي، ٢٠١١)
٢٢. الثورة السورية ، وثائق حول الثورات العربية ٢٠١١ ، على قرص مدمج (CD) هدية (مجلة) السياسة الدولية العدد (١٩٧)، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠١١م) .
٢٣. جاسم خالد السعدون ، ربيع العرب .... فانت أم دائم ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٩٠ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ م)
٢٤. جمال علي زهران ، السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن السمات والتحديات ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٤٩ ، ( القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠٢ م )
٢٥. \_\_\_\_\_ ، ابعاد الدور المصري تجاه الحرب العراقية - الايرانية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، ( القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥ م ) .
٢٦. جمال مظلوم ، الحروب الأقتصادية ، نظرة مستقبليية ، (مجلة) السياسية الدولية ، العدد ١٤٥ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠١م)
٢٧. جميل مطر ، الثورة المصرية ، الخلفيات والبيدات ، ( مجلة ) المستقبل العربي ، العدد ١٨٥ ، ( بيروت : مركز دراسة الوحدة العربية ، ٢٠١١م) .
٢٨. \_\_\_\_\_ ، العالم ومصر خلال نصف قرن ، (مجلة) : المستقبل العربي ، العدد ٢٨١ ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ م )
٢٩. جهاد عودة، التحالف العسكري التركي - (الاسرائيلي) ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٥٣،(القاهرة : مركز الاهرام للدراسات ، ٢٠٠٣)،
٣٠. جيمس بيتراس ، الحرب الامريكية على العراق ، تدمير حضارة (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٦٨ ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩م) .
٣١. حديث السيد زكريا محي الدين ، في ندوة صنع القرار في الوطن العربي( القاهرة : في ٢٤- ٢٥ / تشرين الثاني /نوفمبر / ١٩٨٤ ) .
٣٢. حسن حامد مشكيبية ، التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان ، ( مجلة ) المستقبل العربي ، العدد ٤١٥ ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٣م) .
٣٣. حسن حنفي، مصر تتحدث عن نفسها : ((قراءة سياسية))، الديمقراطية، العدد ١ ، (القاهرة : مركز الاهرام، ٢٠٠٧ م)
٣٤. حسن نافعة، أنعكاسات تجديد المشروع القومي العربي على مكانه مصر العالمية ، بحث مقدم إلى كلية الأقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦م .

٣٥. حسين ابو النمل، تداعيات الثورة المصرية فلسطينيا، شؤون الشرق الاوسط، العدد ١٣٨، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١ م).
٣٦. حميد حمد السعدون ، أمن البحر المتوسط وجهة نظر أوربية ، المرصد الدولي ، العدد ٨ ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٩ م) .
٣٧. حميد شهاب احمد ، اثر الاحتلال في هوية العراق العربية ، (مجلة) البحوث والدراسات العربية ، العدد ٤٩ ، ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٨ ) .
٣٨. \_\_\_\_\_ ، قراءة في الموقف العربي الرسمي والدبلوماسي في العراق بعد ٢٠٠٣م ، بحث مقدم الى ندوة ( نحو استراتيجية عربية فاعلة باتجاه العراق ) ، (عمان : مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٩ م) .
٣٩. \_\_\_\_\_ ، العراق ومنطقة الخليج ، (مجلة) العلوم السياسية ، العدد ٣٧ ، (بغداد: كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨ م )
٤٠. حنان البيلي ، المصريون في الخارج ، (مجلة ) الأهرام ، السنة ١٧ ، العدد ٧٥٧ ، ( القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ٢٠١٣ م )
٤١. خالد الحروب ، (في مجموعة باحثين) ، (مجلة) ، شؤون عربية العدد ١٢٧ ، (القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ٢٠٠٦ م)
٤٢. خالد حنفي علي ، الثورة الليبية خيارات السقوط ، (مجلة) ، أفاق أفريقية ، العدد ٣٤ ، (القاهرة : الهيئة العامة للأستعلامات المصرية ، ٢٠١١ م)
٤٣. خلدون ناجي معروف : التسوية العربية – الاسرائيلية وتأثيرها على الامن القومي العربي ، بحث مقدم الى وزارة الخارجية العراقية ، ١٩٩٨ م
٤٤. خير الدين حسيب، العرب.....اين ؟ (مقابلة)، (مجلة) المستقبل العربي العدد ٤٢٧، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤ م).
٤٥. داليا فؤاد ، الشعوب والثورات العربية : محاولات الأحتواء والتأثير ، (مجلة) حمورابي للدراسات ، العدد (١) ، (بغداد : مركز حمورابي للدراسات ، ٢٠١١ م).
٤٦. زياد حافظ ، ثورة يناير في مصر : تساؤلات الحاضر والمستقبل ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٨٥ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ م).
٤٧. زياد عقيل ، عسكرة الأنفاضة ، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ، (مجلة) ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠١١ م).
٤٨. سالم علي البيض، (الدولة وأحزاب المعارضة القانونية... أية علاقة؟ حالة تونس ، (المجلة) العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٧ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠١١ م) .
٤٩. سمر زكي الجادر ، (في مجموعة باحثين) ، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني ، (مجلة) حمورابي للدراسات ، العدد ٣ (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٢ م) ،
٥٠. سعد الدين إبراهيم ، عوامل قيام الثورات العربية ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٩٩ ، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ ) .
٥١. سعد عكاشة ومحمد عبد القادر ، العلاقات التركية والإسرائيلية من التحالف إلى الصدام ، دراسات أستراتيجية ، العدد ٢١٢ ، ( القاهرة : مركز الدراسات والإستراتيجية ، بالأهرام ، ٢٠١٠ م).

٥٢. سعد ناجي جواد ، د. عبد السلام بغدادي ، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي ، العدد ٣١ ، (الأمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٩م).
٥٣. سمية احمد عبد العلي المولى ، رأس المال الاجتماعي واعداد توزيع الدخل في مصر ( مجلة ) بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٦٥ (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، ٢٠١٤م).
٥٤. سها بوليك باشا ، (تطوير العلاقات بين تركيا و(اسرائيل) والدول المجاورة) ، (مجلة) الباحث العربي ، العدد ٨٤ (لندن : بلا ، ١٩٩٨).
٥٥. السيد امين شلبي ، نظرة على السياسة الخارجية المصرية في خمسين عاماً ١٩٥٢ م – ٢٠٠٢م ، (مجلة) السياسة الدولية العدد ١٤٩ ، (القاهرة : مركز الاهرام ، ٢٠٠٢م).
٥٦. شفيق عبد الرزاق السامرائي ، (في مجموعة باحثين) ، حرب الخليج ، (مجلة) العلوم السياسية ، العدد ٤ ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ١٩٩٢م).
٥٧. صلاح سالم زرنوقة ، السياسة العربية لمصر نقد وأستشراف ، (المجلة) السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الأهرام ، يونيو ٢٠٠١م).
٥٨. صوفيه بومبيه ، الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الأرهاب ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ . (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٢م).
٥٩. عبد الحسين شعبان ، (في مجموعة باحثين) ، قبل وبعد الربيع العربي الجيوبولتيك ومفترق الطرق ، (مجلة) حمورابي ، العدد ٣ ، (بغداد : مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٢م).
٦٠. عبد المنعم المشاط ، أبعاد دراسة الأمن القومي المصري ، (مجلة) الدفاع عدد ١ ، (القاهرة : ١٩٨٤م).
٦١. \_\_\_\_\_ ، اقتراب متكامل الأمن القومي المصري عقب ثورة (٣٠ يونيو) ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ (القاهرة : الاهرام ، ٢٠١٤م).
٦٢. عبد المنعم سعيد ، إدارة الأزمات والصراعات الدولية ، (مجلة) المنار ، العدد ٢٠ ، (بيروت : بلا ، ١٩٨٦م).
٦٣. عدنان السيد حسين ، مصر بين ثورتين ، (المجلة) العربية للعلوم السياسية ، العددان ٤١-٤٢ ، (بيروت : تصدر عن الجبهة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤م).
٦٤. عزمي خليفة ، التآرجح : وموقف دول الخليج العربي من ثورة ٢٥ / يناير في مصر ، (مجلة) السياسة الدولية . العدد ١٨٧ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠١٢م).
٦٥. علاء جبار احمد وخضير إبراهيم سلمان ، روسيا الاتحادية بين إصلاح الذات واستعادة الدور العالمي ، المؤتمر العلمي السابع لكلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، التنافس الدولي والبحث عن أدوار إقليمية في المنطقة . المنعقد بتاريخ ١٢ / كانون الثاني / ٢٠١٣م
٦٦. علي الدين هلال ، حال الامة العربية ، ٢٠١٣-٢٠١٤ ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٤٢٤ ، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤م).
٦٧. \_\_\_\_\_ ، ((التعريف بدراسات المستقبل)) ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٧٥ ، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات ، ١٩٨٤م)

٦٨. عماد جاد ، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٨٩ (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠١م) .
٦٩. \_\_\_\_\_ ، (محرراً) هلا لسياسة الامريكية لصالح الاخوان المسلمين ، ( مجلة ) مختارات اسرائيلية ، العدد ٢١٣ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٢م) .
٧٠. عماد قدوري ، نحو أمن عربي للبحر الأحمر ، العدد ٢٢ ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٧م) .
٧١. عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية : الاشكالات والافاق، (مجلة) عالم الفكر، العدد ٤، ١٩٨٨
٧٢. غسان العزي ، المشهد الدولي غداة الحرب على العراق ( مجلة) شؤون الشرق الأوسط ، العدد ٨٣ ، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٣ م )
٧٣. فارس اشتي، مدخل الى المنهجية في العلوم الاجتماعية، (مجلة) العلوم الاجتماعية، العدد ١، (بيروت : بلا، ١٩٩١ م) .
٧٤. فكرت نامق عبد الفتاح ، العراق واشكاليات الفصل السابع ،(مجلة) حمورابي ، العدد ٢ (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٢ م)
٧٥. \_\_\_\_\_ ، ( في مجموعة باحثين ) ، العرب والقوى العظمى ، سلسلة المائدة الحرة ، العدد ١٩ ، (بغداد : دار الحكمة ، ١٩٩٨م)
٧٦. فكرت نامق عبد الفتاح ومهند رشيد ، الدراسات المستقبلية بين العلمية والنمطية ، (مجلة) قضايا سياسية ، العددان (٣٦-٣٥) ، (بغداد : جامعة النهرين ، ٢٠١٤ م) .
٧٧. قاسم محمد عبد الدليمي،العرب من الشراكة الأورو متوسطية إلى الأتحاد من أجل المتوسط: دراسة في المتغيرات والمواقف، قضايا دولية ، المجلد الرابع ، العدد ٢٦ ، (بغداد : كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢م).
٧٨. قحطان أحمد سلمان الحمداني ، واقع ومستقبل الصراعات الدولية والأقليمية في البحر الأحمر ، (مجلة) العلوم السياسية ، العدد ٣٠ ، (بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٥م) .
٧٩. قرار القمة العربية الطارئ ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات، ١٩٩٠م)
٨٠. ماجد فخري، تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة (مجلة) الفكر العربي، العدد ١٠، ١٩٧٩ م.
٨١. محمد السعيد أدريس، " إتجاهات معاكسة ، مواقف الفاعلين الأقليميين غير العرب اتجاه الثورات العربية، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، ( القاهرة : مؤسسة الهرام ، ٢٠١٢ م) .
٨٢. محمد السيد سليم ، رؤية أستراتيجية للعدوان الأسرائيلي على غزة ، (مجلة) السياسة الدولية العدد ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠٩م)
٨٣. \_\_\_\_\_ ، السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ٢٧، (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٥ م)
٨٤. محمد الفمقي ، أنطباعات تونسي يزور وطنه بعد ٢٢ عاماً من المنع، (مجلة) المجتمع ، العدد ١٩٤٣ ، (الكويت : جمعية الإصلاح الاجتماعي، ٢٠١١م) .

٨٥. محمد جمعة ، مؤتمر أنابوليس .. أية مفاوضات أطلقها ، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ، ١٥٧ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠٨م)
٨٦. محمد جواد علي ومحمد أحمد السامرائي ، دور المياه في العلاقات العربية – الأفريقية ، (مجلة) دراسات دولية ، العدد ١٢ ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠١م).
٨٧. محمد حجازي ، حركة حماس بين خيارى الشراكة والتفرد ، (مجلة) ، الدراسات الفلسطينية العدد ٨٧ ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١١م) .
٨٨. محمد حسنين هيكل ، (مجلة) وجهات نظر ، العدد ٢١ ، (القاهرة : ٢٠٠١م) .
٨٩. محمد سعد أبو عامود ، الوظائف السياسية لوسائل الأعلام ، (مجلة) الدراسات الإسلامية ، العدد (٥) ، ١٩٩٨م
٩٠. \_\_\_\_\_ ، المازق ، ادارة ازمانت مصر الخارجية بعد ثورة ٢٣ يناير ( مجلة ) السياسة الدولية ، العدد ١٨٩ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٢م )
٩١. محمد سعيد ادريس ، (في مجموعة باحثين) ، العلاقات المصرية الايرانية ، (مجلة) شؤون الاوسط ، العدد ١٠١ ، ( القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ٢٠٠١ م )
٩٢. \_\_\_\_\_ ، مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية،(مجلة) السياسة الدولية، العدد ١٨٨ ، (القاهرة مركز الاهرام، ٢٠١٢م).
٩٣. محمد سلمان طابع ، الأحتياجات المائية المصرية .. تحديات المستقبل ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨١،(القاهرة: مؤسسة الأهرام ، ٢٠١٠م)
٩٤. \_\_\_\_\_ ، السياسة الخارجية وتغيرات منضبطة ومصالح دائمة ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٧ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠١٢م)
٩٥. محمد شومان ، صعود وأنهبيار حكم الأخوان المسلمين في مصر ، (مجلة) الدراسات الفلسطينية (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١٣م)
٩٦. محمد عبد الشفيق عيسى ، فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر ، (مجلة) ، المستقبل العربي ، العدد ٣٨٦ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ م) .
٩٧. محمد عبد القادر رؤية عربية : مصر على خطى تركيا " مختارات أسرائيلية ، العدد ١٩٦ ، ( القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠١١ م )
٩٨. \_\_\_\_\_ رؤية عربية : تركيا ومصر وبذل خريطة التحالف الإقليمية بعد ٢٥ يناير " ، " مختارات إسرائيلية " ، العدد ٢٠٠ ( القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، ٢٠١١ م )
٩٩. محمد عبد الوهاب الساكن ، (الاتحاد من أجل المتوسط) ومستقبل الجامعة العربية ، (مجلة) السياسة الدولية ، المجلد ٤٤ ، العدد ١٧٥ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠٠٩م)
١٠٠. محمد قدوري حسن ، السياسية الخارجية في النظام السياسي المصري ، (مجلة) ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٩٧٧ ، ( القاهرة : مركز الأهرام ، ١٩٨٧ م )
١٠١. محمد قدوري سعيد ، مستقبل العلاقات المصرية – الاسرائيلية ، ( مجلة ) السياسة الدولية ، العدد ١٨٦ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١١ م ) .

١٠٢. محمد كريم كاظم وفراس عباس هاشم ، الأزمة السورية والأمن القومي الإيراني ، (مجلة) قضايا سياسية ، العددان ٣٩-٤٠ ، (بغداد : كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين ، ١٩١٥) .
١٠٣. محمود ابو العينين ، الدور الاقليمي المصري في افريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ م بين الاستمرارية والتغيير ، (مجلة ) ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٩ ( القاهرة : مركز الاهرام ، ٢٠٠٢ م) .
١٠٤. محمود صالح الكروي و د. سمر رحيم الخزاغي ، كراسات استراتيجية ، العدد ١٤ ، (بغداد : مركز حمورابي ، ٢٠١٣م) .
١٠٥. مصر ودول حوض النيل ، علاقات ممتدة ، تقرير معلوماتي شهري صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري ، العدد ٢٥ ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٩ م .
١٠٦. مصطفى أحمد عبد الرضا ، أزمة الأعلانات الدستورية ومستقبل مصر بعد الثورة ، أبحاث استراتيجية ، العدد ٤ ، (العراق : مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣م) .
١٠٧. مصطفى العلوي ، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠١١م) .
١٠٨. \_\_\_\_\_ ، الشرق أوسطية ومكانه مصر الإقليمية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العاشر للبحوث السياسية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، كانون أول ، ١٩٩٦م)
١٠٩. معن بشور ، مبادئ ثورة ٢٣ يوليو : خارطة طريق لمصر والامة العربية ، (مجلة ) المستقبل العربي ، العدد ٤٢٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤ م) .
١١٠. ممدوح الولي ، دول حوض النيل : الواقع الاقتصادي والتجارة مع مصر ، (مجلة ) أوراق الشرق الاوسط ، العدد ١٤٦ ، تشرين الاول / اكتوبر / ٢٠٠٩ م .
١١١. منح الصلح ، عبد الناصر والجماهير العربية ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٨٩ ، (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ م) .
١١٢. منير الحمش ، رؤية اقتصادية ، اجتماعية لحركة الاحتجاجات السورية ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٩٧ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢م) .
١١٣. ميشيل أسبويتو ، غزة معلومات توثيقية وأحصاءات (مجلة) الدراسات الفلسطينية ، العددان (٨٠ - ٨١) ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠٠٩م - ٢٠١٠م)
١١٤. ناجي عبد النور ، الحركة الاحتجاجية في تونس ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٣٨٧ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١م) .
١١٥. ناجي محمد الهتاش ، اسرائيل والتغيير في مصر ، دراسة استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، (مجلة ) الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٥ ، (بغداد : جامعة بغداد ، مركز الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١٢م)
١١٦. نادية المختار ، الحرب والسياسة الدولية ، محاضرات القيت على طلبة الكتوراه للعام الدراسي ٢٠١١ - ٢٠١٢م ، المحاضرة الخامسة / يوم ٢٨/١٢/٢٠١١م .
١١٧. ناظم عبد الواحد الجاسور ، الشرق الأوسط والشراكة المتوسطة ، (المجلة) السياسية والدولية ، العدد ١ ، (بغداد : المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٥م)
١١٨. نبيل عبد الفتاح ، الإدارة القانونية اللازمة في الخليج ، (مجلة) ، السياسية الدولية ، العدد ١٠٢ ، (القاهرة : مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٠م) .

١١٩. \_\_\_\_\_ ، المجتمع المدني المصري في عالم مضطرب ، الإعاقات البنائية والأسئلة والأحتمالات المستقبلية (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٦ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣ م)
١٢٠. نورهان الشيخ (في مجموعة باحث) ، مصريين مخاض التغيير والحفاظ على المكانة الإقليمية (مجلة) حمورابي ، العدد ٨ ، ( بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣ م)
١٢١. \_\_\_\_\_ ، مصر بين مخاض التغيير والحفاظ على المكانة الإقليمية، (مجلة) حمورابي، العدد ٨،(بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣م)،
١٢٢. نيفين مسعد ، السياسة الخارجية العربية تجاه إيران ، ( مجلة ) ، المستقبل العربي العدد ٢٧٩ ، ( القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ م )
١٢٣. \_\_\_\_\_ ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، (مجلة) المستقبل العربي، العدد ٣٩٣ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠م) .
١٢٤. هاني خلاف ، الضاغطون ، أبعاد وتأثير قوى الشارع في السياسة الخارجية للدول العربية (مجلة) ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، (القاهرة : مركز الأهرام ، ٢٠١٢م).
١٢٥. هاني محمد خلال، المستقبلية بين المنهج العلمي والفكر الشرقي، (مجلة) السياسة الدولية، العدد ٥٠، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات، ١٩٧٧ م)
١٢٦. هيثم عبد السلام محمد ، ( في مجموعة باحثين ) ، الارهاب والشريعة الاسلامية ، (مجلة) بيت الحكمة ، العدد ٢١، (بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠٠١ م) .
١٢٧. هيثم الكيلاني ، الاتفاق التركي-(الاسرائيلي)، (مجلة) الحرس الوطني ، العدد ٢٠٤، (الرياض: بلا ، ١٩٩٩م) .
١٢٨. هيفاء أحمد محمد ، الثورة المصرية أسبابها ، نتائجها وأفاقها المستقبلية ، (مجلة) العلوم السياسية ، العدد ١٧ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠١١م) .
١٢٩. وحيد عبد المجيد ، ثورات الربيع العربي بعد ثلاث سنوات : مصر نموذجاً، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٤٢١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤م) .
١٣٠. \_\_\_\_\_ ، ثورة مصر من عبد الناصر إلى السادات ، (مجلة) السياسة الدولية العدد بلا ( القاهرة : مركز الأهرام ، ١٩٨٠ م )
١٣١. ودودة عبد الرحمن بدران ، تخطيط السياسة الخارجية ، نظرية تحليلية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ٦٩ (بيروت: مركز الأهرام ، ١٩٨٢ م )
١٣٢. وليد محمد علي، مصر والعلاقة مع فلسطين في ظل الاخوان، (مجلة) حمورابي، العدد ٥، (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣ م)
١٣٣. يوسف صايغ (في مجموعة باحثين) ، حرب عبد الناصر الأخيرة حرب الأستنزاف ، سلسلة دراسات (٥) ، (بيروت : دار القدس ، ١٩٧٨م).

## سادساً : الانترنت

١. أحمد هويدي محمد ، الدعم اللوجستي المصري للغزو الأمريكي مقال منشور بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٩ م ، عبر الانترنت على الموقع الآتي :

[.http://sorum.sh3bwah.maktoob](http://sorum.sh3bwah.maktoob)

٢. أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية ، (مجلة) السياسة الدولية ، بالقاهرة ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

<http://www.siyass.org>

٣. أستاذاً لبيانات عام ٢٠٠٨ م ، متاح على شبكة الأنترنت عبر الموقع الآتي :

<http://www.CJA world fact book 2008.com>.

٤. أماني عبد الغني ، المجموعة الدولية للأزمات ، تحديات المرحلة الأنتقالية الثانية في مصر ، جريدة (المصري اليوم في ٢٠١٣/٩/٤م) ، متاح على شبكة الأنترنت عبر الموقع الآتي :

<http://www.almasyry alyoum.com:nodex 208891>

٥. انتوني زيني ، محاضرة القيت امام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، في ٢٥ / ايلول ٢٠١٣ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي :

[.isolation.com\ news\ 1172\1279](http://www.isolation.com/news/1172\1279)

٦. أنتوني كورد سمان ، دراسة تحليلية لميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط ، السعودية تمتلك أحدث الجيوش العربية وأيران ستدخل النادي النووي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، واشنطن ، ٢٠٠١ م ، ترجمة جريدة (الحياة اللندنية ٢٠٠١/٧/٢٨م) متاح على شبكة الأنترنت عبر الموقع الآتي :

[www.hayat.com](http://www.hayat.com)

٧. التاريخ الاسود للمعونات الامريكية ، البوابة الالكترونية لحزب الوفد في ٢٠١٣/١١/٢٠ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.alwafd.org](http://www.alwafd.org)

٨. ابعاد الهجوم على إسطنبول الحرية وتداعياته، متاح على شبكة الانترنت في ٢٠١٠ م ، عبر الموقع الإلكتروني الآتي :

[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

٩. الهيئة العامة للاستعلامات العلاقات المصرية - التونسية في ٢٠١٤/٨/٥ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.sis.gor.eg/Ar/Templates/Articles](http://www.sis.gor.eg/Ar/Templates/Articles)

[/ TemArticio.aspx?CatiD=1672](http://www.sis.gor.eg/Ar/Templates/Articles/TemArticio.aspx?CatiD=1672)

١٠ . السياسة الخارجية المصرية والواقع والمستقبل في ١٠ / ٩ / ٢٠١٣ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي:

[Digital.Ahram.Org.eg/policy.aspx?serial=1091094](http://Digital.Ahram.Org.eg/policy.aspx?serial=1091094)

١١ . الاستفادة من المعايير الحدودية في غزة لوقف إطلاق النار - معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، ١٣ / ٨ / ٢٠١٤ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي  
[Mhtml:file:///C:/users/AHMED/Desktop](http://Mhtml:file:///C:/users/AHMED/Desktop)

١٢ . دراسة روبرت ساتلوف . Robert satloff (the army and politics in mubarak'sEgxp) (wash ington institute of near east policy 1988)

١٣ . المركز العربي للبحوث والدراسات ( بين الثابت والمتغير : الدور المصري في ارض الخليج ، في ٢٩ / سبتمبر ٢٠١٣ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :  
[www.acrseg.org12338/bcrow](http://www.acrseg.org12338/bcrow)

١٤ . المركز العربي للبحوث والدراسات، البنك الدولي ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :  
[www.acrseg.org/2338/bcrow](http://www.acrseg.org/2338/bcrow)

١٥ . البنك الدولي . في ٨ / ١٢ / ٢٠١٢ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [www.acrseg.org/2338/bcrow](http://www.acrseg.org/2338/bcrow) موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، في ٢٦ / ١٠ / ٢٠١٣ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي: <http://Arabic.carnegieendowment.org>

١٦ . الوفد الفلسطيني في القاهرة يقبل هدنة جديدة بشرط التزام إسرائيل BBC – Arabic الشرق الأوسط ، ١٣ / ٨ / ٢٠١٤ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي :  
[Mhtml:file:///C:/users/AHMED/Desktop/hhhh.Mhtml](http://Mhtml:file:///C:/users/AHMED/Desktop/hhhh.Mhtml)

١٧ . المركز العربي للبحوث والدراسات . متاح على شبكة الانترنت، في ٩ / ٤ / ٢٠٠٤ م عبر الموقع الآتي :

[www.acrceg.op.sit](http://www.acrceg.op.sit) .

١٨ . العلاقات المصرية والأمريكية ويكون في ١٠ / ٢ / ١٩٩٦ ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي: [www.S.S.gov.eg/AR/politics foreign policy](http://www.S.S.gov.eg/AR/politics foreign policy)

١٩. المنصف المرزوقي العلاقات التونسية المصرية ، في ١٤/يونيو/ ٢٠١٢ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [Aljazeera.net/programs](http://Aljazeera.net/programs)

٢٠. الميزان العسكري الأقليمي في الوطن العربي في ١٠/٢/٢٠٠٢ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : <http://www.IISS.militaryBalance20002001.com>

٢١. السياسة الخارجية للرئيس مرسي ، معهد العربية بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٣ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : <http://www.alarabia.net> العلاقات المصرية الليبية ، جريدة ، (مصر اليوم في ٢٧ / ٨ / ٢٠١٤م) ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.almasryalyown.com/news/tag/156911](http://www.almasryalyown.com/news/tag/156911).

٢٢. السياسة الخارجية المصرية وقواتها المختلفة خلال عام ٢٠٠٠م-٢٠٠١م . متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي :

[www.bahath.com](http://www.bahath.com)

٢٣. الهيئة العامة للأستعلامات ، العلاقات المصرية الليبية في ٢٩/١/٢٠١٣ ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/TmpArticles.apt?CatID=137](http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/TmpArticles.apt?CatID=137).

٢٤. تحسين العلاقات مع مصر مرهون بقدرة أوباما ، حول طرح حلول جذرية للقضية الفلسطينية ، في ٤/٢/٢٠١٠م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : [www.arabic.peopledaily.com.cn/316621](http://www.arabic.peopledaily.com.cn/316621) خافيير سولانا ، عبر شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

<http://www.aljazeera.net/new/pages>

٢٥. رنا ابو عمرة، في علاقة الولايات المتحدة - اسرائيل - مصر: ارساء السلام الاقليمي، تقرير واشنطن، العدد ١٦١، في ٣١/٥/٢٠٠٨م، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي: [www.Tagrir.com](http://www.Tagrir.com)

٢٦. حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي ، في ٢٤/٨/٢٠١٤ م ، متاح عبر شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.nmisr.com](http://www.nmisr.com)

٢٧. زيارة الرئيس ( عبد الله جول ) إلى القاهرة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢ م متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي :

[www.aharam.org.eg/print.aspt?id=65582](http://www.aharam.org.eg/print.aspt?id=65582)

٢٨. زيارة أحمد أبو الغيط إلى العراق في أكتوبر ٢٠٠٨ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

<http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid=633198pg=2>

٢٩. طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر. وماذا تقدم مصر في المقابل، تقرير واشنطن العدد ١١٥ ، ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ م ، متاح على شبكة الأنترنت عبر الموقع الآتي :

. [www.gao.gov](http://www.gao.gov)

٣٠. سامح راشد ، العدوان على غزة ، أبعاد الموقف المصري ، (مجلة) السياسة الدولية (القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ٢٠٠٩م) ، للتفاصيل أكثر ، متاح عبر شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

<http://digital.aharam.org.eg>

٣١. عادل سليمان ، السياسة الخارجية المصرية الواقع والمستقبل ، في ١٢/١٠/٢٠٠٣ م ،

متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : [www.digital.ohram-eg](http://www.digital.ohram-eg)

٣٢. عادل سليمان ، السياسة الخارجية المصرية ، الواقع والمستقبل ، في ١٦ سبتمبر ٢٠١٢ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.digital.ohram.org.eg](http://www.digital.ohram.org.eg)

٣٣. عمرو حمزاوي ، أزمة تقسيم مياه النيل : نهاية قوة مصر الناعمة ... منشورات مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية ، في ٢٨ / مايو / آيار ٢٠١٠ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[http://carnegie\\_mec.org/pwpublications](http://carnegie_mec.org/pwpublications)

٣٤. عمرو موسى ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، في ٧/٧/٢٠١٠ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي:

[ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org)

٣٥. علاقات مصر الخارجية في ٢٠١٣/٨/١٨ ، متاح على شبكة الانترنت على الموقع الآتي:

[digital.Ahram.Org.eg/artiks.aspx?srial=792412&eid=2555](http://digital.Ahram.Org.eg/artiks.aspx?srial=792412&eid=2555) .

٣٦. عبدالله الأشعل ، الرأي العام ... والسياسة الخارجية في مصر ، (مجلة) أكتوبر ، العدد ١٨٧٦ أيلول / ٢٠١٢م متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي :

<http://www.octobermag.com>

٣٧. عبد الله صالح ، الدور الأقليمي لمصر ومضلة الشقيقة الكبرى ، (مجلة) ، العصر الألكترونية ، ٢٨/٥/٢٠٠٤م .

٣٨. قناة العربية ٢١ / فبراير / شباط ٢٠١١ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

<http://www.alarabiya.net/articles/201138498/21/02/.htm/>

٣٩. كيف تدير مصر علاقاتها الخارجية في عهد الرئيس السيسي ؟ في ٢٠/٦/٢٠١٤ . متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.ahram.Org.eg/News Q/298368.aspx](http://www.ahram.Org.eg/News Q/298368.aspx)

٤٠. كمال عبد العزيز ، ماذا يحدث لو قطعت مصر علاقاتها الاقتصادية مع أمريكا ؟ في عام ١٩٩٥ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : [www.Islamonline-com](http://www.Islamonline-com).

٤١. كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي ( كاملة ) امام الامم المتحدة في ٢٣ / ٩ / ٢٠١٤ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي:

[www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24092014&id...8Tib](http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24092014&id...8Tib)

٤٢. محمد أمين المصري ونجاة عبد المنعم ، مؤتمر صحفي مشترك لمبارك وساركوزي عقب مباحثاتهم بالقاهرة ، صحيفة الأهرام ، العدد (٤٤٢١٩) السنة (١٣٢) ، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م ، متاح عبر شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.ahrm.org.eg/archive/2007/12/31/from2.htm](http://www.ahrm.org.eg/archive/2007/12/31/from2.htm)

٤٣. موقع مجلة السياسة الدولية، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي:

<http://www.Siyassa.org.eg/>

٤٤. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي  
[WWW.wahington.institute.org](http://WWW.wahington.institute.org) :

٤٥. معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى . متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي:  
[www.washington.op.sit](http://www.washington.op.sit):

٤٦. محمد سيد رصاص ، (خريطة أجماعية سياسية اقتصادية للأحتجاجات في سورية) ،  
الحوار المتمدن ، ٣٠ / يوليو / تموز ٢٠١١م متاح عبر شبكة الانترنت، عبر الموقع  
الآتي: <http://www.ahewrorg/debat/show.art.asppaid=269941>

٤٧. موقع نسيج ، متاح على شبكة الانترنت في ١٩ / كانون الثاني / ٢٠٠٩ م ، عبر  
الموقع الآتي : <http://news.baseej.com>.

٤٨. محمد الكاشف ، ماهي محددات السياسة الخارجية المصرية بعد صعود التيار الاسلامي  
في انتخابات البرلمان في ٢٨ تموز ٢٠١٢م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع  
الآتي : [www.digital.ahram.org.eg](http://www.digital.ahram.org.eg)

٤٩. محمد عبد العاطي ، التكتلات الانتخابية في مصر، مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ ١٧/  
ديسمبر ٢٠١١ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي :  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20/22/3/078531/86842.htm>

٥٠. نص كلمة معمر القذافي يوم ٢٢ / فبراير / ٢٠١١ م ، بلاد العرب ٢٥ / فبراير /  
٢٠١٢م متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

<http://b.eladarlorb.com/cat.2213198/.html>

٥١. ناهد السيد امين ، المحددات الخارجية للعلاقات المصرية الايرانية ، في ٢٠١٠ م ،  
بحث منشور على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي :  
<http://www.elsyasi.com>

٥٢. نص بيان القيادة العامة للقوات المسلحة في ٤ / ٧ / ٢٠١٣م متاح على شبكة  
الانترنت عبر الموقع الآتي :

<http://www.bbc.com.uk/Arabic>

٥٣. هدنة غزة الجديدة .. اتفاق الفرصة الاخيرة - مصر العربية ، في ٢٠١٤م . متاح  
على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي:

[www.masral Arabia.com /Qaza/329775](http://www.masral Arabia.com /Qaza/329775).

٥٤. ياسين الحاج صالح ، في ٢٠١١ م العدد ٥ ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر  
الموقع الآتي : <http://www.jadaliyya.com/pages/index/446817>

٥٥. في ٢٠١١/١١/١٢ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي :  
[http:// www.CIA world fact book](http://www.CIA world fact book)

56. Gerard Claude, Idem, dubon us age de l'union pour la  
mejitewwanee, politiqu international , N.(121) autom ne2008 onueb:www.polit  
gueinternationale.com/revue/article.

متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :  
afrol News, Libya economy reveals basis for Protests , 16 feb, 2011,  
[www.afrol.com/articles/37336](http://www.afrol.com/articles/37336)

### سابعاً : الجرائد والفضائيات

١. جريدة الأخبار المصرية ، ( ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٨ م ) .
٢. جريدة الشرق الاسط اللندنية (في ١١ يناير / ٢٠٠٥ م)
٣. \_\_\_\_\_ ، (في ٢٩ / ١١ / ٢٠٠١ )
٤. \_\_\_\_\_ ، (في ٢٥ ، تشرين الثاني ، ٢٠١٢ م )
٥. \_\_\_\_\_ ( اللندنية الصادرة في ٢٩ / ١١ / ٢٠٠١ م ) .
٦. \_\_\_\_\_ (في ٣ / ٧ / ٢٠١١ م ) .
٧. \_\_\_\_\_ (في ٣٠ / ٨ / ٢٠١٢ م )
٨. \_\_\_\_\_ ، (لندن ٣٠ / ٨ / ٢٠١٢ م) .
٩. \_\_\_\_\_ في ( ١٨ / ٩ / ٢٠١٤ م ) .
١٠. \_\_\_\_\_ (في ١٣ / ٩ / ٢٠١٤ م ) .
١١. \_\_\_\_\_ ( لندن ١٦ / ٧ / ٢٠١٤ م ) .
١٢. جريدة المدى ، العدد ٢٩٨٩ ، السنة الحدي عشر (في ٢٥ / كانون الثاني ، ٢٠١٤ م)
١٣. جريدة الوفد (في ٢٠ / ١١ / ٢٠١٢ م ) .
١٤. جريدة ( الأخبار المصرية ٢٢ / ٧ / ٢٠١٠ م ) .

- ١٥ . — ( الاخبار المصرية ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٢ م ) .
- ١٦ . جريدة ( الاهرام في ٦ / ٨ / ٢٠١٤ م ) .
- ١٧ . — ( الأهرام ، ٦ يناير / ٢٠٠٣ م ) .
- ١٨ . — ( الأهرام في ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٣ م ) .
- ١٩ . — ( الأهرام ١٢ / فبراير / ٢٠٠٤ م ) .
- ٢٠ . — ( القاهرة : في ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٣ م ) .
- ٢١ . — ( في ٢٠ / ١١ / ٢٠١٤ م ) .
- ٢٢ . — ( القاهرة : في ٢٠ / ٢٠ / ٢٠٠٣ م ) .
- ٢٣ . — ( القاهرة في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٣ م ) .
- ٢٤ . — ( القاهرة ، ٤ / ١٢ / ٢٠١٢ م ) .
- ٢٥ . — ( القاهرة : ١٨ / أكتوبر ٢٠٠٣ م ) .
- ٢٦ . — ( في ٢٠ / ٨ / ٢٠١٤ م ) .
- ٢٧ . جريدة ( العراق ، العدد ٨ ، ٦٩ ، ٢١ تشرين أول ١٩٩٩ م )
- ٢٨ . جريدة ( المصري اليوم في ١١ / ٧ / ٢٠١٣ م ) .
- ٢٩ . — ( المصري اليوم في ١٤ / يوليو / ٢٠١٢ م ) .
- ٣٠ . جريدة ( اليوم السابع في ٥ / ٨ / ٢٠١٤ م ) .
- ٣١ . جريدة الأسبوع ( القاهرة : في ٢ / تشرين الثاني / ٢٠٠٧ م ) .
- ٣٢ . — ( القاهرة : في ٢٤ / تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١ ) .
- ٣٣ . جريدة الحياة ( اللندنية في ٣ / ٤ / ٢٠٠٣ م ) .
- ٣٤ . جريدة الورد ، ( القاهرة : ٢٠١٢ م )
- ٣٥ . جميل مطر ، تردي السياسة الخارجية ( هم ونزاح ) جريدة ( الشروق  
١ / ٤ / ٢٠١١ م )
- ٣٦ . جيمس بيكر ، وارن كريستوفر ، قراءة في التشخيص والعلاج ، نقلاً عن : صحيفة  
( الشرق الأوسط ، العدد ( ٩٥١٧ ) في ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٤ م )
- ٣٧ . خليل العناني ، الدور الاقليمي المصري ... الى اين ؟ جريدة ( الاهرام المصرية ،  
٢٢ كانون الاول ٢٠١١ م ) .

٣٨. سيد ابو زيد عمر، نحو سياسة خارجية لمصر تضمن امنها وتحقق مصالحها جريدة (الشروق في ١/٩/٢٠١٢م)
٣٩. جريدة صوت الأمة الأردنية، (في ١٠/٩/١٩٩١ م )
٤٠. عبد الحافظ الكردي ، ثوابت ومنطلقات السياسة الخارجية ، جريدة (الاهرام في ٢٠/٨/٢٠١٢ م ) .
٤١. فهمي هويدي ، تساؤل مشروع حول التزامات مصر الخارجية ، جريدة (الوطن في ٩/٧/٢٠١٢م) .
٤٢. قناة الحدث اليوم في ١٥/٩/٢٠١٤م
٤٣. \_\_\_\_\_ ، في ٢٣ / ٩ / ٢٠١٤ م .
٤٤. قناة العربية الحدث ، يوم ٢٦ / ٨ / ٢٠١٤
٤٥. لقاء تلفزيوني مع الرئيس السابق محمد مرسي على قناة الحوار، في ١٥/٦/٢٠١٢ م .
٤٦. محمد انيس سالم ، مصر والمتغيرات على المسرح الاقليمي ، جريدة (المصري اليوم ، ٣٠/٧/٢٠١١م)
٤٧. مرسي ومستقبل العلاقات مع امريكا ، جريدة ( الاهرام في ٢٩/٩/٢٠١٢ م ) .
٤٨. وكالة انباء فارس شبه الرسمية ، في ٢٥/حزيران ، ٢٠١٢ م .

### ثامناً: الكتب الاجنبية

1. A.L.Dwish, Egyptian The Arab world, The Elements of foreign policy (London: MacMillan Press, 1976) .
2. Hirst and beasson ,Anwersadat in search of identity an antobiogrphy( London: Collins , 1979).
3. Barry Rubin, ismicfand mentatatism in Egyptian politics (new York : martin's press, 1990),
4. Bemard Rrich , Quest for peace – united stats , Isral Relations and the Arab – Israel conflict (New Jersey : Transction boocs , 1977) p 158-188 .
5. Daniel frel , sichesrheitder, weltpolitik , (veriangw: Kohihammet , Stuttgart , 1977)
6. Dirk Vandewalle , Ahisory of modern Libya (New York : Cambridge University)
7. F. A. Reynolds, An Introduction to international Relation (London: Longman Group limited, 1971).
8. F. K. organski: World politics, Calfred A. knopf. 1(New York: 1958).
9. Fawaz A-Gerges (Egyptian – Israeli Relations Tuyr sour) foreign Affairs, May. June 1995 ,
- 10.Graham Allison, Essence of Decision, (U.S.A: Little Brown company, 1971).
11. Hans J. Mao genthau, politics Among nations : The struggle for power and peace : fithed. Rev. (New York: Alfred A. knopt , 1978).
- 12.International Monelary fund (Mf), world Economic outlook: Rebalancing Growth (Washington: DCIMF, 2010).

13. Jeremy R Hammond, Israel's war on Gaza and the U.S Role – by foreign policy journal – January 2009.
14. J. Holsti , International politics A framework for analysis : 6<sup>th</sup> ed. (New York: Prentice – , 1992).
15. Jams K.Glass &, Dan Glassman, strategic public Diplomacy, The case of Egypt (London: MacMillan Press, 2011) .
16. Joseph frankel : contemporary International theory and the Behavior of state , (London : 1973) p, 20-25 .
17. Kiri J. Beattie, Egypt during the Sadat years, Palgrave london , 2000.
18. Marian Irish, Elue frank. U. S. foreign policy, (New York :Chicago san franseisco Atinta, 1995)
19. Marwan Daoudy, Syria Revolution and Repression, in : The Arab spring implications for British policy(London: press in Conservative middle East Council , 2011 )
20. OPEC, Annual statistical Bulletin 2011 (Vienna : OPEC press,2011)
21. Rania Abouzeid,The Syrian style of Repression : Thugs and Lectures, Ti K
22. Samir Aita , (L. economic de la Syria peut – elle devenir social?), ineupret et al, la Syria au present .

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة) المقدمة من قبل الطالب ( اخضير ابراهيم سلمان ) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وكل ما يتعلق بها ، فوجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية / السياسة الدولية .

التوقيع :

أ.د. فكريت نامق عبدالفتاح  
رئيس اللجنة  
التاريخ: / / ٢٠١٥

التوقيع :

أ.د. حميد شهاب احمد  
عضو اللجنة  
التاريخ: / / ٢٠١٥

التوقيع :

أ.د. عبد الامير جبار الاسدي  
عضو اللجنة  
التاريخ: / / ٢٠١٥

التوقيع :

أ.م.د. محمد كريم كاظم  
عضو اللجنة  
التاريخ: / / ٢٠١٥

التوقيع :

أ.م.د. محمد ياس خضير  
عضو اللجنة  
التاريخ: / / ٢٠١٥

التوقيع :

عضو اللجنة (المشرف)  
أ.د. صالح عباس الطائي  
التاريخ: / / ٢٠١٥

وصادق مجلس كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين على قرار اللجنة .

التوقيع

أ.د. عامر حسن فياض

عميد كلية العلوم السياسية / جامعة النهريين

التاريخ: / / ٢٠١٥



بسم الله الرحمن الرحيم

## اقرار المشرف

اشهد بأن اعداد هذه الاطروحة الموسومة ( السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة ) التي قدمها الطالب (خضير ابراهيم سلمان ) قد جرى تحت اشرافي في جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية / قسم السياسة الدولية .

التوقيع

أ.د صالح عباس الطائي

التاريخ : / / ٢٠١٥

بناءً على التعليمات والتوصيات المقدمة ، ارشح الأطروحة للمناقشة .

التوقيع :

أ.م.د محمد كريم كاظم

رئيس قسم السياسة الدولية

التاريخ : / / ٢٠١٥

## الإهداء

- الى حبيبي العراق سأعشّقك حتى آخر نبض من حياتي
- الى والدي (رحمه الله) الذي كلما تذكرته وافتقدت وجوده ، ووالدتي (أطال الله في عمرها) التي كلما أنظر اليها ، تتجلى أمامي كلمات رب العزة { وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }
- الى شجرة الحب الوافي على مر السنين والايام ، الزوجة التي صبرت مدة دراستي ، وأولادي وعائلتي جميعا ، أهدي لهم جهدي ، وكذلك شكري وامتناني .
- الى من أكون بدونهم كساعٍ الى الهيجا بغير سلاح ...  
اخوتي واخواتي

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

صدق الله العظيم

سورة الأسراء

من الآية (٨٥)

أظهرت أحداث السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن الماضي تحولاً مهماً في شكل ومضمون النظام السياسي الثنائي القطبية ، بين أكبر المنتصرين على قيادة العالم بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ، الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية ، بحيث أتم في تبلور مناخ سياسي دولي جديد لم تألفه السياسة الدولية من قبل ، وعلى الرغم من الطابع السلمي الذي أفرزته مرحلة الثنائية القطبية تلك والمتمثلة بالحرب الباردة ، غير أن الإتحاد السوفيتي سرعان ما تخلى تحت ضغط العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية التي أفرزتها تجربة ثورة ١٩١٧ م ، عن هذه السياسة بحيث أخذ يقلل من انغماسه في الشؤون الدولية ، وعمد إلى البحث عن حلول لمشكلاته الاقتصادية والاجتماعية الداخلية من ناحية أخرى ، وذلك عبر التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، وهو الثمن السياسي ، وذلك في شكل مواقف سياسية تتسجم مع تطلعات السياسة الأمريكية - الأطلسية على المستوى الدولي (١) .

في مقابل التراجع عن التزاماته الدولية التي كان ينهض بها ولاسيما حيال عالم الجنوب ومنها المنطقة العربية ، والذي توج بإعطاء الولايات المتحدة الأمريكية حرية الحركة في العالم دون أي منازع ، وقد تبلورت هذه الصورة أكثر مع تفكك الإتحاد السوفيتي في نهاية العام ١٩٩١ م ، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على السياسة الدولية من دون أي منافس ، الأمر الذي مكنها من ترجمة سياستها في مختلف مناطق العالم ومنها المنطقة العربية وفي مقدمتها مصر إلى دوافع ملموسة بكل سهولة (٢) .

وإنطلاقاً من ذلك ، سنعمد على تناول تأثير المتغيرات الإقليمية والمتغيرات الدولية في سياسة مصر الخارجية . وكما يلي :

### ٢-٢-١ - المتغيرات الإقليمية

بداية تحيط بمصر اوضاع اقليمية ضاغطة تتمثل في نفوذ قوى اقليمية يزيد مع التهديد (الاسرائيلي) من تآكل مساحات الحركة وهامش المناورة، فالتحديات في الاتجاهات الاربعة تبدو وكأنها (كماشة) تعزل مصر داخل حدودها(٣) . ففي الشرق التهديد (الاسرائيلي) الدائم للأمن القومي الذي زادت

(١) د. فكري نامق عبد الفتاح ، ( في مجموعة باحثين ) ، العرب والقوى العظمى ، سلسلة المائدة الحرة ، العدد ١٩ ( بغداد : دار الحكمة ، ١٩٩٨ م ) ، ص ١٠٦ .

(٢) د. فكري نامق عبد الفتاح ، وعبد الجبار الزويني ، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣ م ، ط ١ ، ( بيروت : دار المحبة البيضاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ م ) ص ١٠٤ وما بعدها .

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي عام ١٩٩٦، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٩٧) ص ٣٣٩،

حركة حماس في قطاع غزة من شدته ، كما تواجه مصر دعاوى مستمرة بإعادة توزيع حصص مياه النيل ومطالبة دول المنبع بتصدير الفائض من المياه الى دول داخل النهر ... وخارج النهر (اسرائيل) كما تواجه في الشمال تعاون عسكري (اسرائيلي) - تركي وضغوط تركية من حين لآخر وتقاطع المصالح الوطنية المصرية واهداف السياسة الخارجية مع المشروع الايراني<sup>(١)</sup> ، فضلا عن الاوضاع في السودان وليبيا<sup>(٢)</sup>.

### أولاً : المتغير الاسرائيلي :

ترتبط مصر بعلاقات مع (اسرائيل) تستند الى الصلح المنفرد (اتفاقية كامب ديفيد) وما تركته من محددات او كوابح تؤثر في نطاق الدور المصري عربيا واقليميا<sup>(٣)</sup> . فمن خلال هذه الاتفاقيات تم تجميد مصر في الصراع العربي - (الاسرائيلي) . واستهدفت الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية بالاساس في ضمان وجود امن (اسرائيل) في قلب الوطن العربي . وتمكنت الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق هذا الهدف عن طريق رعايتها لمشاريع التسوية السلمية للصراع العربي - (الاسرائيلي) ولاسيما سياسة سحب مصر نحو عقد الصلح المنفرد مع (اسرائيل) واحاطت مصر بقيود ثقيلة على مستوى علاقاتها مع الدول العربية<sup>(٤)</sup>، في حين شكل العراق وسوريا وايران مصدر الخطر والتهديد لأمن (اسرائيل) فإن تطورات العلاقات بين مصر والدول العربية الراضية للتسوية مع (اسرائيل) خروجاً مصرياً على اتفاقية السلام الموقعة مع الكيان الصهيوني هذا من وجهة النظر الامريكية، ومن هنا تتحسب (اسرائيل) لأي تطور في العلاقات المصرية- العربية وتنتظر الى التعاون بينهما على أنه تهديد لترتيبات الامن في المنطقة التي جاءت بها اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ م ، التي لا تهدف الى استبعاد مصر عن معسكر المواجهة العربية للكيان الصهيوني فحسب وانما ترتب اوضاع المنطقة بما يعود بالأمن على (اسرائيل) عن طريق الرعاية الامريكية المباشرة ، ومن ثم قمع او منع اي تهديد عربي يمكن ان ينال من امن (اسرائيل) لذا فإن مصر لا تستطيع المشاركة في اي جهد عربي ضد الكيان الصهيوني او تقويض وجودها في المنطقة ، وبالنظر لما تشكله دول الممانعة من تهديد لوجود الكيان الصهيوني ، يجعل

(١) عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٩

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٨

(٣) مصطفى علوي ، الشرق اوسطية ومكانة مصر الاقليمية ، بحث مقدم الى المؤتمر العاشر للبحوث السياسية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ١٩٩٦) ، ص ٧ .

(٤) حسام عيسى ، العرب وجوارهم الى اين ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ٢٠٠٢ ) ، ص ١٢٤

صانع القرار الخارجي المصري في موقف لا يحسد عليه في اي تصرف اتجاء مثل هذه السياسة (١) ، وانطلاقاً من هذا التصور فإن اي تقارب مصري - عربي يفسر من جانب الولايات المتحدة و(اسرائيل) بمعنى اخر ان ارادة مصر السياسية في تنظيم حركتها وعلاقاتها العربية تخضع بشكل مباشر لقيود السلام الموقع مع (اسرائيل)<sup>(٢)</sup> . وترتب على مصر بموجب هذه الاتفاقية الخروج فعلياً من دائرة الصراع بين الدول العربية و(اسرائيل) ، كما ان للمعاهدة ابعاداً خطيرة في المجال الاستراتيجي بحيث ادت الى اختلال استراتيجي في الصراع العربي - (الاسرائيلي) ومن اخطر الجوانب التي تثيرها الاتفاقية التزامات مصر الدفاعية نحو الدول العربية ومدى تأثير هذه الالتزامات ، بإلتزامها مع الكيان الصهيوني بإعتبار ان مصر عضو في معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تم التوصل اليها من خلال جامعة الدول العربية او الاتفاقيات الثنائية<sup>(٣)</sup> ، وعلى الرغم من ان الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك ، وما اعقبه من زعامة لمصر ، قد ادركوا جميعا النتائج السلبية لاستراتيجية اللاحق بالتحالف الامريكي - (الاسرائيلي) ، وفهمهم العميق للموقف (الاسرائيلي) من التسوية السلمية واستمرار خطواتها اللاحقة . الا ان مصر على الرغم من حاجاتها لتدعيم حركتها الخارجية على الساحة العربية بقنوات وخيارات جديدة ، لازالت تشعر بثقل قيود السلام مع الكيان الصهيوني ، على الدور المصري في اطار البيت العربي<sup>(٤)</sup> ، اذ ان حدود التسامح الامريكي - (الاسرائيلي) ازاء اي تقارب مصري - عربي محدودة نسبياً في سياق الدور المرسوم لمصر في المنطقة العربية عموماً ، لذلك من المستبعد ان تلتقي مصر مع دول عربية معارضة لسياسة مصر الخارجية فيما يتعلق بقضية فلسطين<sup>(٥)</sup> .

ولصانع القرار الخارجي لمصر سياسته المقيدة اتجاه هذه القضية تحديداً ، وهناك فجوة واسعة او تقاطع مع سياسة دول ، مثل العراق وسوريا ، هذه المسألة تعد جوهرية واشكالية معقدة في العلاقات

---

(١) صالح النعامي ، العقل الاستراتيجي الاسرائيلي ، قراءة في الثورات العربية واستشراف مآلتها ، ط ١ ، ( قطر : الدائرة العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٣ م ) ، ص ٥١ وما بعدها .

(٢) محمد عبد العزيز ربيع ، الحوار الفلسطيني - الامريكي ، الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية والاستراتيجية ، ( عمان : دار الجليل ، ١٩٩٥ م ) ، ص ١٤ - ١٩ .

(٣) د . خلدون ناجي معروف : التسوية العربية - الاسرائيلية وتأثيرها على الامن القومي العربي ، بحث مقدم الى وزارة الخارجية العراقية ، ١٩٩٨ م ، ص ١٨١ .

- (٤) محمد حافظ اسماعيل ، امن مصر القومي في عصر التحديات (القاهرة : مؤسسة الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧ ) ، ص ١٨٤-١٩٨٦ .
- (٥) د . ناجي محمد الهتاش ، (اسرائيل) والتغيير في مصر ، دراسة استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، (مجلة ) الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٥ ، ( بغداد : جامعة بغداد ، مركز الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١٢م ) ، ص ١٩٠-١٩٢ .

المصرية - والدول العربية الاخرى المناهضة لها ، فاذا كانت هناك نقاط التقاء في سياسة مصر ودول الممانعة فان الاختلاف الواضح حول هذه القضية يثير اشكالية كبيرة امام صانع القرار المصري (١) . لذلك تحيط بمصر اوضاع اقليمية ضاغطة تتمثل في تمدد نفوذ قوى اقليمية ، يزيد مع التهديد (الاسرائيلي) من تآكل مساحات الحركة وهامش المناورة ، فالتحديات في الاتجاهات الاربعة الاصلية تبدو وكأنه يراد لمصر ان تحبس داخل قفص وتكفي داخل حدودها ، ففي الشرق التهديد (الاسرائيلي) الدائم للأمن القومي الذي زادت حركة حماس داخل قطاع غزة من وطأته ، إذ اصبحت حدود مصر الشرقية تحت مظلة اغلاق الانفاق بين قطاع غزة وسيناء ومكافحة تهريب السلاح الى حركة حماس في القطاع من اجل تحقيق امن (اسرائيل) ، مسألة مطروحة على اعمال اجتماعات ومؤتمرات تشارك فيها حكومات غربية واجهزة مخابراتها (واسرائيل) ، وفي مذكرة تفاهم ارسلتها (اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية في السادس عشر من يناير ٢٠٠٩ م ، عشية وقف (اسرائيل) عدوانها على غزة ، وزاد من وطأة ذلك ، ان المذكرة تضمنت فقرة بكل المقاييس تعد تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية المصرية ، إذ اشار الى تقديم مساعدات لمواطني سيناء لعدم القيام بأعمال تخريب في تطبيق عملي للتدخل الدولي في مناطق تشهد نزاعات (٢) . ووراء (اسرائيل) حماس كحليف اقليمي لإيران ، ايران نفسها بطموحاتها وبمشروعها الاقليمي الذي تجاوز منطقة الخليج وصولاً الى البحر المتوسط والى البحر الاحمر ، وفي الجنوب جرى تنفيذ تقسيم السودان الى دولتين . فالانفتاح وتعزيز القدرات المصرية والتخلص من عبء تصرفات بعض قادة فتح المحسوبين على مصر ، مصلحة وطنية من اجل ازالة اثار تدخل اطراف اقليمية لملء فراغ خلفته مصر في غزة ، وفي كل الملفات كان الاستثمار في العلاقات المصرية الامريكية مصلحة وطنية ايضاً من اجل العمل على تحقيق ما فشلت السياسة في تحقيقه على مدى ٣٠ عاماً من ابرام معاهدة السلام المصرية - (الاسرائيلية) عام ١٩٧٩ م ، وهو فصل العامل (الاسرائيلي) عن العلاقات المصرية - الامريكية ، ولم يعد مقبولاً ولا مبرراً القول بأن السير في هذا الاتجاه او ذلك ارتداد غير مفيد للسياسة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ( مرحلة عبد الناصر ) ، ويجب التفرد للتمتية رداً على اي ملاحظة تتعلق بتراجع نفوذ مصر ، وفاعلية سياستها الخارجية فلا احد يطلب ذلك (٣) . كما نعتقد ان التنمية والدور امران متلازمان فضلاً عن انه لا الرخاء تحقق ولا السلام الشامل .

- (١) د. خلدون ناجي معروف ، التسوية العربية - الاسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢ . للاستفاضة ينظر: صلاح سالم زرنوقه ، السياسة العربية لمصر نقد واستشراف، (مجلة) السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الاهرام ٢٠٠١) ، ص ٨٧-٩٠ .
- (٢) عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٩-٢٢٠ .
- (٣) د. عامر هاشم عواد ، ( في مجموعة باحثين ) ، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الامريكى ، ( بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠١٢ م ) ، ص ٥٣-٥٦ .

فيما يتعلق (بإسرائيل) تحديداً ان اكثر الانتقادات والالتهامات الموجه الى النظام المصري السابق تتمثل بتسامحه مع السلوك (الاسرائيلي) اتجاه الفلسطينيين والمنطقة ، لكن بعد ثورة (٢٥) يناير تعالت الاصوات لاعادة النظر في العلاقات مع (اسرائيل) بما يمثل ذلك الغاء اتفاقية تصدير الغاز والاهم من ذلك اعادة النظر في فقرات معاهدة السلام المصرية - (الاسرائيلية) ومطالبة (اسرائيل) بتعزيز الوجود الامني المصري في سيناء والتحرك لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل إذ ان (اسرائيل) ، هي الترسانة النووية الوحيدة في المنطقة وما يزيد الامر سوءاً كما اشار بعضهم الى هو ان (اسرائيل) يحكمها نظام ديني متشدد <sup>(١)</sup> ، مستعد للحرب في اي وقت ، وفي الوقت الذي تجمع الغالبية من اصحاب التخصص على مراجعة معاهدة السلام المصرية - (الاسرائيلية) كانت هنالك اراء اخرى ترى انه في ظل موازين القوى الاقليمية الحالية ، ليس هنالك مجال للحديث عن تعديل المعاهدة لكن ما يمكن ان تطالب في الوقت الحاضر هو اعادة النظر في الترتيبات الامنية على المناطق الحدودية . كما يرجح بعضهم ابقاء حالة السلام قائمة بين مصر و(اسرائيل) مع عدم الخلط بين السلام والتطبيع لان الاخير لا يمكن توفره من دون اعتراف (اسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني المسلوب في اقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية <sup>(٢)</sup> .

خلاصة القول ان استمرار الدور المصري في مساندة القضية الفلسطينية واعطاء اولوية الامن القومي المصري خاصة على حدود مصر الشرقية والتزام مصر بالمبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢ م ، ثم المعاهدة الموقعة بين مصر و(اسرائيل) عام ١٩٧٩ ، كذلك من الممكن اطلاق التفاوض حول الجزء الامني في المعاهدة المصرية - (الاسرائيلية) ، في ظل ادارة الامور في سيناء بشكل وطريقة مختلفة عن الماضي الا ان اخطر ما في سيناء هو موضوع سوء ادارة الحكومة للدولة هناك <sup>(٣)</sup> ، بالإضافة الى ان مشكلة الانفاق والمعابر التي يجب ان لا تترك فيها الامور بدون ضوابط كما جرى أبان النظام السابق بسبب ما وصلت اليه من تهديد ودخول عناصر ارهابية وتجارة مخدرات وسلاح ... وغيرها بل يجب ادارة الانفاق والمعابر والمداخل الشرعية بطريقة منظمة ومراقبة محكمة . وفي كل هذا يجب ان لا نتبني

---

(١) محمد سعيد ابو عامود ، المازق ، ادارة ازمات مصر الخارجية بعد ثورة ٢٣ يناير ( مجلة ) السياسة الدولية ، العدد ١٨٩ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للدراسات ، ٢٠١٢ م ) ، ص ١١٢ .

(٢) محمد قدوري سعيد ، مستقبل العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، ( مجلة ) السياسة الدولية ، العدد ١٨٦ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للدراسات ، ٢٠١١ م ) ، ص ١٣٦ ، كذلك ينظر : جميل مطر ، تردي السياسة الخارجية ( هم ونزاح ) جريدة ( الشروق ١/٤/٢٠١١ م ) .

(٣) Fawaz A-Gerges (( Egyptian – Israeli Relations Tuyr sour )) foreign Affairs , May . June 1995 , P , 938.

مصر سياسة المغامرات في سياستها الخارجية بل يجب ان تكون هنالك سياسة مضبوطة وواضحة حتى مع الولايات المتحدة الامريكية . وبعد تصريح الرئيس الامريكي اوباما الاخير بأن (مصر لا عدو ولا صديق ) لابد هنا من اخذ المبادرة وطلب حوار استراتيجي فوري مع الولايات المتحدة الامريكية ولكن ليس من خلال سياسة ضعيفة ومتهالكة ومتراجعة<sup>(١)</sup> ، ويلاحظ امرين رئيسيين بالنسبة لتوجهات السياسة الخارجية المصرية اتجاه (اسرائيل) :-

\* إن هناك ضرورة التزام مصر بمعاهدة السلام المصرية - (الاسرائيلية) ما دامت (اسرائيل) ملتزمة بها<sup>(٢)</sup> .

\* رفض القيام بالدور الذي كان يقوم به الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك ، وعلى اي حال فإن السياسة الخارجية المصرية اتجاه (اسرائيل) بعد الثورة لن تكون كما كانت سابقاً بل تعرضت السفارة (الاسرائيلية) بالقاهرة الى هجوم من قبل المتظاهرين الراضين للسياسة الاسرائيلية لذا تم اغلاقها ، والثاني ، يتمحور بتفجير خطوط انابيب الغاز في سيناء ثم قيام السلطات المصرية بالغاء اتفاقية توريد الغاز لاسباب تجارية على وفق تصريحات السلطات<sup>(٣)</sup> .

لذلك نحن نعتقد ان المحددات او العقبات تتمثل (باسرائيل) فمن المعروف ان (اسرائيل) لم تكن ابدا مع ثورة يناير ، وجاءت تلك في التصريحات التي اصدرتها رافضة حالة الانفلات الامني في مصر وعدم استقرار الاوضاع ، فضلا على قيام القادة الاسرائيليين بعرض اللجوء السياسي على الرئيس السابق محمد حسني مبارك ان الشاغل الالهم (لإسرائيل) هو الحفاظ على امنها وبقاء مصالحها مع مصر المتمثلة بمعاهدة السلام المصرية - (الاسرائيلية) في الاساس ، التي تتفرع منها علاقات تطبيعية في مختلف المجالات .

---

(١) د. عادل سليمان ، السياسة الخارجية المصرية الواقع والمستقبل ، في ١٢/١٠/٢٠٠٣ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي : [www.digital.ohram-org-eg](http://www.digital.ohram-org-eg) ، وللتفاصيل أكثر : ينظر عاطف الغمري ، مصر وامريكا

علامات النصر في عصر اوباما ، المجلس الوطني للشؤون الخارجية (القاهرة : شركة نهضة مصر للطباعة والنشر ، ٢٠١٠ ) ، ص ٥١ وما بعدها .

(٢) محمد قدوري سعيد ، مستقبل العلاقات المصرية - الاسرائيلية (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

(٣) جميل مطر ، الثورة المصرية ، الخلفيات والبدائيات ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ١٨٥ ، (بيروت : مركز دراسة الوحدة العربية ، ٢٠١١م) ، ص ٨٢-٨٦ . كذلك ينظر : محمد سعيد ابو عامود ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

## ثانياً - متغير دول الجوار العربي الافريقي

تتركز مسببات عدم الاستقرار والاضطراب الامني في مصر على المستوى الاقليمي في الازمات في السودان من جانب ، وما يتبعه من الاتهام المتبادل بين البلدين بانتهاك السيادة الوطنية لاجدهما من قبل الاخر ، المسبب الثاني ، هو الازمات في ليبيا ، اما المسبب الثالث ، تحدي المياه وتأثيرها في امن مصر الى جانب المشاكل الفرعية الاخرى .

### ١- الازمات في السودان

اصبح السودان في مطلع ٢٠١١م<sup>(١)</sup> ، اول دولة عربية وثاني دولة افريقية بعد اثيوبيا منذ الاستقلال تتعرض للتقسيم وذلك حين ايد اكثر من ٩٨% من مواطني جنوب السودان فصل جنوب السودان عن شماله وذلك في الاستفتاء الذي جرى في ١٩ كانون الثاني ٢٠١١م ، وبموجب هذا القرار اصبح جنوب السودان في تموز يوليو ٢٠١١م ، واقعاً وقانوناً . فانفصال جنوب السودان يمثل تهديداً لامن مصر القومي، ولاسيما مع استمرار حالة التوتر بين جنوب السودان وشماله، فضلا عن تصاعد النزاعات الانفصالية في اقليم دارفور فالى جانب التقسيم الذي وقع في السودان فإن وجود الدولة السودانية ذاته اصبح مهدداً بقيام الشعب السوداني بالانتفاضة على الرئيس البشير وهو الامر الذي لو تصاعد فستكون له تداعياته الخطيرة على منظومة الامن القومي المصري ، خصوصاً وان مصر تواجه دعاوى مستمرة باعادة توزيع حصص مياه النيل ومطالبة دول المنبع بتصدير الفائض من المياه الى دول داخل النهر وخارج النهر مثال (اسرائيل)<sup>(٢)</sup> ، بالإضافة الى ذلك النزاع الحدودي المتجذر بين مصر والسودان منذ عام ١٩٥٨م ، والذي يثار بين الحين والآخر على منطقة (حلايب) الحدودية بين البلدين إذ تشير التقارير المصرية ان منطقة (حلايب) ، ارض مصرية ولا يمكن التنازل عنها مهما كانت الاسباب اما رؤية صانع القرار السوداني فينظر الى هذه المنطقة على انها منطقة تكامل بين البلدين<sup>(٣)</sup> .

وفي ضوء ذلك نعتقد ان منطقة (حلايب) الحدودية المتنازع عليها بين الجانبين ستبقى محدداً وقيداً على صانع القرار المصري ريثما يتوصل البلدان الى حل شامل وجذري لها ، فضلاً عن ازمة مياه النيل .

- (١) حسن حامد مشكيبية ، التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان ، (مجلة ) المستقبل العربي ، العدد ٤١٥ ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٣م ) ، ص ٣٩ .  
(٢) قناة الحدث اليوم في ٢٠١٤/٩/١٥ م .  
(٣) احمد يوسف احمد ، ونيفين مسعد ، (محرران) ، حال الامة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ ، مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر دائمة ، ط ١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٣ ) ، ص ٢٩٥-٢٩٧ .

## ب- الاوضاع في ليبيا :

مع الفوضى الامنية الداخلية في ليبيا<sup>(١)</sup> ، وعجز الحكومة الليبية من السيطرة على الاوضاع وخاصة حماية حدودها الغربية مع مصر، بينما يفسح المجال امام تدفق العناصر الارهابية وتهريب الاسلحة الى دول الجوار ومنها مصر، وما يترتب عليه من نشر اجواء عدم الاستقرار والاضطراب في منطقة شمال افريقيا كل ذلك يسهم في زعزعة الامن والاستقرار المصري خصوصاً في مجال مكافحة ظاهرة الارهاب والجريمة العابرة للحدود من تسرب السلاح عبر الحدود الليبية الى منطقة سيناء المصرية لاستخدامه من قبل جماعات متطرفة ، منها على سبيل المثال ( انصار بيت المقدس ) بما يفرض قيود مستقبلية على صانع القرار الخارجي المصري في مجال التحرك الخارجي<sup>(٢)</sup> .

## ج- اثيوبيا ودورها الاقليمي

لا جدال في ان اثيوبيا قد طورت دورها الاقليمي على المستويين العسكري والسياسي ، فعسكرياً انتشرت قوات اثيوبية في الصومال وعلى الحدود بين دولتي السودان (وجنوب السودان ) انتشر جزء من قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي<sup>(٣)</sup> ، إذ ادت اديس ابابا دور الوسيط في الخلاف الحدودي بين السودان ودولة جنوب السودان وفي داخل جنوب السودان بين الرئيس ومعارضيه وهي نجحت كذلك، في تشييد سد النهضة<sup>(\*)</sup> التي تعده عنواناً لتقدمها ومشروع القرن بالنسبة لها وذلك بناءً على المخطط الذي وضعته على الرغم من كل الاعتراضات المصرية والعربية وهذا ما تم الاشارة اليه سابقاً . من الواضح ان اثيوبيا حققت مكاسب على حساب الجانب العربي وخصوصاً على الجانب المصري<sup>(٤)</sup> . لذلك يعد المحور الجنوبي من المناطق التي تشهد تفاعلات وتغييرات في الجوار الجنوبي لمصر الذي يشمل قيام ونشأة دولة جنوب السودان ، فهو واقع جديد له اثره في مصر وعلى مصر اخذ هذا الواقع الجديد في الحسبان<sup>(٥)</sup> . بالإضافة الى توحيد الجهود من اجل ايجاد اتفاق مع الدول الافريقية حول مياه النيل يعد

(١) وحيد عبد المجيد ، ثورات الربيع العربي بعد ثلاث سنوات : مصر نموذجاً، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٤٢١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤م ) ، ص ٣٨ .  
(٢) جريدة (الشرق الاوسط اللندنية ، في ٢٠١٤/٩/١٣م ) .

(٣) محمود ابو العينين ، الدور الاقليمي المصري في افريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، بين الاستمرارية والتغيير ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٤٩ ، (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، ٢٠٠٢ ) ، ص ١٥- ١٦ .

(\*) نجحت اثيوبيا من جانبها في تنفيذ خطة تشييد سد النهضة بدون اعتبار للمخاوف المصرية على مواردها المائية حيث إن إعلان أثيوبيا منفردة حول تحويل مياه نهر النيل الأزرق لأشياء (سد النهضة) على أراضيها وكان بمثابة خروج عن المتفق عليها أقليمياً بين دول حوض النيل ولا شك أن ملف المياه في منطقة حوض النيل له العديد من الجوانب الاقتصادية والسياحية ، ومن بين أهم الآثار الاقتصادية السلبية على مصر بسبب عزم أثيوبيا إقامة مشروعها لسد النهضة : ١- تراجع المساحة الزراعية ٢٠- مزيد من البطالة - اذا أقامة أثيوبيا مشروع سد النهضة فإن جهة مصر من مياه نهر النيل ستخفض بنحو ٩-١٢ مليار متر مكعب . - العجز المائي - خفض الطاقة الكهربائية - خنق مصر . للمزيد ينظر : عبدالحافظ الصاوي ، تداعيات (سد النهضة) ، على اقتصاد مصر استخرج بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع التالي : [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) وكذلك ينظر: علي الدين هلال ، حال الامة العربية : ٢٠١٣م-٢٠١٤م ، مراجعات بعد التغيير ، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ٤٢٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠-١١ .

(٤) علي الدين هلال ، حال الامة العربية ، ٢٠١٣م-٢٠١٤م ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠- ١١ .

(٥) محمد انيس سالم ، مصر والمتغيرات على المسرح الاقليمي ، جريدة (المصري اليوم ، ٣٠/٧/٢٠١١م) .

النيل هو شريان الحياة في مصر (١). ولا بد من اعطاء اولوية لمثل هذه كَأ هي الدولة الوليدة

لان مصر تواجه التحدي المتمثل بتغلغل (اسرائيل) المتحالفة مع دولة جنوب السودان مما ينم عن مخاطر وتحديات مستقبلية ، بالاضافة الى ذلك فإن الجوار الجنوبي ايضا يضم في طياته كذلك دولة جنوب افريقيا ، والسيناريو المضطرب في دولة شمال السودان التي تعاني صراعاً داخلياً وصراعات مع دارفور ودول الجوار وعلى مصر ان تتخذ موقفاً اتجاه ما يحدث وان تعمل بدور الوساطة بين الاطراف من اجل حل الخلافات بالطريقة السلمية ، كذلك يتكون الجوار الغربي من دولة لاشك في ان لمصر (٢) ، مصالح مباشرة معها وهي ليبيا ، فهناك توجد اكبر جالية مصرية بالاضافة الى التأريخ المشترك من الكفاح ضد الاستعمار ومن الاخطاء الاقليمية التي اشار اليها العديد من المفكرين والباحثين في ترك مصير ليبيا يتحدد في المحافل الدولية والسماح لحلف الاطلسي بتحديد مصير ليبيا ويمكن طرح رؤى حقيقية بالسعي مع الاطراف الفاعلة للتحرك السريع فهمة مصر متابعة القضايا الداخلية الليبية والاهتمام بها بعد سقوط نظام القذافي ويمكن ان تستعيد دورها الاقليمي في هذا الصدد من خلال تجميع القوى الاقليمية وتفعيل دور ووظيفة المنظمات الاقليمية ثم لاشك في ان الاخيرة تؤدي دوراً بارزاً في الحيلولة دون تفاقم الصراعات في المنطقة واهم هذه المنظمات جامعة الدول العربية ، وفي هذا الاطار تحدث الكثير عن انشاء قاعدة صلبة ومتينة تجمع بين الهوية العربية والروح الافريقية وتضم مصر وليبيا والسودان وقد سمي بعضهم هذا التجمع بالمثلث الذهبي (٣) ، استناداً الى ما تتمتع به هذه الدول من موارد وامكانيات قد تجعلها مثلث القوة للوطن العربي والقارة الافريقية (٤) .

وفي ضوء ما تقدم ، تتسم تلك السياسة بطابع تاريخي تتمازج فيه المتغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية ، وينهض في معظم تلك المعادلة حوض النيل ، بدور حيوي وفاعل في ربط البلدين بقدر

عالي من التنسيق والتفاعل ، إن هذه السياسة المصرية اتجاه اثيوبيا ، اعتمدت الى مجموعة من المصالح المشتركة بين الدولتين يمكن إن نوجزها بالاتي (٥) :

(١) محمد سلمان طابع ، الحاجات المائية المصرية - تحديات المستقبل (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨١ ، (القاهرة: مؤسسة الاهرام ، ٢٠١٠ ، ص ٥٠ .

(٢) سيد ابو زيد عمر ، نحو سياسة خارجية لمصر تضمن امنها وتحقق مصالحها جريدة (الشروق في ١/٩/٢٠١٢م)

(٣) فهمي هويدي ، تساؤل مشروع حول التزامات مصر الخارجية ، جريدة (الوطن في ٩/٧/٢٠١٢م) .

(٤) تقرير عمل السياسة الخارجية ، منتدى شركاء التنمية في ٢٧ ايار / مايو ٢٠١٢م .

(٥) التقرير الاستراتيجي العربي عام ١٩٩٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٩ - ٣٤١ .

\* الاهمية التي كانت تمثلها اثيوبيا قبل استقلال ارتيريا من خلال سيطرتها على المدخل الجنوبي للبحر الاحمر ، ثم إن اثيوبيا كانت ولا تزال احد الدول المؤثرة في توجيه صراعات جنوب السودان بحكم الارتباط بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن ، واهمية السودان لمصر .

\* تمثل الهضبة اهم منابع نهر النيل ، واطرها على الاطلاق ، اذا هنالك مصلحة مشتركة حيوية دائمة بين مصر واثيوبيا ، تتطلب قدرا عاليا من التعاون والتفاهم والتنسيق ، تنطلق من كون ٨٥% من متوسط الايراد السنوي من مياه نهر النيل التي تصل الى مصر تأتي من جهة الهضبة الاثيوبية (١) .

\* تعد اثيوبيا من الدول الافريقية ذات مكانة اقليمية كبيرة وهي ضمن هذا السياق دولة المقر بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية وهي ذات وزن ديموغرافي وعسكري مهم .

في المقابل الميزات التي تجعل لاثيوبيا اهمية كبيرة لدى صانع السياسة الخارجية المصرية ، فان اثيوبيا هي الاخرى لدى صانع القرار ما يثير اهتمامه لمصر (٢) .

#### د- ارتيريا

الحقيقة كما تبدو لنا ، إن تأثير المتغير الارتيري على مصر يعود الى اهمية موقعها ، فهي دولة جوار حديثة الاستغلال عام ١٩٩٣م ، تقع ارتيريا في شرق افريقيا على البحر الاحمر تمتد على مساحة (١١٧ ، ٦٠٠ كم<sup>(٣)</sup>) ، تمتد شواطئها على ساحل جنوب البحر الاحمر لاكثر من ( ١٠٠٠ كم ) ، ويتصل بها عدد كبير من الجزر في البحر الاحمر بعضها ذات تأثير مهم في التحكم بالملاحة في ذلك البحر ، كذلك هنالك علاقات مزدوجة يغلب عليها طابع الشك وعدم الثقة بين ارتيريا وأكثر الدول العربية

، وتتمتع من جانب اخر بعلاقات مع (اسرائيل) وتؤثر توجهاتها في ديمومة استقرار البحر الاحمر والقرن الافريقي ، لذلك تحتل ارتيريا مكانة حيوية على خارطة الاهتمامات الاقليمية لمصر (٤) .

( ١ ) ممدوح الولي ، دول حوض النيل : الواقع الاقتصادي والتجارة مع مصر ، ( مجلة ) أوراق الشرق الاوسط ، العدد ١٤٦ ، تشرين الاول / اكتوبر / ٢٠٠٩ م ، ص ١٦٤ .

( ٢ ) حسام الدين جاد الرب ، الجغرافيا السياسية ، ط١ ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٩ م ) ، ص ٣٠٢ .

(٣) نادر نور الدين محمد ، موارد دول حوض النيل المائية والارضية ومستقبل التعاون والصراع في المنطقة ، ط١ ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشؤون ، ٢٠١١ م ) ص ٩٢ .

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٦ م ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٢ ، ينظر كذلك : محمد ابراهيم المصبح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ .

ترجع سياسة مصر الخارجية ازاء ارتيريا الى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ كانت مصر اول دولة تقف مع الشعب الارتيري وتساعد على مقاومة اضطهاد حكم الامبراطور ( هيلاسيدلاسي ) الرجعي وتصلبه ضد المسلمين ، وتشجع فكرة الصومال الكبير ، ومطالبة مسلمي اثيوبيا بالثورة حتى تضعف قوة اثيوبيا وتمنعها من التهديد باستخدام مياه النيل بما يضر بمصر ، وذلك ( اثناء معارضة اثيوبيا لبناء السد العالي ) ، وكانت عمليات الشد وال جذب بين مصر واثيوبيا خاضعة من ثم للموقف في كل من الدول الاخرى التي كانت لها تاثير في الحرب الاهلية الاثيوبية مثل السودان والمملكة العربية السعودية واليمن الجنوبي والشمالي<sup>(١)</sup> ، وكما حرصت مصر بشكل جدي وفعال على المساهمة مع الاطراف المشاركة في اية مفاوضات حول المسألة الارتيرية ، كما اسهمت مصر بشكل جدي في عملية الاستفتاء الذي جرى في ابريل عام ١٩٩٣ م ، لتعزيز مستقبل ارتيريا والذي تم بموجبه حصول ارتيريا على الاستقلال ، إنه على الرغم من الجهود العربية والدعم السعودي المصري العراقي في تحرير ارتيريا ، الا أن الاستعمار التونسي تدخل في صرف عملية الاستقلال ونصب (اسايس افورقي) ذي الثقافة الفرنسية ومسيحي متجاوزة القطاعات الواسعة من المسلمين ، فضلا عن فرض اللغتين السواحيلية والفرنسية مستبعدة اللغة العربية كالغة للاغلبية عن أن تكون لغة رسمية فضلا عن قطع الجسم العربي عن الاتصال جنوبا جنوب الصومال<sup>(٢)</sup> .

في ١٥/ مايو ١٩٩٣ م ، بدأت مرحلة جديدة ، أتخذت اطرأ رسمية بعد إن كانت غير خاضعة لتلك الاعتبارات ، كانت مصر هي المبادرة الى تفعيل تلك العلاقات ، إذ كانت من أوائل الدول التي اعترفت رسمياً بارتيريا، وبادر الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك آنذاك بزيارة رسمية لأسمرة للتهنئة بهذه المناسبة الوطنية ، كما بادرت مصر بفتح اول سفارة لها في العاصمة الارتيرية بعد شهرين تقريبا من استقلالها، وباشرت في تقديم المساعدات والمعونات الإنسانية للشعب الارتيري ، بالمقابل زار الرئيس الارتيري (اسياس افورقي) بزيارة العاصمة المصرية القاهرة مرتين الاولى في عام ١٩٩٣ م ، والثانية في عام ١٩٩٥ م ، الا إن العلاقات المصرية - الارتيرية ، على الرغم من كل ما تمتاز به من

التنسيق والتعاون لا يمكن وصفها علاقات صداقة مستمرة ودائمة ، إذ شابها العديد من المنغصات التي تعترى بين تارة واخرى مسار تلك العلاقات ، إذ إن طبيعة المشكلات التي تواجه البلدين ، ترجع بالاساس الى المعطيات ذات ابعاد سياسية<sup>(٣)</sup>، يتعلق في معظمها بالسياسة الخارجية الارتيرية اتجاه جوارها المتعلقة برفضها الإنضمام الى جامعة الدول العربية صراعات مع دولة اليمن الذي اندلع على اثر استيلاء قواتها على جزيرة (حنيش) الكبرى في عام ١٩٩٥م، الذي على اثره فجر قضية امن البحر الاحمر<sup>(٤)</sup> .

(١) زبيدة عطا ، اسرائيل في النيل ، ط١ ، ( القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٠ م ) ص ٥٢ .

(2) عبد البارى عبد الرزاق النجم ، ارتيريا شعبا وكفاحا ، ط١ ( بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٧١م ) ، ص ١١ وما بعدها .

(٣) بهذا الصدد ينظر المصادر الاتية : ( جلال الدين محمد صالح ، القرن اهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية ، (مجلة) قراءات افريقية ، العدد ١ ، (القاهرة: ٢٠٠٤م) ، ص ٦٧-٦٨ . كذلك ينظر : حلمي شعراوي ، الثورة الارتيرية وحق المصير، (مجلة)، السياسة الدولية، العدد ٥٠، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات، ١٩٧٧م) ص ٥٠-٥١

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٢٣ .

إن هذه السياسة هي بعيدة كل البعد عن السياسة الخارجية نسبيًا ، وتتمثل في مشاكل : منها ما يتعلق بالصيد في المياه الاقليمية الارتيرية ، التي حاولت اكثر من مرة باحتجاز الصيادين والسفن المصرية ، غير إن السياسة المصرية كانت تتعامل مع هذه القضايا وتداعياتها في تحيد هذه المشاكل ضمن القضايا الطبيعية من دون إن تعطي ذلك ابعاد سياسة .

ازاء ما تقدم من نماذج لبعض الدول الافريقية كان عموم التوجه المصري صوب باقي ارجاء القارة الافريقية كان محددًا فمذ بداية حكم مبارك كانت العلاقات بين مصر وافريقيا في شكل دبلوماسي محدودة وقليلة من العلاقات الاقتصادية والثقافية الى اهمال هذا الجزء الاقليمي المهم بالنسبة لمصر عام ١٩٩٠ م . ومن ثم لم يعد لمصر دور في الشأن الافريقي ولم تعد لمصر مشاركة فاعلة على مجمل القضايا واصبحت الدبلوماسية بعيدة عن حل المنازعات. ففي تلك المرحلة حدثت مشاكل كثيرة في السودان سواء فيما يتعلق بالجنوب او اقليم دارفور ولم يكن لمصر دور في اتفاقية نيفاشا التي اطرت لعلاقات جنوب السودان بشماله، واعترفت بحق تقرير المصير للجنوبيين. فضلا عن منطقة البحيرات العظمى والصومال والخلاف الدائر بين ارتيريا واثيوبيا وما يحدث في مناطق اخرى من القارة، وغير ذلك من الازمات التي غاب عنها الوجود المصري في تلك المرحلة . بالاضافة الى انخفاض التجارة البينية مع افريقيا بشكل كبير اذا ما قورنت في الاعوام التي سبقتها. كما ضعفت الاستثمارات في المجال الزراعي بافريقيا في حقبة حكم الرئيس مبارك، إذ كان هنالك توجه عام للاستثمار في اوربا وليس افريقيا<sup>(١)</sup>.

مذ تولي الرئيس المصري السابق السلطة في مصر قام بزيارة اثيوبيا في شهر حزيران عام ٢٠١٢ م ، على هامش مشاركته في القمة الافريقية، فضلا عن مشاركته في العيد القومي لدولة اوغندا<sup>(٢)</sup> . مع

ذلك، لم ينفذ محمد مرسي شيئاً يذكر يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية وخصوصاً في الدائرة الأفريقية، فلم يعمل بتنظيم خطة دبلوماسية واسعة النطاق على مستوى أفريقيا، تستخدم الدبلوماسية الرسمية والشعبية والوسائل الإعلامية كافة في الدول الأفريقية. ولم يلحظ في وسعه إعادة العمق الأفريقي إلى دائرة الفعل السياسي الخارجي المصري على المستوى الثنائي، وتحديد اتجاه دول حوض النيل والقرن الأفريقي

(١) وليد محمد علي، مصر والعلاقة مع فلسطين في ظل الأخوان، (مجلة) حمورابي، العدد ٥، (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣ م)، ص ١٩٣.

(٢) احمد ابو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

كأولوية في سياسة مصر الخارجية<sup>(١)</sup> ، بما فيها المعاهدات والاتفاقيات الدولية .

بعد ثورة ٣٠/يونيو، اتسمت السياسة الخارجية المصرية بالهدوء والاعتدال ، فضلا عن عدم تورط مصر في أي صراع اقليمي في القارة، وحرصها المشهود به من جانب الاطراف الأفريقية على تسوية هذه الصراعات وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي في القارة، تشير إلى حدوث إنفراج بالعلاقات المصرية - الأفريقية . في أول زيارة، قام بها (جابريل دانسون لوكاسو) أمين عام منظمة الدول الأفريقية المنتجة للبترول ((ابا)) بزيارة مصر منذ أحداث ٣٠ يونيو، وأعلنت مصادر مصرية، كانت في استقبال لوكاسو، إن المسؤول الأفريقي سيلتقي خلال زيارته عدداً من المسؤولين المصريين. لبحث سبل دعم علاقات التعاون الأفريقي المصري في مجال البترول ، بوصفه خطوة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأفريقية. فضلا عن بحث تأسيس شركات استثمارية مشتركة لتوفير الخدمات الأساسية في مختلف المجالات المرتبطة بصناعة البترول والتي تعزز زيادة القيمة المضافة والاستفادة من الخبرات المصرية في مجال تنفيذ مشروعات البترول والغاز وتصنيع المعدات بهدف زيادة ودعم التكامل. فضلا عن بحث مبادرة مصرية لتأسيس معهد البترول الأفريقي بالقاهرة<sup>(٢)</sup> .

### ثالثاً : القوى الإقليمية الأخرى ( تركيا وإيران )

بينما تتشغل العديد من الدول الكبرى في إعادة حساباتها الاستراتيجية تقوم بعض الدول الإقليمية المهمة مثل إيران وتركيا وكذلك (إسرائيل) بمحاولات من أجل ملء الفراغ الاستراتيجي الحاصل في المنطقة سعياً للمشاركة في إعادة رسم مستقبل المنطقة<sup>(٣)</sup> ، ففي الشمال تعاون عسكري - (إسرائيلي)

وضغوط تركية من أن لأخر على مصر لعل من بينها الاعتراض على اتفاقية المناطق الاقتصادية الخالصة التي وقعتها مصر مع قبرص الى جانب محاولة تركيا لعب دور الوسيط في النزاع العربي (الاسرائيلي) وتوسيع نفوذها الاقليمي بتقديم نفسها أنموذجاً لدولة علمانية اسلامية غربية مقبولة لقيادة

(١) إن هذه الزيارات تعد الاولى لمصر منذ العام ١٩٩٥ م ، للمزيد ينظر : جريدة (المصري اليوم في ٢٠١٣/٧/١١ م).

(٢) إن هذه الزيارات تعد الاولى لمصر منذ العام ١٩٩٥ م ، للمزيد ينظر : جريدة ( المصري اليوم في ٢٠١٣/٧/١١ م). مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٣) تقرير عمل السياسة الخارجية المصرية ، منتدى شركاء التنمية ، مصدر سبق ذكره .

الاقليم ، على نحو ما عكس اداءها الدبلوماسي البارز خلال العدوان (الاسرائيلي) على غزة سنة (٢٠٠٩م) ، وتقاطع المصالح الوطنية المصرية واهداف السياسة الخارجية مع المشروع الايراني وتعرض للخطر في حالة الدخول في خصومة مع (اسرائيل) او تجاوز الخطوط الامريكية الحمراء في قضية العلاقات مع ايران إذ لا تستطيع مصر ان تكون طرفاً في الطموحات الايرانية او شريكاً استراتيجياً (لإسرائيل) ومن ثم فإن الاشكالية هنا تكمن في كيفية تحقيق المصالح من منظور (برجيمائتي) في ظل ظروف وجد فيها تيار بمحور ( الممانعة ) في ايران ظهر اقليمياً ووجدت ايران في هذا التيار حلفاء فالتفاهم الامريكي - الايراني المحتمل سيرتب اعباء اقليمية على مصر واطراف اخرى سيكون عليها ان تتحملها واثماً عليها ان تدفعها وتداعيات ستكون مضطرة للتعامل معها فالدبلوماسية الايرانية والسورية نجحتا في ربط الملفات الاقليمية للعراق ولبنان والقضية الفلسطينية والسلام مع (اسرائيل) بملفات العلاقات بينهما والولايات المتحدة الامريكية ( وهو ما اكده الرئيس الامريكي اوباما بعد استلامه الرئاسة عن نهج اقليمي جديد ) (١) .

وبناءً على ما تقدم ، فقد اوصى عدد من هذه القوى بضرورة تعامل مصر مع القوى الاقليمية والدولية البارزة على المسرح الدولي ، بطريقة جديدة من خلال منهجية واسلوب اكثر تطوراً يتجاوز نطاق العلاقات الثنائية ومن بينها تركيا وايران .

أما بالنسبة الى ايران ، فقد ابدى الكثير من الباحثين ان استعادة العلاقات يعد مؤشراً ايجابياً في الوسط الدبلوماسي ، ولم يتطرق احد عن الحديث عن قطع او تردي العلاقات معها مرة اخرى او اعاقة اقامة العلاقات على المستويات كافة على الرغم من الاقاويل عن مخاطر (الهلال الشيعي) وسعي ايران

الى قيادة المنطقة العربية (٢) ، اذ ان استمرار سياسة المواجهة مع ايران لن يعود بالنفع على مصر بل يمكن لمصر وقتذاك ان تقوم بدور لرأب الصدع الحاصل في الاقليم وفي العالم الاسلامي بين الاخوة الشيعة والسنة ونجاح مصر في القضاء على مثل هذا الصراع سيعيد توازن القوى الاقليمية وانهاء

(١) نقلاً عن : عبد الهادي علام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .

(٢) ناهد السيد امين ، المحددات الخارجية للعلاقات المصرية الايرانية ، في ٢٠١٠ م ، بحث منشور على شبكة

الانترنت عبر الموقع الآتي : [http:// www.elsyasi.com](http://www.elsyasi.com) .

التوترات الموجودة في المنطقة وهكذا اشترك الجميع في موقف موحد على ضرورة عودة العلاقات المصرية - الايرانية الى مسارها الطبيعي على نحو تدريجي لاحداث نوع من التوازن الاقليمي وقد قام بعضهم بربط العلاقات المصرية - الايرانية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والابتعاد عن اثاره الصراعات واحترام السيادة الاقليمية ، كما يجب على الخارجية المصرية ان تطالب حكومة طهران باعتراف ايران بسيادة دولة الامارات على جزر طناب الكبرى وطناب الصغرى وابو موسى ، إذ الاخيرة تم احتلالها من قبل ايران وهي مسألة مخالفة لقواعد القانون الدولي واحكامه (١) ، اما فيما يخص تركيا اضحت الانموذج الذي يحتدى به العديد من الانظمة السياسية في تحقيق التقدم الاقتصادي فضلا عن كونها شخصية قيادية حافظت على تماسك الجبهة الداخلية وغيرها من العناصر الاخرى التي مكنتها من العودة الى الساحتين الاقليمية والعالمية بقوة حتى ان الغرب بدأ يأخذها في الاعتبار كونها قوة دولية لا يمكن تجاهلها ؛ لذلك على السياسة الخارجية المصرية ان تعطي اهتماماً كبيراً لتنمية وتطوير العلاقات مع تركيا بعدها ان الاخيرة فرضت نفسها كلاعب اساسي في المنطقة . ومن الايجاب في تحقيق اهداف السياسة الخارجية المصرية تطوير هذه العلاقات وتأسيس حوار استراتيجي فاعل يتضمن التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي ويمكن تصور فتح اسواق مصرية في تركيا الامر الذي سيخدم الاقتصاد المصري علاوة على مواقف تركيا اتجاه الصراع العربي - (الاسرائيلي) وتراجع تركيا في المدة الاخيرة في علاقاتها مع (اسرائيل) واشتراكها في تحقيق التسوية السلمية لهذا الصراع الذي ظل المهيمن على السياسة الخارجية المصرية ويبقى على الخارجية المصرية الحذر من المنافسة التركية اذ يتطلب البدء اولاً بمشروع قومي للنهضة العلمية والعملية (٢) .

مما لاشك فيه ان هناك مصالح استراتيجية بين كل من ايران وتركيا و(اسرائيل) تستهدف بالإضافة الى المصالح القومية لهذه الدول الثلاثة ، تهديد الامن القومي المصري ، ومحاولة تحجيم الدور الاقليمي المحوري لمصر، واحتوائه في كل من الوطن العربي والشرق الاوسط<sup>(٣)</sup> .

(١) عبد الحافظ الكردي ، ثوابت ومنطلقات السياسة الخارجية ، جريدة (الاهرام في ٢٠/٨/٢٠١٢ م ) .

(٢) فهمي هويدي ، تساؤل مشروع حول التزامات مصر الخارجية ، مصدر سبق ذكره .

(٣) محمد سعيد ادريس ، اتجاهات معاكسة ، مواقف الفاعلين الاقليميين غير العرب اتجاه الثورات العربية ، (مجلة)

السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، ٢٠١٢) ص ٨٠ وما بعدها .

والواقع ان ايران حتى في ظل الحكم الاسلامي تسعى في عودة الامبراطورية الفارسية وهي تستخدم المذهبية الدينية سواء في دول الخليج العربية ، او في سوريا ، او في لبنان ، او في قطاع غزة ، من اجل الوصول الى هذا الهدف وهي في هذا الاطار لم تضع اي خطوط حمراء من التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك مع (اسرائيل) ، كما ان تركيا تسعى من خلال توفيق علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية ومحاولة الانضمام الى الاتحاد الاوربي ، ان تتمكن من السيطرة على المنطقة العربية ( الوطن العربي ) والشرق الاوسط من خلال اعادة احياء الخلافة الاسلامية بالمفهوم السني ، وهي بذلك تحل محل الدولة المصرية في المجال الحيوي لمصر ، وفي هذا الجانب أبرمت تركيا العديد من اتفاقيات التعاون الاستراتيجي وفي مقدمتها اجراء المناورات العسكرية المشتركة بين البلدين ، اضافة الى انها سعت كعضو نشط في حلف الاطلنطي ضمن النظام الليبي السابق ، وحاولت استخدامه ضد النظام السوري الحالي ، وبناء على ذلك فان كلتا الدولتين ( ايران وتركيا ) تحاول تطويق الدور المصري التقليدي في افريقيا ، وذلك بالتوسع المالي والاقتصادي في دول حوض النيل بشكل اساسي ، والحق ان بلورة هذا الموقف العدائي من الدولة المصرية عقب ثورة ٣٠ / يونيو / ٢٠١٣ م ، قد اتضح بوضوح في موقف البلدين المناهض لتلك الثورة والمؤيد تأييداً غير محدود لجماعات ( الاخوان المسلمين وانصار بيت المقدس ) سواء في سيناء او في مناطق مصر المختلفة او تحريض الدول والمنظمات الدولية ضد النظام المصري الجديد<sup>(١)</sup> .

ويرى الباحث ان هذا التحالف من المرتقب او المتوقع ان يزداد حدة ومن ثم عداء بما يشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي المصري ، الجدول (٦) يوضح مقارنة بين مؤشرات القوة بين مصر ، و تركيا ، وايران .

(١) عبد المنعم المشاط ، الامن القومي المصري عقب ثورة ٣٠ / يونيو ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

### جدول ( ٦ )

#### مقارنة بين مؤشرات القوة بين مصر و تركيا وايران

الدولة	عدد السكان بالمليون نسبة	معدل النمو	القوة العاملة (مليون شخص)	الدخل القومي (مليار دولار)	متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار	الانفاق العسكري السنوي بالمليار دولار
مصر	٨٥,٧	٢,٢	٢٧,٧	٢٦٢,٨	٢٨٩٠	٤,١٧٥
تركيا	٧٩,٧	٢,٢	٢٧,٠٥	٧٨٩,٢	١٠٨٣٠	١٧,٩٠٦
ايران	٧٨,٨	١,٨	٢٦,١	٥١٤,٠٥	٧٢١١	١٠,٦٨٧

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: د. دلال محمود السيد ، مقدمات مفقودة : معضلات الدولة القائد في النظم الاقليمية والدولية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ ، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات ، ٢٠١٤م ) ، ص ١٧ .

#### ٢ - ٢ - ٢ - ٢ - المتغيرات الدولية

اولاً - المتغير الامريكي :

إن السياسة الخارجية المصرية اتجاه المنطقة العربية كانت ولا تزال محل الخلاف والاختلاف بين العديد من المحللين المصريين الذين ينطلقون من تشريعات وتحديات مختلفة لمصالح مصر الوطنية او القومية بكل ما يفرضه كل تعريف وتحديد مختلف لهذه المصالح ، ومن ثم ترتب نتائج محددة عند تقييم موقف ما او قرار للسياسة الخارجية المصرية (١) .

---

(١) د. عماد جاد ، (محرراً) هل السياسة الامريكية لصالح الاخوان المسلمين ، ( مجلة ) مختارات اسرائيلية ، العدد ٢١٣ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٢ م ) ، ص ١٧

من المعروف ان السياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من واقع معين في النظام العالمي من ناحية ، وادراك صانع القرار بهذا الواقع من ناحية ثانية ، وكلما اقترب ادراكه لهذا الواقع بكل تشابكاته وتعقيداته بالواقع الموضوعي القائم ، جاءت سياسة الخارجية اكثر توافقاً ، وسعي الى استقلاليتها بشكل ايجابي لتحقيق مصالحه المحددة في المنطلقات الاساسية او الثوابت المحددة من دون ازمات او خسائر ضخمة ، ومن هنا فإن الاطار الدولي او البيئة الدولية تفرض حدوداً اعلى او ادنى لمجال حركة الدول وهي حدود تتسع وتنقلص حسب موقع الدولة على مقياس القدرات الشاملة ، فالدولة الكبرى يمكنها ان توسع من هذا السقف بصفة عامة كاطار عام من دون ان يتعامل مع الحالات الخاصة والاستثنائية لبعض الدول المتوسطة والصغيرة على المستويين الدولي والاقليمي ، والتي تأتي نتيجة عوامل مختلفة وربما ترتبط بمدد زمنية محددة ، ونشير هنا على سبيل المثال الى حالة (اسرائيل) خارج الشرق الاوسط والطبيعة العلاقات مع القوى العظمى في عالم ما بعد الحرب الباردة (١) ، الولايات المتحدة الامريكية والتي تجاوز التحالف الاستراتيجي بالمعنى المتعارف عليه وتدخل منطقة يمكن تسميتها ( التنبني الاستراتيجي ) هذا فضلا ما ترتب على ادراك قوى اقليمية اخرى لهذه العلاقة وتوظيفها على النحو الذي يخدم مصالحها عبر طرق الابواب (الاسرائيلية) كبداية لفتح الابواب الامريكية (٢) .

وتمثل الحالة التركية الانموذج الابرز (٣) ، وفي ما يخص واقع النظام الدولي وادراكه من قبل صانع القرار المصري الخارجي نتضح ان هنالك ادراكاً مصرياً لتعاظم القدرات الامريكية ، وتراجع السوفيتية من مرحلة مبكرة ، وان الولايات المتحدة الامريكية تملك معظم اوراق اللعبة في المنطقة العربية ، وفي ذات الوقت كان هنالك ادراك واضح لطبيعة العلاقات (الاسرائيلية) وحالة التنبني الاستراتيجي - الامريكي (لإسرائيل) والتي اتضحت معالمها بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣م (٤) .

من هنا بدأت السياسة الخارجية المصرية بعد حرب أكتوبر ، كما أسلفنا سابقاً ، وفي اطار رؤية تسعى لتحقيق المصالح المصرية من دون السماح للاطار العربي بكبح او ايقاف هذا المسعى وهو الامر الذي قاد الى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - (الاسرائيلية) في مارس ١٩٧٩م<sup>(٥)</sup> ،

- (١) د. عماد جاد، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الاوسط ، (مجلة ) السياسة الدولية ، العدد ١٨٥، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤-٤٨ .
- (٢) الان كيسوتر ، ومليسيابويل ماهر ، الارتهان للواقع ، حدود قدرة الولايات المتحدة لاتجاه الربيع العربي ، ملحق ، (مجلة ) السياسة الدولية ، العدد ١٩٠ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للدراسات ، ٢٠١٢م ) ، ص ٧-١٢ .
- (٣) المصدر نفسه ، ص ١٣ .
- (٤) صوفيه بومبيه ، مصر الوجه الاخر ، ترجمة ميشال كرم ، ط١ ، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٩) ص ١٥٢-١٥٣
- (٥) د. عماد جاد ، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الاوسط .، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٥-١٨٧ .

بكل ما ترتب على ذلك من قطيعة مصرية - عربية . ومع تسلم الرئيس مبارك مقاليد السلطة في اكتوبر ١٩٨١م ، عن الادراك المذكور آنفاً ، ادخل عدة تعديلات على محددات السياسة الخارجية المصرية ، معيداً للدائرة العربية مكانة ضمن هذه المحددات مع ادراك تام بان ذلك يفرض نوعاً من الضغط على السياسة الخارجية المصرية بشكل واضح في العديد من الاحداث والمشاكل التي تعرضت لها المنطقة وشكلت ازمة لصانع السياسة الخارجية المصرية ومن قبل ذلك الغزو (الاسرائيلي) للبنان عام ١٩٨٢م ، والذي ادى الى قرار مصري بسحب السفير كنوع من الاحتجاج على هذا الغزو ، ومن ثم فإن الاعترافات العربية فرضت اتخاذ موقف ما وفي ذات الوقت الذي كانت بها تجري عملية تنفيذ الانسحاب (الاسرائيلي) من الاراضي المصرية التي كانت محتلة<sup>(١)</sup> ، وقد وضعت سقفاً ما لهذا الموقف ، وهو الموقف الذي تمثل انذاك بسحب السفير المصري من تل ابيب ، ويمكن ان نلمس ذلك في ظل تسوية مدريد منذ الوهلة الاولى لبدء عملية التسوية السياسية للصراع العربي - (الاسرائيلي) بانعقاد مؤتمر مدريد في اكتوبر ١٩٩١م ، بدأت واضحة اسس ومحددات السياسة الخارجية المصرية<sup>(٢)</sup> ، والتي انطلقت بالاساس من رؤية مستمرة للنظام الدولي والدور الامريكي فيه والبعء العربي في سياق هذه المحددات<sup>(٣)</sup> ، والتحديد الدقيق لمصالح مصر الوطنية والدور الاقليمي في مرحلة ما بعد التسوية<sup>(٤)</sup> ، ويمكن في هذا الاطار رصد هذه المحددات على النحو الاتي :-

١- الحفاظ على العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية والعمل قدر الامكان على تجنب المساس بها لاعتبارات سياسية واقتصادية وايضا عسكرية .

٢- الحفاظ على الروابط المصرية - العربية والعمل على تفعيل الاطار العربي عبر تعريف ذاتي يكون مصر اكبر دولة عربية وان هذا الدور مطلوب للحفاظ على دور مصري اقليمي وثقلها ايضا والذي يأتي في جزء اساسي من هذا التحديد ، فدور مصر يتحدد على وفق تحركها ضمن

(١) نعمة حسن البكر ، الهيمنة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية والعلاقات البريطانية - الامريكية ، ١٩٣٥-

١٩٤٥م ( القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٢م ) ، ص ٣٢-٣٨

(٢) امجد عبد الحليم ، اهتمامات مصر الامنية ، في فيبي مار ( محررا ) مصر في مفترق طرق الاسقرار الداخلي

والدور الاقليمي ، ترجمة فالح عبد القادر ( بغداد : بيت الحكمة ، ١٩٩٨م ) ص ٢٢٦-٢٢٩ .

(٣) د. خضر عباس عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠-١٢٧ .

(٤) احمد عبد الحليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩ ، للمزيد ينظر : جميل مطر ، العالم ومصر خلال نصف قرن

، (مجلة) المستقبل العربي ، العدد ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ ) ، ص ٥١-٥٣ .

الاطار العربي والحد من الدور ضمن هذا الاطار او ادخال تعديلات على تعريف الدور والرؤية الذاتية له يأتي بالتأكيد ليقطع من رصيد هذا الدور وثقله ، ومن الجدير بالذكر ان مصر كدولة محورية في المنطقة ترتفع مكانتها وقدرتها على التأثير كلما تحركت ضمن الاطار العربي وليس بعيدا عنه او خارجه<sup>(١)</sup> ، ومنذ عام ١٩٧٨م ، اضحت الولايات المتحدة الامريكية بمثابة شريك كامل في العلاقات المصرية - (الاسرائيلية) والمصدر الرئيس للأسلحة ومانح للمساعدات الاقتصادية لمصر الامر الذي زاد من حدة الانتقادات الداخلية والعربية التي تعرض لها النظام المصري من جراء ذلك الى حد وصفه بالعمالة للولايات المتحدة الامريكية ، على الرغم من ان هذه الدراسات التي جرت حول العلاقات المصرية- الامريكية خلال الثمانينات اظهرت ان هناك درجة يعتمد بها من الاستقلالية اظهرها مبارك في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية اذ وضعت دراسة (لريستوفر شوميكر) و (جون سبانير) ، مصر في العميل المسيطر او العميل المركز إذ يتمتع العميل بدرجة ملموسة من الاستقلالية والقدرة على المناورة في ادارة السياسة الخارجية<sup>(٢)</sup>، لكن على الرغم من ذلك كان الخطأ الاستراتيجي على مستوى العلاقات الامريكية - المصرية ، منذ ان اعلن السادات ان ٩٩% من اوراق اللعبة في يد امريكا ، ان تم النظر لذلك العلاقات ليس من المنظور الثنائي بين الدولتين بل من منظور علاقة ثلاثي ( الولايات المتحدة الامريكية - (اسرائيل) - مصر ) بكل ما تحمله تلك الكلمة من معنى اذ برزت (اسرائيل) كطرف ثالث ربما كان هو المحدد الرئيس في مستوى العلاقات بين البلدين إذ اعطى هذا الوضع غير المرغوب فيه ثقلا (لاسرائيل) على حساب مصر التي سرعان ما ادركت انها الطرف الاضعف في تلك العلاقة الثلاثية

بالغة الخطورة على موقعها ، ولعل ذلك ما خفض كثيرا من سقف الدور الاقليمي المصري الذي تراوح على مدار العقود الماضية بين الظهور والانزواء وان كان يمكن القول ، إن ذلك الدور دخل مرحلة الافول منذ مدة ليست بالبعيدة ، وكما يرى كثير من الكتاب والمحللين الاستراتيجيين ، ان اساس اهتمام الادارة الامريكية بدور مصر مرتكز على دورها الاقليمي فخلال سبعينيات القرن الماضي أدت الارادة المصرية دور الحليف الثاني للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة بعد (اسرائيل) وفي الثمانينيات طور نظام مبارك علاقاته (باسرائيل) بحيث أدت دور المدخل الذي ولجت من خلاله المنطقة وفي التسعينيات مثلت مصر حجر الزاوية فيما اطلق عليه حينها عملية التسوية الشاملة سواء على المستوى الثنائي او الاقليمي او الدولي<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا النحو جاءت الية الحركة المصرية متوافقة تماما مع استراتيجية الولايات المتحدة

(١) احمد عبد الحليم ، اهتمامات مصر الامنية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ .

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠١

الامريكية التي قادت التحالف ضد العراق ابان احداث ٢ /اب/ ١٩٩٠م<sup>(١)</sup> ، فقد ايدت مصر القرارات التي صدرت من مجلس الامن الدولي ضد العراق كلها وما تبعها من اجراءات اقتصادية وعسكرية<sup>(٢)</sup> ، والتي تم الاشارة اليها انفا ، استهدفت تحجيم الدور المؤثر للعراق وتدمير القوة العسكرية والقدرات الصناعية العراقية<sup>(٣)</sup> ، وحققت الحكومة المصرية بعض المكاسب باسقاط اجزاء مهمة من الديون وتلقت وعودا من الولايات المتحدة الامريكية بالغاء (٨) مليار دولار امريكي من الديون المستحقة ولم تتضرر دوليا وانما تعزز موقفها جراء الرعاية الامريكية لدورها في الازمة ، فلا شك ان السياسة المصرية تحرص بالمحافظة على العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية التي تطورت كثيرا<sup>(٤)</sup> ، خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين من خلال التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة ، إذ عملت دبلوماسية البلدين على ايجاد اطار مؤسسي يتسم بصفة الاستمرارية وهو ما يطلق عليه الحوار الاستراتيجي لتحقيق التفاهم بين البلدين بمعزل عن التفاصيل اليومية لإدارة العلاقات المصرية الامريكية<sup>(٥)</sup> .

وقد جرت اول محاولة لذلك في عامي ١٩٨٨م و ١٩٨٩م ، بعقد جلستين في القاهرة وواشنطن للتداول حول القضايا السياسية الدولية والاقليمية على مستوى الخبراء من الجانبين غير ان هذا الحوار توقف بعد دخول القوات العراقية للكويت<sup>(٦)</sup>، وفي يوليو ١٩٩٨ م ، تم احياء فكرة الحوار الاستراتيجي بين الدولتين في اول جولة للحوار في واشنطن ثم عقدت الجولة الثانية في يوليو ١٩٩٨م ، تلاها الجولة

الثالثة في فبراير ١٩٩٩ م ، بواشنطن مع بداية الالفية الثالثة اكتسب الحوار الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة ابعاداً على درجة كبيرة من الاهمية لخطورة تطور الاوضاع في المنطقة وضرورة وضع قاعدة للمصالح المشتركة من خلال لقاءات وتشاورات مستمرة بين البلدين وعدم الاكتفاء بلقاء واحد كل عام ، نظم هذه العلاقات وزيرا خارجية البلدين إذ تم التوصل الى الاتفاق بشأن النقاط الآتية :-

(١) علي الدين هلال وعبد المنعم سعيد ، (محرران) ، مصر وتحديات التسعينات (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) ، ص٩٣-٩٨ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ مصدر سبق ذكره ، ص٣٠١ .

(٣) د. حميد شهاب احمد : قراءة في الموقف العربي الرسمي والدبلوماسي في العراق بعد ٢٠٠٣ م ، بحث مقدم الى ندوة ( نحو استراتيجية عربية فاعلة باتجاه العراق ) ، (عمان : مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٩ م ) ، ص١٣٩ .

(٤) حسنين توفيق ( في مجموعة باحثين ) دور مصر في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمان ١٩٨٧ سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ( القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ م ) ص ٢١٨

(٥) المصدر نفسه ، ص٢٢٠ .

(٦) محمد فاضل الجمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤-٣٥ .

\* الاسهام الفاعل في ارساء تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية تراعي حقوق ومطالب اطراف النزاع .

\* زيادة المساعدات الاضافية الامريكية لمصر لمواجهة خسائر الحرب على العراق وكذلك الخسائر التي نجمت بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ م .

\* بدء المفاوضات الرسمية بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين بعد تحقيق تقدم في العلاقات التجارية في اطار اتفاقية التجارة والاستثمار

وقد حرصت مصر والولايات المتحدة معا على تحديد ثلاثة اهداف كبرى لتعاونهما وهي : السلام والاستقرار الاقليمي - التصدي للارهاب - الاصلاح الاقتصادي - كما قررت الدولتان مجالات العمل المشترك وهي :

\* الالتزام بالسلام ( commitment to peace ) بما يعنيه من تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي على جميع المسارات وتحقيق الامن والاستقرار الوطني والاقليمي .

\* تنفيذ برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي (pursuit of economic) بما يعنيه من مساعدات اقتصادية امريكية ومن خلال المؤسسات الدولية ووضع برنامج لعلاج خلل الموازين الخارجية والمديونية وعجز الميزانية وتحديث البنية التحتية وتحقيق معدل تنمية يزيد عن معدل الزيادة السكانية وتنظيم دور القطاع الخاص وضمان الاستثمار الوطني والاجنبي<sup>(١)</sup> .

\* التحالف الاستراتيجي (strategic alliance) بما يعنيه من تعاون عسكري وتدريب ومناورات مشتركة وبرامج تسليح وتصنيع عسكري ومحاربة الارهاب<sup>(٢)</sup> .

إن هذا التطور في العلاقات لا يعني بالضرورة الاتفاق المطلق بين وجهتي النظر المصرية والامريكية بشأن القضايا الدولية والاقليمية<sup>(٣)</sup> ، وانما يعني التفاهم وعدم الخلاف على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر في بعض الاحيان ، وقد تمثلت اوجه التعاون في التعاون المصري الامريكي في حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١م<sup>(٤)</sup> ، نتيجة اتفاق وجهتي النظر المصرية والامريكية والذي ادى الى توطيد العلاقات السياسية الامريكية مع العالم العربي وخاصة مصر، الامر الذي ادى الى قيام الادارة الامريكية برئاسة (جورج بوش الاب) بإلغاء ديون مصر العسكرية<sup>(٥)</sup>.

(١) العلاقات المصرية - الامريكية - ويكيبيديا الموسوعة الحرة الانكليزية ، في ١٠/١٠/٢٠١٠ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [Ar.wikipedia.org/wiki/](http://Ar.wikipedia.org/wiki/)

(٢) عمرو هاشم ربيع (محررا) ، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٣ ، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، ٢٠٠٥ ) ، ص ٣٠٨ .

(٣) د. نادية محمود مصطفى ، مصر ، مشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٧) ، ص ٣٨٥ .

(٤) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط٢، (القاهرة : مركز الاهرام ، ٢٠٠٩) ، ص ٤٠-٤٢ .

(٥) خضير ابراهيم سلمان ، العلاقات العراقية - المصرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١ .

ومن جهة الولايات المتحدة الامريكية، تركز الولايات المتحدة على قيام تعاون امني وثيق بين مصر والولايات المتحدة الامريكية والحصول على تسهيلات عسكرية مؤقتة وملائمة ودائمة، واستجابة مصر الكاملة لمتطلبات اتفاقية الصلح مع (اسرائيل) ، ودور مصر في اقناع الدول العربية بالدور الامريكي عن طريق دفع عملية التسوية السلمية وتقويض جميع السياسات التي تحاول عرقلة هذا الدور في المنطقة العربية<sup>(١)</sup>. ان الدور الموكل لمصر في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الذي يمنح مصر قدرة على التعامل مع الازمات العربية، يجعل المنطقة العربية مخترفة امنياً وسياسياً واقتصادياً، بما ينعكس على الدول العربية واصرار الولايات المتحدة الامريكية على تنفيذ ما تم التخطيط مسبقاً بشأن تدمير العراق آنذاك وتعطيل دوره القومي<sup>(٢)</sup> .

وفي هذا الاطار، فإن التعاون الامريكي المصري الذي يجري في اطار المخطط الاستراتيجي الهادف الى فرض سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على المنطقة، يعتمد على المصالح المادية بالدرجة الاولى، لهذا فقد لا يكون التعاون العربي - المصري مجدياً في خلق موازين مع المصالح المصرية - الامريكية، وان التغليب المصري للتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية يدفع بها حتماً عن الابتعاد عن الدول العربية والمصالح العربية<sup>(٣)</sup>. فبدون شك استخدمت الولايات المتحدة الامريكية المساعدات التي تقدمها لمصر (المساعدات المشروطة)<sup>(\*)</sup> ، للحصول على تنازلات سياسة يقف في مقدمتها علاقاتها مع

(١) حسنين توفيق ، (في مجموعة باحثين) ، دور مصر في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١٩ .

(٢) جورج بول، (في مجموعة باحثين)، ازمة الخليج، حرب العالمين الاولى، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣-١١٨ .

(٣) مصطفى بكري ، جريمة امريكا في الخليج الاسرار الكاملة ، ط ٦ ، ( القاهرة : العربية للطباعة والنشر ، ١٩٩٢ م ) ، ص ٨٧-٩٠ .

(\* ) كانت المعونات الامريكية، ولا تزال تؤدي دوراً كبيراً في استخدامها للهيمنة السياسية والاقتصادية، سواء قبل الثورة او بعد الثورة، إذ عملت على فرض سياسات معينة كشرط لتقديمها تلك المساعدات، على سبيل المثال : اشترطت تحرير تجارة القطن تصديراً واستيراداً، وخفض التعريف الكمركية على واردات الاسمدة، ومنع الحكومة المصرية من تحديد سياسات سعرية للأسمدة، لتقديم منحة الانتاج الزراعي والائتمان في عام ١٩٩٤ م، كما اشترطت تخلي الحكومة عن سيطرتها على محصول قصب السكر ومصانع النسيج والصناعات المحلية للأسمدة. لتقديم منح برنامج اصلاح السياسات الزراعية المعقودة عام ١٩٩٥ م بمبلغ (٥٠) مليون دولار. ربطت هيئة المعونة الامريكية تقديم منحة لدعم قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بمبلغ (٨,١١٧) مليون دولار بتطبيق سياسة تغيير الاسعار، واصدرت وزارة النقل المصري، آنذاك قراراً بتشكيل لجنة لوضع الخطط والسياسات، ولكن هيئة المعونة رفضت لان عمل اللجنة يجب ان يتسم بالقدرة على تنفيذ القرارات، وهو ما حدى اصدار قرار من رئيس الوزراء المصري آنذاك بهذا الخصوص . كما اوقفت هيئة المعونة الامريكية منحة بمبلغ (٩٦) مليون دولار لتمويل مشروع مياه القاهرة الكبرى، لتأخر المجلس المحلي لمحافظة القاهرة في الموافقة على زيادة اسعار مياه الشرب ، ينظر في ذلك التأريخ الاسود للمعونات الامريكية ، البوابة الالكترونية لحزب الوفد في ٢٠ / ١١ / ٢٠١٣ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي : [www.alwafd.org](http://www.alwafd.org) . كذلك ينظر : محمد حمدان ، القوى الناعمة وادارة الصراع ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠-١٤٥ .

(اسرائيل) ، اذ تعتقد الولايات المتحدة، ان تلك العلاقات يشوبها نوع من السلام البارد، لان صانع السياسة المصري الخارجي يتذرع بواقع السلام الفلسطيني (الاسرائيلي)، الذي لم يجد الى اللحظة طريقة نحو الاستقرار، خاصة ان الولايات المتحدة الامريكية عدت المعاهدة المصرية - (الاسرائيلية) صمام الامان للاستقرار بالمنطقة ، ولاسيما ان الولايات المتحدة الامريكية ارادت من خلال هذه الاتفاقية احداث تحول في توجهات الدول العربية منها بالذات ، إذ تكون نقطة جذب للدول العربية الاخرى، وبما يسمح بجعل منهج اقرار اتفاقية السلام مع (اسرائيل) ، بعد ذلك، ومن دورها، كانت امريكا حجر الزاوية في الترتيبات الاقليمية في المنطقة في المدة التي تلتها سياسياً وعسكرياً (١).

إذ تؤدي مصر مقابل هذه الاتفاقية دعم وتطوير للجيش المصري ، اذ قال الجنرال المتقاعد (انتوني زيني)، قائد القوات الامريكية الاسبق ان ((الجيش المصري قدم على ضوء اتفاقية، كامب ديفيد، تعهداً بالتحول من التدريب والتجهيز الروسي الى النموذج الامريكي، وبمساعدة امريكية استطاع الجيش المصري ان يقطع طريقاً طويلاً وقام بالتحول لأسلوب امريكي بالعمليات والمعدات ويعتقد الكثيرون ان المساعدات الامريكية للجيش المصري تصب فائدتها فقط في الاتفاق بين (اسرائيل) ومصر، بل تكسب

عدة فوائد منها خطوط الملاحة الدولية واهمية قناة السويس ، فضلا عن العلاقة بين الجيش الامريكى والمصري وبرامج المساعدات الامنية، فقد استفادت واشنطن بالفعل من هذه المساعدات، اذ ارسل الجيش المصرى فرقة عسكرية فى حرب الخليج الثانية لتكون بجانب القوات الامريكية، وارسلوا لواءً عسكريا ليكون بجانب الجيش الامريكى فى الصومال، وكذلك التشغيل المتوافق والتدريب المشترك بناء على نفس العقيدة العسكرية مع الجيش المصرى، جعل العمل مع المصريين اسهل. ان مصر هي حجر الزاوية فى المنطقة وبدون قناة السويس وحقوق الطيران فوق مصر وحق الاسناد بقرب القاهرة وغيرها لا يمكننا تحريك قوات للطوارئ فى المنطقة او دعمها))<sup>(١)</sup>.

مؤكدًا فى سياق الحديث عن سياسة مصر الخارجية بعد ثورة ٢٥ / يناير ٢٠١١ م، وتسلم الرئيس المصرى السابق محمد مرسي السلطة فى مصر، انقسمت الاوساط فى الولايات المتحدة الامريكية الى

---

(١) رنا ابو عمرة، فى علاقة الولايات المتحدة - اسرائيل - مصر: ارساء السلام الاقليمى، تقرير واشنطن، العدد

١٦١، فى ٣١/٥/٢٠٠٨ م، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتى: [www.Tagrir.com](http://www.Tagrir.com)

(٢) نقلا عن: انتونى زينى، محاضرة القيت امام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فى ٢٥ / ايلول ٢٠١٣ م

، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتى: [Isolation.com\ news\ 1172\1279](http://Isolation.com/news/1172\1279)

تيارين على طرفى نقيض، يرى اولهما، ان الديمقراطية المصرية وفوز الرئيس مرسي، اول رئيس اسلامى فى اول انتخابات مصرية مدنية، سيعيد عاملا اضافيا لقوة مصر الناعمة فى منطقة الشرق الاوسط؛ مما يجعل مصر الديمقراطية اقوى بكثير من مصر غير الديمقراطية، الامر الذى دفع بالرئيس المصرى محمد مرسي الى تبني سياسات معارضة للولايات المتحدة الامريكية او (اسرائيل) .

وسيتصاعد نفوذ هذا التيار مع اي توتر مستقبلي فى العلاقات المصرية - الامريكية ، والمصرية - (الاسرائيلية)؛ لذلك يدعم هذا الجناح اجراءات المجلس العسكري للحد من صلاحيات الرئيس المنتخب<sup>(١)</sup>، اما التيار الثانى، فهو اكثر واقعية وصراحةً، يمتدح التدخل الامريكى القائم على احترام ارادة الناخب المصرى، ويدعو انصاره الى ان لا تقتصر الارادة الامريكية تواصلها مع القوى السياسية المصرية على جماعة "الاخوان المسلمين"، وان تبحث عن علاقات جديدة مع مصر تعتمد على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وفي ظل هذا الانقسام الامريكي مع وصول اول رئيس مصري اسلامي منتخب ديمقراطيا، والوصول الى هرم السلطة في دولة ذات ثقل استراتيجي في منظومة الامن والمصلحة الامريكية، اهتمت الاوساط الامريكية، الحكومية بمستقبل العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية، خلال حكم الاخوان المسلمين، في ظل حسم الجماعة والرئيس الفائز في الانتخابات مواقفها من قضايا تهم الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وفي مقدمتها الاعتراف بدولة (اسرائيل)<sup>(١)</sup>.

إن الرئيس المصري السابق محمد مرسي قد ابتعد في خطاباته منذ فوزه بالانتخابات عن الإشارة من قريب او بعيد الى "اسرائيل"؛ مما يثير حفيظة الكثيرون في الولايات المتحدة الامريكية "اسرائيل"، وحقيقة الامر سيصاحب فوز مرسي بمنصب الرئيس، تغيير في مقاربات السياسة الخارجية المصرية عموما اتجاه الولايات المتحدة الامريكية، عن مثيلاتها ابان حكم الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك، في ظل تأكيد مرسي في خطابه بجامعة القاهرة التزامه المعاهدات والاتفاقات الدولية كافة، وحمل

---

(١) موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، في ٢٦/١٠/٢٠١٣ م، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي:

[http:// Arabic.carnegieendowment.org/](http://Arabic.carnegieendowment.org/)

(٢) موقع مجلة السياسة الدولية، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتي:

[http:// www. Siyassa.org/eg/](http://www.Siyassa.org/eg/)

هذا الالتزام بثوابت السياسة الخارجية المصرية، مع العمل على تنشيطها في سعي الى استرجاع الدور الاقليمي والدولي لمصر الذي تدهور خلال حكم الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك<sup>(١)</sup>، وذلك لعدد من بين الاسباب التفاهات الامريكية - الاخوانية، شهدت المدة من الـ ٢٥ كانون الثاني في عام ٢٠١١ م، الى حين انتهاء جولة الاعداء من الانتخابات الرئاسية المصرية، لقاءات عدة بين مسؤولي مكتب للجماعة وعدد من مسؤولي الادارة الامريكية، وفي اي زيارة يقوم بها مسؤول امريكي لمصر يكون على جدول اعماله لقاء مسؤولين في جماعة (الاخوان المسلمين)، والعديد من التسريبات الاعلامية حول تلك اللقاءات تشير الى ان هنالك تفاهات بين الجانبين حول الكثير من القضايا<sup>(٢)</sup>.

إن الفوز الذي حققه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية في الاسبوع الاخير من ايار/ مايو ٢٠١٤ م، يمثل بداية فصل جديد لبلاده، ولكن ليس بالضرورة نهاية الاضطرابات السياسية والاقتصادية؛ اذ ان السنوات الثلاثة الماضية لم تترك مصر مقيدة بمشاكل داخلية وازمة

اقتصادية فحسب بل اسفرت كذلك عن زيادة التدهور في العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية، وذلك بعدما انكفئت مصر على نفسها، رافضة للمشورة، في حين كانت الولايات المتحدة الامريكية تراقب الوضع عن كثب (٣) .

وعلى الرغم من ان المسؤولين الامريكيين ، يواصلون وصف هذه العلاقات مع مصر بانها استراتيجية<sup>(٤)</sup> ، الى انها في الواقع، اصبحت علاقات نفعية، يتبادل فيها البلدين حاجاتهما الضرورية ، فالولايات المتحدة الامريكية بحاجة الى علاقات مصرية - (اسرائيلية) مستقرة وتعاونية ومرور تفضيلي عبر قناة السويس ، بينما تحتاج مصر الى المعدات العسكرية والاعتراف الدولي، والملفت للنظر، فإن مصر تمتلك اليد العليا في هذه العلاقة على الرغم من المحددات، ويرجع ذلك اساسا لأنها تعتقد انه يمكنها اللجوء الى اطراف دولية اخرى لتلبية حاجاتها على المدى القصير، مثل روسيا الاتحادية لإمدادها بالمعدات العسكرية ، ودول الخليج العربي للحصول على المساعدات. وهذا ما حصل فعلا خلال ايقاف الولايات المتحدة الامريكية المساعدات العسكرية لمصر، من خلال حصول مصر على الدعم المالي

---

(١) لقاء تلفزيوني مع الرئيس السابق محمد مرسي على قناة الحدث ، في ٢٠١٢/٦/١٥ م.

(٢) اثير ادريس (محررا)، (مجلة) ابحاث استراتيجية، العدد ٣، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

(٣) تقارير بحثية، (مجلة) المستقبل العربي، العدد ٤٢٥، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.

(4) Jams K.Glass &, Dan Glassman, strategic public Diplomacy, The case of Egypt, 2011,P.7.

من قبل المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ... الخ ، فضلا عن المجتمع الدولي لنيل الاعتراف، وفي المقابل، ليس لدى الولايات المتحدة الامريكية بديل سياسي عن مصر.

كما ان المجلس العسكري سيكون فاعلا في السياسة الخارجية المصرية اتجاه الولايات المتحدة الامريكية، نظرا الى العلاقات القوية بين العديد من قيادات الجيش او قيادات المجلس العسكري ونظرائهم في الولايات المتحدة الامريكية، على وفق دراسات بحثية امريكية تشير الى ذلك، فضلا عن اعتماد الجيش المصري في جزء كبير من تسليحه على الولايات المتحدة الامريكية ، والتي تقدر حوالي مليار وثلاثمائة مليون دولار سنويا (١) .

## ثانيا : المتغير الروسي والاوربي

تتحرك السياسة الخارجية المصرية في عدد من المجالات التي تفرضها عليها عوامل ومتغيرات ، كالتبيعة الجغرافية واعتبارات الهوية والامن القومي<sup>(١)</sup> ، الا ان اختياراتها في علاقاتها مع الكبرى تحكمها اعتبارات المصلحة المتبادلة في الجوانب السياسية ، اخفاء للشرعية على النظام الحاكم او الاقتصادية كزيادة العلاقات المتبادلة بين الدول والدول الكبرى او حتى العسكرية كتبادل صفقات السلاح وتزايد معدات تسليح مصر ، كما ان المصلحة تقتضي احيانا محاولة استغلال ميولة النظام الدولي والعمل على تحقيق اكبر المنافع الممكنة في هذا الصدد مع مراعاة كيفية تحقيق التوازن في السياسة الخارجية مع الدول العظمى تحديدا بما يثبت او يعزز من مكانة الدولة المصرية في النظام الدولي او حتى الاقليمي الشرق اوسطي<sup>(٢)</sup> .

لذا وبالرغم ان محيط تفاعل السياسة المصرية مع العالم الخارجي بعد ثورة ٣٠ / يونيو / ٢٠١٣ وما اعقبه ، الا ان هنالك بعض من الكوابح الاساسية التي تعتمد عليها السياسة الخارجية المصرية ، في ضوء تعاطيها مع القوى الكبرى ومنها اوربا ، فضلا عن التطورات التي تحصل هنا وهناك وتمثل ساحة الاختبار حجم وطبيعة تلك العلاقات على ارض الواقع ومدى تأثيرها في تغيير مسار الاحداث في عهد

(١) د. علاء الدين عرفات ، العلاقات المصرية الفرنسية ، من التعاون الى التواطؤ ، ١٩٢٣-١٩٥٦ ، ط ١ ، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ ) ، ص٤٥-٥٠ .

(٢) قراءات في السياسة الخارجية المصرية اتجاه روسيا والاتحاد الاوربي ، استخرج بتاريخ ٧ / فبراير / ١٩١٥ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي : [WWW.Marsralarabia.com](http://WWW.Marsralarabia.com)

الرئيس السيسي خصوصا مع كل من روسيا والاتحاد الاوربي خاصة ان العلاقات مع دول عظمى ما زالت تبحث لاستعادة مكانتها بقوة في النظام الدولي الحالي مثل روسيا الاتحادية ، قد اخذ مسارا مختلفا في عهد الرئيس السيسي اذ كملت القول ان توطيد العلاقات كان الركن الاساسي لتلك العلاقات بعد ( القطيعة ) التي ميزت عهد الرئيس السابق محمد مرسي ، من جهة ثانية العلاقات مع الاتحاد الاوربي وفي مقدمتها المانيا لا تقل اهمية عن العلاقات مع روسيا ولذلك سعت السياسة الخارجية المصرية الى محاولة تحقيق التقارب بين دول الاتحاد وبين مصر لكنها واجهت صعوبات عديدة باستثناء صفقة الاسلحة الاخيرة بين مصر وفرنسا ، غير ان هذه المحاولات قاصرة عن تحقيق اواصر التعاون مع دول الاتحاد الاوربي بسبب تدهور الاوضاع الداخلية في مصر والذي اظهره رئيس البرلمان الالمانى بشكل صريح في تفسيره لرفضه مقابلة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي<sup>(١)</sup> .

فرضت احداث وتطورات ما بعد ثورة ٣٠ / يونيو على السياسة المصرية ان تغيير اتجاهاتها

الخارجية في اطار تعاطيها مع القوى العظمى بتحويل مركز الثقل الاساسي مع الولايات المتحدة الامريكية التي ما زالت تؤدي دورا فاعلا في تفاعلات منطقة الشرق الاوسط ، وتحديد مساراتها الى روسيا الاتحادية التي استغلت توتر العلاقات المصرية- الامريكية على ضوء عزل الجيش المصري للرئيس الاسبق محمد مرسي والذي اعتبرته ( انقلابا ) على الشرعية وقامت بلعب دور البديل السياسي للولايات المتحدة الامريكية في هذا الجانب .

وقد اطرت التوجهات المصرية نحو روسيا الاتحادية عدد من المحددات في الاتي :

- توتر العلاقات المصرية الامريكية اذ كان الموقف الامريكي مما حدث في ٣٠ / يونيو وتداعياته سلبيا على النظام المصري حيث اوقفت الولايات المتحدة الامريكية مؤقتا ما يعادل (١,٣) مليار دولار من المساعدات العسكرية النوعية التي تقدمها للجيش المصري ، من مروحيات ودبابات وطائرات مقاتلة وقد دفع هذا السلوك القيادة المصرية للبحث عن بدائل اخرى جديدة ، تقضي على نظامها الوليد الشرعية من جانب ، ويملى الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الامريكية من جانب اخر (٢) .

(١) جريدة الاهرام ، (القاهرة : في ٢٠/٢/٢٠١٥ ) .

(٢) قراءات في السياسة الخارجية المصرية اتجاه روسيا والاتحاد الاوربي ، مصدر سبق ذكره .

- المتغيرات على المستوى الاقليمي : خاصة بعد ما يسمى بثورات ( الربيع العربي ) والتي بدأت السياسة الروسية مرتبكة الى حد كبير نحو تطوراتها (١) ، وقد مثلت التطورات التي وقعت في مصر بعد سقوط نظام الاخوان المسلمين الذي يعاديه روسيا مثلت فرصة جديدة للبدء بين مصر وروسيا بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي التي وقفت مع النظام المصري بقوة باستثناء قطر بعد ثورة ٣٠ / يونيو كان بمثابة اتفاق على تفعيل التعاون بين تلك الدول من اجل انجاح النظام الذي اسقط الاخوان بكافة الطرق والوقوف بالصد منهم وعدم السماح لهم العودة مرة اخرى الى السلطة .

- المتغيرات الذاتية (الداخلية) : مما لا شك فيه ان هذه المتغيرات في البلدين تدفع نحو المزيد من التعاون والتقارب اكثر من التباعد ، فعلى الصعيد المصري يمكن القول ان نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي ضلت شرعيته مهددة خصوصا بعد الرفض الامريكي والاوربي له ، وبالتالي كان

وجود حليف كروسيا هو البديل الامثل في تفعيل التعاون العسكري تحديدا في ما يتعلق بالاسلحة والمعدات الثقيلة ، نظرا لما تشهده مصر من تهديدات نتيجة تنامي خطر ظاهرة الارهاب . اما على الصعيد الروسي فيتوافق التقارب مع مصر مع استراتيجية الامن القومي الروسي في المدى المتوسط ، وايمانها بان مصر مركز ثقل داخل المنطقة العربية لا يمكن التفريط فيه والتقليل من دوره وتأثره في مجريات الاحداث (٢) .

وفي ضوء تلك المحددات عمدت السياسة المصرية لتنفيذ ذلك التعاون والتقارب على ارض الواقع من خلال مشروعات اقتصادية وصفقات تسليح مختلفة ، وتبادل الزيارات الرسمية بين البلدين ، وقد انعكس ذلك من خلال ما اقدمت عليه الحكومة الامريكية من قرارات بتجميد المساعدات التي تقدم لمصر دافعا قويا لجعل روسيا الاتحادية البديل الاساسي والمهم في تنويع مصادر التسليح ، على سبيل المثال نجد انه في سبتمبر / ٢٠١٤ تم الاعلان عن صفقة وقعة بالاحرف الاولى بين مصر وروسيا لتزويد الاولى باسلحة دفاعية ، بقيمة (٣,٥) مليار دولار ، تتضمن تزويد الجيش المصري بطائرات مقاتلة من نوع ( ميغ ٢٩ ) ومروحيات مقاتلة من نوع

- 
- (١) احمد السيد النجار ( في مجموعة باحثين )، ندوة شراكة استراتيجية ، مستقبل العلاقات المصرية – الروسية في عالم التغير ( مجلة ) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ ، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٤ م ) ، ص ١٠٤ .
- (٢) قراءات في السياسة الخارجية المصرية اتجاه روسيا والاتحاد الاوربي ، استخرج بتاريخ ١٨ / مارس / ١٩١٥ ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي : [WWW.Marsalarabia.com](http://WWW.Marsalarabia.com)

( ميغ ٣٥ ) ومنظومات دفاعية متقدمة ، وقد تاكد ذلك من خلال زيارة الرئيس الروسي بوتين الاخيرة لمصر ، والتي شهدت توقيع صفقة قيمتها بقيمة ( ٣ ) مليار دولار ، كما شهد الجانب الاقتصادي تطورا واضحا من بعد ٣٠ يونيو ؛ إذ أبدت روسيا الاتحادية استعدادها لصيانة وادامة المصانع المصرية التي سبق ان اسهم الروس في بناءها ، في حين ارتفع التبادل التجاري ، إذ بلغ حجم الميزان التجاري عام ٢٠١٣ نحو ( ٥,٥ ) مليار دولار ، منها (٥٨٠) مليون دولار صادرات مصرية ، جلها من المحاصيل الزراعية نحو (٤) مليارات جنية ، وتعد روسيا اكبر مصدر للقمح والسياسة الى السوق المصرية ، كما تم التأكيد على ضرورة تفعيل اليات التعامل بين مصر وروسيا خاصة في ما يتعلق باستعادة مصر لمكانتها السياحية بالنسبة للسياح الروس (١) .

ان العلاقات المصرية - الروسية تكتسب اهمية خاصة خلال المرحلة الحالية لأربعة معطيات :

أ- العامل المصري المتمثل في ظروف اقتصادية وسياسية ضاغطة ، وظروف اقليمية تحمل في جوفها اشارة تهديد للأمن القومي المصري مما يجعل من انفتاح السياسة المصرية على قوة متعددة مخرجا سياسيا وأمنيا .

ب- العامل الروسي المتمثل في اهتمام روسيا تحت قيادة بوتين بانتهاج سياسات جادة تنصدر بها السياسة العالمية .

ج- العامل الجماهيري المتمثل في القبول والدفع الشعبي في اتجاه تنمية العلاقات مع روسيا وسيكون هذا العامل هو الابرز والاهم تأثيرا في انجاح السياسة الخارجية لمصر .

د- العامل الدولي المتمثل بالمتغيرات الدولية المتتالية والمبشرة بمرحلة جديدة في العلاقات الدولية تقوم على توازن قوى متعددة بعد سقوط وفشل المرحلة الحالية التي تهيمن فيها قوة واحدة لمشهدي الازمة والحل<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قراءات في السياسة الخارجية المصرية اتجاه روسيا والاتحاد الاوربي ، مصدر سبق ذكره .

(٢) طارق عثمان، مصر على شفير الهاوية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣ وما بعدها . للمقارنة : احمد ابو زيد ، الثورة السياسية الخارجية المصرية الاستمرارية والتغيير ، ( مجلة ) ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢٩ القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ ) ، ص ١٥-١٨ .

وفي ضوء ذلك ، دفعت تلك المعطيات مصر في تطوير سياستها وهذه العلاقة مع روسيا إلى أفق استراتيجي اوسع ، تحديداً في بعدها السياسي والدبلوماسي ، مع قدر من الحذر في أبعادها العسكرية والتسليحية بغية تجنب ردود الفعل المتوقعة .

تعد علاقات الاتحاد الاوربي مع مصر انموذجا ذا دلالة خاصة ، لكونه احد اهم دوائر السياسة الخارجية الاوربية لأسباب سياسية واقتصادية ولوجستية ، تتعلق بمصالح بلدانها التي تتأثر بالوضع في مصر التي تقع على الشاطئ المقابل من البحر المتوسط .

والاتحاد الاوربي يعد مصر مهمة له من زاوية الاستقرار السياسي الذي ينعكس على الهدوء على ضفتي المتوسط ، ويتخوف من انتشار اعمال العنف وانتعاش التطرف الديني سواء داعش أو القاعدة ، بسبب غياب المعتدلين وعلى رأسهم جماعة الاخوان المسلمين ، هذا من وجهة نظر الاتحاد الاوربي ،

لذلك دوما ما يدعم الاتحاد الاوربي فكرة المصالحة التي تضم جميع الاطراف دون ابعاد لأي طرف من اطراف المعادلة السياسية ، من ناحية ثانية اوربا هي الشريك التجاري الثاني لمصر ، ومصدر مهم للاستثمار الاجنبي في المجالات المختلفة ، وتعمل مصر عليها كثيرا في استثماراتها (١) .

وحاول الأوروبيون ربط المزايا التي تحصل عليها مصر من دول الاتحاد الأوروبي بمواقف تقييد مصر في توجهاتها الداخلية ، ودارت مفاوضات معقدة ، وحصلت شكاوي من بعض أعضاء مجلس الوزراء المصري من إن الخارجية المصرية تضع المعوقات أمام المفاوضات ، على الرغم إن مصر كانت تتخوف من إطلاق يد الأوروبيون أو القوى الغربية في الداخل المصري، غير إن بعضها من الوزراء تردد بإعطاء الموافقة على إطلاق يد الأوروبيين أو القوى العربية في الداخل المصري... وضغطوا من خلال (الحزب الوطني الديمقراطي) وتم التوقيع في النهاية في بروكسل عام ٢٠٠٦ م ؛ ( قال الأوروبيون انه يعكس التوازن في المصالح ) ، وهو الأمر الذي سعت مصر لتحقيقه دائما في هذه السياسة ، وكثيراً ما استخدمت قنوات الدول المتوسطة الأوربية في تعزيز مواقفها أمام المفوضية الأوربية التي كانت تتفاوض بالنيابة عن كل دول الاتحاد الأوروبي مع مصر (٢) ، ومن ثم فان اي تقييمات سلبية من جانب الاتحاد الاوربي للاوضاع السياسية والحقوقية في مصر تعد بمثابة (رسالة) ضغط اقتصادية في وقت تعاني فيه مصر بالفعل من تدهور اقتصادي وتقليص محتمل في المعونات الخليجية ، بفعل انخفاض عوائد النفط وفقدان الاستقرار الامني (٣) .

(١) احمد ابو الغيط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

(٢) محمد النوبي ، مصر ما بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي ، ( القاهرة : جريدة الورد للطباعة والنشر ، ٢٠١٢ ) ، ص ٣٠-٣٣ .

(٣) قراءات في السياسة الخارجية المصرية اتجاه روسيا والاتحاد الاوربي ، مصدر سبق ذكره .

وبعيدا عن موقف الاتحاد الاوربي من ثورة ٣٠/ يونيو والتي اجمعت معظمها على رفض التدخل السياسي للحيش في العملية السياسية ، ثم تغير الموقف فيما بعد واعتبار ما حدث يعد ( امتثالا لارادة الشعب المصري ) كما جاء على لسان (كاثرين اشتون ) في لقاءها مع الرئيس السابق عدلي منصور والتأكيد على استمرار المساعدات لمصر (١) ، وتأسيسا على ذلك ، فان العلاقات المصرية مع الاتحاد الاوربي بعد ثورة ٣٠ / يونيو اثرت بشكل سلبي في مسار العلاقات بشكل عام ، الا ان هذا لا يعني التأثير على العلاقات الثنائية مع بعض دول الاتحاد الاوربي بشكل منفرد ، غير أن العلاقات قد تطورت بشكل ملحوظ خاصة بعد خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إذ حدث تقارب نسبي في وجهات النظر والذي ادى الى ابرام واتمام صفقة شراء اسلحة عسكرية من ضمنها شراء مصر ( ٢٤ طائرة رافال ) و ( ٤ اسراب ) من فرنسا ضمن اكبر صفقة شراء اسلحة عسكرية منذ عدة اعوام بلغت ( ٥,٢ ) مليار يورو ، هذا بالاضافة الى الدعوة الاخيرة التي وجهت للرئيس السيسي من جانب المستشارة الالمانية ( انجيلا ميركل ) بزيارة المانيا والتي من شأنها ان تحدث تحول في طبيعة العلاقات مع الاتحاد

الاوربي ككل ، لكن المانيا تمثل الصوت المؤثر والمسموع بين دول الاتحاد الاوربي (٢) .

خلاصة القول : ان هنالك العديد من المتغيرات التي تؤثر على حدود ومظاهر الدور الخارجي لأي وحدة دولية ومنها مصر ، من حيث تهديدات الامن والاستقرار ومعدلات النمو الاقتصادي وكذلك الحريات السياسية المتاحة لمواطنيه ، من جهة اخرى فان سلوك الدولة المصرية الخارجي مرهون بطبيعة فكر وسلوك قياداتها السياسية وحرصها في ممارسة دورها ونفوذها في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية التي تمر بها المنطقة .

### ثالثا : المؤثرات من غير الدول :

#### ١ - الازمة الاقتصادية :

لا جدال في أن الازمة الاقتصادية بصفة عامة والاوربية على وجه الخصوص ، لها بالغ التأثير في مستقبل السياسات الخارجية للدول الصغرى والفقيرة منها ومن بين هذه الدول مصر، إذ فرضت تلك الازمة المالية مزيدا من القيود على تلك الدول والمنظمات الدولية المانحة من توزيع المساعدات والمنح والقروض المالية للازمة لتدعيم ومساعدة الدول الفقيرة (٣) ، التي تعاني من تراجع وتدهور في الأوضاع

(١) كلمة كاثرين اشتون مع عدلي منصور ، استخرج بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٧ . متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الاتي : <https://www.youtube.com/watch?v=Czlw7fXliWg>

(٢) قراءات في السياسة الخارجية المصرية اتجاه روسيا والاتحاد الاوربي ، مصدر سبق ذكره .

(٣) احمد طاهر، دبلوماسية الرئاسة: دوافع دلالات زيارات مرسى الخارجية، (مجلة) السياسة الدولية، العدد بلا (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سنة النشر بلا).

السياسية والاقتصادية، مثال ذلك، الازمة المالية التي هزت الاقتصاد الامريكي ومن ورائه العالمي في منتصف عام ٢٠٠٨ م ، التي ساهم الى تقليص الدعم المالي الامريكي لمصر... الخ (١) .

كما إن الازمة الاقتصادية تؤدي الى تردي الأوضاع الداخلية، ومن ثم فإن الاختلال في موازين القوى الداخلية هو السمة الغالبة، فإن الرئيس المصري السابق محمد مرسي فاز في الانتخابات الرئاسية، ولكن استمر الاستقطاب بين المدنيين والعسكريين على اشده، ولا يوجد ما يثير الى وجود مكانية لإزالة الاختلافات المجتمعية التي تتسع يوما بعد يوم ويجب الاخذ في الاعتبار ان الانقسام الداخلي يعيق اطلاق سياسة خارجية فعالة (٢) . كما ستواجه الرئيس عبد الفتاح السيسي مجموعة أولويات هي : حماية الدولة الوطنية من التصدع تحت ضغط العنف واعمال الارهاب مع ما تفرضه من اجراءات امنية وسياسية لتحقيق الاستقرار الوطني ، ومساعدة المصريين في تحسين اوضاعهم المعيشية

اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، مع ما يعني ذلك من مواجهة معضلة وجود أكثر من ثلاثين مليوناً في دائرة الفقر<sup>(٣)</sup> .

## ٢ - قضية الإرهاب .

هناك جدل واسع منذ مدة حول تحديد تعريف الإرهاب ، اصطلاحاً لأنه لا يوجد اتفاق دولي على تعريف الإرهاب ، لذلك يوجد خلاف كبير في تعريفه وتحديد معناه وتتحكم في ذلك عدة أمور ، ولعل من الأمور الذي جعلته أكثر صعوبة في تحديد المقصود به هي :

- ١ - غياب الاتفاق الصريح والواضح المحدد بين المختصين حول مفهوم الإرهاب ، فقد تراه مجموعة عملاً أرهايبياً ، بينما تعده مجموعة أخرى عملاً مشروعاً .
- ٢ - تداخل مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى شبيهه له في الفعل ، مما أدى إلى تشابك مفهوم الإرهاب مع غيره من الفعاليات الأخرى .

---

(١) د. وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٤ .  
(٢) السيد امين شلبي، النقاش حول السياسة الخارجية المصرية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤ .  
(٣) عدنان السيد حسين ، مصر بين ثورتين ، (المجلة) العربية للعلوم السياسية ، العددان ٤١-٤٢ ، (بيروت : تصدر عن الجبهة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤م) ، ص ٤ .

- ٣ - يعد مفهوم متحرك ومتطور (ديناميكي) تختلف صورة وأشكاله وأنماطه ودوافعه أختلافاً زمنياً ومكانياً ، فإنه يتباين من مدة لأخرى في المكان الواحد ، ويتباين في الزمان الواحد من مكان آخر<sup>(١)</sup> .
- ٤ - غياب نظرية علمية متكاملة تفسر هذه الظاهرة ، وهذا ربما يعود إلى أختلاف الثقافات الإنسانية ، وأذا هذه الصعاب تواجه من يتحدث عن الإرهاب من منظور غير إسلامي ، فإنها تزداد أكثر عند الحديث عنه من المنظور الإسلامي ، وذلك لسببين : أولهما ، كثرة المنظمات الإسلامية التي تجيز استخدام مختلف أنواع العنف بما فيها الإرهاب الموجه إلى أهداف معينة ، وأن لم يؤد إلى تحقيق الأهداف المنشودة أمر مقبولاً . وثانيهما ، دور الإعلام الغربي ، وما يثيره من جملة اعمال شعواء تحت اسم (مكافحة الإرهاب) التي لا تميز بين الإرهاب والمقاومة ، وهي في جوهرها غطاء لضرب الإسلام ذاته وتشويهه<sup>(٢)</sup> .

وقد كانت لأحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ م ، تأثير كبير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ دفعت هذه الأحداث الولايات المتحدة الأمريكية إلى إجراء مراجعة وإعادة نظر شاملة بعلاقاتها وسياساتها الخارجية وصلت في بعض الأحيان إلى الانقلاب الجذري وأدراج حلفاء الأمس ضمن قائمة الأعداء وقد كان نصيب مصر من هذه المراجعة هو الآخر كبيراً ، وأن لم يتم إدراجها كدولة معادية ، إلا أنها بالتأكيد لم تعد كما كانت خلال عقد التسعينيات الحليف غير الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تعد العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والقاهرة تتمتع بدفء العقد المنصرم<sup>(٣)</sup> ، خاصة في وجود عدد من المصريين بين كبار (وجوه الجهاد العابر للبلدان) ، وفي مقدمتهم أيمن الظواهري (الرجل الثاني) في القاعدة ومحمد عطا رئيس مجموعة ١١ / أيلول / ٢٠٠١ م ، وأبو حمزة ، أحد كبار خطباء المساجد في (لندنستان) ، والشيخ عمر عبد الرحمن الرئيس الروحي للجماعة الإسلامية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) جريدة (العراق ، العدد ٨ ، ٦٩ ، ٢١ تشرين أول ١٩٩٩ م) ، ص ١ .

(٢) د. هيثم عبد السلام محمد ، ( في مجموعة باحثين ) ، الارهاب والشرعية الاسلامية ، (مجلة) بيت الحكمة ، العدد ٢١ ، (بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠٠١ م ) ، ص ٥٣-٥٤ .

(٣) د. نادية محمود مصطفى ، مصر ومشروعات النظام الأقليمي الجديد في المنطقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨٥ .

(٤) صوفيه بومبييه ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠ .

بعد أن كانت السياسة الخارجية المصرية مصدراً للشرعية أبان الحقبة الناصرية ، أمست اليوم موضوع أعتراض وخط قطيعة بين الحاكمين والمحكومين ، لقد دفع السادات حياته ثمناً لأختياره تغيير الوجهة الدبلوماسية وبعد سنوات تفضي التظاهرات التي تثيرها تطورات الوضع الأقليمي ، على شن الأنفاضة الثانية سنة ٢٠٠١ م ، والحرب العراقية سنة ٢٠٠٣ م ، أتهام صريح للنظام ، تنزلق الانتقادات بصورة شبه طبيعية من نبذ الالتحاق بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التنديد بتجاوزات الحكم لجهة الفساد أو لجهة قمع الحريات ، وليس من المصادفة أن تكون مدينة شرم الشيخ ، رمز الدبلوماسية المصرية لأستقبالها العديد من القمم والأجتماعات هدفاً للأعتداء الأرهابي الذي هزها في تموز / يوليو ٢٠٠٥ م<sup>(١)</sup>.

وأنتظاً من أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ م ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ما أسمته (الحرب على الأرهاب) ، إذ بادر الرئيس الأمريكي (جورج وكربوش) بعد تسعة أيام من الحادث أمام الكونغرس

الأمريكي أطلق لفظ (الحرب العالمية ضد الإرهاب) معتبراً أياها أفضع وأقسى من أي حرب وأضاف قائلاً : (إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها .... ومنذ ذلك اليوم فإن أي أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعدها الولايات المتحدة الأمريكية نظام معادياً)<sup>(٢)</sup> .

وفي ضوء ذلك ، ربطت الولايات المتحدة الأمريكية ما بين الارهاب وأسلحة الدمار الشامل ، إذ تم وضع أسس العمل المستقبلي للحرب ضد الإرهاب على أسس توسيع نطاقها لتشمل محاربة الجماعات والدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل<sup>(٣)</sup> .

وهناك وسيلتان تعدان من ابرز الوسائل التي أعتمدتها مصر في إطار تنسيقها مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن حملة مكافحة الإرهاب ، وهاتان الوسيلتان كالاتي :

#### ١ - برنامج مساعدات مكافحة الإرهاب ، ويعد هذا البرنامج وسيلة للتعاون في مجال مكافحة

---

(١) صوفيه بومبيه ، الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ . (القاهرة مركز الاهرام للدراسات ، ٢٠٠٢ م ) ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) نقلا عن : د. فكرت نامق وعبد الجبار كريم الزويني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ .

(٣) السيد وليد أباه ، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٤م) ، ص ٨٠ .

الإرهاب بين الحكومات العربية والحكومة الأمريكية<sup>(١)</sup> ، والذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٨٣م ، أبان الحرب الباردة ، ألا أن الإدارة الأمريكية قامت بتطويره ، بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، معتبره أياه أداة رئيسة في الحرب على الإرهاب عن طريق توفير التدريبات اللازمة والأدوات الضرورية لردع ومكافحة مخاطر الإرهاب .

٢- تقوية العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المشاركة في مجال مكافحة الإرهاب<sup>(٢)</sup> . وأعطت الحرب على الإرهاب ، وما أعقب أحداث ١١ / أيلول ٢٠٠١م ، من شراسة أمريكية ، زخماً للمقاربة البرغماتية للنظام المصري ، فال (الصدمة والترويع) اللذان أعتدتهما أمريكا في أفغانستان والعراق ، وموقعها المتصلب حيال النظامين المنشقين في ليبيا واليمن وتهميشها للأصوات المتعاطفة تقليدياً مع الحرب في (أوروبا القديمة) أخرجت من ذهن النظام المصري أية أوهام حرب الاستخبارات الدولية التي قادتها (السي ، أي ، إي) ضد (الإرهاب) وعبء (الزعامة الدينية) المصرية في حرب (الأفكار) ، وحظي الجيش الأمريكي بولوج سهل نسبياً إلى بعض من ممتلكات مصر الحيوية وخصوصاً

قناة السويس ، على الرغم من المعارضة الشعبية المصرية لغزو العراق ، كذلك أدت أجهزة الاستخبارات المصرية ، بمهارة وإيهام أدواراً ريادية في مساندة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما قامت حكومة مصر بتنظيم دورات تدريبية لرجال الأمن المصريين في مجال مكافحة الإرهاب<sup>(٣)</sup> .

وكان للرئيس مبارك دور في تقليص دور مصر ، إذ ألغى دورها العربي والأفريقي وأخرجها من المعادلات الإقليمية ، وكاد يورطها في الجهود الأمريكية (لمكافحة الإرهاب) في دول عربية أخرى بما في ذلك من تحويل الجنود المصريين إلى مرتزقة على غرار (بلاك ووتر) وعرض الجيش المصري كمقاتل لقاء أجر هذا مع عقده اتفاقيات وعلاقات صداقة إلى حد التحالف مع (إسرائيل) تحت ذريعة أن مصر قدمت أكثر من طاقتها في مواجهة (إسرائيل) ، وأن الفقر المصري نابع عن هذا النوع من التضحيات المصرية<sup>(٤)</sup> .

---

(١) د. كوثر عباس الربيعي ، (في مجموعة باحثين) ، التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الأمريكي ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠١٣م) ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٠ - ٩١ .

(٣) طارق عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٤) د. وائل محمد اسماعيل ، (في مجموعة باحثين) ، حدود مستقبل مصر كقوة إقليمية بعد ثورة ٢٥ يناير ، (مجلة) حمورابي ، العدد ٣ ، (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٢) ، ص ٣٩ .

وفي السياق ذاته ، أصدر شيخ الأزهر (محمد سيد طنطاوي) فتوى بتحريم مشاركة الدول العربية والإسلامية أو الأنظمة للتحالف الدولي التي تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة ما يسمى بالإرهاب ، أو شن حرب على أي فرد أو دولة دون دليل قاطع على تورطها<sup>(١)</sup> .

كانت مصر موجودة في كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تنظرها الأمم المتحدة ، كما كان الجميع يسعون للاستماع لوجهة نظر مصر في القضايا القانونية ومسائل اتفاقيات حقوق الإنسان ومكافحة الألغام والإرهاب وكيفية مكافحتها<sup>(٢)</sup> .

وقد جاء الموقف من ظاهرة الإرهاب عقب ثورة ٣٠ / يونيو / ٢٠١٣ م ، مؤكداً من خلال كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام الأمم المتحدة في ٢٥ / ٩ / ٢٠١٤ م ، حين قال ( دون تراجع أمام إرهاب يظن ان بمقدوره اختطاف الوطن واخضاعه ، ذلك الإرهاب الذي عانت مصر من ويلاته منذ عشرينيات القرن الماضي ، حين بدأت إرهابات هذا الفكر البغيض تثبت سمومها ، مستترا برداء الدين للوصول الى الحكم وتأسيس دولة الخلافة ، اعتماداً على العنف المسلح والإرهاب كسبيل لتحقيق اغراضه ) ، كما أكد

( انه لا ينبغي السماح لهؤلاء الإساءة للدين الاسلامي الحنيف وللمليار ونصف المليار مسلم الذين يتمسكون بقيمه السامية ، فالدين اسمى واقدس من ان يوضع موضع الاختبار في اية تجارب انسانية ، ليتم الحكم عليه بالنجاح او الفشل ) (٣) .

وعبر الرئيس السيسي عن مجابهة الارهاب بالقول ( لن نقضي على الارهاب الا بالمواجهة الحاسمة وتطبيق القانون ) (٤) ، فضلا عن موقف مصر من ظاهرة الارهاب التي عبر عنها وزير خارجية مصر خلال لقائه نظيره الاسباني ( خوسيه مانويل مارجابو ) بالعاصمة الاسبانية مدريد بضرورة ان تكون هنالك رؤية دولية شاملة لمحاربة الارهاب تشمل جميع التنظيمات الارهابية وليس واحد فقط ، في اشارة

---

(١) وائل محمد كلوب ، دور الأرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول (٢٠٠١م - ٢٠٠٩م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٢م ، ص ١٠٣ .

(٢) أحمد أبو الغيط ، شهادتي ، السياسية والخارجية المصرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

(٣) كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي ( كاملة ) امام الامم المتحدة في ٢٣ / ٩ / ٢٠١٤ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي [www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24092014&id...8Tlb...](http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24092014&id...8Tlb...)

(٤) قناة الحياة اليوم ، في ٢٣ / ٩ / ٢٠١٤ م .

الى ضرورة دعم جهود مصر في مكافحة الارهاب وعدم التركيز على تنظيم ( داعش ) بالعراق ، وقال السفير المصري بدر عبد العاطي المتحدث باسم وزارة الخارجية ، ان الوزير شكري استعرض خلال جلسة المشاورات ان الحديث تطرق الى خطر تزايد ظاهرة الارهاب في منطقة الشرق الاوسط ، إذ اتفق الوزيران على اهمية وجود استراتيجية عربية ودولية لمحاربة قوى التطرف والارهاب التي تهدد المنطقة واوروبا على السواء ، وشدد الوزير شكري على ان تكون هنالك رؤية شاملة لمحاربة الارهاب تشمل جميع النشاطات الارهابية (١) .

واخيرا أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ١١/١/٢٠١٥ م ، اثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لمصر ، استعداد مصر للوقوف الى جانب العراق ووضع برنامج شامل لمحاربة الأرهاب . وفي الوقت ذاته أكد رئيس الوزراء المصري ابراهيم محلب بالقول : إن موقف مصر ثابت وتدين كل اشكال الارهاب والعمل على التنسيق المتبادل لمحاربة الارهاب اما عن طريق الحوار الثنائي او عن طريق المجتمع الدولي (٢) .

خلاصة القول ، لابد من الإشارة الى أن الإرهاب يبدأ كفكرة تحاكي بشكل أو بآخر الجانب الأيماني في عقل أصحابها الى درجة تتحول معها الى عقيدة جديدة وأيمان مطلق بمصداقيتها وموضوعيتها ، وبالتالي واجب تنفيذها لحل لا بديل له للتعبير أو لتحقيق أهداف عجزت كل الأدوات الأخرى عن تنفيذها. وهذا يقود بالضرورة على معالجة الإرهاب يبدأ من الفكرة والترويج له عن طريق آلة الاتصالات الحديثة (الانترنت) وصولا الى الأداة العسكرية ، بمعنى آخر يجب أن تمنع الإرهابي من التفكير في تبني فكرة الإرهاب والترويج لها وتنفيذها . جدول ( ٧ ) يوضح موقف مصر من الاتفاقيات الدولية .

---

(١) جريدة ( الشرق الاوسط في ١٨ / ٩ / ٢٠١٤ م ) .

(٢) جريدة ( الشرق الاوسط في ١٢ / ١ / ٢٠١٥ م ) .



وتأسيساً على ما تقدم، فإن اهم المحددات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية يمكن اجمالها في الاتي:

١. تتمثل اولى المحددات والتحديات بالكيان الصهيوني.
٢. تعد ثاني العقبات في سياق قيام مصر بالمبادرة الى تحويل العلاقات مع ايران من علاقات مواجهة الى علاقات تعاونية، الامر الذي قد يؤدي الى اثاره غضب بعض البلدان العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتحفظ على هكذا نوع من العلاقات، مع وجود علاقات تعاونية واقتصادية لهذه الاقطار مع ايران.
٣. تأتي ثالث القيود او العقبات بالولايات المتحدة الامريكية (١).
٤. من الصعب الحديث عن سياسة خارجية فعالة ونشطة من دون ان تدعم هذه السياسة قاعدة اقتصادية متينة قوية. وان الازمة الاقتصادية تؤدي الى تردي الاوضاع الداخلية (٢).

٥. قضية الارهاب، والانقلاب الامني اللذان تشهدهما سيناء وتغلغل جماعات ارهابية مسلمة تعلن الجهاد على مصر المدنية وعدم قدرة تعزيزات الجيش والشرطة معاً على مجابعتها، وهو ما يشكل تهديداً في موقع جغرافي لا يحتمل اي خطأ.

٦. ما تفرضه تداعيات تقسيم السودان، ونشأة دولة جنوب السودان التي تعد الكيان الصهيوني ودول الغرب حلفاء اساسيين لها، وهي بذلك تصبح بيئة صالحة لان يتدخل فيها الغرب في افريقيا، لذا يجب على السياسة الخارجية المصرية الانتباه الى مثل هذا التطور، لأنه بالتأكيد سوف يؤثر في حصة مصر في مياه النيل ان عاجلاً او اجلاً.

٧. بقي التحدي البارز التي تعاني منه مصر هو هشاشة الوضع الداخلي، وبقيت تحت حكم ديكتاتوري تسلطي، وبذلك يتمثل بالثورة المعرفية واثار العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ففي عصر العولمة يعاني المواطن في البلدان النامية ضعفاً في القدرة المعرفية، الامر الذي يمثل تحدياً له والمؤسسات الدولية، فالدول باتت تتحدث بلغة التكنولوجيا، وعلى دولة مصر استقطاب التكنولوجيا المعرفية والنهوض علمياً<sup>(٣)</sup>. ينظر مخطط(١) مصادر تهديد الامن القومي المصري.

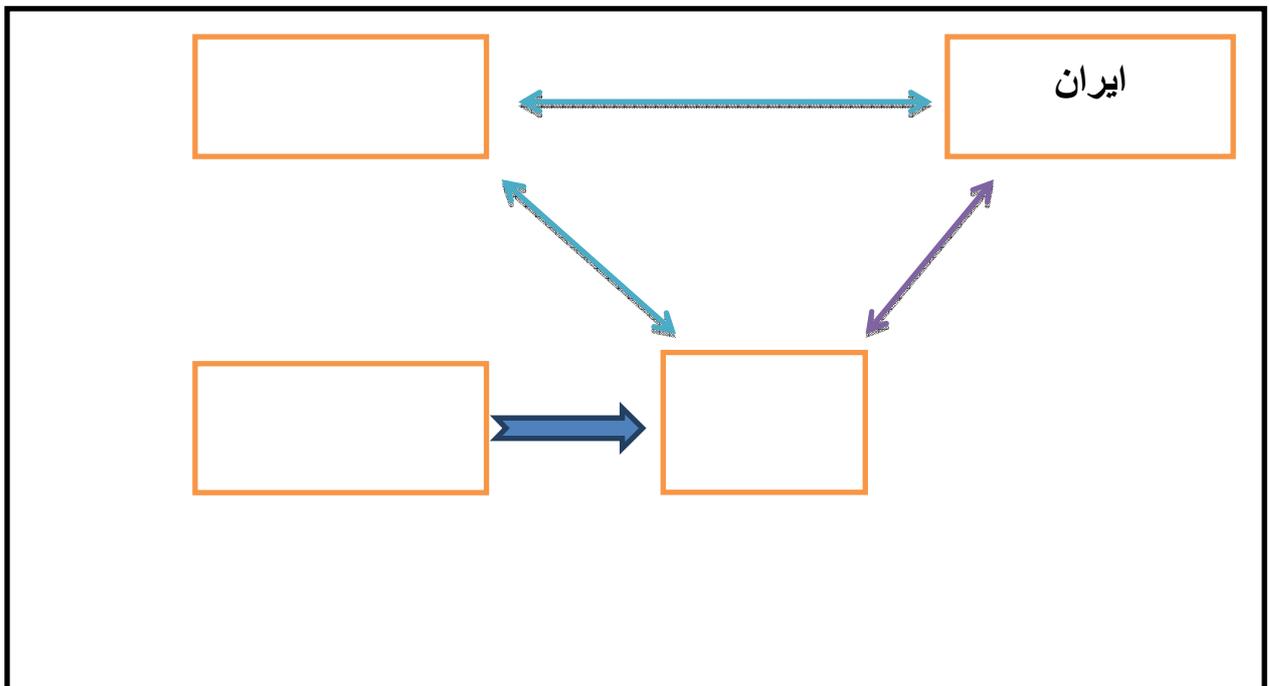
(١) حسين ابو النمل، تداعيات الثورة المصرية فلسطينياً، شؤون الشرق الاوسط، العدد ١٣٨، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١ م)، ص ٣٤ وما بعدها.

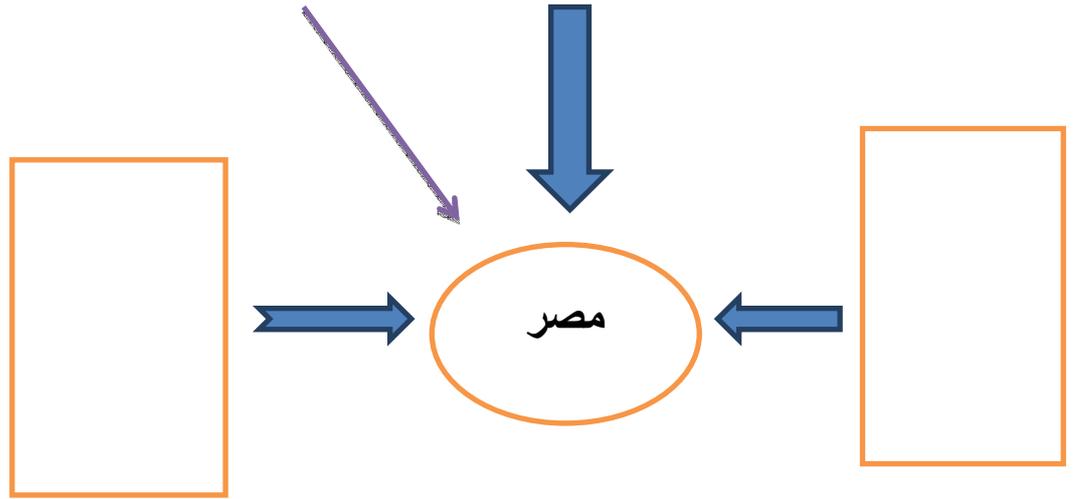
(٢) د. وائل محمد اسماعيل ، ادارة الازمة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠-٢٣ .

(٣) السيد امين شلبي، النقاش حول السياسة الخارجية المصرية، (مجلة) المستقبل العربي، العدد ٤١١، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ .

### مخطط (١)

#### مصادر تهديد الامن القومي المصري





نقلا عن : د. عبد المنعم المشاط ، اقتراب متكامل : الامن القومي المصري عقب ثورة ٣٠ / يونيو ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ ، ( القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠١٤م ) ، ص ٥٠ .

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Al-Nahrain University

College of Political Science / International politics

Department of International Politics



# Egyptian Foreign Policy Toward the Arab Region Since the End of the Cold War

## A Thesis

Presented To The Council of The College of Political  
Science in Al-Nahrain University As Apart of The  
Requirements To Award Philosophy Doctorate Degree In  
Political Science / International Politics

Submitted By

**KHUDHAIR IBRAHIM SALMAN**

Supervised By

**Prof.Dr.Salih Abbass Al-Taie**

1436 AH

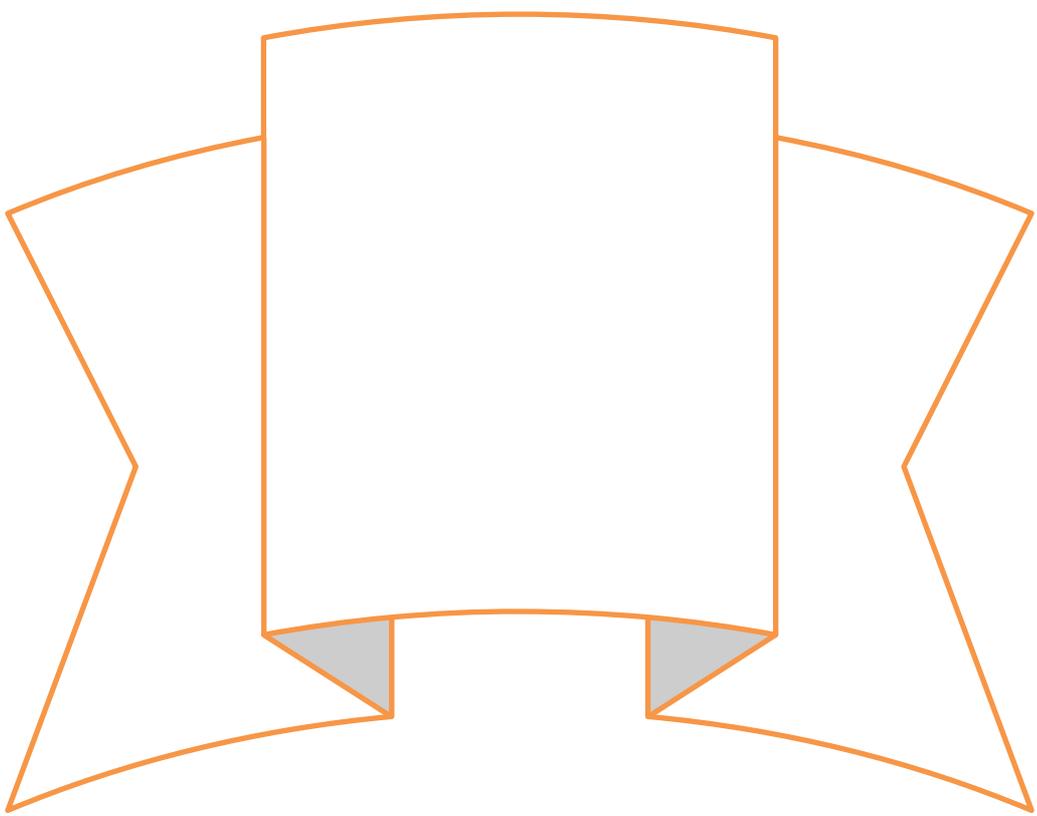
2015 AD

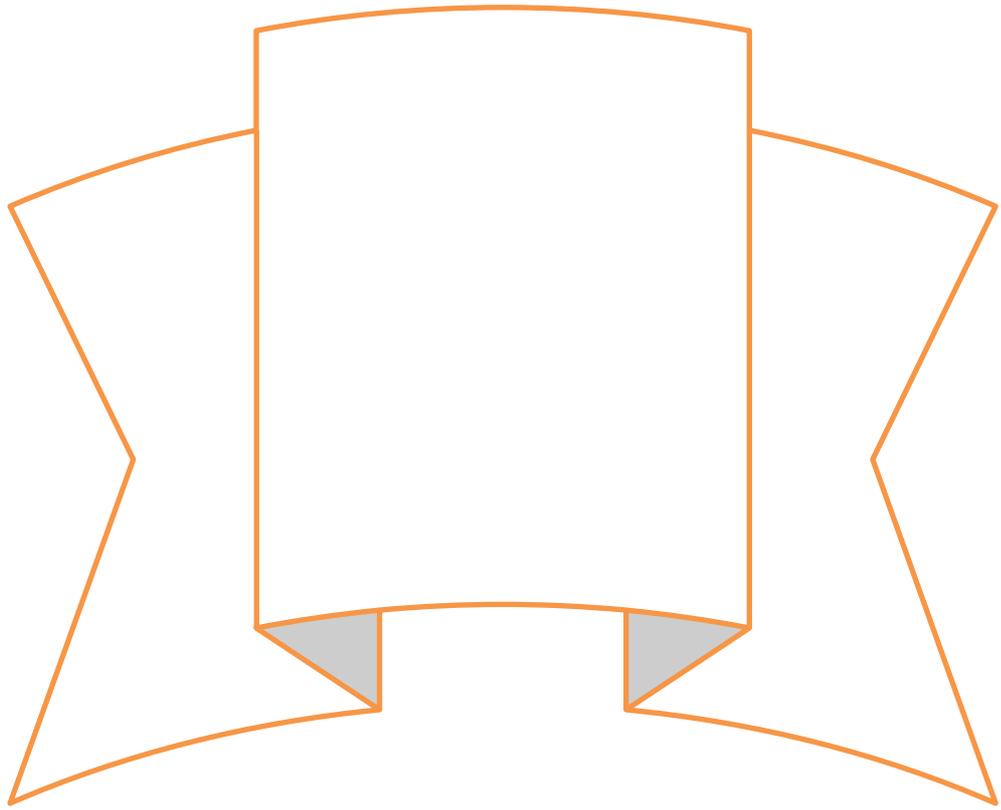
## دليل الجداول

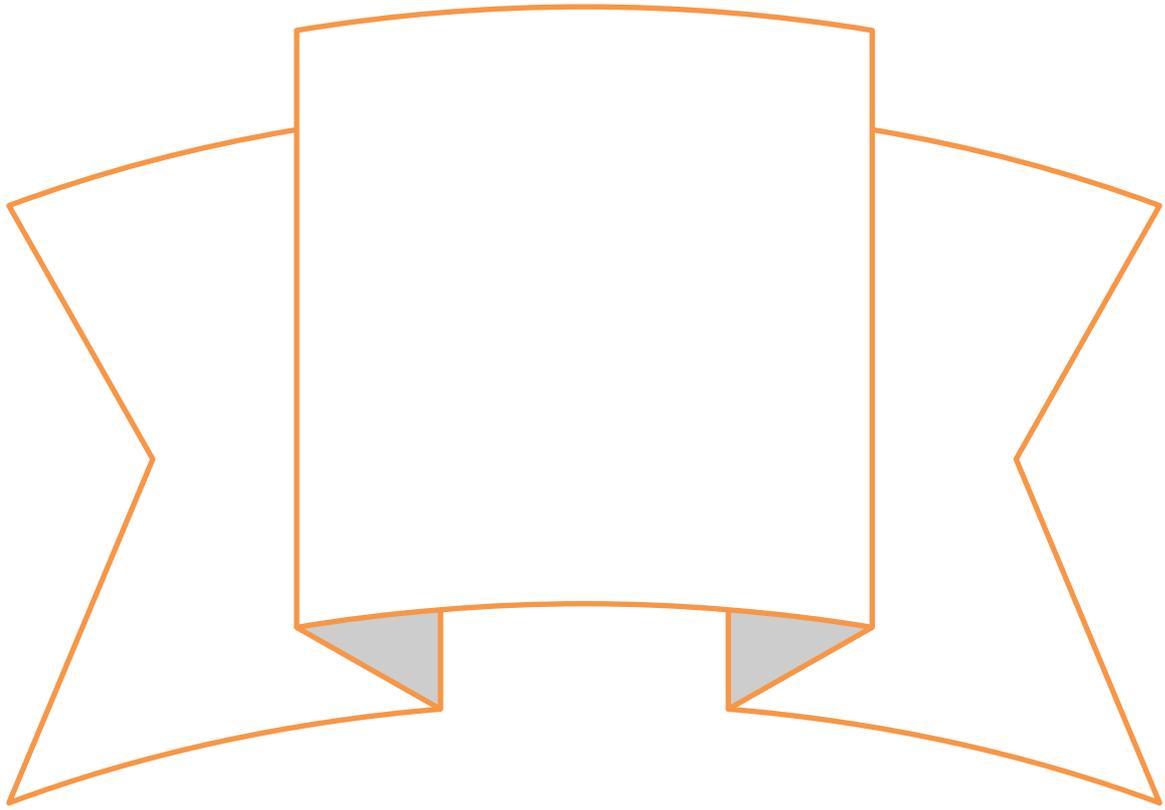
رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٥٣	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في مصر %	١
٧٠	الميزان العسكري الأقليمي في الوطن العربي	٢
٧١	نسبة الانفاق العسكري والمعدات العسكرية لعام ٢٠٠٥ م	٣
٧٢	اعداد الجيش المصري عام ٢٠٠٥ م	٤
٧٢	صنوف القوات المصرية عام ٢٠٠٥ م	٥
٩٠	مقارنة بين مؤشرات القوة بين مصر وتركيا وايران	٦
١٢٣-١١٢	موقف مصر من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب	٧
١٤٥	خريطة الأحزاب السياسية في مصر من عام (١٩٧٦ م - ٢٠١١ م)	٨
١٤٧-١٤٦	خريطة الأحزاب السياسية في مصر خلال وبعد الثورة ٢٥ /يناير/ ٢٠١١ م	٩
١٧٨	مقارنة بين القوات المصرية وإجمالي القوات العربية في حرب الخليج الثانية	١٠
١٩١	التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية مع العراق للمدة من (٢٠٠٨م - ٢٠١٠م)	١١
٢١٦	التجارة المصرية مع دول حوض النيل في العام ٢٠٠٨م	١٢
٢٢٩	حجم الصادرات والواردات بين مصر وتونس خلال الأعوام (٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م)	١٣

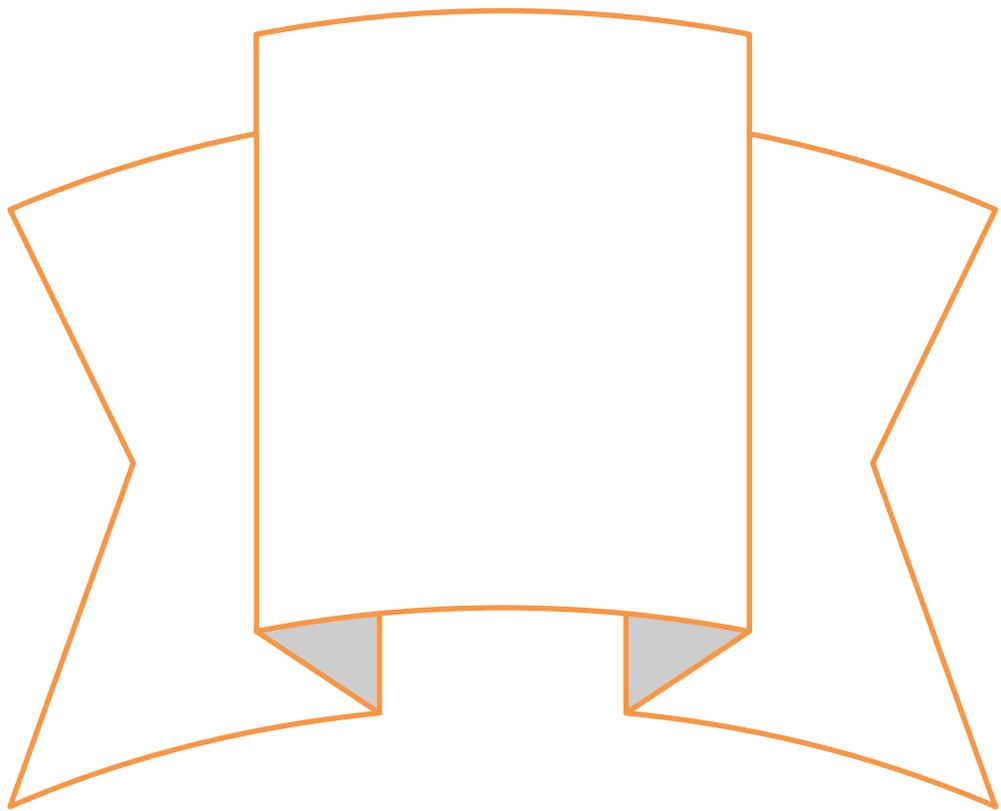
## دليل المخططات

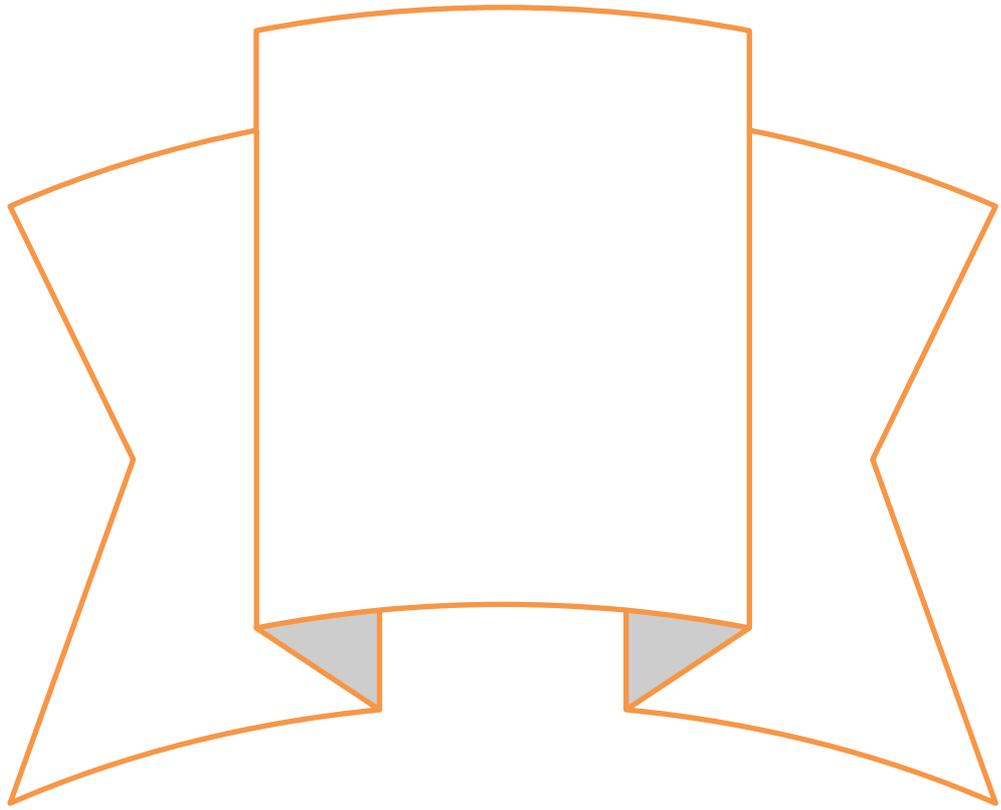
رقم الصفحة	الموضوع	رقم المخطط
١١٥	مصادر تهديد الامن القومي المصري	١
١٥٧	مخطط مبسط لعملية صنع القرار	2

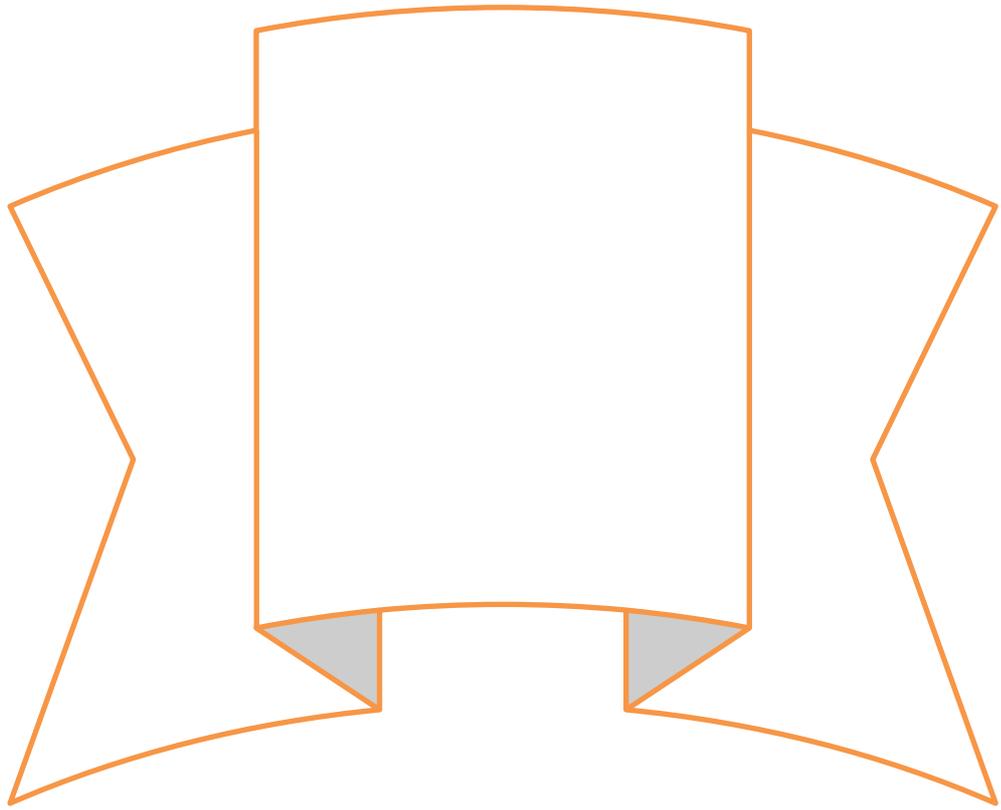


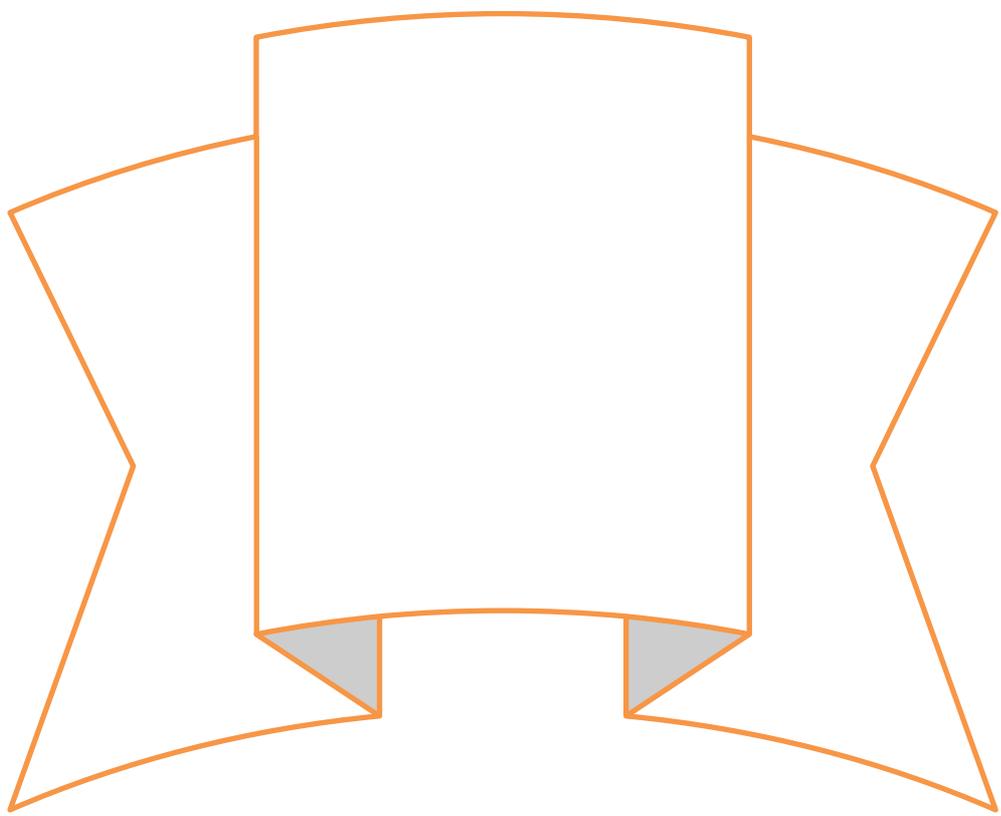














# الفصل الأول

مدخل نظري - مفاهيمي

## الفصل الثاني

### السياسة الخارجية المصرية

#### التطور والمتغيرات

## الفصل الثاني

### ٢- السياسة الخارجية المصرية التطور والمتغيرات

#### ٢-١- تطور السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية للمدة (١٩٥٢-١٩٩١)

(١٩٩١)

#### ٢-٢- المتغيرات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية

##### ٢-٢-١- المتغيرات الموضوعية (المادية)

اولاً : العامل الجغرافي .

ثانياً : المتغير السكاني .

ثالثاً : المتغير الاقتصادي .

رابعاً : المتغيرات السياسية الداخلية .

خامساً : المتغير العسكري .

##### ٢-٢-٢- المتغيرات الخارجية .

##### ٢-٢-٢-١- المتغيرات الاقليمية .

أولاً : المتغير الاسرائيلي

ثانياً : متغير دول الجوار العربي الافريقي .

##### ٢-٢-٢-٢- المتغيرات الدولية .

أولاً : المتغير الأمريكي .

ثانياً : المتغير الروسي والاوربي .

ثالثاً : المؤثرات من غير الدول .

## الفصل الثالث

### ٣- أهداف ومؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية

#### ٣ - ١ - أهداف السياسة الخارجية المصرية

- ٣- ١ - ١- الأهداف السياسية .
- ٣- ١ - ٢- الأهداف الأمنية .
- ٣- ١ - ٣- الأهداف الاقتصادية والتجارية .
- ٣- ٢ - مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية .

#### ٣-٢-١- المؤسسات الرسمية

- أولاً : السلطة التنفيذية .
- ثانياً : السلطة التشريعية .
- ثالثاً: السلطة القضائية .

#### ٣-٢-٢- المؤسسات غير الرسمية

- أولاً : الأحزاب السياسية .
- ثانياً : الرأي العام .
- ثالثاً : جماعة الضغط .

#### ٣ - ٣ - عملية صنع السياسة الخارجية المصرية

- ٣ - ٣ - ١ - عهد الرئيس جمال عبد الناصر ( ١٩٥٢ م - ١٩٧٠ م ) .
- ٣ - ٣ - ٢ - عهد الرئيس أنور السادات (١٩٧٠م - ١٩٨١ م ) .
- ٣ - ٣ - ٣ - عهد الرئيس حسني مبارك ( ١٩٨١ م - ٢٠١١ م ) .
- ٣-٣-٤ - مدة الرئيس محمد مرسي ٢٠١٣ م ، وما بعدها .
- ٣-٣-٥- المؤسسة العسكرية وعملية صنع القرار .

## الفصل الرابع

٤ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه القضايا العربية .

٤ - ١ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه العراق بعد عام ١٩٩٠ م .

٤ - ١ - ١ - أزمة وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ م .

٤ - ١ - ٢ - الموقف المصري من الحصار على العراق .

٤ - ١ - ٣ - الموقف المصري من غزو وأحتلال العراق .

٤ - ٢ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه قضية الصراع العربي -

### الإسرائيلي

٤ - ٢ - ١ - العدوان على غزة سنة ٢٠٠٨ م - ٢٠٠٩ م ،

٤ - ٢ - ٢ - العدوان على غزة سنة ٢٠١٢ م ، .

٤ - ٢ - ٣ - العدوان على غزة سنة ٢٠١٤ م .

٤ - ٣ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه قضايا (الأمن الاقليمي)

٤ - ٣ - ١ - أمن حوض النيل .

٤ - ٣ - ٢ - أمن البحر الأحمر .

٤ - ٣ - ٣ - الأتحاد من أجل المتوسط .

٤ - ٤ - الموقف السياسي المصري اتجاه التغيير في البلدان العربية.

٤ - ٤ - ١ - الموقف المصري من التغيير في تونس .

٤ - ٤ - ٢ - الموقف المصري من التغيير في ليبيا .

٤ - ٤ - ٣ - الموقف المصري من الأوضاع السياسية في سوريا .

٤ - ٥ - مستقبل السياسة الخارجية المصرية

الاحتمال الأول : الاستمرارية .

الاحتمال الثاني : التغيير .

الاحتمال الثالث : الاستمرارية والتغيير

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ- ز	٠- المقدمة
١	الفصل الأول ١ - مدخل نظري - مفاهيمي
١	١-١- مفهوم السياسة الخارجية
٦	١-٢- اهداف السياسة الخارجية
١١	١-٣- وسائل تنفيذ السياسة الخارجية
١٢	١-٣-١- الوسائل الدبلوماسية
١٣	١-٣-٢- الوسائل الاقتصادية والتجارية
١٤	١-٣-٣- وسائل الاعلام
١٦	١-٣-٤- الوسائل العلمية والتكنولوجية
١٦	١-٣-٥- نشاطات الخدمة السرية
١٨	١-٣-٦- الوسائل العسكرية
٢٣	الفصل الثاني ٢- السياسة الخارجية المصرية التطور والمتغيرات
٢٣	٢-١- تطور السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية للمدة (١٩٥٢-١٩٩١)
٢٦	٢-١-١- السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢م - ١٩٧٠م)
٣١	٢-١-٢- السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠م - ١٩٨١م)
٣٤	٢-١-٣- السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس حسني مبارك (١٩٨١م - ١٩٩١م)
٤٠	٢-٢- المتغيرات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية
٤٠	٢-٢-١- المتغيرات الموضوعية ( المادية)
٤٠	أولاً : المتغير الجغرافي
٤٣	ثانياً : المتغير السكاني

## قائمة المحتويات

٤٥	ثالثاً : المتغير الاقتصادي
٥٤	رابعاً : المتغيرات السياسية الداخلية
٦٧	خامساً : المتغير العسكري
٧٤	٢ - ٢ - ٢ - المتغيرات الخارجية
٧٤	٢ - ٢ - ١ - المتغيرات الاقليمية
٧٥	أولاً : المتغير الاسرائيلي
٨٠	ثانياً - متغير دول الجوار العربي الافريقي
٨٦	ثالثاً : القوى الاقليمية الاخرى ( تركيا وايران )
٩٠	٢ - ٢ - ٢ - المتغيرات الدولية
٩٠	اولاً - المتغير الامريكي
١٠٠	ثانياً : المتغير الروسي والاوربي
١٠٥	ثالثاً : المؤثرات من غير الدول
١٠٥	١ - الازمة الاقتصادية
١٠٦	٢ - قضية الإرهاب
١١٦	الفصل الثالث
	٣ - أهداف ومؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية
١١٧	٣-١ - أهداف السياسة الخارجية المصرية
١١٨	٣ - ١ - ١ - الأهداف السياسية
١١٩	٣-١-٢ - الأهداف الأمنية
١٢٧	٣ - ١ - ٣ - الأهداف الاقتصادية والتجارية
١٣١	٣-٢ - مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية
١٣٣	٣ - ٢ - ١ - المؤسسات الرسمية
١٣٣	أولاً : السلطة التنفيذية
١٣٩	ثانياً : السلطة التشريعية
١٤٠	ثالثاً : السلطة القضائية

## قائمة المحتويات

١٤٢	٣-٢-٢ المؤسسات غير الرسمية
١٤٢	أولاً : الأحزاب السياسية
١٤٨	ثانياً : الرأي العام
١٥٤	ثالثاً : جماعات الضغط
١٥٥	٣-٣-٣ عملية صنع السياسة الخارجية في مصر
١٥٨	٣-٣-١ عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢ م - ١٩٧٠ م)
١٦٠	٣-٣-٢ عهد الرئيس أنور السادات ( ١٩٧٠ م - ١٩٨١ م )
١٦١	٣-٣-٣ عهد الرئيس حسني مبارك ( ١٩٧٠ م - ٢٠١١ م )
١٦٥	٣-٣-٤ مدة الرئيس محمد مرسي ٢٠١٣ م وما بعدها
١٦٨	٣-٣-٥ المؤسسة العسكرية وعملية صنع القرار
١٧٠	الفصل الرابع
	٤- السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه القضايا العربية
١٧٠	٤- ١ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه العراق بعد عام ١٩٩٠م
١٧١	٤- ١ - ١ - أزمة وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ م
١٨٠	٤- ١ - ٢ - الموقف المصري من الحصار على العراق
١٨٢	٤- ١ - ٣ - الموقف المصري من غزو واحتلال العراق
١٩٢	٤- ٢ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي
١٩٣	٤- ٢ - ١ - العدوان على غزة سنة ٢٠٠٨ م - ٢٠٠٩ م
١٩٨	٤- ٢ - ٢ - العدوان على غزة سنة ٢٠١٢م
٢٠٢	٤- ٢ - ٣ - العدوان على غزة سنة ٢٠١٤م
٢٠٦	٤- ٣ - السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه قضايا (الأمن الاقليمي)
٢٠٧	٤- ٣ - ١ - قضية مياه نهر النيل
٢١٧	٤- ٣ - ٢ - أمن البحر الأحمر
٢٢٠	٤- ٣ - ٣ - الأتحاد من أجل المتوسط
٢٢٦	٤- ٤ - الموقف السياسي المصري اتجاه التغيير في البلدان العربية

## قائمة المحتويات

٢٢٦	٤ - ٤ - ١ - الموقف المصري من التغيير في تونس
٢٣١	٤-٤-٢- موقف مصر من التغيير في ليبيا
٢٣٦	٤ - ٤ - ٣ - الموقف المصري من الأوضاع في سوريا
٢٤١	٤ - ٥ - مستقبل السياسة الخارجية المصرية
٢٤١	اولا - العوامل المادية
٢٤١	ثانيا - العوامل الذاتية (الداخلية)
٢٤٣	الاحتمال الأول : الاستمرارية
٢٤٦	الاحتمال الثاني : التغيير
٢٤٧	الاحتمال الثالث : الاستمرارية والتغيير
٢٥٥-٢٥١	الخاتمة
٢٩٢-٢٢٦	المصادر

## المخلص

(( السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة ))

حظيت الموضوعات المصرية باهتمام الدراسات الاكاديمية وتأتي السياسة الخارجية لمصر وعلاقتها الدولية في المقدمة منها ، بسبب من دينامية الحياة السياسية المصرية وتفاعلاتها الخارجية تأثيراً او تؤثر من جهة ، ولأن مصر لاعتبارات نابغة من أهميتها الاستراتيجية كانت محط اهتمام القوة الدولية الرئيسة ابان الحرب الباردة التي اريد لها ان تتلاشى في ضوء التغيرات الدولية والاقليمية في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والهيمنة الامريكية وظهور النظام العالمي الجديد ، إذ كانت مصر لاعبا اقليميا اساسيا في منطقة الشرق الاوسط ، ومتوافقة مع الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية من خلال الازمات التي حصلت فيها ، وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة لاستجلاء الحقيقة التي اكتنفت السياسة الخارجية المصرية في حقبة ما بعد الحرب الباردة وهي في سعيها لذلك تطرح افتراض رئيس ؛ ان ثمة فراغ حصل في فاعلية السياسة المصرية لدرجة عدم قدرتها على اداء دورها التقليدي المعروف اتجاه منطقتها العربية مما انعكس سلبا على عموم المنطقة العربية ، للإلمام بالموضوع على وفق الخطة الاتية :

الفصل التمهيدي : جاء في تحديد مدلول السياسة الخارجية ، فبعد دراسة المفهوم تناولنا اهداف السياسة الخارجية ، كما تناولنا اهم الوسائل التي تسعى لتحقيق تلك الاهداف .

الفصل الثاني : لغرض اعطاء بعد تاريخي لموضوع الدراسة فقد خصص هذا الفصل ابتداء فيه اعطاء لمحة تاريخية عن تطور السياسة الخارجية المصرية ومتغيراتها الداخلية والخارجية .

الفصل الثالث : مؤسسات واهداف صنع السياسة الخارجية المصرية فبعد دراسة نظام الحكم في مصر تناولنا دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المصرية وفي هذا الاطار التي تشتمل على الهياكل الرسمية التي اناط بها دستور ١٩٧٠ عملية صنع القرار ، وهي السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الشعب ومجلس الشورى والسلطة التنفيذية المكونة من رئاسة الجمهورية كونه يجسد وحدة الدولة والشعب المصري ، والحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارة العليا للدولة وتشتمل الحكومة من رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، الى جانب المؤسسة العسكرية التي ادت ادوار مؤثرة في الحياة السياسية في مصر ، اما المؤسسات غير الرسمية وهي الاحزاب السياسية والرأي العام فتمارس ادوارها بشكل متباين ؛ وذلك حسب حجم وتأثير هذه القوى والمؤسسات وقربها او بعدها عن مركز صنع القرار كما تناولنا عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية .

الفصل الرابع : عالجت الدراسة فيه السياسة الخارجية المصرية اتجاه القضايا العربية بتحليلها لطبيعة القضايا المطروحة التي اظهرت الدراسة موقف مصر من حربي الخليج الثانية ١٩٩١ والثالثة ٢٠٠٣ ، وما اسفر عن ذلك من تأثيرات سلبية في الامن القومي العربي من جهة ارساء نواة لكيان اجنبي يهدد من باب المحاكاة اقل تقدير مكانة الدور الاقليمي لمصر ، ثم عرجنا على الموقف والسياسة الخارجية لمصر في العدوان الاسرائيلي على غزة سنة ( ٢٠٠٩ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٤ ) فضلا عن قضية المياه والسياسة المصرية عن (الاتحاد من اجل المتوسط) كما تناولت الدراسة موقف مصر من التغيير في البلدان العربية .

الفصل الخامس : مستقبل السياسة الخارجية المصرية ( المحددات - والاحتمالات ) ركزت الدراسة على اهم القيود الداخلية والخارجية ، ولاستجلاء طبيعة ومستقبل السياسة الخارجية المصرية تم وضع ثلاثة احتمالات لمستقبل هذه السياسة في الاجل القريب والبعيد .

وقد جاءت النتائج التي توصلت اليها الدراسة تأكيدا لفرضيتنا ، فمع تمتع مصر بمقومات الدور الاقليمي وممارسته لها خلال مدد معينة عربيا الا انها لم تحافظ عليه ، ولاسيما في السنوات العشرة من حكم الرئيس مبارك كما ان مدة حكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي لم تكن احسن حالا بل زادت من سلبيات ذلك .

## Abstract

(( Egyption foreign policy Toward the Arab region since the end of the cold war))

- Since Egypt is consid as one of the key states in the region , it has played a major role in affecting the policiel of the Arab States – this role has been supported by the limited states and other regional powers .
- The aim of the study is pursue the major objectives of Egypt foreign policy and the means to achieve it the hypotheses of the study is , there is a vacancy occurred in the performance of Egypt's foreign policy Toward the Arab state , which affected the process of enhancing the relation among these states .
- In order of aprov this hypotheses we divided desertion into five chapters .
- Chapter one has dealt with the conceptional fram work of the principal of the foreign policy
- Chapter two focused on the historical development of Egypt's foreign policy .
- We also discussed the internal and external variables interacting within the process of foreign policy .
- Chapter three discussed the formal and informal institution responsible for carrying out the process of Egypt's foreign policy .
- Chapter four Analyzed Egypt foreign policy toward the Arab states foculing on issues such as the second Egypt's role in the war on Gaza in ( 2009 – 2012 and 2014 ) toward the Arab states we discussed the internal and external limitations on this policy . we also discussed the future probabilities concerning this policy .
- In conclusion , we have found out that Egypt's influence on Arab states has been reduced for many internal and external reasons .

## جدول (٧)

موقف مصر من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي

التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل وايران وتركيا

مما لاشك فيه ان هناك مصالح استراتيجية بين كل من ايران وتركيا واسرائيل تستهدف بإضافة الى المصالح القومية لهذه الدول الثلاثة ، تهديد الامن القومي المصري ، ومحاولة تحجيم الدور الاقليمي المحوري لمصر واحتوائه في كل من الوطن العربي والشرق الاوسط والواقع ان ايران حتى في ظل ما يسمى بالحكم الاسلامي تسعى في عودة الامبراطورية الفارسية وهي تستخدم المذهبية الدينية سواء في دول الخليج العربية او في سوريا او في لبنان او في قطاع غزة من اجل الوصول الى هذا الهدف وهي في هذا الاطار لم تضع اي خطوط حمراء من التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية وكذلك مع اسرائيل كما ان تركيا تسعى من خلال توفيق علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية ومحاولة الانضمام الى الاتحاد الاوربي ، ان تتمكن من السيطرة على المنطقة العربية ( الوطن العربي ) والشرق الاوسط من خلال اعادة احياء الخلافة الاسلامية بالمفهوم السني وهي بذلك تحل محل الدولة المصرية في المجال الحيوي لمصر وفي هذا الجانب ابرمت تركيا العديد من اتفاقيات التعاون الاستراتيجي وفي مقدمتها اجراء المناورات العسكرية المشتركة بين البلدين اضافة الى انها سعت كعضو نشط في حلف الاطلنطي ضمن النظام الليبي السابق وحاولت استخدامه ضد النظام السوري الحالي وبناء على ذلك فان كلتا الدولتين ( ايران وتركيا ) تحاول تطوير الدور المصري التقليدي في افريقيا وذلك بالتوسع المالي والاقتصادي في دول حوض النيل بشكل اساسي والحق ان بلورة هذا الموقف العدائي من الدولة المصرية عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م قد اتضح بوضوح في موقف البلدين المناهض لتلك الثورة والمؤيد تأييدا غير محدود لجماعات الارهاب سواء في سيناء او في مناطق مصر المختلفة او تحريض الدول والمنظمات الدولية ضد النظام المصري الجديد .

وعبر الباحث ان هذا التحالف من المرتقب او المتوقع ان يزداد حدة ومن ثم عداء بما يشكل تهديد واضح للأمن القومي المصري

نقلا عن د. دلال محمود السيد ، مقومات مفقودة : معضلات الدولة القائد بالنظم الاقليمية والدولية ، اتجاهات نظرية ( مجلة ) السياسة الدولية ، العدد ١٩٦ ، ص ١٧

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي لمصر	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢	٤,٧	٥	٥,٥
معدل التضخم في مصر	٨,٨	٤,٢	١١	١١,٧	١٦,٢	١٢	

## جدول (٧)

موقف مصر من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي

(١) ١. د. عماد جاد ، (محرراً) هل السياسة الامريكية لصالح الاخوان المسلمين ، ( مجلة ) مختارات اسرائيلية ، العدد ٢١٣ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٢م ) ، ص ١١٢ وما بعدها .

---

(١) د. عماد جاد ، (محرراً) هل السياسة الامريكية لصالح الاخوان المسلمين ، ( مجلة ) مختارات اسرائيلية ، العدد ٢١٣ ، ( القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٢م ) ، ص ١١٢ وما بعدها .

---

---

وعن رؤية مصر لواقع ومستقبل العلاقات المصرية – الروسية بعد ٣٠ يونيو تشير الى خط الصعود في العلاقات المصرية والذي بدئ بصيغة ( ٢ + ٢ ) التي تعكس ثقل البلدين وتوجهاتها من خلال مسارات متعددة الجوانب ، وقد عكست المباحثات تقاطعا واضحا بين اوليات الامن القومي المصري واهتمامات ومصالح الجانب الروسي في المنطقة ، فيما اسهم في ايجاد مساحة كبيرة مشتركة تلاققت فيها الرؤى ازاء عدد كبير من القضايا الاقليمية والدولية اهمها الازمة السورية وضرورة التوصل الى حل سياسي لها وخطر اوكار الارهاب الى خطر عابر للحدود والقضية الفلسطينية وقضية اسلحة الدمار الشامل ودعمها . كما ان العلاقات المصري – الروسية تكتسب اهمية خاصة خلال المرحلة الحالية لأربعة معطيات :

- ١- العامل المصري المتمثل في ظروف اقتصادية وسياسية ضاغطة وظروف اقليمية تحمل في جوفها اشارة تهديد للأمن القومي المصري مما يجعل من انفتاح السياسة المصرية على قوة متعددة مخرجا سياسيا ومهما .
- ٢- العامل الروسي المتمثل في اهتمام روسيا تحت قيادة بوتين بانتهاج سياسات جادة تنصدر بها السياسة العالمية .
- ٣- العامل الجماهيري المتمثل في القبول والدفع الشعبي في اتجاه تنمية العلاقات مع روسيا وسيكون هذا العامل هو الابرز والاهم تأثيرا في انجاح السياسة الخارجية لمصر .

## جدول (٧)

موقف مصر من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي

٤- العامل الدولي المتمثل بالمتغيرات الدولية المتتالية والمباشرة بمرحلة جديدة في العلاقات الدولية تقوم على توازن قوى متعددة بعد سقوط وفشل المرحلة الحالية التي تهيمن فيها قوة واحدة لمشهدي الازمة والحل .

احمد السيد النجار ( في مجموعة باحثين ) ندوة شراكة استراتيجية ، مستقبل العلاقات المصرية – الروسية في عالم التغير ( مجلة ) السياسة الدولية العدد ١٩٦ مصدر سبق ذكره ص ١٠٤

١. عبد الواحد ناصر، الدراسات الدولية، مفاتيح المنهجية، (الرباط : دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥ م)، ص ٨.

Jeffrey Goldberg . Hillary Clinton : Mubarak regime is stable the Atlantic , Jan 23 , 2011 . >  
www.theatlantic. Com/international/print/2011/Hillary-Clinton-mubarak-regime...<Jan 8 , 2014

نقلًا عن : موقف مصر في الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب المبرمة في إطار الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .. في ٢٠٠٩/٩/٣٠ على الرابط الإلكتروني :

www.sis.gov.eg/Ar/templates/Articles/tmpArticles.aspx? Artl p=3836

جدول (٧)  
موقف مصر من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب بالأمم المتحدة وجامعة الدول  
العربية والاتحاد الافريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي

جدول (٧)

ت	اسم الاتفاق	التوقيع	التصديق أو الانضمام	موقف مصر من الإتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب بالإمم المتحدة وجامعة الدول
ت	اسم الاتفاق	التوقيع	التصديق أو الانضمام	سريان

جدول (٧)

موقف مصر من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي

ت	اسم الاتفاق	التوقيع	التصديق او الانضمام	سريان
١	اتفاقية طوكيو بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات المبرمة في طوكيو في/سبتمبر ١٩٦٣ م		أنضمت مصر في ١٩٧٥/٢/١٨ م	٢٠٠٥/٥/١٣ م
٢	اتفاقية مكافحة الأستيلاء غير المشروع على الطائرات المبرمة في لاهاي في ١٦/ديسمبر/١٩٧٠ م		أنضمت مصرفي ١٩٧٥/٢/٢٨	
٣	اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني في مونتريال في ٢٣/ديسمبر/١٩٧١ م	١٩٧٢/١١/٢٤		١٩٩٥/٥/٢٠
٤	اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتهمين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون والدبلوماسيون والمعاقبة عليها التي أقرتها الأمم المتحدة في ١٤/ديسمبر/١٩٧٣ م		صدقت مصر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٨٨	
٥	برتكول لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المصري الدولي الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في فبراير / ١٩٨٨ م	١٩٨٨/٢/٢٤ م	٢٠٠٠/٧/٢٥ م	
٦	اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية المبرمة في روماني ١٠ / مارس / ١٩٨٨ م		صدقت مصر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤١٠ لسنة ١٩٩٣	١٩٩٣/٤/٨
٧	برتكول لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري المبرمة في روما في ١٠/مارس / ١٩٨٨ م		صدقت مصر بموجب القرار الجمهوري رقم ٤١٦ لسنة ١٩٩٣ م	١٩٩٣/٤/٨

جدول (٧)  
موقف مصر من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي

١٩٩٨/٦/٢١	١٩٩٣/٧/١٩ م	١٩٩١/٣/١ م	٨ اتفاقية تميز المتفجرات البلاستيكية الموقعة في مونترين في مارس/١٩٩١ م
	٢٠٠٥/٦/١٦ م	١٩٩٩/١٢/١٤ م	٩ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الأرهابية بالقتال التي أقرتها الأمم المتحدة في ١٥/ديسمبر/١٩٩٧ م

المصدر : موقف مصر من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب المبرمة في إطار الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .. في ٢٠٠٩/٩/٣٠ م ، متاح على شبكة الانترنت ، عبر الموقع الآتي :

[www.sis.gov.eg/Ar/templates/Articles/tmpArticles.aspx? ArtI p=3836](http://www.sis.gov.eg/Ar/templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtI p=3836)

## شكر وتقدير

الحمد لله مستحق الحمد ، والصلاة والسلام على رافع لواء الحمد يوم القيامة ، سيدنا محمد ( صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم )

هكذا في نهاية كل مطاف لا بد من وقفة تأمل واستذكار ، لتقديم الشكر والتقدير الى الذين آزرونا ووقفوا بجانبنا طيلة مدة الكتابة ، وخصصوا لنا من جهدهم ووقتهم ما يحتم علينا الشاء والعرفان . وبدءاً بأستاذاي وأخي الاستاذ الدكتور صالح عباس الطائي ، الذي كان له فضل التوجيه والارشاد ، فهيئ لي من الأسباب ما مكن دراستي من أن تتبلور في ظل توجيهاته وآرائه القيمة وقراءته الوافية ، شكري لك سيدي الفاضل ، جزاك الله عني خير الجزاء .

وعرفاناً بالجهود الخيرة التي آزرت الباحث في أثناء السعي في انجاز هذه الدراسة ، يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لينايب العلم والمعرفة ، الى الأساتذة الأفاضل الذين سرنا وتقدمنا بمعيتهم حتى وصلت هذه الدراسة على ما هي عليه ، وفي مقدمتهم أستاذاي الفاضل الأستاذ الدكتور فكري نامق عبد الفتاح ، لقد أحيا لدي الأمل والطموح من خلال نصائحه ، ولم ييخل بوقته طيلة اعوام دراستي ، فكان خير معلمٍ ، شكري لك سيدي الفاضل وجزاك الله عني خير الجزاء .

شكري وامتناني الكبيرين الى أستاذاي وأخي الكبير الأستاذ الدكتور حميد شهاب أحمد ، على الرعاية الكريمة ومتابعاته القيمة التي احاطني بها طيلة مدة الدراسة ، شكري لك سيدي الفاضل وجزاك الله عني خير الجزاء .

كما يقتضي واجب الوفاء والعرفان أن أتقدم بالشكر والتقدير الى الاساتذة الافاضل الذين كان لهم الدور البارز طيلة مدة الدراسة في تقديم المشورة والنصح حتى وصلت هذه الدراسة على ما هي عليه ، وفي مقدمتهم الاستاذ الدكتور قاسم محمد الدليمي ، والاستاذ الدكتور محمد كريم كاظم ، والاستاذة الدكتورة نادية المختار ، والدكتور محمد ياس خضير ، والاستاذ الدكتور سرمد زكي الجادر ، والدكتور علي حسن نيسان ، والدكتور حضر عباس عطوان ، والدكتور سمير حسام ، والدكتور اسامة مرتضى السعيدي .

كما اتقدم بالشكر والامتنان الى أستاذاي واخي الدكتور عبد الأمير الأسدي الذي كان له الفضل بعد الله في تسهيل واكمال دراستي ، شكري لك سيدي الفاضل وجزاك الله عني

خير الجزاء ، ولا أنسى أيضاً أن أشكر الاساتذة الافاضل وخصوصاً الاستاذ الدكتور سعيد مجيد دحدوح ، والاستاذ الدكتور عزيز جبر شيال ، والاستاذة الدكتورة نوار محمد ربيع الخيري ، والاستاذ الدكتور طه العنبيكي ، والدكتور مصطفى الامين ، والاستاذ الدكتور حميد نفل ، والاستاذة نرجس عبد السادة التي ساهمت في تطوير الدراسة لغوياً ، والشكر الموصول لجميع أساتذة كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية .

ولا أنسى بالطبع والعرفان بالجميل الى أخي وصديقي العزيز الأستاذ علاء جبار أحمد الذي آزرني طيلة مدة دراستي ، فله مني كل الشكر والامتنان .

كما اتقدم الى اخوتي زملاء دراستي وفي مقدمتهم عباس أبو يوسف ، والأخ سلمان أبو أحمد ، والأخ احمد الأنباري ، والأخ ضمير عبد الرزاق ، والأخ علي رسول ، والأخ أنمار ، والأخوات الفاضلات آلاء ، و يسرى ، وآمنة .

كما يطيب لي وعن طيب خاطر أن أتقدم بالشكر الجزيل الى أخي وصديقي حسنين المشهداني وهشام العكيدي .

هذا والى جانب شكري وامتناني البالغين للمنتسبين في مكتبة كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، ومكتبة كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، وكلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ومكتبة مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، ومكتبة بيت الحكمة .

ولا يفوتني أخيراً كل من أعانني في هذا العمل وأخلص النصح وقدم الاستشارة ولم يحضرنني اسمه ، لهم مني جميعاً أسى آيات اعتباري .

**الباحث**



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة النهرين  
كلية العلوم السياسية  
قسم السياسة الدولية

## السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة

اطروحة دكتوراه

تقدم بها الطالب

**خضير ابراهيم سلمان**

الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، وهي جزء من متطلبات نيل  
شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية / السياسة الدولية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

**صالح عباس الطائي**

## المقدمة

حظيت مصر بموقع جيوبولتيكي متميز ، رتب عليها مهام ووظائف وأدوار في دوائر مختلفة ثلاث ، أولها الدائرة العربية كونها دولة عربية مهمة ، والثانية في الدائرة الافريقية كونها دولة تقع في قارة أفريقيا ، والثالثة الدائرة الاسلامية لانها دولة اسلامية ، ومن الملاحظ أن الدوائر الثلاث تعكس مكانة وثقل مصر الأقليمي ، ناهيك عن دورها الدولي ، فهي المدخل الطبيعي وخط الاقتراب الحتمي الى شمال افريقيا على طول الساحل الشمالي للقارة ، وعلى الجهة الأخرى فإنها بقوة اكثر المدخل الحقيقي لأفريقيا في الشمال .

فمصر هي حجر الزاوية في الثلاثية القارية التي يتألف منها العالم القديم ، والوحيدة التي تلتقي فيها قارتان وتقترب منها ثالثة ، ولاسيما انها تقع عند التقاء هاتين القارتين ، وبهذه الصفة فإنها لا تمتاز فقط بالموقع المركزي المتوسط في قلب العالم القديم ولا بموقع البوابة فحسب ، ولكن بالموقع العقدي البؤري ، فضلا عن قدرات عسكرية وديموغرافية لا يستهان بها جعلت منها قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة العربية والافريقية ، الذي اصبح المجال الحيوي لمصالحها ولنفوذها ولسياستها ، ومن ثم فإن أي متغيرات وتحولات يشهدها الإقليم لابد وان تؤثر بهذه المصالح والسياسات ، ولاسيما اذا انعكس ذلك في موازين القوى واثر في سياستها الخارجية في المنطقة العربية والافريقية .

تتسم السياسة الخارجية المصرية بشكلها العام بمجموعة من السمات التي شكلت الطابع السياسي لها منذ قيام ثورة ٢٣ - يوليو ١٩٥٢ م ، وحتى قيام ثورة التغيير ٢٥ - يناير ٢٠١١م؛ بعدم الاستقرار والثبات الذي كان السمة الواضحة في نهج السياسة الخارجية المصرية ، وفي ادراك صانع القرار الخارجي .

وانطلاقا من هذا المنظور شكلت ملامح السياسة الخارجية المصرية على المستوى الدولي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي والهيمنة الامريكية وظهور النظام الدولي الجديد ، إذ كانت مصر لاعبا إقليميا أساسيا في منطقة الشرق الأوسط ، ومتوافقة مع الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة من خلال الازمات التي حدثت فيها ، إذ يمثل احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ ، اللحظة التي تأكدت معها مكانة الولايات المتحدة الامريكية كقوة لا يضاهاها احد عالميا ، وأصبحت تنسق العلاقات والسياسات الإقليمية في المنطقة ، على وفق جدول اهتماماتها واولويات استراتيجياتها ، وهو ما انعكس بتأثيراته وتبعاته في الأوضاع الجيو سياسية للمنطقة العربية بما فيها مصر ، التي عبرت عن اهتماماتها بالمنطقة العربية

من منطق الاستجابة كدولة مركزية للموقع الجيو سياسي الذي يفرض العناية بالاعتبارات الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للامن القومي المصري ، او لاقامة علاقات اقتصادية ذات نفع للمصالح الوطنية ، وكمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي ، وهو ما يتطلب مزيداً من الاهتمام في هذه الاعتبارات ، ولاسيما ان مصر تقليدياً تمثل جزءاً مهماً من المنطقة العربية ، بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي.

والجدير بالذكر ان تشديد مصر على المشاركة في ترتيب أوضاع المنطقة ورسم تطوراتها المستقبلية ليس بالامر الجديد ، ولكن الجديد هو المدى الذي ستندفع فيه ، والذي لن يقتصر على الجوانب الاقتصادية والسياسية بل قد يتعداه الى الجوانب الأمنية كذلك ، خاصة وان مصر تمثل الدولة القلب ، وتتميز بقدراتها على التعامل مع الدول العربية ، من خلال مسالك وممرات وأساليب متنوعة من دون المساس بارتباطاتها ومصالحها مع الدول الغربية ، وتتوفر الفاعلية لتلك المصالح عبر التزام الرؤية المصرية بانتهاج أسلوب برجماتي يتسم بقدرة كبيرة على المرونة وتعدد الخيارات من خلال إقامة علاقات إيجابية وتعاونية بالقدر الذي تستطيع ان تجد لها مكانة متميزة في المنطقة العربية .

وبالعودة قليلاً الى الوراء ، نجد ان ثورة ٢٣ - يوليو ١٩٥٢ م ، شكلت انعطافاً كبيراً في العلاقات المصرية - العربية ؛ فقد حملت هذه الثورة بذور الخلاف والتناقض مع معطيات الواقع السياسي للأنظمة العربية ، فهي من جهة مثلت قلقاً كبيراً لتلك الأنظمة آنذاك ، التي اخذت تتخوف من تأثير تلك الثورة ووجودها ، من جهة اخرى ، ظهور التناقض والاختلاف في ميدان السياسات الداخلية والخارجية والتنافس بين تلك الأنظمة وبين القادة الجدد في مصر ، تبلور بشكل ملحوظ في قيام تنافس شديد على زعامة الوطن العربي ، ولاسيما بين مصر والعراق والسعودية ، وبناءً على ذلك مثلت مصر قطباً رئيساً في العلاقات العربية - العربية ، والى الحد الذي تمثل فيه العلاقات بينهما دلالة بين دلالات أخرى على مستوى التضامن العربي.

فلم يبلغ التضامن العربي حده الأدنى الا في غياب مصر عن دورها العربي ونقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس في السبعينيات من القرن الماضي ، وقد انهار التضامن العربي اثر تغيب العراق عن ساحة العمل العربي بعد حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ م ، والتي تزعمتها الولايات المتحدة الامريكية والقوى المتحالفة معها، ومنحتها مصر الشرعية الدولية، وما تبع تلك الحرب من قرارات متلاحقة، كان من أهمها فرض عقوبات اقتصادية صعبة، توجت بالغزو الامريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ م.

يعد التطور والادراك المصري للمصلحة العليا لمصر الأساس الذي يستند عليه صانع القرار في السياسة الخارجية المصرية ، فمن بين الأهداف الثابتة لمصر ضمان ان يكون لها حضور فاعل ومؤثر في القضايا العربية ، وذلك للأهمية السياسية والاستراتيجية والأمنية والاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة العربية بالنسبة الى العالم ، اذ لم يكن الادراك المصري لأهمية الأدوار والمواقف المصرية ازاء القضايا العربية على مدة زمنية محددة او رئيس محدد .

اما مخرجات ثورة ٢٥ - يناير ٢٠١١ م ، فلم يتبين ملامح سياستها الخارجية اتجاه المنطقة العربية بوضوح ، من خلال مدة حكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي ، وعلى عكس ما كان متوقعا ومأمولا ، تقلص الدور المصري ، بمعنى القدرة على التفاعلات الإقليمية بما يخدم المصالح المصرية ، إذ أصبح يواجه تحديات ضخمة في المنطقة العربية وإفريقيا ، فضلا عن الأوضاع في الداخل المصري ، اذ اتجهت السياسة الخارجية المصرية أبان حكم (الايخوان المسلمين) الى تبعية شبه مطلقة الى الولايات المتحدة الامريكية وتفاهات وتنازلات غير مسبوقة مع (إسرائيل) ، غير ان الأكثر ترجحا في المكانة ، هو تلك التبعية لحلفاء الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة ، تركيا ، وقطر ، وهو مالم يحصل حتى في ظل نظام الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك ، فمصر على مر تاريخها كانت دولة مركزية في المنطقة العربية ، ولم يشهد ان أصابها هذا التراجع في سياستها الخارجية بدول اقل منها مكانة .

كما شهدت مكانة مصر الإقليمية والدولية تراجعا غير مسبوق خلال مدة حكم (الايخوان المسلمين) ، وكان هناك افراط في التحركات الخارجية وتشتت دبلوماسي لا يتناسب مع الأوضاع الداخلية المتأزمة في مصر ، الأمر الذي أدى الى غياب الرؤية والاولويات ، وكذلك مثل التركيز الواضح على سياسة الاقتراض من الخارج محددنا من محددات السياسة الخارجية المصرية ، واتاح التأثير في القرار المصري من الدول المانحة العربية وغير العربية .

ثم جاءت ثورة ٣٠ - يونيو ٢٠١٣ م ، لتطيح بنظام (الايخوان المسلمين) وانشغال مصر بهمومها الداخلية ، مع ان مسارات السياسة الخارجية المصرية بدأت تتضح اتجاه المنطقة العربية، وإزاء دول مجلس التعاون الخليجي ، وتحديدًا المملكة العربية السعودية ، ودولتي الامارات العربية المتحدة والكويت بشكل خاص .

بيد أن وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي كرئيس جديد لمصر ينتمي الى المؤسسة العسكرية ، سينتقل بمصر الى دورها السابق في اطار دور مصر القومي التقليدي .

## ٠ - ١ - أهمية الدراسة

إنّ دراسة السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية من المواضيع المهمة من خلال تحليل دورها الإقليمي ، يعد امرا له جانب كبير من الأهمية ، وتلك الاسباب تعود الى عدة معطيات ، فعلى المستوى الإقليمي ، يمكن القول ان الاهتمام بمثل هذا الموضوع يعد ضرورة علمية ، إذ ان الانتماء لهذه المنطقة ، يجعل دراسة مثل هذا الموضوع ضمن اختصاصنا وضمن دائرة اهتمامنا ، الى جانب ذلك ، إن دراسة السياسة الخارجية لمصر في اطار المنطقة العربية ذو أهمية كبيرة لنا كباحثين ، كما ان هذه السياسة يمكن ان تكون بداية الانفتاح لدراسات أخرى في المستقبل تدور حول عقد المقارنة بينها وبين سياسات وحدات دولية أخرى في المنطقة ذاتها .

وكذلك من بين أسباب دراسة هذا الموضوع في بيان مدى التأثير المصري في القضايا العربية ، التي تمثل الواقع الذي تعيشه الدول العربية في ظل الأوضاع والأزمات وحالة عدم الاستقرار السياسي ، التي تمر بها المنطقة العربية ، بعدّ مصر أحد الدول المهمة التي تسعى الى ان يكون لها دور فاعل ومؤثر في مجال القضايا العربية ، وذلك في ضوء سياسة مصر الخارجية الإقليمية والدولية ، وكيفية انعكاسها على مجمل القضايا العربية ، ومدى الاستمرارية ، وحدود التغيير في السياسة الخارجية المصرية اتجاه القضايا العربية ، فضلا عن دواعي دراسة هذا الموضوع ، ومن بين القضايا التي تقدم ، هو ان الشكل النهائي لموازن القوى في الوطن العربي لم يتحدد ملامحها بعد ، وانه لايزال يعيش حالة تفاعل مستمرة ، تستوجب الالاحاح والبدء بمثل تلك الدراسات لتقييم المستقبل ، وإعطاء صورة تكون ذات أهمية في صياغة وبناء رؤى مستقبلية لمسارات السياسة الخارجية المصرية للمنطقة العربية والتفاعلات القائمة فيها .

## ٠ - ٢ - إشكالية الدراسة

ترتسم إشكالية الدراسة على وفق تحري دقيق وموضوعي يتخذ التحليل والمقارنة من خلال مسارات السياسة الخارجية المصرية للوقوف على مشكلة الدراسة المحددة والتي مفادها الاتي :

(تحول السياسة الخارجية المصرية من نهجها المعروف سابقا ضمن النطاق ( العربي ، والافريقي ، والدولي ) الى نهج لم تألفه سابقاً ، وتبدل في استراتيجية عمل أجهزة السياسة الخارجية المصرية ، والتي اسهمت في تحجيم الدور والنقل المصري المعروف على المستوى الإقليمي والدولي) .

وعلى هذا الأساس تحاول هذه الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات ومنها :

١. أيمن تؤثر المتغيرات الداخلية والخارجية دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية المصرية اتجاه المنطقة العربية ؟

٢. أيمن لمؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية دور في عملية صنع السياسة اتجاه المنطقة العربية ؟

٣. ما طبيعة التحديات والمتغيرات التي تواجه النظام السياسي الجديد بعد التغيير في مصر ؟

٤. ما طريقة تعاطي السياسة المصرية إزاء القضايا العربية في الوقت الحالي ، ولاسيما التهديدات التي تطل الأمن القومي العربي ؟

### ٠ - ٣ - فرضية الدراسة

تطلق الدراسة من فرضية مفادها هو : ( أن ثمة وجود فراغ حصل في ديناميكية السياسة الخارجية المصرية لدرجة عدم قدرتها على أداء دورها التقليدي المعروف ، وهذا الفراغ لا يمكن للسياسة الخارجية الفكك منه ، وبالنتيجة سينعكس انعكاساً سلبياً على عموم المنطقة ، بسبب تظافر عوامل داخلية ، وإقليمية ، وخارجية ) .

### ٠ - ٤ - مناهج الدراسة

والمعالجة الإشكالية والبحث في الفرضية سيتم الاستعانة بالعديد من المناهج والمزاوجة بين أكثر من منهج بحث علمي في العلوم الاجتماعية ، وذلك لما يتطلبه الموضوع من تحقيق أكبر قدر ممكن من الدقة ، والمناهج كالاتي :

١. منهج اتخاذ القرار ، إذ كان المنهج الأساسي في استخدامنا كون اننا تناولنا بالتفصيل القرار السياسي الخارجي المصري وكيفية اتخاذه .

٢. المنهج التاريخي ، وذلك لدراسة الجذور التاريخية للسياسة الخارجية المصرية حيال القضايا العربية .

٣. منهج التحليل النظمي ، الذي يشير الى قدرة النظام السياسي للدولة على جلب الموارد المادية والبشرية وتمكين القدرات الأخرى لتحقيق الأهداف ، وذلك من خلال توضيح مؤسسات النظام السياسي المصري ، وعملية صنع القرار .

٤. المنهج التحليلي ، وهو المنهج المستخدم لتحليل وتقويم المعلومات المتوفرة عن السياسة الخارجية المصرية اتجاه المنطقة العربية .

٥. المنهج المقارن ، في محاولة لتفسير الفروق بين أعمال وإنجازات الانظمة السياسية بين مرحلة زمنية وأخرى .

٦. المنهج الاستشرافي ، ( الاحتمالي ) ل طرح رؤية مستقبلية عن السياسة الخارجية المصرية اتجاه المنطقة العربية .

### ٥ - هيكليّة الدراسة

ملاحظة : سوف يتم اعتماد الية التصنيف العشري للفرز وتحديد تسلسل مضمون الدراسة .  
تضمنت الدراسة (مقدمة) وأربعة فصول و(خاتمة) ، فكان الفصل الأول ، دراسة في الاطار النظري - والمفاهيمي ، وتوزع على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول مفهوم السياسة الخارجية ، والثاني اهداف السياسة الخارجية ، والمبحث الثالث وسائل تنفيذ السياسة الخارجية .  
وجاء الفصل الثاني تحت عنوان السياسة الخارجية المصرية التطور والمتغيرات ، ويتكون من مبحثين ، فكان المبحث الأول ، عن تطور السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية ، ويوضح المبحث الثاني ، المتغيرات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية .  
أما الفصل الثالث ، فكان بعنوان اهداف ومؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية ، ويتكون من ثلاثة مباحث ، وكان المبحث الأول ، أهداف السياسة الخارجية المصرية ، والمبحث الثاني ، عن مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية ، والمبحث الثالث ، عملية صنع القرار .  
أما الفصل الرابع فيتناول ، السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه القضايا العربية ، ويتوزع في خمسة مباحث ، فكان المبحث الاول عن السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه العراق بعد العام ١٩٩٠م ، و المبحث الثاني السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه قضية الصراع العربي- الاسرائيلي ، والمبحث الثالث عن السلوك السياسي الخارجي المصري اتجاه قضايا الامن القومي ، والمبحث الرابع الموقف السياسي المصري اتجاه التغيير في البلدان العربية ، والمبحث الخامس عن مستقبل السياسة الخارجية المصرية في ضوء ثلاثة احتمالات : الاول ، الاستمرارية ، والثاني ، التغيير في السياسة الخارجية المصرية اتجاه الدول العربية ، والاحتمال الثالث ، الاستمرارية والتغيير .

اهم المصادر والمراجع التي تتعلق بموضوع الدراسة وهذا ما حاولنا فعله فقد استعنا بمصادر ومراجع منها ، أولاً : اهم الكتب :

١. احمد محمد أبو زيد ، العودة للمستقبل ، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ - يناير ، ( رؤية استشرافية ) (١) ، جاءت هذه الدراسات بعد ثورة ٢٥ - يناير ٢٠١١ م لتضيف شيء الى الدراسات التي تعنى بالشأن المصري ، تضمنت الدراسة دراسة العلاقة بين الثورات السياسية الخارجية ، بالإضافة الى ذلك تطرقت الدراسة الى علاقات مصر بالاطراف الخارجية إقليمياً ودولياً ، وبحثت الدراسة في الوقت ذاته الى محددات علاقة مصر بالقوى الخارجية .
- كانت الدراسة تحمل في طياتها جهداً كبيراً ليمثل إضافة الى الدراسات التي تعنى بالشأن المصري خلال السنوات الأخيرة ، الا ان السياسة الخارجية كانت من اقل الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين ، بالإضافة الى ما تقدم ، ان الكتابات التي تطرقت اليه كانت غير منتظمة ، تأتي على خلفية بعض الاحداث التي تعرض نفسها على المشهد السياسي ، وتضمنت هذه الدراسة قدراً عالياً من الأهمية في البحث في كثير من القضايا المهمة في محتوياتها . غير اننا نلاحظ بتواضع ، ان الدراسة على الرغم من ثقلها واهميتها الا انها اغفلت اهم دوائر الفعل الخارجي المصري بعد الدائرة العربية ، وهي الدائرة الافريقية ، في علاقات مصر الخارجية بأثيوبيا ودول حوض النيل بشكل خاص .
٢. احمد يوسف احمد ، السياسة العربية لمصر (٢) . توضح هذه الدراسة العالم العربي ، هو المجال الطبيعي والتاريخي والقومي لسياسة مصر الخارجية ، فيه يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة الخارجية المصرية ، وإن المجال الطبيعي للدور المصري هو منطقة المشرق العربي ، بعد امن مصر مرتبطاً بأمن المشرق العربي ومن ثم يكون الدافع الرئيس للدور العربي فيه استراتيجياً امنياً . فضلا عن البحث في اهم التحديات التي تواجه هذا الدور .

---

(١) احمد محمد أبو زيد ، العودة للمستقبل ، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥-يناير ، ( رؤية استشرافية )، (القاهرة : دار ميريت ، ٢٠١٤) .

(٢) احمد يوسف احمد ، السياسة العربية لمصر ، في مصطفى علوي (محرراً)، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية ، (جامعة القاهرة : مركز البحوث للدراسات السياسية، ٢٠٠٢م) .

٣. احمد أبو الغيط ، السياسة الخارجية المصرية<sup>(١)</sup> ، مما لا شك فيه أن هذا الكتاب مهم واساسي لكونه يتحدث عن وثائق عاصرها المؤلف من خلال وظيفته ، كوزير خارجية مصر للمدة من (٢٠٠٤ م - ٢٠١١ م) ، ويتألف الكتاب من ثلاثة عشر فصلا كلها تدور عن سياسة مصر الخارجية في دوائر مختلفة ،

٤. هدى ميتكس ، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي<sup>(٢)</sup> ، توضح هذه الدراسة الدور الإقليمي لمصر بحكم موقعها الجغرافي الفريد ، وركزت الدراسة على ان مصر تتمتع بموقع عربي متميز منح مصر ميزة خاصة، كما بحثت الدراسة واقع الدور المصري في الجوار العربي .

#### ثانيا : الاطاريح والرسائل .

١. شهاب رشيد خليل ، الدور المصري في الاستراتيجية الامريكية حيال الوطن العربي<sup>(٣)</sup> ، تناولت هذه الدراسة التوجه القطري في الحركة المصرية حيال الوطن العربي في عهد الرئيس السادات والرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك ، بالإضافة على تخصيص فصل عن مستقبل الدور المصري في الدائرة العربية ، واهم المتغيرات التي دفعت في عودة الدور المصري في ثمانينيات القرن الماضي .

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة ، التي تناولت قضايا كانت ولا تزال تحتل قدرا عاليا من الأهمية . غير اننا نرى ، ان ما يعيب هذه الدراسة اهمالها البعد الافريقي في دور مصر ، لاسيما البلدان العربية في افريقيا .

---

(١) احمد أبو الغيط ، شهادتي ... السياسة الخارجية المصرية ، ٢٠٠٤م - ٢٠١١م ، ط١ ، (القاهرة : دار نهضة مصر ، ٢٠١٣م) .

أحمد ابو الغيط وزير خارجية مصر الاسبق ، مقدما شهادته عما عاصره من احداث ومواقف وما تعامل فيه من ملفات الخارجية المصرية .

(٢) هدى ميتكس ، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م).

(٣) شهاب رشيد خليل، الدور المصري في الاستراتيجية الامريكية حيال الوطن العربي، (١٩٧٠م-١٩٩٢م) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢م).

٢. محمد إبراهيم المصباح ، الاستراتيجية المصرية في الوطن العربي<sup>(١)</sup> . مما لا شك فيه، ان هذه الدراسة ، تضمنت قدرا كبيرا من الشمول في البحث والتحليل في اغلب فصولها الثلاثة والتي عبرت عن شخصية مصر الإقليمية وظهور الدولة في مصر وتطورها ، كما أوضحت اهم المتغيرات المؤثرة في الاستراتيجية المصرية في الوطن العربي .

٣. نهرين جواد شرقي ، السياسة الخارجية المصرية اتجاه العراق<sup>(٢)</sup> . ركزت هذه الدراسة على سياسة مصر الخارجية اتجاه العراق في المدة (١٩٩٠م-٢٠١١م) ، تضمنت على أربعة فصول رئيسية ، تضمنت اهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية اتجاه العراق ، كما بحثت في اهداف ووسائل السياسة الخارجية المصرية ، فضلا عن اهم المواقف الخارجية المصرية اتجاه العراق ، مع دراسة المستقبل لسياسة مصر الخارجية اتجاه العراق . بالإضافة الى اهم المحددات التي تقف امام السياسة الخارجية المصرية .

٤. شهاب رشيد خليل ، الدائرة العربية في السياسة الخارجية المصرية ، (١٩٦٧م-١٩٨٥م)<sup>(٣)</sup> . تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تضمنت قدرا عاليا من الثقل والشمول في البحث في كثير من الجوانب المهمة في محتوياتها .

٥. خضير إبراهيم سلمان محمد البدراني ، العلاقات العراقية - المصرية للمدة (١٩٧٨م-٢٠٠٠م)<sup>(٤)</sup> . جاءت هذه الدراسة في هيكليتها بأربعة فصول ، تناولت بشكل مفصل معاهدة كامب ديفيد وانقطاع العلاقات بين البلدين ، وإظهار موقف العراق من زيارة السادات للقدس المحتلة ، كما ركزت الدراسة على عودة العلاقات العراقية-المصرية وعدها مرحلة بداية التحول المصري حيال العراق ، من خلال موقف مصر من الحرب العراقية - الإيرانية ، وتوطيد العلاقات ، ودور العراق في إعادة مصر الى دائرتها العربية ، وعودة مقر الجامعة العربية الى القاهرة . فضلا عن تركيز الباحث على اهم دوافع وتطور العلاقات بين البلدين .

---

(١) محمد إبراهيم المصباح، الاستراتيجية المصرية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥م) .

(٢) نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الخارجية المصرية اتجاه العراق (١٩٩٠م-٢٠١١م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٤م).

(٣) شهاب رشيد خليل، الدائرة العربية في السياسة الخارجية المصرية (١٩٦٧م-١٩٨٥م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٧م).

(٤) خضير إبراهيم سلمان محمد البدراني، العلاقات العراقية-المصرية للمدة (١٩٧٨م-٢٠٠٠م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٢م).